Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Mustapha Stambouli Mascara

جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

كلية العلوم الإقتصادية, العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: اقتصادو تسيير عمومي

تحت عنوان

السياسات الاجتماعية،الإعانات و النمو الاقتصادي في الجزائر(محاولة تقييم)

Politique sociales, subventions et croissance économique en Algérie (Essai d évaluation)

من تقديم الطالبة: العوفي حكيمة

تحت إشراف : د.مختاري فيصل

لجنة المناقشة:

أ.د.بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د.مختاري فيصل	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	مقررا
أ.د.سالم عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة و هران 2	عضوا
أ.د.مالكي سمير بهاء الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
د.ثابتي حبيب	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا
د.غريسي العربي	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا

السنة الجامعية 2016/2015

تشكرات

أشكر **الله العلي القدير** لتوفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع، و بعبارات ملؤها الامتنان و الشكر الكبيرين الذي يعجز اللسان عن وصفهما، نتقدم بشكر خالص و خاص إلى **الأستاذ الدكتور مختاري فيصل** لقبوله الإشراف و تأطير بحثنا، و على كل المساعدة التي قدمها لنا، و النصائح القيمة و المفيدة التي أرشدنا بها، كما أشكره جزيل الشكر على وقته الذي خصصه في تصحيح و تقييم و توجيه مضمون هذا العمل،رغم كل انشغالاته الكثيرة و مسؤولياته الكبيرة.

و أوجه مسبقا ألف شكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، على سعة صبرهم لقراءة و تقييم هذا البحث.

و إلى كل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيه، أو بكلمة طيبة .

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

سورة التوبة الآية 105

أهدي عملي وثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته علي إلى والدي الكريمين حفظهما الله ،الى زوجي ،الى إخوتي الأعزاء وإلى وجميع أصدقائي وإلى كل طالب علم يبتغي فضلا من الله به.

فهرس المحتويات

تشكرات .....

اهـداء .....

فهرس المحتويات 01

فهرس الجداول 06

فهرس الأشكال 08

المقدمة العامة 09

الفصل الأول : تطور السياسات الاجتماعية مع تطور الدور الاجتماعي للدولة 15

1. ظهور الدولة الاجتماعية (دولة الرفاه) و السياسات الاجتماعية 16

1.1. تاريخ بناء الدولة الاجتماعية (دولة الرفاهية) 16

2.1. دوافع ظهور السياسات الاجتماعية 20

3.1. تطور مفهوم السياسة الاجتماعية 22

2. نظريات السياسات الاجتماعية (المقاربة النظرية للسياسة الاجتماعية) 26

1.2. النظرية التمثيلية 27

2.2. النظرية التفسيرية أو التحليلية 28

3.2. النظرية المعيارية 28

1.3.2. دراسة نظرية المعيارية 29

2.3.2. أصناف نظرية المعيارية 30

3.3.2. المقاربة الدولية 31

4.3.2. نهج المؤسساتية(المقاربة المؤسساتية) 34

4.2. الاتجاهات النظرية التحليلية للسياسة الاجتماعية 36

1.4.2. مذهب الديمقراطية الاجتماعية 36

2.4.2. المنظور الليبرالي لدولة الرفاه 37

3.4.2. المنظور الإسلامي 38

5.2. نماذج صنع و تحليل السياسة الاجتماعية 38
1.5.2. نموذج الصفوة 39
2.5.2. نموذج توازن المصالح 39
3.5.2. نموذج العقلانية العلمية 39
3. صنع و صياغة السياسات الاجتماعية 39
1.3. مراحل صنع السياسات الاجتماعية 41
2.3. أهمية المؤشرات الاجتماعية في وضع السياسات الاجتماعية 45
3.3. مداخل و نماذج السياسات الاجتماعية 46
الفصل الثاني :اقتصاد الإعانات و النمو الاقتصادي 50
1. الإطار النظري للإعانات 51
1.1. المعنى العلمي للإعانات 52
2.1. التفرقة بين الإعانات و بعض المصطلحات 56
1.2.1. التحويلات الاجتماعية 56
2.2.1. الحماية الاجتماعية 57
3.2.1. الرعاية الاجتماعية 58
3.1. أنواع الإعانات 59
2. دور الإعانات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 61
1.2. النفقات الاجتماعية في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 61
1.1.2. التعليم 61
2.1.2. الصحة 62
3.1.2. الإسكان 62
4.1.2. التأمينات الاجتماعية 63
5.1.2. الميزانية الاجتماعية للدولة 63
6.1.2. مجالات تغطية الميزانية الاجتماعية 63
2.2. أهداف الإعانات 64

3.2. تمويل الإعانات 65
3. الإطار النظري للنمو الاقتصادي 67
1.3. ماهية النمو الاقتصادي 67
2.3. نظريات حديثة في النمو الاقتصادي 71
1.2.3. نموذج روبرت صولو (**Robert Solow**1956) 71
2.2.3. نموذج الأوز الطائر (النموذج الأسيوي) 72
2.3.2. نظرية النمو الجديدة(النمو الداخلي) **Endogenous Growth Theory** 72
4.2.3. نظرية النمو الشامل **(la théorie de l'inclusivité économique)** 73
الفصل الثالث :دراسات تجريبية حول العلاقة بين السياسات الاجتماعية،الإعانات و النمو الاقتصادي 77
1. الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين السياسات الاجتماعية و النمو الاقتصادي 78
2. الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين الإعانات و النمو الاقتصادي 92
3. نماذج و تقارير حول السياسات الاجتماعية,الإعانات و النمو الاقتصادي 100
الفصل الرابع :تحليل السياسات الاجتماعية في الجزائر 114
1. الإعانات و التحويلات الاجتماعية في الجزائر 115
1.1. التحويلات الاجتماعية 115
2. قطاع السكن 121
1.2. الإعانات المقدمة من طرف الدولة في مجال السكن 121
2.2. توزيع السكن في الجزائر 122
3.2. حجم السكنات المقدمة خلال الفترة 1994-2014 123
3. قطاع التشغيل 127
1.3. البطالة و سياسة التشغيل في إطار إصلاحات التعديل الهيكلي 127
2.3. تطور سوق العمل في الجزائر 127
3.3. تحليل واقع البطالة في الجزائر 128
4.3. معايير سياسة التشغيل في تصنيف اليد العاملة و تقويمها 130
5.3. تقييم أجهزة التشغيل المستحدثة ودورها في معالجة البطالة في الجزائر 132

4. قطاع التعليـم 137
1.4. المحطات هامة مر بها النظام التربوي 138
2.4. تطور بعض مؤشرات التعليم في الجزائر 139
3.4. تطور الإعانات الخاصة بقطاع التربية (1999-2012) 139
4.4. تطور ميزانية قطاع التعليم من 1990-2014 141
5. قطاع الصحة 150
1.5. أهم مراحل إصلاحات نظام الصحة في الجزائر 150
2.5. تقييم الإصلاحات المتعاقبة على نظام الصحة في الجزائر 152
3.5. أداء نظام الصحة في الجزائر 153
1.3.5. الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص لقطاع الصحة 153
2.3.5. مساهمة الضمان الاجتماعي في الإنفاق الحكومي للصحة 154
3.3.5. نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة 155
4.3.5. تقييم هيئات تمويل الخدمات الصحية 156
6. دعم القدرة الشرائية 158
1.6. نبذة تاريخية حول تطور التنظيم الداخلي للسوق الوطنية وتسييرها 159
1.1.6. على المستوى المركزي 159
2.1.6. على المستوى المحلي 159
2.6. دعم المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع 159
3.6. وضع آليات مناسبة للتحكم في أسعار المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع 161
الفصل الخامس :دراسة تطبيقية حول العلاقة بين السياسات الاجتماعية،الإعانات و النمو الاقتصادي في الجزائر 165
1. النموذج و منهجية الدراسة 166
2. متغيرات الدراسة 166
3. القياس الاقتصادي لأثر الإنفاق الاجتماعي و الإعانات على النمو الاقتصادي في الجزائر 171
1.3. اثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي 171

1.1.3. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية 173

2.1.3. اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود(cointegration) 175

3.1.3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) 176

4.1.3. اختبار استقرار النموذج 178

2.3. اثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلي الخام للفرد 179

1.2.3. اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود 181

2.2.3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) 181

3.2.3. اختبار استقرار النموذج 182

3.3. التمثيل البياني للسلاسل الزمنية 184

4.3. تفسير النتائج 185

خاتمة عامة 188

قائمة المراجع 191

الملاحق 204

جدول 1.1 : المهارات المرتبطة بمراحل السياسة الاجتماعية 42
جدول 1.3 : عوائد التعليم بالنسبة للمناطق و الأقطار 91
جدول 2.3 : تقرير حول التحويلات الموجهة للبطالين في 16 بلد من دول OCDEلسنة 2014 106
جدول 1.4 : التحويلات الاجتماعية المتأتية من ميزانية الدولة (الوحدة: مليار دينار) 116
جدول 2.4 : تقدير الميزانية الاجتماعية 117
جدول 3.4 : الدعم والتحويلات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي من دول مختارة 119
جدول 4.4 : حجم الإعانة المقدمة في الجزائر من قبل الصندوق الوطني للسكن حسب مرسوم سنة 1994 123
جدول 5.4 : برنامج إعانات السكنات المنجزة الحضرية والريفية للفترة (1995-2014) 124
جدول 6.4 : البرامج الدعم المسجلة للسكن ضمن المخطط الخماسي (2005-2014) حسب وزارة السكن 124
جدول 7.4 : البرامج للتنفيذ من حجم السكنات للمخطط الخماسي (2005-2013) 126
جدول 8.4 : توزيع نسب البطالة حسب الفئات و الأعمار لسنة 2012 131
جدول 9.4 : تطور مؤشر مستوى التعليم في الجزائر (2000-2014) 142
جدول 10.4 : نسبة الأمية في الجزائر (1990-2014).....142
جدول 11.4 : تطور نسب الأطفال الدين بلغوا سن التمدرس خلال (2000-2014).....143
جدول 12.4 : تزايد الطلاب بالجامعة نسبة لعدد السكان في الجزائر 143
جدول 13.4 : تطور عدد الطلبة المسجلين (1999-2014).....144
جدول 15.4 : حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة بآلاف الدنانير 147
جدول 16.4 : تطور الميزانية الإجمالية لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة (1990-2013) 147
جدول 17.4 : تقييم هيئات تمويل الخدمات الصحية 155
جدول 18.4 : مرونة الدخل و الاستهلاك 159
جدول 19.4 : توزيع دعم العائلات 160
جدول 1.5 : ترميز معطيات الدراسة 167
جدول 2.5 : ملخص استقرارية السلاسل الزمنية 174
جدول 3.5 : اختبارات الحدود 176

جدول 4.5 : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة 176

جدول 5.5 : اختبارات الحدود 181

جدول 6.5 : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة 182

شكل 1.1 : متغيرات صنع السياسة الاجتماعية 43
شكل 2.1 : القوى الاجتماعية لصنع السياسة الاجتماعية **.....** 43
شكل 3.1 : ارتباط صنع السياسة الاجتماعية بالمتغيرات الأخرى **.....**44
شكل 1.4: تطور التحويلات الاجتماعية الآتية من ميزانية الدولة(1999-2012)**.....** 118
شكل 2.4 : تطور التحويلات الاجتماعية و الميزانية العامة للدولة **.....** 118
شكل 3.4 : الإنفاق على الدعم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 119
شكل 4.4 : تطور الميزانية الاجتماعية للدولة و التحويلات الاجتماعية 120
شكل 5.4 : تطور معدلات البطالة في الجزائر 128
شكل 6.4 : تطور الاستثمارات المباشرة ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2012) 129
شكل 7.4 : تطور الإنفاق العمومي ومعدلات البطالة للفترة (1990-2012) 129
شكل 8.4 : تطور عدد البطالين وعدد أفراد القوى العاملة في الجزائر للفترة (1990-2012).....130
شكل 9.4 : تحويلات العمال (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) 133
شكل 10.4 : القروض المصغرة و تأثيراتها المختلفة 135
شكل 11.4 : تطور الإعانات الخاصة بقطاع التربية (1999-2012) 139
شكل 12.4 : تطور ميزانية قطاع التعليم من(1990-2014).....141
شكل 13.4 : الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص كنسبة من النفقات الإجمالية للصحة في الجزائر 154
شكل 14.4 : نسبة مساهمة الضمان الاجتماعي في الإنفاق الحكومي للصحة 154
شكل 15.4 : نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة 155
شكل 1.5 : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة 178
شكل 2.5 : اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة 179
شكل 3.5 : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة 183
شكل 4.5 : اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة 183

مـقدمـة عـامـة

تعتبر السياسات الاجتماعية مجموعة من التدابير التي تقوم بها الدولة لإيجاد حلول لمشاكل المواطنين ، فتتدخل من خلالها بهدف تسهيل الولوج إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وكذلك محاربة الفقر وغيرها من القطاعات المرتبطة بالمسألة الاجتماعية. لتعبر عن احتياجات المواطنين وخدمتهم والعمل على توفير الحياة الكريمة لهم و لهذا كان إلزاما على الدولة خلق سياسات مرتبطة بحركيتها بالمجتمع في قطاعات مرتبطة بشكل مباشر بالوضع الاجتماعي للمواطنين.[1]

مع وجود نصف سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر بدخل يومي ضئيل ، يمكن أن تكون السياسات الحكومية غير الفعّالة الى انهيار الدولة .و نقص الفرص و اللامساواة والإقصاء والحرمان مما يزيدوا جميعاً من احتمال فقدان الدولة لشرعيتها وسحب دعم المواطنين لها، كما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والنزاع والعنف. فالسياسة الاجتماعية هي أداة تعتمدها الحكومات لتنظيم الهياكل الاجتماعية .وتكون السياسات الاجتماعية حول جلب الشعب في مركز صنع السياسات، وليست عن طريق تقديم الرفاهية المتبقية، ولكن عن طريق توجيه حاجاتهم وأصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وترقية النتائج الاقتصادية الإيجابية عن طريق تعزيز رأس المال البشري والوظيفة المنتجة .وكذلك تستطيع أن تكون دائرة فعالة تربط النمو البشري والاقتصادي والذي - على المدى البعيد – سوف يفيد كل فرد عن طريق تشجيع الطلب المحلي بحماس وخلق مجتمعات متماسكة ومستقرة. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فلا ننسى أن تقدم الشعوب و الأمم يقاس بمدى قدرتها على التحكم في مختلف البيانات و المعلومات و إخضاع نواتجها لتحقيق و انجاز الغايات و الأهداف التنموية وفق منهجية علمية ترتبط و تستند إلى نتائج البحوث العلمية في المجالات الحيوية المختلفة , ونجد أن المؤشرات الاجتماعية تستخدم لقياس نوعية الحياة فهي المحرك الأساسي لوضع و صياغة البرامج و الخطط و السياسات الاجتماعية لأي مجتمع ما ,كونها تقدم تشخيصا و دلالات ووصفا عن أوضاع السكان القائمة و خصائصهم المتعلقة بالتعليم و الصحة وغيرها لأنه عند توفر المعلومات الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية ضروري ومهم لإعداد الخطط الاجتماعية و تحقيق التنمية في جميع الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية[2].

ففي السنوات الأخيرة خاصة و بتأثير التكتلات الاقتصادية و العولمة و السوق و المنافسة,راج كثيرا مفهوم الإصلاح الاقتصادي خاصة في تلك الدول التي كانت تعتمد في تنميتها الاقتصادية على ما كان يسمى خط التطور الرأسمالي ،فأصبحت سمة الإصلاح الجديد الذي انحصر اهتمامه بالأرقام و الإحصاءات و المؤشرات الكمية عن دلالات الاستثمار و الإنتاج و المحاسبة و المالية و النقد.

لكن الدولة هي التي تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق عليها وان الحاجات العامة تنمو باستمرار مع توسع وظائف الدولة، و يلاحظ أن حجم النفقات العامة كان صغيرا" خلال فترة الدولة الحارسة واتسع أكثر حجم النفقات العامة في فترة الدولة المتدخلة والدولة المنتجة فلم يكن الإنفاق العام مهما" في ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة ذلك لان النشاط الاقتصادي المربح كان من اختصاص القطاع الخاص

[1] N. Barr, Economics of the welfare state, fourth edition, Oxford New York 2002,p 40

[2] P. Lambert,Inégalité,pauvreté et bien être social, Ouverture économique,1999,p 132.

أما الدولة فتقوم بحراسة المجتمع ،من الاعتداء الخارجي وتوفير الأمن الداخلي والقضاء، إضافة إلى بعض المشاريع العامة مثل الطرق العامة وإقامة الجسور والسدود وبناء المستشفيات والمدارس ، أما في فترة الدولة المتدخلة والدولة المنتجة فان حجم النفقات العامة اخذ بالزيادة مع اتساع دور الدولة في هذه الفترة ،وقد اشتركت عدة عوامل في زيادة تدخل الدولة ثم زيادة نفقاتها العامة فتدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية من اجل إعادة أعمار ما دمرته الحرب العالمية الأولى ولمعالجة الأزمة الاقتصادية في عام 1929 عن طريق زيادة الدخول الموزعة لزيادة الطلب الفعال وتدخلت الدولة في الحياة الاجتماعية لمكافحة البطالة والجهل والمرض من خلال التوسع في إقامة المشاريع العامة كبناء المدارس والمستشفيات.

و من هذا المنطلق ظهر الدور الجديد للدولة الذي يتمثل في الدور الاجتماعي لان مستويات الحياة الإنسانية و عدالتها و مؤشراتها الاجتماعية و السياسية و الأخلاقية و الثقافية كان ينظر إليها باعتبارها من مرتبة أدنى,فأصبح التعامل مع الإنسان باعتباره إما منتجا أو مستهلكا,فهدف التعليم و الصحة هو تامين عمال أصحاء و مؤهلين لتعظيم الإنتاج القومي ,و الأعلام و خلق مواطنين متغذين مستهلكين و مشترين أما أوقات الفراغ فهي أوقات لزيادة الاستهلاك و تنشيط المبيعات و شراء الخدمات بحيث فرضت معايير الربح على أوجه النشاط الاجتماعي كلها و حتى على القيم الأخلاقية و تحول الإنسان نفسه إلى سلعة أو مجرد آلة لتعظيم الإنتاج القومي بغض النظر عن أنماط توزيعه [3].

فليس ثمة شك في أن وضع سياسة اجتماعية ناجحة قادرة على مواجهة التحديات و تحديد الأهداف,يطرح إشكاليات عديدة تتشابك في أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و ترتبط كل الارتباط بقضايا التنمية و العدالة الاجتماعية و الفقر.

إذن عندما ندرس علاقة المالية العامة بالنظم الاجتماعية من خلال المالية الوظيفية فهي من الممكن أن تعبر عن الإعانات بأنها تيار من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية أو للهيئات العامة والخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات تحصل عليه الدولة من الجهة المستلمة للإعانات ويمكن تقسيم الإعانات إلى قسمين فالأولى هي إعانات دولية ، والقسم الثاني إعانات داخلية لتحقيق غايات معينة باعتبار الإعانات هي قضية هامة من قضايا النقاش العام فالأوضاع الاجتماعية داخل الدولة هي الميدان الذي تحقق فيه المالية بعض غاياتها ، و أيضا صرف الدعم الحكومي من خلال النفقات العامة خلال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية بالمجان .[4]

إذن هنا جاءت الإعانات على أساس تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما يمكن للمالية العامة ومن خلال الدعم الحكومي في حل مشكلة السكان في الدول التي تعاني منها فيمكن إعفاء مبالغ آو قروض لتشجيع الزواج وزيادة النسل ويمكن زيادة الإعانات من اجل زيادة وتطوير التعليم لدعم حكومي لتشجيع التعليم.

[3] R. Castel ,Le developpement historique des systhèmes nationaux de protection social entre sécurité et insécurité sociales publié dans l'article de JB Biasitti ,colle etat social ,ECE 1 année 2008-2009.p 06.

[4] J. François Draperi ,Comprendre l'economie sociale(fondements et enjeux),Edition Dunod,France 2014 p 14

فمعظم البلدان النامية حاليا و من بينها الجزائر,تركز على توفير الرفاه الاجتماعي للأفراد و محاولة تحسينه و بناء على ذلك فان المشكلة التي يواجهها صناع السياسة هو زيادة المنافع الاجتماعية للأفراد دون إعاقة النمو الاقتصادي للبلد من خلال تقديم تلك الإعانات أو المساعدات الاجتماعية,و هذا هو الذي يثير مسالة ما إذا كان من واجب الدولة محاولة تحسين و تنمية السياسات الاجتماعية المقاسة بمؤشرات اجتماعية ,أو التركيز فقط على النمو الاقتصادي و ترك مسالة الاحتياجات الأساسية للأفراد ترعى نفسها و بالتالي تتمثل إشكالية الدراسة في محاولة تحديد **اثر مختلف السياسات الاجتماعية و الإعانات على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؟**

ضمن هذه الإشكالية الرئيسية تندرج بعض الأسئلة الفرعية و هي :

-هل الاهتمام بالدور الاجتماعي للدولة يؤثر في معدلات النمو الاقتصادي ؟

-هل أدت زيادة معدلات الإعانات في الجانب الاجتماعي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

-هل تؤثر السياسات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

لمحاولة الإجابة على الإشكالية العامة و الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضية التالية:

الفرضيات :

ترتكز الدراسة على الفرضية التالية :

- تؤثر برامج الإنفاق الاجتماعي و الإعانات إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

أهمية الدراسة :

هدف هذه الدراسة هو معرفة السياسات الاجتماعية و دور الإعانات و العلاقة بينهما وبين النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل أي معرفة اثر السياسات الاجتماعية من خلال سياسة الإعانات أو سياسات الدعم الموجهة نحو القطاعات الاجتماعية في الجزائر على النمو الاقتصادي من خلال دراسة الواقع الجزائري ،ومن ثم إسقاط ما تقرر نظريا لدينا على الجزائر كدراسة حالة ،وتبيان مدى توافق بين الطرح النظري و ما جاءت به نتائج الدراسات التجريبية أو الدراسات السابقة والطرح التطبيقي .

أهداف الدراسة:

- تحديد العلاقة بين السياسات الاجتماعية ,الإعانات والنمو الاقتصادي.

-التعرف على واقع و خصائص السياسات الاجتماعية في الجزائر.

-التعرف ما إذا كان الدور الاجتماعي الذي تلعبه الدولة خاصة من خلال زيادة الضغط على الإعانات في مختلف سياساتها الاجتماعية و إذا كان لهذا اثر على النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة و البحث:

ترتكز الدراسة على محاولة قياس العلاقة بين السياسات الاجتماعية،الإعانات و النمو الاقتصادي خاصة على المدى الطويل من خلال دراسة الواقع الجزائري للفترة الممتدة ما بين 1970 إلى 2015،من

خلال تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول ،بحيث أن الفصل الأول يتناول تطور السياسات الاجتماعية مع تطور الدور الاجتماعي للدولة،بالنسبة للفصل الثاني فيتناول اقتصاد الإعانات و النمو الاقتصادي أما الفصل الثالث فهو حول الدراسات التجريبية آو التطبيقية للعلاقة بين السياسات الاجتماعية،الإعانات و النمو الاقتصادي ،و الفصل الرابع يتناول تحليل السياسات الاجتماعية في الجزائر ،أما بالنسبة للفصل الخامس فهو عبارة عن دراسة قياسية لقياس اثر السياسات الاجتماعية و الإعانات على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد.

أدبيات الدراسة:

اختلفت نتائج و طريقة دراسة العلاقة بين السياسات الاجتماعية،الإعانات و النمو الاقتصادي ،حيث تؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة ايجابية قوية بين السياسات الاجتماعية و النمو الاقتصادي و أن النمو الاقتصادي يحدث من خلال تنمية السياسات الاجتماعية خاصة من خلال تقديم بعض الحاجات الأساسية و بصورة فعالية كخدمات الصحة ،التعليم ،السكن و التشغيل بينما توصلت أيضا بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود علاقة بين السياسات الاجتماعية و النمو الاقتصادي و أن النمو الاقتصادي يحدث دون تنمية السياسات الاجتماعية ،كما توصلت أيضا بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين الإعانات أو الدعم و النمو الاقتصادي و هنا الهدف من الدعم هو تحقيق امن إنساني و مجتمع معافى من خلال الاستثمار في الصناعة التجارة و الاستثمار في خدمات الصحة ،التعليم ،السكن و التشغيل إضافة إلى البني التحتية لكن بشرط تكافؤ الأفراد في الحصول على الفرص.

-دراسة "[5](**Y.Nannan 2015**) استهدفت هذه الدراسة تأثير من عدم المساواة في التحصيل العلمي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2010 في الصين. من خلال التعرف على العلاقة غير خطية القوية بين عدم المساواة في التحصيل العلمي والنمو الاقتصادي في المقاطعات الصينية والعثور على أدلة تشير إلى آثار عدم المساواة واختلاف في التحصيل العلمي على النمو اعتمادا على مستوى التنمية الاقتصادية للمنطقة. على وجه التحديد، اظهرت نتائج الدراسة أن عدم المساواة هي أكثر أهمية للأداء الاقتصادي من التحصيل العلمي في المنطقة الغربية الأقل نموا من الناحية الاقتصادية. وهكذا، بالنظر إلى محدودية موارد الاجتماعية للاستثمار والتعليم، وسياسات التعليم التي تخلق توزيع أكثر عدالة للموارد التعليمية وتعزيز النمو العالي، وخاصة في المناطق الأقل نموا.

-دراسة (**Isabelle Hayward Jack et Richet 2014**)6 حول السياسة الاجتماعية الأوروبية والأنظمة الوطنية ، و هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة الإشارة منذ البداية ، على إنشاء اتحاد الاجتماعية

[5] Y.Nannan ,Y.Bo , M. Jong, S. Storm, Does inequality in educational attainment matter for China's economic growth?, International Journal of Educational Development,Volume 41, March 2015, pp 164–173.

[6] H. Jack et R. Isabelle, Réglementations européennes et politiques sociales nationales , le grand écart ,*Pouvoirs*, 2014/2 n° 149, p. 101-120.

الأوروبية من قبل الدول ذات السيادة و التدخل على نحو متزايد في السوق الدولية و الحرص على الحفاظ على الأساس الاجتماعي و السلطة السياسية ،فهكذا تسعى الحكومات الوطنية بشكل مستقل بتنظيم و تقديم وتمويل الخدمات الاجتماعية. حيث أن ضمن هذا المفهوم تتشكل دولة الرفاه الاجتماعي باعتبارها عنصر أساسي للتماسك الوطني و الاجتماعي.

- تناولت دراسة**(D. Weil 2014)**[7]العلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان، و توصلت الدراسة إلى أن دخل الفرد يرتبط ارتباطا إلى حد كبير مع الصحة، كما يقاس بمتوسط العمر المتوقع أو عدد من المؤشرات الأخرى داخل البلدان، إضافة إلى وجود علاقة بين صحة الناس والدخل. و ان الدخل المرتفع للأفراد أو دولة يحسن الصحة في مجموعة متنوعة من الطرق، بدءا من تحسين التغذية لبناء البنية التحتية للصحة العامة،كما ان نوعية المؤسسات ورأس المال البشري هي هم عوامل أساسية للصحة لارتباطهم بالدخل .

-دراسة **(Stéphanie Goirand 2014)** 8 ،حيث ظهرت ملامح جديدة في المجال الاجتماعي والتعليمي، بما في ذلك عملية تنسيق السياسات التعليمية في تولوز ،بحيث تهدف هذه الدراسة لكشف تفاصيل هذا النشاط الجديد وتحليل عملية إدماج الافراد في النظام الاجتماعي والتعليمي المحلي. و إظهار الكيفية التي تصبح بها الموارد البشرية جزء من هذه العملية من خلال بناء نشاط مهني في العمل الاجتماعي التقليدي.

-و دراسة [9]**(L. Gong 2012)**حول الاستثمار في الصحة، تراكم رأس المال المادي، والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في نموذج رمزي موسع مع وظيفة إنتاج ارو رومر وغروسمان (1972) و وظيفة الأداة. وتخلص الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بكل من معدل النمو الصحي والمستوى الصحي. في حين أن النمو في رأس المال الصحي يسهل دائما النمو الاقتصادي، و أن الأثر الإجمالي من المستوى الصحي على معدل النمو الاقتصادي يعتمد على كيفية تأثيره على تراكم رأس المال المادي.

-و أيضا دراسة **(Romuald Sostaine 2009)** في الكمرون**10** حول نمو الإنفاق العام وأثرها على التنمية حالة قطاع التعليم ، حيث تناولت الدراسة العوامل التي تكمن وراء تطور الإنفاق العام في الكاميرون وآثارها على رفاه الأفراد. وبشكل أكثر تحديدا هدف العمل هو تحليل المحددات الرئيسية للنمو في الإنفاق العام في الكاميرون من ناحية ، وتقييم أثر هذه النفقات في تعزيز التنمية في الكاميرون من خلال قطاع التعليم أكثر من ناحية أخرى .

---

[7]N. David, N Weil,Health and économic growth,Handbook of Economic Growth, Volume 2, 2014, pp 623-682

[8] S. Goirand, De la construction à la légitimation d'une nouvelle fonction du social , Les coordinateurs de réussite éducative à Toulouse, Formation emploi ,Janvier-Mars 2014, mis en ligne le 31 mars 2016,consulté le 12 mai 2014. URL :http://formationemploi.revues.org/4132 p 69-70-86.

[9] L. Gong, Hongyi Li, D.Wang ,Health investment, physical capital accumulation, and economic growth, China Economic Review, Volume 23, Issue 4, December 2012, pp 104-119.

[10] R. sostaine Foueka, Croissance des dépenses publiques et incidence sur le développement au Cameroun: le cas du secteur éducatif, Université de Yaoundé 2 soa - Master/ dea NPTCI 2009 p 42.

-دراسة (**David. G et Robert. M 2007** [11])و تهدف الدراسة إلى كيفية مساهمة تأسيس السياسات الاجتماعية في مساهمة التفكير المعاصر من خلال المنح الدراسية، و تقديم الخدمات الصحة الوطنية ومخططات التأمين الوطني والمساعدة لتوفير الحد الأدنى من الأمن المالي لكل السكان البريطانيين. من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من خلال التخطيط للتشريعات فان بريطانيا بإمكانها تحقيق التوظيف الكامل و هذا يعتبر كتتويجا لبريطانيا "الكلاسيكية" بما يعرف بدولة الرفاه، من خلال خلق مجتمع أكثر سخاء وأكثر عدلا.

[11] D. Gladstone et M. Robert, Revisiting the welfare state, introducing social policy series, Open University Press, McGraw-Hill Education, New York, NY 10121-2289, USA,2007.

الفصل الاول

تطور السياسات الاجتماعية مع تطور الدور الاجتماعي للدولة

مقدمة:

السياسات الاجتماعية لها دورا بارز في تأسيس و توجيه الرعاية و الرفاه الاجتماعي في المجتمع ,و تمكين فئات مستهدفة لتحقيق الأهداف المجتمعية العامة ,و العدالة الاجتماعية و المساواة و الحرية و الديمقراطية و المواطنة و تحسين نوعية الحياة ,و من ثم لا يمكن تحقيق الأهداف المجتمعية العامة في غيار سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة لخطط و برامج و مشروعات مقابلة الحاجات الإنسانية و الارتقاء بمستوى و نوعية الحياة في المجتمع.

و تعتمد صياغة و صنع السياسات الاجتماعية على الإطار و البناء المجتمعي بوقائعه و أبعاده المختلفة اجتماعيا و ثقافيا و اقتصاديا و سياسيا و أن أي تغير في أي بعد من هذه الأبعاد سيتتبعه بالضرورة تغير في السياسات الاجتماعية في المجتمع لترتبط بالواقع المجتمعي و تعبر عنه متأثرة في الوقت نفسه بإيديولوجية المجتمع ,حيث أن التطور التاريخي للسياسات الاجتماعية حافل بالأهداف و الاستراتيجيات و الخطط و البرامج في كل المجتمعات المتقدمة و النامية ,و تعد دولة الرعاية و الرفاهية الاجتماعية من النماذج الفاعلة لسياسات الرعاية الاجتماعية التي شهدت بدورها ازدهارا أو تدهورا ,تماسكا و صمودا أمام التغيرات العالمية الجديدة و ما أحدثته من تغيرات اقتصادية و اجتماعية ,تؤثر بدورها على صنع و صياغة استراتيجيه السياسة الاجتماعية في المجتمع.

1. ظهور الدولة الاجتماعية (دولة الرفاه) و السياسات الاجتماعية

1.1. تاريخ بناء الدولة الاجتماعية أو دولة الرفاهية (2009)R. Castel:

إن التفكير في دولة الرفاه أو الدولة الاجتماعية و الحد من اللامساواة هو من احد المشاكل المصطلحية ,فمصطلح الدولة الاجتماعية ليس له معنى واحد مع ظهور وظائف جديدة للدولة الحديثة كالرفاهية الاجتماعية

Le bien-être social شرط أن لا تقتصر على الوظائف السيادية التقليدية أي بمعنى أخر الدولة الليبرالية التي تستطيع تحديد نموذج دولة الرفاه الليبرالي ,فكما حدد **F. Xavier**[1] دولة الرفاه أو الدولة الاجتماعية بالتامين الاجتماعي و الرعاية الاجتماعية إضافة إلى السياسات أو الوظائف الإلزامية التي تنظمها الدولة.

و حسب(**R. Castel(2009** [2] فانه لا يمكن تحديد السياسة الاجتماعية و الحكومة المركزية و هذا هو الفرق المهم مع السياسة الاقتصادية ,فمثلا وكالات الضمان الاجتماعي في فرنسا مجزاة بين خطط الموظفين الأجراء و الغير أجراء و مخططات إضافية تدير الإعانات و المساعدات الاجتماعية و الرعاية الاجتماعية و ذلك من دون أي تدخل من المؤسسة التي تدير التامين ضد البطالة ,فجزء من هذه السياسة الاجتماعية و المنظمات الخيرية تمول أساسا عن طريق رؤوس الأموال الخاصة ,لكن تاريخيا تم الخلط بين المجال التجاري و المجال الاجتماعي كالسكنات الاجتماعية و بذلك فالصعوبة في تحديد التدخل الاجتماعي او الدور الاجتماعي للدولة تعود إلى فوارق تاريخية و وطنية.

لكن مفهوم الدولة الاجتماعية يتجاوز الحماية الاجتماعية عندما يرتبط الأمر بحماية العمال و إعادة التوزيع للثروة من خلال تحصيل الإرادات من النظام الضريبي و كذلك الحصول على التعليم.

و معرفة تاريخ بناء دولة الرفاهية أو الدولة الاجتماعية أمر ضروري لمعرفة بنية النظم المعاصرة للحماية الاجتماعية خاصة و إذا كانت الدولة تواجه نفس النوع من المشاكل غالبا ,و هذا يتطلب اخذ طرق مختلفة لعلاجها.

و حسب **F. Xavier (1997)** يمكن تقسيم تاريخ الدولة لاجتماعية إلى ثلاث فترات تشير إلى :

[1] G. Esping Andersen, Les trois mondes de l'état providence édition le bien sociale, France,1999 P23

[2] R. Castel ,Le développement historique des systèmes nationaux de protection social entre sécurité et insécurité sociales publié dans l'article de JB Biasitti ,colle état social ,ECE 1 année 2008-2009.p 3.

الفترة الأولى :بدأت هذه الفترة في أواخر القرن التاسع عشر و هي مرحلة البناء و التنشئة و كثيرا ما تكون متضاربة ,حيث هنا يتم اعتماد الدول الأوروبية لتشريعات السياسة الاجتماعية و لكن بمعدلات مختلفة و طرق مختلفة و تنشئ ببطء شديد **دولة الرفاه providence_** على أسس منخفضة و في هذه الفترة الاعتراضات تكون عديدة و أحيانا ما تقوم بإحباط المشاريع أو تقوم بإحداث تعديلات عميقة مثل ما حصل في فرنسا في القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين ,و بالتالي من سمات هذه المرحلة هو أن النظم الوطنية للحماية الاجتماعية كانت أخذة في الظهور.

الفترة الثانية :تسمى هذه الفترة بمرحلة النضج التي تبدأ بعد الحرب العالمية الثانية و هذا يقابل العصر الذهبي "**L'age d'or**" لدول الرفاه ,حيث أن الخلافات تتلاشى و نظام الحماية الاجتماعية يعمم على جميع طبقات المجتمع ,و هنا المقصود بالحماية الاجتماعية هو أن دولة الرفاه الاجتماعي هي دولة الرفاه للجميع م هذا عنصر أساسي من عناصر الحضارة الذي يظهر التقارب في النظم الأوروبية دون محو الاختلافات التاريخية العميقة.

الفترة الثالثة :هي مع بداية سنة 1980 حيث أن في هذه الفترة تواجه نظم الحماية الاجتماعية الأزمة الاقتصادية و الصعوبات المالية في نفس الوقت و هذا الذي تحول إلى "هيكل المخاطر و الاحتياجات الاجتماعية" حسب **E. Andersen** و هذا التوافق انهار تحت نقد الليبرالية الجديدة **néo-libéralisme** و النقاش الجديد يدل على أن دولة الرفاهية آو الدولة الاجتماعية هي نتيجة حل وسط مؤسسي غير مستقر.

و يبدو أن التكوين الجديد للعقيدة الجديدة ولد في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و التي تتميز بفكرة الانتقال من دولة الرفاهية **welfar** إلى الدولة الأجرة **worfere** وصلت هذه الرسالة الآن في أوروبا تحت تحديد دقيق للمفهوم و هو الدولة الاجتماعية النشطة **ESA** (**Etat social actif**) ,و لذلك فان تحديد السمات الأساسية و قياس مدى الممارسات الفعلية يكون متوافق مع هذا النموذج المثالي الجديد للدولة الاجتماعية بغض النظر عن الخصائص الاقتصادية و تقاليد الدول من الحماية الاجتماعية .[1]

و حسب عالم الاجتماع **R. Castel** فان الدولة الاجتماعية أو دولة الرفاه هي في نهاية المطاف الحماية الوحيد للفرد في مجتمع ما بسبب انحلال العضوية في مجتمعات معددة و هذا الذي يعطى له استجابة خاصة في المجتمعات المعاصرة.[2]

[1] N. Barr, Economics of the welfare state,fourth edition, Oxford New York 2002,p 42

[2] R. Castel ,Le développement historique des systèmes nationaux de protection social entre sécurité et insécurité sociales publié dans l'article de JB Biasitti ,colle état social ,ECE 1 année 2008-2009.p 3-4.

الدولة الاجتماعية و الاقتصاد الاجتماعي :

مصطلحات تدخل الدولة كثيرة بالرغم من أن أزمة الدولة الاجتماعية تتزايد في جميع البلدان المتقدمة ,فدولة الرفاه أو الدولة الاجتماعية أو الدولة الواقية أي الحامية ,و النظام الوطني للحماية الاجتماعية ,مخطط الحماية الاجتماعية أو خطة دولة الرفاه كلها مصطلحات تغطي عموما مجال التحليل حاليا.

فبعد الحرب العالمية الثانية معظم التحليلات ساعدت على تقسيم واضح للمهام بين الدولة و السوق بشكل ديناميكي لتطوير دولة الرفاه ,من خلال تكوين نظام نمو ,و في أوائل الثمانينات كان هناك تهجم على ما يعرف بدولة الرفاه.[1]

إذ أن(**Ewald (1986** اهتم بالتنشئة الاجتماعية للمسؤولية و هذا مرورا بمسؤولية التضامن مع تطور التأمينات الاجتماعية ,أما (2003) **Castel** قدم تحليلا لدولة الرفاه على شكل حماية اجتماعية لتغطية المخاطر الاجتماعية و ضمان الاستقلالية الاجتماعية للأفراد فواحدة من هذه الأعمال تعتمد منهجا يرتكز أساسا على التامين الاجتماعي .

أما **Rosenvallon(1981)** و آخرون يروا عكس ذلك حيث تمتد دولة الرفاه إلى الإنتاج على نطاق أوسع من الرعاية الاجتماعية و بناء القدرات المؤسسية و التفاعل مع مختلف المجالات **(1997) Merrien ,(2004) Theret** حيث اعتمدوا على أساس منظور دولي مقارن اى البحث في بناء أنماط من أنظمة دولة الرفاه ,في هذه الحالة الاجتماعية يجب مساهمة المنظمات الاقتصادية الاجتماعية كالجمعيات و النقابات و التعاونيات ,و حسب **Borgaza , (2000)Santuari** يتم تحديد الاقتصاد الاجتماعي باعتباره مجموعة من المنظمات الجماعية التي تتميز بالدارة الديمقراطية و مبدأ الحالة الغير هادفة للربح و شروط الجمعيات الطوعية .[2]

إن الهياكل المختلفة للاقتصاد الاجتماعي سواء كانت جمعيات أو مؤسسات تساهم بحوالي 5 **%** من الناتج المحلي الإجمالي ,حيث أن الجمعيات حاليا هي المكون الرئيسي فحسب **V. Tchernog(2007** أن واحد من احد التعاريف لدولة الرفاه ينحصر في أربعة أركان و هي الحماية الاجتماعية ,حق العمل ,الخدمات العمومية و السياسات الاقتصادية مع ترك مسالة الاقتصاد الاجتماعي على جهة بالرغم من ان لديه بعد رأسمالي **non-capitaliste** و هذا ليس له علاقة لمنطق أو لواقع التنشئة الاجتماعية التي تحملها دولة الرفاه أو الدولة الاجتماعية.بالتالي فالاقتصاد الاجتماعي هو ليس الركن الخامس من أركان دولة الرفاه أو الدولة الاجتماعية

[1] J. François Draperi ,Comprendre l'economie sociale(fondements et enjeux),edition Dunod,France 2014 p 16

[2] N. Richez, L'economie sociale comme expression des transformations du mode de gouvernance de l'etat social depuis 1945 ,Centre d'économie et de finances internationales,Université de la méditerannée, p 2-3.

التي ترتكز على مبدأ توفير المنفعة لكل شخص و الاهتمام به مع توفير الحجج التالية و هي تجسيد اللامركزية و التركيز على الديمقراطية التشاركية و المجتمع المدني الذي من شانه بيروقراطية الدولة.[1]

و الاقتصاد الاجتماعي مما لا شك فيه قد يعرض شكلا من أشكال الرد غلى القيود المفروضة على دولة الرفاه البيروقراطية التي تفتقر لدعم المصلحة العامة و يكون فيها فقط الجري وراء المصالح الخاصة.

في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين الاقتصاد الاجتماعي تم اعتباره طعن أمام ظهور الدولة الاجتماعية أو دولة الرفاه الاجتماعي ,فالعديد من الليبرالية الاجتماعية **"Libéraus-sociaux"** آنذاك كثرت في هذا الاتجاه و يتضح هذا من المعارضة الأولية التبادلية في خلق ضمان اجتماعي إجباري.[2]

و على مدى العشرين السنة الماضية واحدة من الذين انتقدوا الليبرالية ضد الدولة الاجتماعية اتخذت الشكل التالي:

- الانتقال إلى الاقتصاد الاجتماعي في بعض الميادين من خلال زيادة الدعم خاصة زيادة نفقات الصحة و زيادة الدور الرئيسي للجمعيات في تنفيذ بعض السياسات أو المساعدات ,إضافة إلى الانفتاح على المنافسة بما في ذلك قانون الشركات مثل شركات التامين ,الوكالات الخاصة بالعاطلين عن العمل و جمعية الخدمات الرئيسية.[3]

- و أحيانا الاقتصاد الاجتماعي هو كوسيط أو خدمة بين الدولة الاجتماعية أو دولة الرفاه و القطاع الخاص.

- هياكل الاقتصاد الاجتماعي يمكن أن تنجز بفعالية بعض الخدمات العامة حيث أن الاقتصاد الاجتماعي يستند على نموذج تقاعدي وهكذا الفرد يعتبر حر في الانضمام إلى جمعية أو تعاونية ثم يجب أن يدفع الضرائب و المساهمات الاجتماعية و احترام قانون العمل و الاتفاقات الجماعية و هذا ما ينطوي في النظام الاجتماعي بالمعنى الواسع فدولة الرفاه أو الدولة الاجتماعية لها بعد مؤسسي عالي" **Dimension institutionnelle** " بمعنى أخر أن الشيء الأكثر ملائمة للمنافسة هو رأس المال و يكون ذلك على أساس الكفاءة الاقتصادية.[4]

[1] J. E Stiglitz ,Le prix de l'inégalité,edition les biens qui liberent,New York 2012,p 09
[2] J. Claud Detilleux,S. Arzeni,Pour une economie sociale(créer de la richesse par l'integration sociales),édition economica,paris 2009 ,p 12
[3] Economie sociale et état social ,article paru dans politis ,17 janvier 2008,p 01-02-03.
[4] V. Tchernonog,Le paysage associatif français ,mesures et évolutions,Ed.Juris associations-Dalloz,2007,p 33.

2.1. دوافع ظهور السياسات الاجتماعية :

إن السياسات الاجتماعية لها عدة دوافع أو عدة جوانب أدت إلى ظهورها و تتمثل هذه الدوافع في التفسيرات التالية:

الدوافع السوسيو اقتصادي: حيث أن لهذا الدافع أهمية كبيرة في تكوين تطور السياسة الاجتماعية فما أدى إلى ظهور دولة الرفاه هو مشاكل النمو الاقتصادي التي كانت ناتجة عن التصنيع.[1]

الدافع السياسي :حيث أن للعوامل السياسية دور كبير في ظهور السياسة الاجتماعية و هذا يتجلى في أن مستويات التحضر و التعليم و الدخل لها أهمية قصوى في تفسير أنواع الإنفاق لدى مختلف الدول من الخصائص السياسية للدولة في تلك المجتمعات بحد ذاتها ,فبالنسبة ل **"كيث"** يرى أن التغيرات السوسيو اقتصادية تمثل نقطة البداية فقط أما العوامل السياسة فلها دور كبير لا ينكر ,فالدول المتقدمة أو المتطورة تعرف اختلافات في سياساتها الاجتماعية و مجالاتها و صياغتها و بالتالي لا يمكن تفسيرها بما هي عليه في الجانب الاقتصادي فقط.[2]

الدافع الإنساني :في بعض الدراسات المعاصرة ترى أن السياسات الاجتماعية لا تنبعث من دوافع إنسانية تحدوها محاولة تحقيق الرفاهية المجتمعية عونا للإنسان و مقابلة حاجاته و إنما تطرح النظم الحاكمة لسياستها الاجتماعية لتفادي الاضطرابات التي قد تنفجر من المجتمعات و يتزايد خطرها على صعيد النظام السياسي ,و الدلائل التاريخية توحي بان النظم الحاكمة إنما تعمل على الأخذ بتدابير تقديم العون الاجتماعي أو التوسع فيها في الأوقات التي تثور فيها الاضطرابات الاجتماعية بسبب انتشار ظاهرة البطالة مثلا ثم تعود هذه النظم و تتراجع عما تأخذ به من حلول أو تقوم على التقليص منها عندما يصير الوضع السياسي مستقرا و يعود في حالة استقرار أو يعود للوضع السابق ,و واضح أن هذا الرأي معاكس للافتراض المتداول الذي ينص على أن السياسات الاجتماعية الحكومية و ما له [3] علاقة بها كتقديم العون الاجتماعي أصبحت تنطوي على حس متزايد بالمسؤولية الاجتماعية يوسع نطاق كرمها و يعمق نظرتها الإنسانية.[4]

ظهور الدور الاجتماعي للدولة :انحصر موضوع السياسات الاجتماعية خلال فترة الثمانينات و التسعينات على تقديم الخدمات و الرفاه المحدود ,إلا أن ذلك لم يكن كاف للوصول إلى تنمية اجتماعية و اقتصادية

[1] S. Amartiya , Un nouveau modèle économique,développement,justice,liberté,éditios ODILE JACOB, 1996,p 43.
[2] احمد سليمان أبو زيد,السياسة الاجتماعية التعريف المجال الاستراتيجيات ,القاهرة ,دار المعرفة الجامعية 2006 ص 30.
[3] علي سعد إسماعيل,مبادئ علم السياسة 'دراسة في العلاقة بين علم السياسة و السياسة الاجتماعية ,الإسكندرية ,دار المعرفة الجامعية 2007 ص 282.
[4] S. Amartiya,Un nouveau modèle économique,développement,justice,liberté,éditios ODILE JACOB, 1996,p 44.

متوازنة ,حيث آنذاك اعتبرت السياسة الاجتماعية كهدف ثانوي للتركيز على النمو [1],في حين ركزت نظرية التنمية السائدة "النمو الاقتصادي أولا" [2] و أهملت السياسة الاجتماعية من خلال تخصيص لها موارد مالية غير طافية و غالبا ما اهتمت بشكل كبير على التعامل مع النتائج الغير مرغوب فيها أو الغير مرجوة للتغير الاقتصادي و بقيت مجرد وسيلة ثانوية مما أدت إلى زيادة التوتر الاجتماعي و تفاقم المشاكل الاجتماعية.

إن هذا التصور المتوازن للتنمية الاجتماعية لم يكن شائعا في أوائل القرن العشرين ,حيث انه حاليا يتم استثمار الاقتصاديات الحالية التي لها دخل عال و بشدة في التنمية الاجتماعية و تعرف شعوب اليابان و أوروبا و نيوزلندا و أمريكا الشمالية تطور غير مشهود من قبل التاريخ , و عليه أعادت كثير من الدول النامية النظر إلى الحاجة إلى وضع سياسة اجتماعية كوسيلة لبناء الدولة ,أما السياسة الاجتماعية في شرق آسيا تعتبر نموذج مثالي لهذه المبادرات ,حيث توصلت هذه الدول إلى أن الحاجة إلى الاستثمار الاجتماعي هو شرط ضروري ,ليس فقط لتنمية و تقدم الدولة بل أيضا من اجل الوصول إلى الاستقرار و التماسك الاجتماعي و السياسي.[3]

أما في فترة الثمانينات ,قل عدد هذه المبادرات ,حيث تم إقصاء سياسة إعادة التوزيع من قبل الإصلاحات الموجهة للسوق و النقد الموجه ضد تدخل الدولة,واختصرت برامج التعديل الهيكلي التي انطلقت عقب أزمة الديون سنة 1982 على النفقات الاجتماعية بصورة كبيرة و هذا ما دفع بمنظمة **Unicef** بتسوية ذات وجه إنساني ,و بعد عرفت تقلص كبير جدا ,تم إعادة النظر في السياسات الاجتماعية في التسعينات برعاية متجددة للسياسات الاجتماعية الخاصة بالحد من الفقر ,و حتى ذلك الوقت كانت السياسات الاجتماعية مستبعدة و اعتبرت مجرد شبكات أمان عند تفاقم الأزمة الاقتصادية كما حدث في آسيا للازمة المالية ,و امتداد التعليم الأساسي في مناطق أخرى و غالبا ما تركت لبرامج الاستثمار الاجتماعي الممولة من المتبرعين ,و كان هناك تدخلات لكنها غير مناسبة على أن تكون حل على المدى البعيد و بالتالي لم تعالج الأسباب الهيكلية للتوتر الاجتماعي و لم تعمل على خلق مؤسسات لتامين تنمية مستدامة و عادلة و تماسك اجتماعي .

أما في أوائل القرن الحادي و العشرين تم الاتفاق على أن السياسة الاجتماعية هي جزء من المهام الأساسية للدولة ,و اعتبرت أكثر من شبكات أمان و خدمات لمحاربة اختلال السوق و إعادته للتوازن و بهذا فتنفيذ

[1] A. Louat,Le sous developpement,stratégie et résultats,ellipses,paris 1999, p 160

[2] يجادل البعض بان السياسات الاجتماعية يجب ألا تكون هدف السياسة الأول للبلدان النامية ,بل يجب أن يعطى للنمو الاقتصادي أولوية قصوى ,حيث أن فوائد النمو سوف تتابع لتصل في النهاية إلى الفقراء.

[3] J. José ,Economie du choix sociale,bréal édition,paris 2003,p 06

سياسة اجتماعية بشكل جيد يعطي للبلد القوة و التغلب على الصراع لأنها جزء من الوظيفة الأولية للدولة بغية تحقيق معدل نمو كاف و تحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

3.1. تطور مفهوم السياسة الاجتماعية :

يكشف الإطار النظري لمفهوم السياسة الاجتماعية انتشاره مع مفهوم دولة الرعاية **welfar state** ،هذا ما جعل ذلك البعض [2] يشير إلى أن مفهوم السياسة الاجتماعية يتعدد حسب الآراء و حسب التقارير لأنه مفهوم يصعب تحديده لان السياسات الاجتماعية تتحدد في إطار السياسة العامة للمجتمع, فهي توجه السياسة الاجتماعية و تحددها لتحقق عدالة توزيع الدخل و الخدمات [3].

- حيث نجد **Marshall (1965)** و هو من العلماء المميزين في السياسة الاجتماعية يتفق مع الاتجاه الذي تبناه **R. Titmuss** ,حيث يعتبر السياسة الاجتماعية بأنها سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة البرامج و النظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة و التأمينات الاجتماعية و خدمات الضمان الاجتماعي و الإسكان و غيرها [4].

و هو يتجه نحو الأساليب المؤسسية و أهمية تدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية ,غير انه لم يحدد الوسائل و الغايات و الأهداف و التخطيط باعتباره الوجه التنفيذي للسياسة الاجتماعية

-و يؤكد **J. Eyden(1969)** في قوله أن مصطلح السياسة الاجتماعية يصعب تحديد مفهومه بدقة ,و قد يستخدم في الغالب بشكل دقيق و لكنه يتضمن الغايات و الهداف و الأغراض التي يجب انجازها من خلال مسارات الأفعال [5] .

و يركز البعض فيها على الأساليب المؤسسية **Institutionnel** التي تعتمد على مسؤولية الدولة و لدواتها في محاولة إشباع الحاجات الأساسية للسكان ,و هي مفاهيم اصطلاحية **Réformiste** بالدرجة الأولى تعتمد على مدخل حل المشكلة و البعض الأخر على الأساليب الفردية **Résiduel** الذي يقلل من تدخل الدولة و مسؤوليتها في توجيه مسائل مقابلة الحاجات من خلال السياسات الاجتماعية و يتنامى هذا الاتجاه في الآونة الأخيرة من خلال أساليب و إجراءات الخصخصة **Privatisation** معتمدا على تكريس قيم المذهب الفردي و الحرية و تفعيل منظمات المجتمع المدني في صياغة و صنع السياسة الاجتماعية في المجتمع.

[1] I. Ortiz ,Politique sociale, nations unies, Département des affaires économiques et sociales, DAES/UNDESA, 2007,p9
[2] A. Schor ,Exploration in social policy ,New York ,Basics Books ,Inc,1986 ,p 4.
[3] A. Weala ,Political Théory and social policy ,London,The macmillan press,LTD 1983 p 3.
[4] T.H Marshall ,Social policy , London , Hutshinson University Press 1965 p 7.
[5] J. Eyden ,Social policy in action ,London ,Routledge and Kegan Paul 1969 p 3.

- يحدد (**R. Titmuss (1971** السياسة الاجتماعية بأنها خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة موقف و تقدير المستقبل و تحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع [1].

- و يميل(**D. Gil (1973** في تحديد لسياسات الرعاية الاجتماعية إلى نفس اتجاه **Titmuss** ,حيث يعتبر السياسة الاجتماعية هي القوانين و الممارسات التي تقوم بها الحكومة و تؤثر عن طريقها في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و مجتمعاتهم [2].

- كما يعرفها (**A. Kamel (1974** بأنها مجموعة القرارات الصادرة عن السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية ,و توضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية و الاتجاهات الملزمة و أسلوب العمل و أهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع ,و يتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة او أكثر تحوي عددا من البرامج و المشروعات الخدمية المترابطة و المتكاملة التي تستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعي ة سياسي و اقتصادي معين إلى واقع آخر أفضل منه و تحقيق زيادة مسحوبة في معدل رفاهية المجتمع [3].

- بينما نجد (**A. Kahm (1979** يرى أن السياسة الاجتماعية هي مجموعة الاستراتيجيات و الأساليب المستخدمة لتحقيق أهداف محددة ,كما يرى الفعل بالوسائل و الغايات المراد تحقيقها لحدوث تغييرات في الأنظمة والممارسات و المواقف ,و ذلك من خلال البرامج لتوفير الخدمات الاجتماعية في جوهرها الضمني أو الواضح تتضمن المبادئ و الضوابط و القرارات التي تكمن خلف التشريعات و البرامج الخاصة و الممارسات الإدارية و الأولويات ,و يتضح ذلك في اختيار بدائل السياسة الاجتماعية الموجهة نحو الخدمات الاجتماعية و استراتيجيات البرمجة و التنفيذ المتبعة [4] .

- بينما نجد (**Schotlan (1979** يتجه اتجاها مغايرا مؤيدا لعدم تدخل الدولة حيث يحدد سياسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها مجموعة المسارات التي تحدد الجهود و الأنظمة و الأنشطة القائمة بين الناس بعضهم البعض و تحدد العلاقة بين المواطنين و الحكومة و تتضمن التشريعات القانونية و القرارات المختلفة بعلاقات السكان [5].

---

[1] R. Titmuss ,Social Policy ,an in introduct , Georg Allin and Unwin , LTD p 96.

[2] D. Gil ,Unravelling Social policy ,New Jersey ,schenkanon publishing Co 1973 p 24.

[3] احمد كمال احمد ,التخطيط الاجتماعي ,القاهرة ,مكتبة الانجلو المصرية ,1974 ص 342.

[4] A. Kahn ,Social policy and social services , second edition, New York ,Random house 1979 , p 8.

[5] D. Gil ,OP.Cit p 6.

و هو بذلك يركز على البعد التفاعلي و الجهود و الأنشطة السكانية من خلال المشاركة الأهلية ,غير انه لم يحدد الغايات و الأهداف و الوجه التنفيذي لسياسات اجتماعية من خلال الخطط.

- و يرى (**H. Marshall (1980** أن تعريف السياسة الاجتماعية يكون بتحديد مجالات السياسة العامة التي تندرج تحت المصطلح أو تحديد العوامل التي تميز السياسة الاجتماعية عن غيرها من السياسات [1].

- و يتجه (1987) **R. Barker** إلى أن السياسة الاجتماعية هي التي تتضمن الخطط و البرامج الحكومية في التعليم و الصحة و رعاية المنحرفين و الإصلاح الاجتماعي و الاقتصادي و الرعاية الاجتماعية أيضا تتضمن الآثار و المشكلات الاجتماعية الناجمة عن المتغيرات المجتمعية [2].

- و يؤكد كل من (**Thompson , Sullvan (1988** على الممارسات الرسمية و الغير رسمية و القرارات التي من شانها مواجهة المشكلات الاجتماعية و إحداث تغير اجتماعي ,و هما بذلك يركزان على الإجراءات و الوسائل ,حيث يحددان سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها تتضمن القرارات و الإجراءات الإدارية و مختلف الممارسات الرسمية و الغير رسمية التي تهدف إلى إحداث التغييرات الاجتماعية لتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية خصوصا [3].

- أما حسب وجهة نظر الأوروبي(2003) **J. Dean** فان السياسة الاجتماعية هي السياسة التي تهتم بدراسة الأنظمة الاجتماعية الضرورية للإنسان كتوفير الرفاهية و تنميتها ,و يفضل الأوروبيون إضافة مدة الرفاهية و العيش الكريم لان الرفاهية في رأيهم هي الطريقة التي يكون عليها الناس و تتوفر عن طريق الخدمات الضرورية ,نظم الرعاية الاجتماعية ,و التربية ,و توفير الشغل و الأجور العادلة ,لكن الآن يجب البحث عن طرق تنظيم و توفير هذه الأمور و استدامتها من طرف الحكومات و الهيئات الرسمية و المؤسسات و الجماعات الاجتماعية ,و الجمعيات الخيرية المحلية (الرسمية و الغير رسمية) و يقودنا إلى استيعاب معنى السياسات الاجتماعية [4].

[1] H. Marshall ,Uderstanding social policy ,oxford ,Basil ,Blackwell ,1980, p 1.
[2] R. Barker ,The social work dictionary ,New York .N.A.S.W. 1987 p 153.
[3] J. Thamas.Sullivan and K..SThompron ,Introduction to social policy ,New York ,Macmillan Publishing ,Co 1988 p 21.
[4] J. Dean ,what is social policy ?
<http://www.policy.co.uk/sohot introduction/seamlpes/deam,simple pdf>

- حسب تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا 2005 ,فان السياسة الاجتماعية هي السياسة التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية و في نفس الوقت تتقدم بالتنمية المجتمعية نحو تحقيق أهدافها إي تحسين أحوال الناس و نوعية حياتهم [1].

- حسب إ. **علي سعد (2007)** يرى أن السياسة الاجتماعية بأنها السياسة التي تهيئ و توجه بمقتضاها و على نحو مباشر سبل الرفاهية في المجتمع [2],و المقصود بالرفاهية هنا هو حالة الإنسان من خلال تمتعه بصحة جيدة و ظروف عمل و عيش هنيء و للوصول لهذه النتيجة على الدولة القيام بأجهزتها التي تتمثل في الصحة و التعليم و الأمن الاجتماعي ,مع استهداف الدولة للوصول لأهداف تحقق مصالح المجتمع ككل .

-حسب (2007) **I. Ortiz** فان السياسة الاجتماعية هي تلك الخدمات الاجتماعية مثل التعليم ,الصحة ,العمل و الأمن الاجتماعي ,لكنها تقصد بالسياسة الاجتماعية أيضا الحماية و إعادة التوزيع و العدالة الاجتماعية من خلال جلب الشعب نحو مكان وضع السياسة و توجيه أصواتهم و حاجاتهم و رغباتهم عبر قطاعات مختلفة تهدف للاستقرار و الاندماج الاجتماعي ,كما أنها وسيلة تستعملها الدول لتامين الدعم السياسي للمواطنين و تعزيز راش المال البشري و ترقية النتائج الاقتصادية الايجابية ,كما أن السياسة الاجتماعية بإمكانها أن تكون حلقة فعالة أو رابط بين النمو الاقتصادي و البشري الذي بدوره يفيد كل شخص من خلال تشجيع الطلب الداخلي و وزيادة تماسك المجتمعات و استقرارها [3].

و من استعراض المفاهيم السابقة نتوصل إلى :

- السياسات الاجتماعية مفاهيم و فكار توجه العمل كإطار لمواجهة المشكلات الاجتماعية [4] ,و بذلك تتحدد غاياتها في مواجهة المشكلات الاجتماعية.

- أنها مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق نتائج معينة و محددة هي ذاتها الهداف و غايات هذه السياسات.

- إن غايات السياسات الاجتماعية تحقيق المساواة و العدالة في توزيع الدخل و الخدمات و الموارد.

- تتضمن السياسات الاجتماعية اتجاهات عامة ملزمة ,و لذا فإنها ترتبط بشكل مباشر بالتشريعات و القرارات الملزمة.

---

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا ,*نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية* الامم المتحدة ,نيويورك 2007 ،ص 21

[2] علي سعد اسماعيل ,مرجع سابق ,ص 278.

[3] ايزابيل اورتيز ,السياسة الاجتماعية ,تقرير ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالامم المتحدة 2007 ,ص 7.

[4] M. Rein ,From policy to practice ,London,The Hacmillan press ,LTD,1983, p 120.

- إن التخطيط الاجتماعي هو الوجه التنفيذي لسياسات الرعاية الاجتماعية و تحقيق العابات و الأهداف باستخدام الأسلوب العلمي و من ثم فان السياسات الاجتماعية توجه الخطط المجتمعية و البرامج و المشروعات لتحقيق هذه الأهداف[1].

2. نظريات السياسات الاجتماعية : (المقاربة النظرية للسياسة الاجتماعية)

تسعى السياسة الاجتماعية إلى أفضل السبل لتعزيز رفاهية الشعب و قد تميل إلى التركيز عل المسائل العلمية، ومنذ سنوات عديدة في طليعة التفكير في السياسات الاجتماعية، حيث يعتقد العديد من خبراء السياسة الاجتماعية إلى ينبغي أن تكون مهنتهم المعنية في المقام الأول مع تحديد الاحتياجات الاجتماعية و المشاكل الاجتماعية و صياغة خيارات السياسية العامة و تنفيذ الحلول المناسبة، لكن النظرية تتجاهل القضايا في هذه العملية مع ذلك فمن المقبول على نطاق واسع اليوم أن النظرية تلعب دورا رئيسيا في صياغة قرارات السياسة الاجتماعية ومن المسلم به أيضا أن الأفكار النظرية في الواقع تتأثر دائما بالسياسة الاجتماعية رغم أن السياسة الاجتماعية تستند على افتراضات حول الكيفية التي تمكن أن تعالج المشاكل بصورة أفضل و الاحتياجات الاجتماعية معا مع الرغم أنه قيل سابقا من قبل بعض أن السياسة الاجتماعية هي أساس المجال التقني و تتأثر بتقييم علمي أفضل من أن يكون عملي فشدة هذه الآراء هي بواسطة القيم والمعتقدات الإيديولوجية .

فاليوم، هناك نطاق واسع لتأثير النظرية على القرارات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية من خلال الاعتراف بأهمية النظرية، كان العلماء الاجتماعيين قادرين على فهم الإفتراضات الإيديولوجية الكامنة وراء سياسة اجتماعية مختلفة النهج، وقد ساعد تقديرا لنظرية تفسير أيضا لماذا الاجتماعية؟ وقد بذلت القرارات المتعلقة بالسياسات و سهلت تحليلا لأوسع القوى التي أثرت في ظهور السياسة الاجتماعية و النظرية تساعد في تصنيف أنواع مختلفة من نهج السياسات الاجتماعية وهذا ما أدى في بناء نماذج مختلفة من السياسة الاجتماعية التي توفر فهم أفضل لهذا المجال .

وهذا الفرع يعني دور النظرية في السياسة الاجتماعية فهو يصف ويوضح أنواع مختلفة من النظرية التي تميز السياسة الاجتماعية ويتم التركيز بوجه خاص على نظرية المعيارية التي توفر قاعدة قيمة للسياسة

[1] S.Amartiya ,Un nouveau modèle économique,développement,justice,liberté,éditions ODILE JACOB, 1996,p 48.

الاجتماعية وعموما هناك ثلاث أنواع من النظريات الاجتماعية و تتمثل في النظرية التمثيلية النظرية التفسيرية أو التحليلية و النظرية المعيارية[1]

1.2. النظرية التمثيلية: Theory of représentative

فهذه النظرية تعني التصنيف حيث أنها تسعى للحد من تعقيد ظواهر السياسة الاجتماعية والمزيد من التصنيفات للتحكم فيها، و بهذه الطريقة لتعزيز وفهم أفضل لمقاربات السياسات الاجتماعية المختلفة، وتعرف هذه الفئات باسم الأنماط أو النماذج ومن إحدى المحاولات الأولى التي كانت ل**Wilensky (1965) ,Lebeaux** حيث هدفت إلى بناء تصنيف للسياسات الاجتماعية المتبقية للنموذج المؤسسي هذا النموذج يعني تقسم السياسات الاجتماعية إلى فئتين ، فالفئة الأولى التي دعاها المؤلفون بـ "نموذج المتبقية"[2] و يتألف من السياسات الاجتماعية المحدودة و الضئيلة الناتجة عن السياسة الاجتماعية الاستعمارية و التكيف الهيكلي حيث استخدمت لتكملة الأسرة و القطاع التطوعي و السوق عندما تكون هذه المؤسسات غير قادرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية أما النوع الثاني الذي وصفوه "بنموذج المؤسسية" حيث أن هنا السياسات الاجتماعية تلعب دورا في الخطوط الأساسية في المجتمع و تعزيز التغطية الشاملة و توفير الخدمات الاجتماعية الواسعة النطاق .

وتم توسيع نموذج المتبقية بين المؤسسات فما بعد و **Titmuss (1974)**الذي أضاف النموذج الثالث و أسماه بصناعية الإنجاز أو "نموذج الأداء" وقال بأنه يعتقد أن السياسة الاجتماعية ترتبط بالاقتصاد و تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية على أساس الجدارة و أداء العمل و الإنتاجية بينما **Lebeaux** و **Wilensky** في النموذج الذي سعى لتصنيف مقاربتين للسياسة الاجتماعية الكبرى في الولايات المتحدة أما **Titmuss** فله نموذج استخدام لتحديد نهج السياسة الاجتماعية المهيمنة و المستخدمة في مختلف البلدان .

ومنذ ذلك الحين وضعت نماذج عديدة من السياسة الاجتماعية واحدة منها التي كانت الأكثر أو ذات نطاق واسع حسب(1990) **E. Andersen** سماها "نموذج ثلاثة عوالم"حيث أنه قسم البلدان إلى مجموعات من حيث وضعهم الاجتماعي ومع ذلك فإن النماذج التي وضعها **Esping, Lebeaux, Wilensky,** و غيرهم من العلماء تعود إلى البلدان الصناعية وكما أظهرت **Mac Pherson , (1987)Midgley** محاولات قليلة بذلت لبناء النماذج التي تضم البلدان النامية وخاصة منها بلدان الجنوب .

[1] J. Eyden ,Social policy in action ,London ,Routledge and Kegan Paul,1969,P 56.

[2] A. Hall and J. Midgley With chapters by Jo Beall Mrigesh Bhatia and Elias Mossialos,Social policy for devlopment ,SAGe publications ,London,thousand Oaks,New Delhi,Britich library cataloguing in publication data ,2004 ,Library of congress control number 2003109261,pp24-25

2.2. النظرية التفسيرية أو التحليلية :Theory interpretive or analytical

تسعى هذه النظرية للرد على مجموعة متنوعة من الأسئلة حول طبيعة السياسات الاجتماعية وتطور وظائف وأسباب السياسات الاجتماعية المجتمع، وقد ولدت مقاربة لمجموعة كبيرة من المعرفة التي أعطت الإهمام بإجابات لكثير من الأسئلة، فعلى سبيل المثال اختلاف النظرية الذي استخدم نهج لشرح الأسباب التي دفعت بالحكومات في جميع أنحاء العالم بتوسيع البرامج الاجتماعية خلال منتصف القرى العشرين، كما أن (**Midgley(1997** كشف بعض النظريات التي تؤكد على دور التصنيع في تحفيز الحكومات على توسيع نطاق أحكام الرعاية الاجتماعية، بينما يعتقد البعض الآخران مجموعة المصالح لعبت دورا حيويا لتعزيز و توسيع السياسة الاجتماعية ومع ذلك فقد خلص آخرون إلى أن السياسات السياسة الاجتماعية كانت تسعى حقا أن الحكومات تريد تحسين الظروف الاجتماعية وتعزيز وتوفير الرفاه للمواطنين،وفي المقابل أعتبر آخرون أن الحكومات اعتمدت سياسات اجتماعية تمكن من منع اضطرابات سياسية و الحفاظ على النظام لكن للأسف هذه النظريات المختلفة لا تنتج أجوبة مقبول بها عالميا، و نظرية التفسيرية للسياسة الاجتماعية لا تزال تميز خلافات حادة،حيث أن هذه الأخيرة تميز نوع ثالث من نظرية السياسة الاجتماعية المعروفة بنظرية المعيارية .

3.2. النظرية المعيارية : Théory of standard

تستخدم نظريات المعيارية لتوفير الإطار لقيمة السياسة الاجتماعية، حيث أنها تساعد على تحديد السياسات الاجتماعية مرغوب فيها من قبل مجموعات مختلفة من القيم و الإيديولوجيات و الأهداف السياسية، نظرية السياسة الاجتماعية المعيارية ترتبط بشكل ويثق مع الإيديولوجيات السياسية، وهنا الناس في اليمين السياسي تكون ملتزمة بسياسات الاجتماعية مختلفة تماما عن تلك التي على اليسار السياسي لكن نظرية المعيارية لا ترتبط فقط بالإيديولوجيات السياسية المألوفة، فالناس يختلفون في نقاط معينة كالديانة و المعتقدات و يعتقدون أن أفضل مجتمع يقوم على مبادئ السوق الحرة و اتخاذ مواقف مختلفة للسياسات الاجتماعية المعيارية .[1]

النظريات المعيارية تلعب دورا حيويا في السياسة الاجتماعية حيث أن السياسات الاجتماعية تؤثر في القرارات السياسية مثل الأحزاب السياسية و الحكومات و المنظمات الغير حكومية و الحركات الاجتماعية الشعبية و الهيئات الدولية الرسمية فهذه المجموعات المختلفة تفضل النظريات المعيارية المختلفة من خلال نظريات

[1] A. Hall and J. Midgley with chapters by Jo Beall Mrigesh Bhatia and Elias Mossialos,Op-Cit,p26

القرارات في السياسة الاجتماعية كما أن نظرية المعيارية للسياسة الاجتماعية في كثير من الأحيان تثير مشاعر قوية فالعديد من الناس لديهم التزام قوي لمعقداتهم وهذا يعارض السياسات الاجتماعية التي تتعارض مع آرائهم فالتقليديون يعارضون السياسات الاجتماعية التي تظهر لتفويض المعتقدات الثقافية أو إضعاف الأسرة التقليدية و القوميون يعارضون السياسات الاجتماعية التي تظهر لصالح الفئات الاجتماعية التي تنتمي إلى هذه الأمة و تحديات السوق الحرة تؤدي إلى تمديد أحكام الحكومة و المواطنون يعارضون الخوصصة فيما يخص الخدمات الاجتماعية فمن الواضح أن السياسة الاجتماعية هي التي غرست مع القناعات المعيارية فهذا هو السبب المهم في أن نفهم النظريات المختلفة للمعيارية في السياسات الاجتماعية وتقدير دورها في تشكيل القرارات الاجتماعية والسياسية .[1]

1.3.2. دراسة نظرية المعيارية :لوحظ في وقت سابق أن العديد من خبراء السياسية الاجتماعية يعتقدون أن السياسة الاجتماعية هي موضوع فني بحت يعني الجوانب العملية لحل المشاكل الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية ويعتقد هؤلاء الخبراء أن السياسة الاجتماعية ينبغي أن تجاوز الخلافات البيولوجية، ينعكس هذا الرأي على ما يسمى **"بإجماع الرفاه"** بعد الحرب العالمية الثانية، عندما بدا للأحزاب السياسية أن تتفق مع المعتقدات الإيديولوجية المختلفة و الحكومة يجب أن تكون مسئولة على الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والبرامج الاجتماعية الأخرى و الأمن الاجتماعي وكثير من كتاب السياسة الاجتماعية في ذلك الوقت يعتقدون أن الفكر لم يكن عامل مهم جدا في شرح أسباب لتدخل الحكومة في الرعاية الاجتماعية أو الحماية الاجتماعية فزعموا أن الحكومات توسعت ببرامج اجتماعية بسبب قوى التصنيع و أنشطة ذات مصالح و عوامل غير إيديولوجية أخرى .

خلال 1970 و1980 اهتز هذا الاعتقاد بالحجج الحادة من تلك التي على اليمين السياسي الذي أصر على أن الإنفاق الاجتماعي كان يسبب الركود الاقتصادي فهو الذي يضعف الدول الصناعية ويقتل الحيوية الاقتصادية ويخلق طبقة دنيا ضخمة من الناس خاصة هؤلاء الذين يعتمدون كليا على الحكومة وحسب **Feldestein (1974)** يرى أن الضمان الاجتماعي يضر بالنمو الاقتصادي كما قيل أن نسبة السكان العاطلين عن العمل و الذين يحصلون على منافع اجتماعية سخية من الحكومة قد زادوا بنسبة كبيرة وهذا هو بمثابة عبئ كبيرة على الفئة القليلة من المنتجين الذين واصلوا العمل حسب **Bacon , Eltis (1976)** .[2]

[1] A. Hall and J. Midgley with chapters by Jo Beall Mrigesh Bhatia and Elias Mossialos,Op-Cit,p26
[2] J. Peter.Lambert,Inégalité, pauvreté et bien être social, ouverture économique,1999,p 136.

وفي نفس الوقت حسب الماركسيين، فكرة تعميم الرعاية الاجتماعية لا تتفق مع الرأسمالية حسب **Gough (1979) , (1984) Off(** وكانت حجتهم أن الحكومات البلدان الرأسمالية الغربية لم تكن الإيثار وإنما استخدمت السياسة الاجتماعية لممارسة الرقابة الاجتماعية وتعزيز مصالح الرأسمالية ومع ذلك زعموا أن هذه الدول ستواجه قريبا أزمة الشرعية العبء المالي لتقديم خدمات اجتماعية واسعة لمحاولة تهدئة الناس الذين يعملون وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستدامة عند**O.Conner (1973).**

وفي ذلك الوقت كانت أول المحاولات المبذولة لتحديد نهج المعيارية الرئيسية للسياسة الاجتماعية، ففي البداية حددت هذه المحاولات و التوجهات الفكرية الرئيسية في السياسة الاجتماعية،وقد نشر الفكر الأول من الإيديولوجية في السياسة الاجتماعية من قبل **Wilding , (1976) George** على الرغم من الشعور بالقلق في بريطانيا و الإيديولوجيات السياسية أعطت تحليلا سهل وأكثر تطورا في الفكر السياسي الذي ارتبط بنظريات العلوم الاجتماعية الكبرى مثل نظرية البنيوية و الوظيفية و النظرية الحرجة عند **G. Taylor Dale (1981) , (1992) Hewitt.**

وقد أسفرت هذه الجهود في تقدير واسع النطاق في دور وأهمية نظرية المعيارية في السياسة الاجتماعية،وقد أظهر وأيضا مدى تعقيد دراسة نظرية المعيارية في السياسة الاجتماعية، في حين حدد **George , Wilding** أربعة وظائف رئيسية للمعيارية في السياسة الاجتماعية، والآن هناك عدة وظائف غيرها، بالإضافة إلى ذلك يجب الجمع بين عنصر المواقف لتشكيل نظام معياري وهناك دراسات حول نظرية المعيارية في السياسة الاجتماعية ركزت في المقام الأول على البلدان الصناعية، على الرغم من أن القليل من الأبحاث في النظم المعيارية لها أهمية بالنسبة للسياسات الاجتماعية وقد حاول العلماء دراسة دور النظم المعيارية الأصلية على السياسة الاجتماعية في الجنوب فعلى سبيل المثال قد أدعى بعض العلماء أن السياسة الاجتماعية في دول شرق آسيا تستند على معقدات اخرى **(1993) Jones .**

على الرغم من اختلاف الآراء حول من الموضوع، فهذه المناقشة تقترح في المستقبل دفع المزيد من الاهتمام لدور القيم الأصلية والمعتقدات في السياسة الاجتماعية [1].

2.3.2. أصناف نظرية المعيارية:على الرغم من أنه من الصعب جدا تصنيف وتحليل مجموعات مختلفة من مواقف معيارية في مجال السياسات الاجتماعية،فإن علماء السياسة الاجتماعية مثل **Wilding , George** ساهموا في تمديد إيديولوجية المعتقدات التي أثرت في فكر السياسة الاجتماعية والبعض سعى إلى الجمع بين

[1] A. Hall and J. Midgley with chapters by Jo Beall Mrigesh Bhatia and Elias Mossialos,Op-Cit,p26

الإيديولوجية ضمن العلوم الاجتماعية وبين المواقف التي ليست إيديولوجية بشكل علني ولكن مع ذلك توفر أساس معياري على أساس التفكير في السياسة الاجتماعية على سبيل المثال **Dale (1981), Goody Taylor** حيث وضعوا تصنيف لثلاثة مجموعات اجتماعية تمارس تأثير قوي على السياسة المعيارية الاجتماعية فالمجموعة الأولى تدعى "الأنانيون" تتضمن **F. Hayek , M. Friedman**.[1] المجموعة الثانية تسمى "**الإصلاحيين**" **K. Gallraithy , R. Titmuss ,J. M. Keynes, W. Beveridge**أما المجموعة الثالثة فتدعى "البنيويين" تتضمن **M. Foucault , G. Habermas**. فكتابات هؤلاء من الواضح أن تجاوز الفئات الإيديولوجية التي حددها **Wilding , George** و التي مع ذلك تمارس تأثير على فكرا لسياسات الاجتماعية. [2]

وهناك نهج آخر لفهم دور النظرية المعيارية في السياسة الاجتماعية من 1993 إلى 1995 عند تحليل **Midghey** للإستراتيجيات الرئيسية للتنمية الاجتماعية حيث يسند في تحليله على ما يسمى بالإيديولوجية المهيمنة الثلاثة في التقاليد في الفكر الاجتماعي و السياسي و تتمثل في "الفردية و الجماعية و الشعوبية" حيث أن هذه التقاليد الثلاث ترتكز على التوالي على دور الدولة و السوق و المجتمعات المحلية في التنمية الاجتماعية و يشير **Midghey** إلى أن هذه الإيديولوجية قد وفرت أساس معياري كثير للتنمية الاجتماعية و سياسات وبرامج مختلفة و تنمية مستدامة و تعزيز المشاريع الصغيرة و تخطيط تنمية مركزية و مشاركة مجتمعية و تدخلات أخرى كثيرة بطرق مشتقة، كل من هذه التوجهات الأساسية وبالرغم من وجود طرق معقدة أحيانا فإنها تنطوي على خيط مختلف التوجهات و التقاليد الإيديولوجية الثلاث هي بناء كتلك التي تم استخدامها لبناء النظم المعيارية الأكثر تعقيدا وإلى إلهام خاص باستراتجيات التنمية الاجتماعية.

3.3.2. المقاربة الدولية: السياسة الاجتماعية تأثرت تاريخيا و بشدة بواسطة "الدولة" وتطور السياسات الاجتماعية في أجزاء كثيرة من العالم خلال القرن 20 يرجع إلى إمكانية الحكومات لإحداث تحسينات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية من خلال طرح مجموعة من الخدمات الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة للناس العاديين و المذهب المستوحى من الإيديولوجية يقول بأن أفضل مجتمع هو الذي فيه يتعاون الناس لتلبية احتياجاتهم المشتركة تحت تأثير الجماعة، فهذا يشكل مجموعة متنوعة من الجمعيات و المؤسسات و التعاونيات التي تتقاسم مواردها بالعدل بين جميع أفرادها.

[1] A. Hall and J. Midgley with chapters by Jo Beall Mrigesh Bhatia and Elias Mossialos,Op-Cit,p25
[2] O.Chouinard, B.Joyal,L'autre économie,presses université du Québec,1989,p 87.

وفي نهاية المطاف الجماعة هي الدولة التي لا ينحصر تفكيرها فقط في الجماعة أو التنظيم البيروقراطي ولكن هي هيئة تتألف من جميع المواطنين والتي هي مسئولة على المواطنين والتي تخدم مصالحهم.[1]

ألهمت هذه الأفكار " **الليبراليين**"في القرى 19، و الحزب الاشتراكي الديمقراطي و الماركسيين على حد سواء الذين يعتقدون أن قوة الدولة وقدرتها على السيطرة وتوجيه الموارد يمكن أن تستخدم لتعزيز رفاه المجتمع، لكن بالطبع كان هدفهم تأمين مكتب سياسي وإدخال ضمان شامل للخدمات الاجتماعية، بينما أعتقد "الماركسيون"أنه سيكون من الممكن فقط للدولة السيطرة عن طريق الثروة، وكان الديمقراطيين الاشتراكيين متفائلون في أن يتمكنوا من إقناع الناخبين بالتصويت لهم وأنهم سيضمنون السلطة السياسية في هذا السبيل، و نجاح الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوربا خلال عقود منتصف القرن الماضي أوضع ضخامة التوسع في أحكام [2] الحكومة للخدمات الاجتماعية و لهذا السبب غالبا ما توصف هذه الدول بأنها دول الرفاهية الاجتماعية فالأفكار المعيارية التي أثرت في هذا التوسع لم تكن في البداية وهذا ما دفع في الوقت السابق بالعديد من خبراء السياسة الاجتماعية التقليل من الاهتمام بالافتراضات التي تستند توسع السياسة الاجتماعية وكان عدم وجود عدم الوعي كنظرية لتشجيع "الرفاه الاجتماعي" في ذلك الوقت والتي قللت من دور الإيديولوجية في السياسة الاجتماعية لكن الأفكار المعيارية في السياسة الاجتماعية ترتكز على توفير الحكومة للرعاية الاجتماعية وهذا ما أصبح يعرف باسم "المؤسساتية" أو "الرعاية الاجتماعية"حسب **(1965) Lebeaux , Wilensky** وهذا يؤكد على أن السياسات الاجتماعية تؤكد على تفوق المؤسساتية على فكر المتبقية عند (1986) **Titmuss** ، حيث أن هذه الفكرة وضعت الكثير من المنشورات لعرض مبرر أخلاقي قوي لرعاية الدولة مؤكدا دورها في حرية تعبير مشاعر الشعوب و تعزيز الاندماج الاجتماعي و خلق مجتمع الرعاية و أبلغ (1950) **Marshall** مناقشة لتطوير نظرية المؤسساتية وقال أن مفهوم المواطنة قد تطور ببطء في الدول الأوروبية من خلال عملية النضال من أجل تأمين الحقوق المدنية و السياسية للجميع، وفي النصف الأخير من القرن العشرين، كان لهذه الصراعات اعترافات وجهت للناس تضمن الحقوق الاجتماعية لهم، من خلال ضمان التعليم و المسكن لجميع المواطنين بشكل شرعي وصحيح و ما يكفيهم من مأكل وما قدم لهم من خدمات صحية و خدمات اجتماعية أخرى و التي فيها تتجسد دولة الرفاه المثل الأعلى للحقوق الاجتماعية.

وكان لهذه الأفكار المعيارية تأثيرا قوي على السياسات الاجتماعية في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث تبنت العديد من الحكومات فكرة الحقوق الاجتماعية و العديد من المعاهدات الدولية التي وقعت و

[1] J. Deiss,P. Gugler,Politique economique et socilaes,de boeck,pris 2012, p 92
[2] A. Hall and J. Midgley With chapters by Jo Beall Mrigesh Bhatia and Elias Mossialos,Op-Cit,pp28-29.

الاتفاقيات التي كانت تضمن توفير الخدمات الاجتماعية و الإقبال على دور الرعاية الاجتماعية في تعزيز التضامن الاجتماعي و الاعتقاد بأنه من واجب الدولة ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين، فلم تقتصر هذه الأفكار على الدول الصناعة الشمالية فقط و لكن تم الترويج دوليا من جانب الأمم المتحدة و المنظمات الأخرى وكذلك بطبيعة الحال من قبل العديد من الحكومات في العالم النامي وفي سنة 1970 المؤسساتية جرى انتقادها على نطاق واسع على نظرية الرفاهية فالماركسيون جادلوا[1] بأن الحكومات كانت بالكاد بدافع من الإيثار لرعاية المواطنين وأنهم استخدموا بسخرية الخدمات الاجتماعية لممارسة اجتماعية وسياسة التحكم حسب **Offe , Grouth (1979)** ووافقت الشعوب بحجة أن الدولة تتواصل مع الناس العاديين و الخدمات الاجتماعية كانت تجري بواسطة بيروقراطية وأن الذي كان يريدها غير مبال وغير حساس لأن قليلا ما تكون له مصلحة في مساعدة الآخرين **Kitching(1982) , (1995)Midgley**ولكن حتى الآن أشد الانتقادات القومية للنهج المؤسسي جاءت من خبراء الاقتصاد الليبرالي الجديد و غيرهم على حق السياسيين الذين ادعوا أن أحكام الدولة تلحق ضررا بالغا بالاقتصاد وتعزز الكسل و اللامسؤولية **Mouray (1984), Friedman (1980)** . على الرغم من أن انتقاد الشرقيين (اليمنيين) قد يعارض لنشاط الحكومة المتدخلة لعدة سنوات، لكن في 1980 فإن معارضتهم أسفرت بعمليات التقليص في البرامج الاجتماعية مع الانتخابات 1980للأحزاب السياسية مع الالتزامات الشرقية المتطرفة ليس فقط في بريطانيا و الولايات المتحدة ولكن في أجزاء أخرى في العالم أيضا وكان يوافق الرفاه و هيمنة نهج المؤسساتية الفعالة التي كانت قد انتهت.

وعلى الرغم من زوال نظرية المؤسساتية كانت المحاولات المبذولة لتنشيط نهج الدولانية (الدولة) مختلف وقد تم ترقية عدة أشكال للمؤسساتية الجديدة في السياسة الاجتماعية وشمل **Gidden** لنظرية الطريق الثالث و النظرية المطورة لـ **Midgley**.[2]

وهناك نظريات أخرى جديدة للمؤسساتية وتم اقتراحها من طرف العلماء على أنها سياسة اجتماعية تحاول إعادة صياغة الأفكار الدولانية في وقت سابق وقد وضع (1998) **Gidden** في نظرية الطريق الثالث أساس معياري لحزب العمال البريطاني ونهج الحزب إلى السياسة الاجتماعية و يشدد الحاجة إلى زيادة التعددية لنظام الرعاية الاجتماعية أي من خلالها تسعى الدولة إلى تشجيع المزيد من المسؤولية الفردية و إشراك المجتمع المحلي و المشاركة في السوق وتوفير الطوعية في الرعاية الاجتماعية[3].

[1] A. Hall and J. Midgley With chapters by Jo Beall Mrigesh Bhatia and Elias Mossialos,Op-Cit,p29.
[2] J. Défourny,P.Develtere,B.Fonteneau,L'économie sociale au nord et au sud,de boeck,1999,p 36.
[3] D.Demoustier,L'économie sociale et solidaire,Syros,2001,p 63.

وبالتالي يوفر الطريق الثالث وظيفة جديدة للإيديولوجية و الدعوة إلى السوق الحر من قبل الليبراليين الجدد في الحق الجديد و الدولانية القديمة من الديمقراطيين الاجتماعيين التقليدين (اليسار القديم)مثل **titmuss** الذي يعتقد أن الدولة ينبغي أن تكون الممول الوحيد للخدمات الاجتماعية .

و يستند فكر التنموية على التنمية الاجتماعية و يعتقد أنها أول من ظهرت في الجنوب وتم دعمها من جانب الأمم المتحدة و المنظمات الدولية الأخرى و حسب **Midgley (1995-1999)** الفكر التنموي الذي يقدمه الاقتصاد الكلي على السياسة الاجتماعية يسعى و يهدف إلى ربط السياسات الاجتماعية بالسياسات الاقتصادية ضمن التنمية الشاملة للدولة الموجهة عمليا وهذا يشمل كل من المجتمع المدني و منظمات الأعمال في تعزيز الأهداف الإنمائية و تعتبر التنمية الاقتصادية باعتبارها أداة مرغوب فيها كعنصر أساسي في الرعاية الاجتماعية ويقترح أن دعم البرامج الاجتماعية هي التزام تنموي لأن التنمية تحدث تحت اعتماد سياسات الاقتصاد الكلي التي تعزز فرص العمل و زيادة الدخول و تحقيق نتائج أخرى للتنمية الاقتصادية كما يوصي أيضا أن تكون البرامج الاجتماعية منتجة و موجهة للاستثمار من أجل تعزيز المشاركة الاقتصادية و توليد معدلات 'إيجابية للاقتصاد من خلال ربط برامج الاستثمار الاجتماعي المنتج بالتنمية المستدامة التي محورها الناس و بهذا فالتنموية تقدم تفكير للتدخل العالمي الملزم بدخول التغيير الاجتماعي التدريجي فمثلا البنك الدولي يؤكد أيضا على الدور الحاسم للدولة الرفاه و إصلاحه في توجيه عملية التنمية وتوفير الأطر التنظيمية المناسبة وعلى السياسات البيئية التي تدعم ضمن تنمية شاملة (في إطار بنك دولي 1997، 2000).

إن العديد من البلدان كالبرازيل وكوريا الجنوبية تبين بوضوح أن صياغة سياسة ناجحة التنفيذ هو عملية مؤسسية متعددة للمؤسسات العامة التي عادة ما تلعب دور محوري في توجيه التغيير التدريجي حسب **Stiglitz(2002) , Jolly (1998) , Mehotra , Tendler (1995) , Thomas (1991).**

4.3.2. نهج المؤسساتية (المقاربة المؤسساتية): [1]يستند هذا الفكر على المشاريع الفردية الإيديولوجية التي تركز على أهمية أساسية و مركزية الفرد في في هذه الحياة الاجتماعية ، وقد تم تتبع جذورها إلى الإصلاح البروتستانتي، حيث أن العقلانية ترتفع في عصر النهضة و تؤكد على نجاح الفردي في الحرية على السلطة الإقطاعية خلال الثورة الفرنسية و الثورات الأمريكية و الحرب الأهلية الإنجليزية ويرى أيضا التعبير على الفردية في النفعية في شكله الاقتصادي في مذهب "دعه يعمل" في اقتصاديات السوق الحرة كما أن السابق فكر المؤسسية كان له تأثير ضئيل في السياسة الاجتماعية وذلك في أعقاب النجاحات الانتخابية **(Thatcher , Reagan (1980** فالآن التفكير في السياسات الاجتماعية يشكل أجزاء كثيرة من العالم تحت تأثير

[1] A. Hall and J. Midgley With chapters by Jo Beall Mrigesh Bhatia and Elias Mossialos,Op-Cit,p31.

الإيديولوجية الفردية فالعديد من الحكومات قد تخلت بما فيها ذلك الوسط السياسي و المؤسسي الخاص بالرعاية الاجتماعية مع فرض حدود خاصة من الميزانية العامة وقد تم الاستبعاد من الخدمات الاجتماعية التي فيها يتم التعاقد على نحو متزايد لمقدمي الخدمات التجارية وقد تخضع السياسة الاجتماعية لمصالح رأسمالية كالسوق الحرة و يبدو أنها تهيمن على فكرة السياسة الاجتماعية .

فحسب فكر (2000) **Stoesz** للحالة الحرجة للبرامج الاجتماعية للحكومة وقال إنه يعتقد أن تهميش الفقراء هي برامج يحتفظ بها للخروج من الاقتصاد المنتج بدلا من حل مشكلة الفقر، وخلقت المؤسسة للرعاية الاجتماعية ثقافة الاعتماد على الرعاية الاجتماعية وغيرها من الحجج التي قد تديم الحرمان ولكنه قال أنه يدعي للفقراء أنهم غير راغبين في العمل، بل أنهم أناس يفتقرون إلى فرص للمشاركة في اقتصاد السوق و التمتع بالمزايا الرأسمالية إلى التي يمكن تحقيقها كما يجادل **Stoesz** أن وزن قمة الرفاهية يجب أن يرفع النظام ويجب أن يعطى للمستنفدين من الرعاية الاجتماعية و الفقراء الفرص للمشاركة في اقتصاد السوق وتعلم كيفية العمل داخلها و هناك آليات لتعزيز تكامل الأسواق تشمل الأجور التكميلية، بناءا على أصول الرأسمالية وعلى المجتمع و تتألف هذه الآليات من السياسات و البرامج حسب **Stoesz** هي أن الفقر أن يكون انتهيت وبذلك يجب أن يتم إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية وتعزيز العملية الديناميكية للرأسمالية التي تعمل على دمج الفقراء في السوق .

كما دعا **Stoesz** إلى تكامل الأسواق لأن فيه يوجد التعبير عن الرفاه في العمل مع البرامج التي أصبحت عنصرا هاما في السياسة الاجتماعية في بلدان الشمال فهذه البرامج تشجع العمالة بين أولئك الذين تلقوا سابقا منافع اجتماعية حكومية فعلى سبيل المثال في و.م في عام 1996 برنامج الرعاية الاجتماعية الذي أنشئ آنذاك اجبر العملاء للعمل بدوام جزئي كشرط لتلقي الفوائد و تشجيعهم على العمل بدوام كامل وهذا على طوال الفترة الزمنية التي يمكن أن تستمر في الحصول على مزايا تقتصر لخمس سنوات[1].

ويستند التشريع الأمريكي على أفكار **Mead (1992-1997)** الذي يعتقد أنه على الحكومات أن تتعامل بحزم مع أولئك الذين يعتمدون على الرعاية الاجتماعية، على عكس **Stoesz** الذي يعتقد ان الفقراء لا يريدون العمل وأنهم يفضلون الحصول على الإعانات التي تقدمها الحكومة و لذلك يجب على الحكومات العمل بنشاط على تعزيز فرص العمل وحتى استخدام العقوبات لضمان أن هذا الهدف يتحقق، و الحكومة ينبغي

[1] Alternatives économiques,l'économie sociale de A a Z,Guides pratiques,2006,p 45.

ان ألا تضيع الموارد دون أن تحاول تدريب و تثقيف عملاء الرفاه و مساعدتهم على التعامل مع مشاكلهم وبدلا من ذلك يجب استخدام مؤسسات تعزز نهج "العمل الأول".[1]

ومنذ ذلك الحين انخفض عدد الأشخاص الذين يحصلون على الفوائد في و.م بشكل كبير في السنوات الأخيرة وكان ينظر إلى أن برنامج الرعاية الاجتماعية هو عمل جديد على نطاق واسع باعتباره عمل ناجح ومع ذلك فإن العديد من الدراسات الأمريكية الجديدة ترى عدم التفاؤل خاصة بالنسبة لهؤلاء الذين لم يعودوا يتلقوا الإعانات الاجتماعية وسوف يكونون قادرين على رفع دخولهم إلى مستويات مقبولة و الهروب بشكل دائم من الفقر، ومع ذلك فإن العديد من البلدان الأخرى أيضا تعتمد هذا النوع من البرامج في الاعتقاد بأن فكر "العمل الأول" سيكون فكر ناجح عند **Trickey Lodemal(2001)** فهذه البرامج الإلزامية عند العلماء في الشمال مثل **Jossop(1994)** أدت إلى استنتاج أن دولة الرفاه المؤسسية حلت الآن محلها دولة البرامج الإلزامية في البلدان النامية و استخدام الصناديق الاجتماعية لتشجيع المشاريع الإنتاجية الفردية من خلال القروض الصغيرة و خطط هائلة تعكس شيئا من إيديولوجية الأخلاق .

4.2. الاتجاهات النظرية التحليلية للسياسة الاجتماعية :

سوف نتعرض لأهم الاتجاهات أو المنظورات التي نعتمد عليها في التحليل لإطار نظري للسياسة الاجتماعية ,فمن الاتجاهات النظرية ,التحليلية التي تناولت السياسة الاجتماعية هي مذهب الديمقراطية الاجتماعية ,المنظور الليبرالي لدولة الرفاه ,بالإضافة إلى المنظور الإسلامي.

1.4.2. مذهب الديمقراطية الاجتماعية :لقد كان مذهب الديمقراطية الاجتماعية حركة سياسية و علم اجتماع أكاديمي و حركة فكرية فقد أكد "**ماكس فيبر**" الدور الايجابي للدولة كعامل في توزيع فرص الحياة و التغير المجتمعي و التكامل الاجتماعي من خلال السياسات الاجتماعية ,و يرى أن تغير المجتمع يستند إلى العمل السياسي و إلى قيادة سياسية ترى أن هناك صراع مصالح بين الجماعات و داخلها مما يلزم معه تحمل المسؤولية الأخلاقية و الاختيار بين القيم بشكل سياسي لتحقيق التغير المجتمعي ,بل لابد أن تقوم الدولة بنشر نظام خلقي يعزز وحدة الإنسانية و يدعم التفاعل و التكامل بين تشريع خلقي يأتي من الأعلى بواسطة الدولة و مشاركة المواطنين من الأسفل ,و من رواد هذا المنظور "**تيتموس**" و "**مارشال**" و بالتالي فالماركسيون المعاصرون الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم اشتراكيون ديمقراطيون هم على عكس ماركس تماما ,حيث يرون دولة الرفاه هي في حقيقة الأمر انتصار للمجتمع عن طريق المشاركة في المؤسسات للدولة الرأسمالية و

[1] M. Bacache,B. Florian Mayneris,Le role de l'etat, fondements et reformes,bréale 2006,p 38

من ثم يمكن النظر إلى أن دولة الرفاهية على أنها نتاج للحركات الاشتراكية ,أدى إلى تحول جزئي في النسق الرأسمالي و تنتهي النظرة الماركسية إلى إجمال دور دولة الرفاهية في ثلاث وظائف أساسية تتمثل في تهيئة سبل :

- الاستثمار الاجتماعي
- الاستهلاك الاجتماعي
- الإنفاق الاجتماعي.

2.4.2. المنظور الليبرالي لدولة الرفاه :إن قيام الدولة على نحو أو أخر بإتباع سياسات اجتماعية معينة يمثل سمة من سمات المجتمعات الصناعية الغربية على وجه العموم و يعتمد هذا المنظور على التلازم بين التطور الاقتصادي و تطور السياسات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الغربية ,و يمكن القول انه منذ أواخر القرن التاسع عشر اتخذت بعض الدول الأوروبية سياسات تمثلت في التدخل المباشر لتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين ,حيث سعت تلك الدول إلى زيادة دورها في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للمواطنين ,و هذه السياسة هي ما يطلق عليها "سياسة الرفاه" و تعني مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي للمواطنين ,و تتمثل هذه السياسات و البرامج الخدمات التالية :

- توفير الرعاية الصحية
- توفير التعليم العام
- توفير فرص العمل ,أو أن تضمن الدولة حدا أدنى من الدخل في حالة البطالة
- المساعدة في توفير المسكن المناسب
- ضمان الرعاية الكاملة لمن هو في حاجة كالعاجزين و المعاقين و الفقراء.[1]

إن الهدف من ذلك هو أن تتدخل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر هو تحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لقطاع كبير من المواطنين و رفاهيتهم ,و نتيجة لهذه السياسات و البرامج فقد زادت أهمية الدولة في حياة شرائح كبيرة من المجتمع ,و زاد دورها في توفير مختلف أنواع الرعاية الضرورية للمواطنين ,و انطلاقا من هذه السياسات و البرامج فقد تجاوزت الدولة حدود وظائفها التقليدية المتمثلة في توفير الأمن و تطبيق

[1] علي سعد اسماعيل ,مرجع سابق ,ص 297.

العدالة ,لتقوم بوظائف جديدة قد لا تكون من وظائف الدولة ,فالدولة التي تقدم مثل هذه السياسات و البرامج لمواطنيها يطلق عليها "دولة الرفاه" إن دور هذه الأخيرة المعاصرة لم يتوقف عند توفير الخدمات الأساسية و الرعاية الاقتصادية و الاجتماعية فحسب ,بل تعدى ذلك إلى :

ا- **ضمان الحقوق المدنية** :كالمساواة أمام القانون ,كفالة الحريات الفردية في العمل ,حق ملكية الاعتقاد و الرأي.

ب- **ضمان الحقوق السياسية :** كالمشاركة السياسية و التأثير في عملية ممارسة السلطة السياسية ,و حق التصويت و الانتخاب و الترشيح للمراكز السياسية.

إن بروز دولة الرفاه في المجتمع الغربي جاء نتيجة لتطورات اقتصادية و اجتماعية شهدها المجتمع الرأسمالي في أواخر القرن التاسع عشر ,بعد نضال الطبقة العاملة ضد حالة الاستغلال التي صاحبت النظام الرأسمالي خلال تطوره ,و ذلك من اجل تحقيق مزيد من عدالة التوزيع للموارد في المجتمع و القضاء على أشكال عدم المساواة المنتشرة فيه و قد أسهمت هذه السياسات في تخفيف حدة الصراع الاجتماعي و الطبقي الأمر الذي أدى إلى الاستقرار السياسي في دولة الرفاه [1].

3.4.2. المنظور الإسلامي :إن الفكر الصحيح أو المنهج الصحيح هما اللذان يصنعان النهضة الصحيحة و لما كان الإسلام هو صانع النهضة الصحيحة المتكاملة ,فان الفكر الإسلامي و المنهج الإسلامي هما اللذان يصنعان النهضة الصحيحة ,حين يحسنان إدراك النص (القران و السنة) و الهوية العربية الإسلامية و مساحات الضوء الرائعة في تراثنا العظيم في مختلف الميادين السياسية ,الاقتصادية و الاجتماعية تدعونا إلى البحث عن ما هو أفضل لمجتمعاتنا العربية من احتياجات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و هذا لتنميته تنمية اقتصادية و اجتماعية و لكن دون التقني بتلك المساحات و دون الشعارات الكبيرة الفضفاضة.

5.2. نماذج صنع و تحليل السياسة الاجتماعية :

إن صنع أي سياسة من السياسات يقوم على نموذج نعين ,فعلى سبيل المثال نموذج السياسة الاجتماعية يقوم على ثلاث نماذج أساسية :

[1] UNRISD 'transformative social policy' lesson from UNRISD research (Geneva :UNRISD Research and policy brief,5)2006 p 24.

1.5.2. نموذج الصفوة :و فيه تتجه السياسات من أعلى أي قمة إلى القاعدة و يكون فيه دور البيروقراطية بوجه عام و هو التبرير ة التنفيذ و تكون فيه المساءلة أساسا في يد الصفوة و بالتالي تكون اقل تجاوبا مع المجتمع .

2.5.2. نموذج توازن المصالح :و يكون مبنيا على مجتمع مدني قوي ,و مجموعات مصالح جيدة التنظيم تكون هي الجسر بين الفرد و الحكومة ,و هذا النموذج يسمح بالتوصل إلى الحلول الوسطى و التنازلات اللازمة للنجاح في تنفيذ السياسات و الالتزام بالبرامج ,لكن لا بد أن نلاحظ أن الفقراء و المحرومين لغيرهم أن يعبرون عن مصالحهم و أن يضعوها أمام متخذ القرار.

3.5.2. نموذج العقلانية العلمية_:و تفترض معرفة تامة بقيم المجتمع ,و بدائل السياسات و نتائجها لتضمن تحقيق توازن مقبول بين مكاسب السياسات و بين التضحيات المطلوبة أثناء تطبيقها لكن مثل هذه المعرفة التامة نادرا ما تتوفر ,كما أن النموذج لا يبين فروق القيم و الفضليات ,فأي تضارب في القيم و الافضليات يحل من خلال العمليات السياسية التفاوضية و الحلول الوسط أكثر مما يحل على أسس علمية ,و في الواقع العملي غالبا ما ينتهي هذا النموذج بتعبير المخططين عن مصالح الصفوة و تنفيذ هذه المصالح أو بإحلال قيم المخططين بدل قيم الصفوة [1].

3. صنع و صياغة السياسات الاجتماعية

إن رسم وصنع السياسة الاجتماعية عملية هامة وجماعية يشارك فيها الشعبيون و التنفيذيون والخبراء والفنيون وجميع المنظمات الحكومية و الأهلية في المجتمع.وتبدأ دائما بالشعور العام لدى المواطنين بوجود قضايا و مشكلات و حاجات ملحة، و تحتاج لتعبئة الرأي العام تجاهها، ثم تبدأ المؤسسات الرسمية في الاهتمام بتلك القضايا، وتتصاعد عمليات و ديناميت صنع السياسة الاجتماعية بمشاركة جماعات المصالح و الضغط مع المؤسسات الحكومية لتحديد الأهداف و استصدار القرارات.

وقد حدد مشيل هل(**M.Hill 1997**)[2] الجهات المشاركة في صنع السياسة الاجتماعية في:

1- المؤسسات الحكومية المعنية
2- الحكومات المحلية و الإقليمية
3- الحكومات المركزية

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا "نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية" ,مرجع سابق ,ص 5.
[2] M. Hill ,Understanding Social Policy ,5 Th .Ed ,Oxford ,U.K ,Black Well ,1997,pp 49-61.

4- المجالس النيابية

5- جماعات الضغط و المصالح

6- الجماهير

7- خبراء السياسة: وهم العلماء الاجتماعيون الذين يجب أن يعطى لهم الوقت والفرصة لإجراء الدراسات اللازمة و تحديد السياسات البديلة و تقييم كل منها و تحديد آثارها .

و تختلف درجة تأثير مشاركة كل جهة طبقا لقوتها و قدرتها على توجيه القرارات .

ويجب أن يدرك صانعو السياسة الاجتماعية أنهم يصنعون أهدافا مجتمعة عامة تعبر عن مصالح العامة والتي قد تتعارض مع مصالح جماعات الضغط و تطلعات، و لذا وجب التوفيق بينها من ناحية كما يجب التعرف على هذه الجماعات و مصالحها من ناحية أخرى .

و يجب كذلك تحديد الأهداف في ضوء قدرات و إمكانات المجتمع البشرية و غير البشرية حتى لا تتحول لشعارات غير قابلة للتنفيذ، وأن تتوافق الأهداف مع الحاجات المجتمعية الحقيقية من خلال تحديد و تقدير الحاجات، وتحليل المشكلات المجتمعية، والاستفادة من مردود تأثير السياسات الاجتماعية السابقة، و السياسات البديلة المقترحة .

إن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في شكل مجموعة من القرارات هي عمل جماعي و ليست قرارا فرديا، وهي بذلك نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة وتأتي قراراتها في النهاية لتمثيل في النهاية لتمثيل مجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها .

وتوجد مراحل لرسم و صياغة السياسة الاجتماعية تبدأ من وجود اهتمام بقضية ما ثم تتصاعد إلى صياغة الأهداف و البرامج و استصدار القوانين و القرارات والتشريعات المنظمة لهذه السياسة من خلال الجهاز التشريعي في الدولة لتصبح واجبة التنفيذ و خطوط موجهة ومرشدة للعمل الاجتماعي في المجتمع وفقا لظروفه وأوضاعه، وقيمة وأيديولوجيه .

ويجب أن تشمل عملية صنع و صياغة سياسيات الرعاية الاجتماعية كما حددها باركر **J.Parker (1975)** [1] بلورة الأهداف و تقدير الاحتياجات و تقييم فاعلية الخدمات و تحديد المشكلات الأكثر إلحاحا و القيم التي

[1] J. Parker ,Social Policy And Citizenship ,London The Macmillan Press LTD 1975 p 158.

تأخذها السياسات في الاعتبار، وبذلك تتدخل الحكومة للحفاظ على وتوفير حد أدنى لمستوى المعيشة و الدخل مستهدفة توزيع الدخل و الخدمات[1] .

و يعكس ذلك أهمية توافر البيانات والمعلومات اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وأهمية إجراء البحوث و الدراسات اللازمة لتقدير الحاجات ودرجة إلحاحها و تشخيص الأبعاد القيمية في المجتمع، وضرورة اتخاذ القرارات المناسبة لبلورة و تحديد الأهداف، ولعل باركر في ذلك يحدد بصورة مباشرة بعض أدوار المخطط الاجتماعي في صنع و صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع .

1.3. مراحل صنع السياسات الاجتماعية:

يحدد و لكرر(**A.welker (1984** ثلاث مراحل لصنع و صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية تتحدد في[2] .

مراحل وضع السياسة:تتضمن توليف صياغة السياسات الاجتماعية و تحديد الأولويات و التوصل إلى السياسات و الخطط البديلة و لذلك فالبعض يرى أن السياسات هي الخطط القائمة .

مرحلة تنفيذ السياسة :و تتضمن تخطيط الموارد المختلفة للسياسة، وهذا ربما يتم على مستوى الأهداف القومية بين مختلف البرامج أو المنظمات بالإضافة إلى أنه يتضمن تحديد الأولويات و تصميم الأداء و الميكانيزمات الإدارية اللازمة للتنفيذ .

مرحلة تقويم السياسة:و تتضمن تقييم فاعلية السياسات من الممارسة و الرقابة لتلافى الأخطاء المتكررة والتي تبرز عند تقويم، ونتائج تقويم السياسة الاجتماعية لها دور في عملية التخطيط وهي تعطى صياغة أدق لتطوير السياسة أو صنع سياسة جديدة .

وصنع السياسة الاجتماعية تسير وفقا للمراحل التالية:

1-الوصف الدقيق للظروف القائمة المراد تغييرها

2-الوصف الدقيق المحدد للظروف المستهدف الوصول إليها

3-تقسيم المشروع إلى مراحل متتالية ووصف وتحديد الظروف المراد تحقيقها في كل مرحلة

4-تحديد الأساليب العلمية لتنفيذ كل مرحلة

[1] A. Walker ,Social Planing A Strategy for Social Welfar ,Brission Basil Blackrell Pubbisher LTD ,1984 ,p 4.
[2] J. Etropman , Policy Analysis Methods and Thechniques ,Encyclopedia Of Social wark ,Vol (2) N.A.S.W 1987,p 97.

5-تحديد و تقدير الوقت والأشخاص و الموارد المادية والمعلومات المطلوبة لتنفيذ كل مرحلة من المراحل الأخرى التالية:

6-إجراءات لقياس الأهداف التي تم تحقيقها في كل مرحلة

و ترتبط بمراحل السياسة الاجتماعية مهارات نظرية وأخرى شخصية يمكن تحديدها[1] في المهارات المرتبطة بمراحل السياسة الاجتماعية [2].

جدول (1.1): المهارات المرتبطة بمراحل السياسة الاجتماعية

مراحل السياسة	المهارات النظرية	المهارات الشخصية
*تحديدمشكلة الأنساق الاجتماعية	تحديدالأهداف-تقديرالحاجات التشجيع	-المدافعة – الملاحظة
تكنيكات التدخل.	-الحوار والمناقشة التسجيل	- الاستشارة
*الأهداف المقترحة	-الاستثارة –تحليل	- التمكين –التوضيح
*الوسيط	-التفاوض –حل المشكلة –الإدارة الجماعية	-الممكن –الوسيط
*المعارضة	-القرارات الرشيدة العقلانية-الوقت إيجابيات	- الملاحظة –الممكن
*التأييد و التحالف	- تحليل القرارات والأفكار و الاختيارات الرشيد	
*التخطيط و تصميم البرامج		
*الوسيط وسلبيات البرامج		

Source: J. Etropman,p 273.

[1] J. Etropman ,Policy Analysis Methods and Technihues ,EN Cyclopedia of Social Work Vol (2),N.A.S.W.1987,p 273.
[2] A. Jrain Webb , C. Winton ,Planning Needs and scaric Ity ,Essays on the personal social cervices ,London ,Allen UN Win ,1986 ,p 91.

يرتبط صنع السياسة الاجتماعية بعدد من المتغيرات يمكن تحديدها في[1] .

شكل (1.1):متغيرات صنع السياسة الاجتماعية[2]

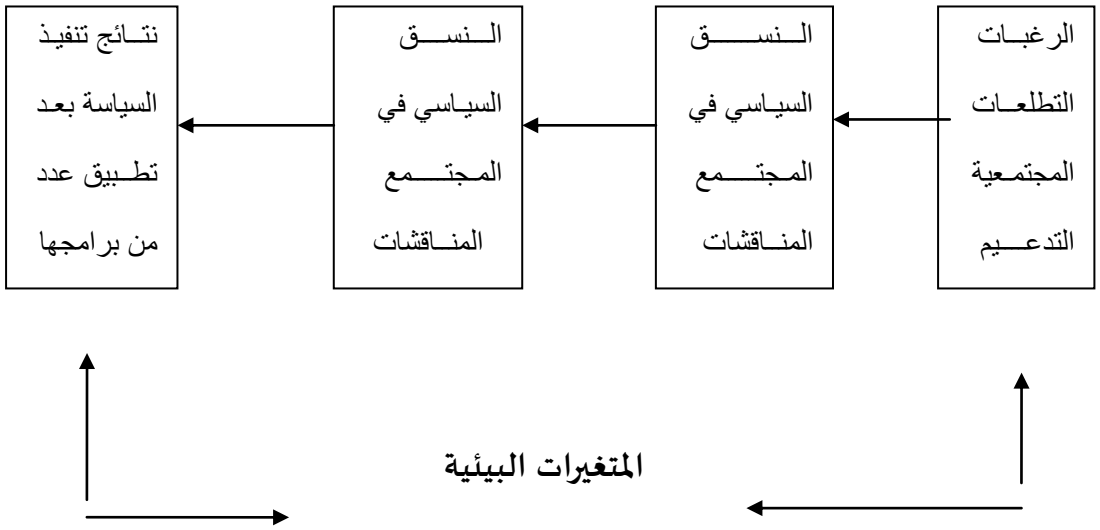

Source: **W.I.Jjenlanis ,Policy Analysis ,p 18**

ومن ثم ترتبط هذه المتغيرات معا وتتداخل درجة تأثيرها في صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية من مجتمع لآخر طبقا لقوة تأثير كل متغير من هذه المتغيرات، ففي بعض المجتمعات قد لا تتحدد الغايات و التطلعات بدقة وواقعية، في مجتمعات أخرى تؤثر القوى تأثيرا إيجابيا أو سلبيا في صياغة هذه السياسات وقد لا تهتم بعض المجتمعات بنتائج السياسة بعد تطبيق بعض برامجها واستخدام الأسلوب العلمي في التقويم الواقعي، وقد لا يعكس أهمية لها الأولوية وترتبط بالحاجات الأكثر إلحاحا في بعض المجتمعات .

شكل (2.1) القوى الاجتماعية لصنع السياسة الاجتماعية[3]

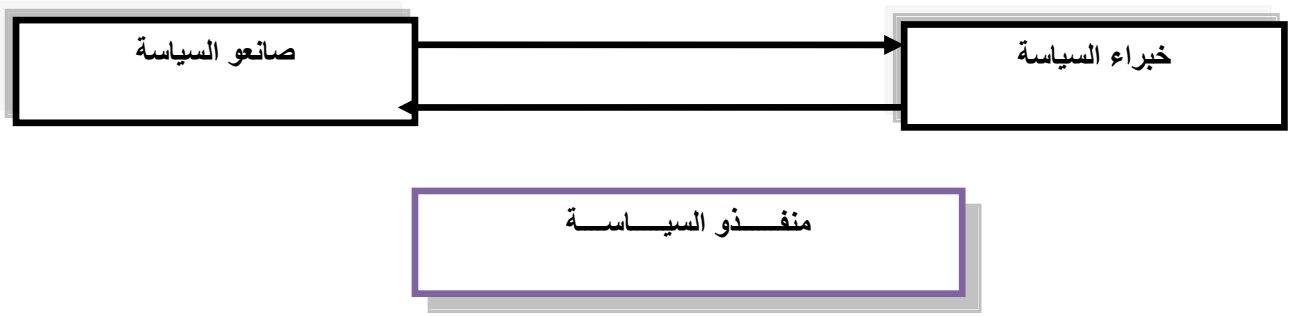

SourceJ.: Barbara J.Kudson,Beta Viral Social Work, p 54

[1] W.I.Jjenlanis ,Policy Analysis ,London ,Martin Robert Son Com ,LTD ,1978 ,p 18.
[2] W.I.Jjenlanis ,policy analysis, London ,Martin Robert Son Com ,LTD ,1978 ,p 18
[3] B. J.Kudson and M. Geraldine ,Beta Viral Social Work ,London ,Macmillan Education LTD ,1986, p 54

و ترتبط قضايا السياسة الاجتماعية بتحديد نواحي الضعف و القصور و مواجهة احتياجات مختلف الفئات و أولويات هذه الفئات و إمكانياتهم و التأثير الايجابي في ظروفهم[1] .

و لإعادة صياغة السياسة الاجتماعية يجب الاهتمام بمقدمي الخدمات في المستوى التنفيذي و إعادة تنظيم أدوارهم و فاعليتها، و كذلك تحويل السكان من مستفيدين إلى مشاركين في صنع السياسة و مساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها لمحاولة إشباع الحاجات[2].

شكل (3.1)ارتباط صنع السياسة الاجتماعية بالمتغيرات الأخرى[3]

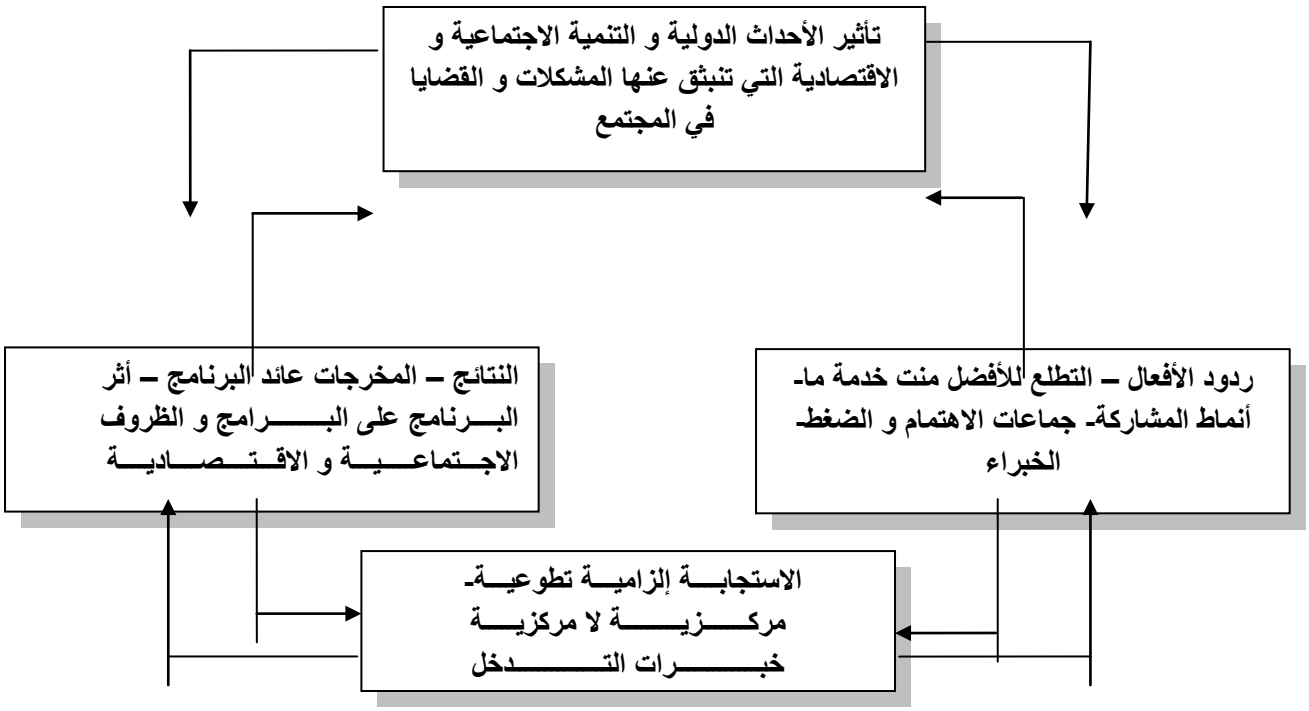

المصدر: طلعت السروجي , ص 172.

[1] B. J.Kudson and M.Geraldine,Beta Viral Social Work ,London ,Macmillan Education LTD ,1986, p 54.

[2] C. Jones ,Paterns of Social Policy ,New York ,Ta Vistoch Publication ,1985,p 56.

[3] طلعت السروجي ,سياسات رعاية و بناء الإنسان العربي ,رؤية تحليلية نقدية ,ندوة العلوم الاجتماعية و دورها في خدمة و تنمية المجتمع ,جامعة الامارات العربية المتحدة 1997 ,ص 172

2.3. أهمية المؤشرات الاجتماعية في وضع السياسات الاجتماعية :

إن تقدم الشعوب و الأمم يقاس بمدى قدرتها على التحكم في مختلف البيانات و المعلومات و إخضاع نواتجها لتحقيق و انجاز الغايات و الأهداف التنموية وفق منهجية علمية ترتبط و تستند إلى نتائج البحوث العلمية في المجالات الحيوية المختلفة.

حيث تلعب المعلومات دورا مهما في صناعة و تحليل السياسات العامة للدولة ,و غياب هذه المعلومات يؤدي حتما إلى فشلها كما أن تطوير الإحصاءات له أهمية بالغة في التخطيط من اجل رفاهية و رخاء المجتمع و صلته الوثيقة بالتنمية.

و المؤشرات الاجتماعية تستخدم لقياس نوعية الحياة و تشكل العصب الأساسي لرسم الخطط و السياسات الاجتماعية لأي مجتمع كونها تقدم وصفا و تشخيصا و دلالات عن أوضاع السكان القائمة و خصائصهم المتعلقة بالتعليم و الصحة و غيرها.

فبالنسبة للسياسات الاجتماعية يعد توفر المعلومات و البيانات الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية عنصرا أساسيا لإعداد الخطط الاجتماعية و الوصول إلى الأهداف المسطرة ,فالمعلومات إذا كانت وفيرة ,و في توقيتها الصحيح و دقيقة تكون أساسية في تحديد و تقييم كل ما يتعلق بالسياسة الاجتماعية من مشاكل و اختيارات و نتائج ,و تزيد احتياجات الدول لهذه المؤشرات ليس فقط للتعرف عليها لهدف وصفي و إنما أيضا لفهم العلاقة بين العوامل الاقتصادية و الاجتماعية ,و أخيرا استعمال تلك المؤشرات كأداة التحليل و التخطيط للتنمية.

و كلما زاد عدد المؤشرات التي تعبر عن ظاهرة اجتماعية معينة زاد احتمال الوصول إلى تحديد دقيق لتلك الظاهرة ,و لكن لا يمكن عمليا إدخال جميع المؤشرات الممكنة في عملية البحث و بالتالي لا يمكن صياغة دليل دقيق مئة بالمائة ,حيث توجد محدودية في المؤشرات و بالتالي محدودية الأدلة و البحث الاجتماعي و الإحصائي و الميداني ,ولا يجب الوقوع في وهم المعرفة الاجتماعية الدقيقة و لا في وهم الرقم الذي لا يعبر عن الظاهرة بدقة تامة.

و المشكلة في العالم العربي هي الافتقار إلى المعلومات و البيانات فضلا عن رداءة نوعيتها و ترجع هذه الحالة إلى أربعة عوامل و هي :[1]

[1] R. Adams ,Social policy for social work ,New York ,Palgrave 2002.p 5.

- تسييس الإحصاءات أي عدم قبول الحكومة بأي إحصاءات أو بيانات تختلف عن التي تصدرها الجهات العامة.

- اشتراط الحصول على تصريح و إذن قبل إجراء أي دراسات أي ممارسة السيطرة و الرقابة على المعلومات التي يتم جمعها.

- عدم كفاية التدريب على جمع البيانات ,و هو مجال يزداد تخصصا و تقنية كل يوم.

- قصور الالتزام بحماية سلامة البيانات .

فصنع السياسة الاجتماعية يقوم على تشخيص القضايا الاجتماعية و الاقتصادية ,و تحديد الأهداف الوطنية لتامين العدالة و النمو و الاستقرار الاقتصادي و هذا من حيث علاقة الاقتصادي بالاجتماعي .

فالهدف ليس المؤشرات الاقتصادية بحد ذاتها ,بل الوصول من خلالها إلى أحسن المؤشرات الاجتماعية قدر الإمكان ,فلقد سادت في العقود الماضية عقلية تقول أن توفير الشروط الاقتصادية للتطور ستضيق هامش تحقيق مكاسب اجتماعية ,كما كان يجري تبرير اللافعالية الاقتصادية بضرورات اجتماعية و الواقع أن هذا التناول أدى في نهاية المطاف إلى التراجع الاقتصادي و الاجتماعي معا ,مما يتطلب تدقيق الرؤية و تصحيحها.

فوضع نموذج وطني للمؤشرات الاجتماعية سيسهم في رصد مدى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية و الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى بلوغها ,و يشكل أداة لقياس الرفاه الاجتماعي ,و بالتالي للمؤشرات الاجتماعية دور استراتيجي في صياغة السياسات الاجتماعية نحو تحقيق أهدافها و التعرف على احتياجات المنظمات الدولية و الإقليمية و المحلية.

3.3. مداخل و نماذج السياسة الاجتماعية:نظرا لارتباط مداخل السياسة الاجتماعية بنماذج الرعاية الاجتماعية فيجب أن نحدد أولا مختصرا لهذه النماذج.

حيث عرفت البشرية منذ مرحلة مبكرة الرعاية الاجتماعية ومساعدة الإنسانية لأخيه الإنسان، وقد دعمت الرسالات السماوية نزعة الإحسان للخير وقامت دور العبادة بمسؤولية في الرعاية الاجتماعية حتى اهتدت البشرية لآلية جديدة تتولى تنسيق تلك العملية متمثلة في المنظمات التطوعية و التي لعبت الدور الريادي في الرعاية الاجتماعية حتى بداية القرن العشرين عندما قامت الدولة بالدور الرئيسي في هذا المجال و ظهر يسمى بدولة الرعاية الاجتماعية، وبعد الحرب العالمية الثانية اتسع نطاق الخدمة الاجتماعية التي تقدمها الدولة وظهرت دولة الرعاية التي تهتم بتوفير مستوى مقبول من الخدمات المختلفة صحية وتعليمية

واجتماعية ومستوى دخل مناسب لكل مواطن،إلا انه خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ومع ارتفاع تكلفة خدمات دولة الرعاية الاجتماعية وظهور المتغيرات العالمية الجديدة بدأ إعادة النظر في تلك السياسة وتم تقليص الإنفاق الحكومي، واتجهت الدولة لخصخصة الكثير من تلك الخدمات وأصبح هناك شركاء ثلاثة مسئولون عن تقديمها هم القطاع الحكومي والخاص والتطوعي [1] .

فظهر بعد دولة الرعاية ما يسمى بمجتمع الرعاية والذي يركز على مستوى مناسب من الرعاية وليس التركيز الأساسي على دور البرلمان في تقرير السياسات الاجتماعية ودور الحكومة في التنفيذ لكن باشتراك المجتمع بشكل أكثر في صنع هذه السياسات بما يعكس الحاجات ومشاركة المجتمع بشكل أكثر فعالية في التنفيذ[2] .

وأثرت العولمة على انتشار الأيديولوجي الليبرالية الحديثة بما تحمله من أفكار جديدة للرعاية الاجتماعية أهمها ضرورة تقليل الإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية وأن تقع المسؤولية على القطاع الخاص و التطوعي، وسوف يؤدي التنافس داخل هذه القطاعات لمزيد من الكفاءة في تقديم الخدمات[3].

وترتبط مداخل السياسة الاجتماعية ارتباطا مباشرا بنماذج الرعاية الاجتماعية في المجتمع حيث يوضح نموذج الرعاية الأهداف والوظائف والبناءات التنظيمية التي تعمل على مقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات الاجتماعية وبالتالي يتحدد مدخل السياسة الاجتماعية الذي يساعد على تحقيق ذلك .

وحدد ماكرف**Macarov (1959)** أربعة نماذج للرعاية الاجتماعية هي[4]:

1-النموذج التقليدي The Traditionnel Model:ويشمل الأنشطة والبرامج المخططة لمساعدة الأفراد والجماعات للمكيف مع مشكلاتهم منعا لزيادة حدتها.

2-نموذج العدالة The Redistribuiez Justice Mode:ويركز على إيجاد نظم اجتماعية واقتصادية أكثر عدلا للمساهمة الفاعلة في مواجهة المشكلات المجتمعية وهدف الرعاية الاجتماعية هو إيجاد مجتمع ينعم بالعدالة الاجتماعية.

3-نموذج التنمية الاجتماعية The Développement Model:ويقوم على تنظيم المجتمعات المحلية لتحقيق التنمية الاجتماعية وذلك بمساعدة وتشجيع الفئات الضعيفة كالمرأة والفئات الخاصة للمساهمة في التنمية الاجتماعية.

[1] R. Adams ,Social policy for social work ,New York ,Palgrave 2002.p 8.
[2] J.John,From Welfare to Welfar society,London ,Macmillan ,2000,pp 8-9.
[3] V. George ,P. Wielding ,Globalization and Human Welfar ,New York ,Palgrave ,2002,pp 56-57.
[4] D. Macrov ,Social Welfar –Strucrure and practice ,SAGE publication Thoussand Oaks ,London ,1995 ,p 7

4- نموذج العالم الحديث The New World Ordre Model:ويستهدف إعادة بناء النظام العالمي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وبيئيا بإقامة تنظيمات عالمية لها دور فعال في مقابلة المشكلات في الدول مثل الفقر والجفاف وسوء التغذية وغيرها، وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان في أي مكان في العالم ويتمثل في دور منظمات الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية العالمية وغيرها من منظمات الرعاية الاجتماعية العالمية.

وتعددت مداخل سياسة الرعاية الاجتماعية في دول العالم مع تباين الأيديولوجيات والنظم السياسة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ووصفتها **مارتن راين M. Rein** طبقا لوظائف وأغراض سياسة الرعاية الاجتماعية في المداخل التالية[1]:

أ-**مدخل المساندة**:وتهدف سياسة الرعاية الاجتماعية كنظام إلى مساندة و تحقيق الاستقرار للنظم الأخرى في المجتمع عن طريق مساعدتها على تحقيق وظائفها وسد الثغرات الناتجة لعدم الاستقرار: ومن ثم يكون التركيز على الحاجات الملحة والفئات الأكثر احتياجا باعتبار السياسة الاجتماعية وسيلة لمواجهة الآثار السلبية لنظام السوق.

ب-**مدخل المساعدة**:حيث تهدف سياسة الرعاية الاجتماعية إلى تقديم المساعدات والخدمات للفئات الضعيفة في المجتمع، فدور الرعاية الاجتماعية نظام يساعد ويكمل الأنظمة الأخرى في المجتمع لتحقيق الاستقرار والتوازن.

ج-**مدخل الاعتماد المتبادل**:وتصنع السياسة الاجتماعية لتحقيق خدمات متبادلة بينها وبين السياسات الأخرى، وأن نظام الرعاية الاجتماعية يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى في المجتمع، ويوجد اعتماد متبادلة بين الأنظمة المجتمع.

د-**مدخل الضبط والاستقرار الاجتماعي**:تعتبر سياسة الرعاية الاجتماعية وسيلة الضبط والاستقرار الاجتماعي في المجتمع عن طريق التركيز على الخدمات المقدمة للعاطلين والمجرمين وغيرهم للتخلص من السلوك السلبي حتى لا يشكلوا عبئا على تحقيق الاستقرار، والحد من الاضطرابات في المجتمع .

[1] M. Thomes Meanaghan , R. Washington ,Social Policy and Social Welfar ,The Press A Division of Macmillan pub .Company INC .New York ,1980 ,pp 17-19.

خاتمة:

تم اعتماد دراسة موضوع السياسات الاجتماعية مع بداية القرن العشرين كحقل علمي متخصص خاصة مع بداية دراسات العمل الاجتماعي لكن مع ذلك فان هناك اهتمامات مبكرة حول موضوع السياسة الاجتماعية خاصة في الدول التي لها تاريخ مع التقدم الصناعي فموضوع السياسات الاجتماعية يغني في المقام الأول دراسة أثار سياسات معينة على أفراد المجتمع ,بحكم ا ناي سياسة تسعى إلى تحقيق تنمية اجتماعية و مستوى لائق لكل الفئات الاجتماعية في أي بلد يخضع بالأساس إلى فهم احتياجات و حجم المشاكل التي يعاني منها و حجم القضايا و المطالب الاجتماعية الأساسية و المتمثلة في توفير الخدمات الضرورية من صحة و تعليم و سكن و تشغيل و هذا ما يعبر عن الدور الاجتماعي للدولة من اجل الوصول إلى رفاهية الفرد ثم رفاهية المجتمع ككل و علية شمل هذا الفصل تطور السياسات الاجتماعية مع تطور الدور الاجتماعي للدولة حيث كانت البداية بكيفية ظهور الدولة الاجتماعية ،ثم إلى تطور مفهوم السياسات الاجتماعية حسب المفكرين و،بعدها تطرقنا إلى نظريات السياسات الاجتماعية,و أخيرا تناولنا كيفية صنع و صياغة السياسة الاجتماعية في المجتمع أي من يصنع سياسة اجتماعية و ما هي مراحل صنع سياسة اجتماعية .

الفصل الثاني
اقتصاد الاعانات و
النمو الاقتصادي

مقدمة:

لا يزال النقاش حول موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية قائم بالرغم من تغير بعض الأفكار و الخلفيات لبعض المفكرين باعتبارها تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الذي هو هدف كل سياسة اقتصادية و هنا المقصود بالأداء الاقتصادي في هذه الحالة بتلك المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعتبر التركيبة التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة ,و انطلاقا من هنا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة و هو المرآة العاكسة لبقية المؤشرات الأخرى التي تستهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي الذي يتضمن بالضرورة تحسين المستوى المعيشي,القضاء على البطالة و توفير فرص العمل إضافة إلى تنشيط الأداء الاقتصادي.

و لذلك عرفت النفقات تطورا متزايدا بسبب زيادة الحاجة إلى زيادة الموارد و الحاجات بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية سواء كانت هذه الموارد بشرية أو مادية أو طبيعية و هنا يبرز لنا أن النمو الاقتصادي تختلف مستوياته من سنة إلى أخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة باعتباره يشير إلى حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما مع استغلال امثل للموارد المتاحة.

1. الإطار النظري للإعانات

إنَ العناية ببيان مفهوم الإعانات وطبيعتها والضوابط التي تخضع لها ، تعد أمراً ضرورياً من أجل ترشيد أهداف السياسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بها، مثلما تعد أمراً ضرورياً لفهم تعددية المواقف الفكرية من الدعم، التي انقسمت مابين مؤيد ورافض لها، فالمؤيد لها يتمسك بمضامينه ويجعلها هدفاً من برامجه الاقتصادية، ويرى في اتساع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية مسوغاً حتمياً للتدخل الحكومي لتحقيق العدالة الاجتماعية، التي لا يتطلب إقامتها تحقيق المساواة الكاملة في الثروات والدخول، بل التخفيف من حدة عدم المساواة[1].

وللتخفيف من هذهِ الفوارق لابد من العمل على توزيع أمثل للدخل يتفق مع القيم التي يعتنقها المجتمع، ولايمكن تحقيق ذلك بحسب ما يرى **موسجريف(1959)**الأ من خلال قيام الدولة بفرض ضرائب على المواطنين على أساس قدرة كل منهم على الدفع، ودفع المتحصل من هذه الضرائب في شكل تحويلات إلى المواطنين الذين لايمكنهم نتيجة لظروف تأريخية وأجتماعية وغيرها الحصول على دخل كافٍ يضمن لهم حياة كريمة[2]. وهنا فإنَ الدولة تقوم بدور الوسيط الذي يعمل على تحويل استخدام الموارد الاقتصادية إلى فئات معينة في المجتمع بهدف إعادة توزيع الدخل بما يحقق أكبر رفاهيه اقتصادية واجتماعية ممكنه[3].

من خلال تحويل جزء من الدخول القائمة من فئة اجتماعية إلى فئة اجتماعية أخرى أو من عامل من عوامل الإنتاج إلى عامل آخر، أو من فرع من فروع الإنتاج إلى فرع آخر، أو من إقليم إلى إقليم أخر[4].

إذ تشير الإحصاءات إلى أن الإعانات التي اتخذت أشكالاً مختلفة كالضمان الاجتماعي، وإعانات البطالة أو الشيخوخة وإعانات بعض الأسر وإعانات المنتجين، والفائدة على الدين العام، أو أي مدفوعات حكومية للأفراد أو الهيئات التي لاتحصل السلطات العامة على مقابل لها في شكل سلعة أو خدمة، ثم التعامل معها من لدن الدول الرأسمالية وبخاصة المتقدمة كظاهرة مستمرة يضيق نطاقها ويتسع بحسب الدواعي الموجبة لرعايا الأوضاع المستحقة للدعم .

واستمرت في التعامل معها حتى مع بروز اقتصاد عالمي مفتوح بين القوميات، فإعادة توزيع الدخل القومي وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية مازال مستمراً بل زادت نسبته عن المدد السابقة، فإذا ما كان معدل الإنفاق الموجه للأغراض الاقتصادية والاجتماعية قد شكل نسبه 20% من الناتج المحلي الإجمالي للدول لصناعية في المدة السابقة للحرب العالمية الثانية، نجد أن هذا المعدل قد وصل في وسط التسعينات

[1] د. عبد الكريم صادق بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، الاسكندرية، 1983، ص20 .

[2] R.Musgrave,Theory of public Finance , chapter 4 ,New.York. 1959,p 97,.

[3] د. عبد الله الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، جامعة الملك سعود، 1986، ص127 .

[4] د. رفعت المحجوب، إعادة توزيع الدخل القومي خلال السياسة المالية، ، مجلة القانون والاقتصاد ، 1957 ، ص32 .

إلى 47% للدول نفسها، مثلما تشير الإحصاءات إلى ارتفاع هذا المعدل من 9% إلى 34% في الولايات المتحدة، ومن 10% إلى 69% في السويد، ومن 19% إلى 54% في هولندا خلال المدتين السابقتين[1].

فضلاً عن ذلك تشير الاحصاءات إلى أن الولايات المتحدة الامريكية تتصدر دول العالم في مجال الإنفاق على الصحة، فما ينفق على الشخص الواحد يوازي ضعف متوسط الإنفاق المماثل لدول منظمة التعاون والانماء الاقتصادي أو مانسبته 13% من الدخل القومي[2].

أما التجارب التاريخية للتطور الاقتصادي الياباني فقد جاءت لتؤكد دور الحكومة اليابانية التي لم تكتفِ في القيام بدور فعال في تهيئة الموارد الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات فقط، بل يمكن القول بحق أنهُ لم تكن هناك أي صناعة يابانية مهمة من النوع الأوروبي في آواخر القرن التاسع عشر لاتدين بوجودها للمبادرة الحكومية، التي وقع على عاتقها توجيه الاستثمارات نحو الصناعة عن طريق تأسيس مشاريع صناعية تملكها الدولة والإسهام في المشاريع مع أصحاب رؤوس الأموال الخاصة، وتقديم الدعم وضمان الأرباح للمشاريع الفردية[3].

وإذا ما انتقلنا إلى الدول النامية التي حاولت تطوير صناعات تتوافق مع مزاياها النسبية في التجارة الدولية، فإنَ للإعانات دوراً أساسياً في إنجاح تجربتها التأريخية، وهذا ماتشير إليه تجربة دول نمور شرق أسيا التي لجأت إلى الاستعانة بدعم الصادرات في المراحل الأولى من التنمية الصناعية بشكليه المباشر وغير المباشر كوسيلة لتطوير صناعتها المحلية الجديدة، وبما مكنها من أن تصبح من الدول الرائدة في تصدير المنتجات الصناعية الحديثة ،مثل الالكترونيات وأشباه الموصلات، متخطية في ذلك حدود مزايا النسبية[4].

1.1. المعنى العلمي للإعانات

هناك العديد من المعاني العلمية لمصطلح الإعانات، وأن التعددية لا تعزى إلى التباين في المعنى العلمي للدعم فحسب، بل تعزى إلى تباين المصادر المستقاة منها تلك المعاني، ناهيك عن التباين في الاختصاص العلمي لكل مصدر من هذه المصادر. فالإعانات **subsidies** هي مساعدة أو دعم يُقَدَّمان نقداً أو عيناً أو على نحو آخر. ولا يتوقع المانح، بمقابل ذلك أي عائد أو تعويض. وتكون الدولة على الأكثر هي الطرف المانح في حين يكون الطرف الآخر، إما فئات اجتماعية معينة تستفيد من الإعانات لتحسين وضعها المعيشي والحيوي، وإما فروعاً اقتصادية معينة، أو مناطق وأقاليم، أو بعض البرامج والمشروعات التي تقدم لها الإعانات من أجل تطوير وضعها وتمكينها من مواجهة بعض الأوضاع الاستثنائية.[5]

---

[1] د. ابراهيم العيسوي، مناقشات لجلال أمين في العولمة والدولة، العرب والعولمة، الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2000، ص206 .

[2] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العام 2005، نيويورك، 2005،ص58 .

[3] أدوارد.س.ماسون، التخطيط الاقتصادي في المناطق المتخلفة، ترجمة د.عبد الغني الدلي، بيروت،1961، ص71 .

[4] K.Helleinor ,K.Gerald, Introdaction In Gerald K . Helleiner, ed .Trade policy and Industrialization in Turbalent Times ; New perspective . Routledge New Yourk ,1994, P30 .

[5] J. Pierre Fougea,P. Rogard,Les aides au financement,paris 2006,p 17

وأكثر ما تتركز الإعانات في المواقع الهامشية للاقتصاد الوطني، وتمثل في حقيقتها قرارات حكومية أكثر من كونها اختياراً حراً بين البائعين والمشترين في إطار السوق. ولذلك فإنها تُعدّ إجراءات استثنائية تستخدم في أحوال طارئة، ويتوقف استخدامها عند زوال هذه الأسباب أو عند تحقيق الأهداف الموضوعة لأجلها. وتتشابه القوانين الناظمة لفرض الضرائب بالقوانين الناظمة لمنح الإعانات ولكن بالاتجاه المعاكس، فتوصف تلك الأخيرة في الكثير من الحالات بالضرائب السلبية.[1]

فالدعم الحكومي **Support** في كتب المالية العامة يعني (مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها، وقد تأخذ هذهِ المساهمة شكل تحويل فعلي للأموال، أو شكل تحويل محتمل للأموال، كما في حالة تقديم ضمان للقروض، أو شكل تنازل عن ايراد من جانب الحكومة، كما في الاعفاءات الضريبية أو الكمركية، أو شكل تقديم خدمات أوسلع ، فضلاً عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول)[2] ، أي أن مصطلح الدعم يشير من الناحية الفنية إلى (صور الإعانات **Grants**، والتسييرات التي تمنحها الدولة أو تتنازل عنها للأفراد أو المشروعات، بطريقة مباشرة أوغير مباشرة، بقصد التخفيف من تكاليف المعيشة المتزايدة على المستهلكين من ذوي الدخل المحدود)[3] .

أما اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية فقد قامت بتعريف الإعانات (بأنها مساهمة مالية حكومية تقدّم ميزة سواء بشكل مباشر أو من خلال طرف وسيط، وهذا التعريف يشمل ممارسات تقوم بها الحكومات مثل توفيرها للسلع والخدمات، أو التنازل والإعفاء من تحصيل ايرادات مستحقة، أو قيام الحكومة بدعم الدخل والسعر)[4] .

إن الحيز المكاني لمصطلح الإعانات الذي ظهر في كتب المالية العامة تحت مسميات مختلفة لايمنع قطعاً أن تحمل معنى واحداً لهذا النوع من النفقات مثلما لايمنع قطعاً من استعمال هذهِ التسميات كبدائل بعضها عن بعض الآخر.

وتبريرنا لذلك يأتي من خلال تتبع المضمون الواحد لهذهِ التسميات المتعددة، وبما يرفع من درجة الإحلال مابين تسمية وأخرى، فإذا جاءت تسمية النفقات التحويلية **transfer expenditure** أو المدفوعات التحويلية **Transfer pagments** ،لتؤكد أنها تمثل (ذلك النوع من النفقات التي لاتؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي مباشرة وإنما تعمل على تحويل القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات)[5] ، فإنَ الإنفاق الناقل يؤكد كل (إنفاق يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة أو اقليم إلى فئة أو اقليم آخر، ومن ثم فهو انتقال

---

[1] عصام خوري،ارشيف الاقتصاد ة الاعمال و الاعانات المالية،من الموقع:http://www.startimes.com/?t=29254696

[2]. د.إبراهيم العيسوي ، القات واخواتها– النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط3، بيروت،2001، ص74 .

[3] د. عادل احمد حشيش، عادل احمد حشيش، مشكلة الدعم السلعي والامن الغذائي في مصر، دار الجامعات المصرية.ص79 .

[4] البرنامج الانمائي للامم المتحدة، جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، نيويورك، 2003، ص234 .

[5] د. صلاح نجيب العمر، اقتصاديات المالية العامة، بغداد، 1981، ص175 .

للقوة الشرائية من الدولة إلى فرد أو هيئة أخرى، يتحمل فيه بعض الأفراد (دافعوا الضرائب) عبئاً مالياً ليقابله حصول بعضهم الآخر على مزايا في داخل إطار الاقتصاد القومي)[1].

أما تسميتها بالنفقات الحكومية غير المستنفذة* **non-Exhaustives** فقد جاء ليؤكد أنّ هذهِ النفقات لاتعمل على إعادة تخصيص الموارد بصورة مباشرة، لأن الموارد تبقى في ضمن القطاع الخاص، ولكنها تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد المستعملة في المجتمع مادامت تفضيلات الإنفاق للأشخاص الذين يساهمون أكثر في الضرائب التي تدعم المدفوعات التحويلية. والجدير بالذكر أن الكثير من التحويلات الحكومية تكون في صورة دخل عيني وليس دخلاً نقدياً، مثل برامج الكوبونات الغذائية. فهيَ اذن نفقات تتضمن نقل الدخل من أحد شرائح المجتمع إلى شريحة أخرى، مثل رواتب الضمان الاجتماعي[2].

ولأنَ هذهِ النفقات تعمل على إعادة توزيع الدخل من دون أن يلتزم المستفيد منها تقديم خدمات أو سلع للسلطات العامة، فهيَ نفقات تعمل على توزيع الثروة وتحويل للقوة الشرائية من مجموعة على اخرى داخل المجتمع، أي أنها تحدث أثراً توزيعياً من دون أن تزيد من حجم الدخل الحقيقي، وتشمل هذهِ النفقات المساعدات الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية، وفوائد الدين العام، لذا سميت بالنفقات الموزعة أو المقسمة أو المساعدة[3] .

جاءت تسمية الإعانات، لتعكس لنا كونها نفقات تقرر الدولة منحها للهيئات العامة والخاصة وللأفراد على حدٍ سواء، من دون أن تحصل على مقابل لتلك الأموال، وانما أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويتم منحها من لدن الدولة للأفراد أستجابة لحاجة فردية (الفقر أو وقوع الكارثة)، وللمشروعات الخاصة والعامة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية أو بقصد تغطية بعض أو كل العجز الذي قد يفترض وجوده سير أحد المشروعات الخاصة أو العامة ذات الفائدة العامة، مثل الإعانات التي تمنح للمشروعات للأنتقال من منطقة إلى أخرى، أو الإعانات التي تمنح إلى شركة الطيران.....إلخ[4] .

ومع برامج التثبيت والإصلاح الاقتصادي التي جاءت لتؤكد إزالة الاختلالات الهيكلية من خلال تخفيض العجز المالي طريقاً للإصلاح الاقتصادي، فقد تم تحديد مفهوم الدعم بأنهُ (أي مساعدة تقدمها الحكومة للمنتجين أو المستهلكين من دون مقابل، وقد تتخذ شكل مدفوعات مباشرة للمنتجين أو المستهلكين (المنح النقدية)، أو قد يتخذ شكل دعم ائتمان في حالة القروض بأسعار فائدة أقل من سعر الاقتراض الحكومي، أو قد يتخذ شكل تخفيضات في التزامات ضريبية محددة (الدعم الضريبي)، أو مشتريات الحكومة من السلع

---

[1] د. محمد ديدوارد، دراسات في الاقتصاد المالي ،المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ،الاسكندرية،2004، ص65- 67 .

* أول من اطلق على الدعم الحكومي تسمية النفقات غير المستنفذة هو الاقتصادي بيجو للمزيد أنظر إلى :-
A.Pigou , A study in public pinanco 3ed mac , Millan , 1952 , P19 .

[2] جي هو لتن ولسون، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، ترجمة د. كامل العاني، السعودية 1987، ص554- 556 .

[3] A. Hausen , Economie Issues of the 1960, N. Y, 1960,p25.

[4] د. محمد عبد الله العربي، أصول علم المالية العامة والتشريع المالي، الاسكندرية، 1953، ص168 .

والخدمات بأسعار أعلى من أسعار السوق (دعم التوريد)، أو مدفوعات ضمنية من خلال الإجراءات التنظيمية الحكومية التي تغير أسعار السوق أو تغير إمكان الوصول إلى السوق (الدعم التنظيمي)، أو الاحتفاظ بالعملات المقومة بأعلى من السعر (دعم أسعار الصرف)[1].

ولأن الدعم يعبر عن (معونة تمنح لذوي الدخل المحدود لمواجهة التزايد المستمر في أعباء المعيشة ونفقاتها، نتيجةً لتزايد الغلاء، وتأمين الحاجات الضرورية للمستهلكين من المواد الغذائية كأحد الحاجات التي تأتي في مقدمة الحاجات الأساسية **Basic Needs** للوجود الأدمي)[2].

وهكذا يمكن أن تعمل التنمية الاقتصادية والأمن الإنساني معاً في اتجاه بلوغ تنمية بشرية مستدامة إلا أنَ ذلك لا يعني أن التنمية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى أمن إنساني بدليل وجود العديد من الدول التي حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي من دون أمن إنساني، ويتضح ذلك بوضوح في حالة الدول النامية التي تواجه التنمية البشرية فيها تحديات أبرزها تعرض هذهِ الدول إلى ضغوط سياسية وأمنية واقتصادية تجعل الإنفاق الحكومي يسير في خدمة النمو وخارج خدمة الأمن الإنساني، مما يقلل العلاقة بين النمو الاقتصادي والأمن الإنساني[3].

وهذا ما أثبتته تجارب الكثير من الدول التي أنشأت في ضمن شبكات الأمان الإنساني، صندوقاً اجتماعياً تنحصر مهمتهُ في تعبئة أموال قد تكون أغلبها تبرعات من الدول والهيئات المانحة للمعونة، وتقديم قروض للشرائح الأكثر حاجة من السكان ممن أضروا على نحو أو آخر من برنامج الإصلاح، ومن بين الأمثلة المبكرة لهذا الصندوق الاجتماعي، صندوق بوليفيا الاجتماعي 1986، والصندوق القومي للمعونة في الأردن 1986، والصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر 1991، وعلى الرغم مما أحيط به إنشاء الصناديق الثلاثة من دعاية فإنَ هناك الكثير من الدلائل على أن إقامة هذهِ الصناديق من شبكات للأمان لحمايةالفقراء، لم تكن ذا فعالية عالية إذ أن في حالة بوليفيا لم يزد مجموع فرص العمالة التي ولدها الصندوق على 10% من عدد البطالين[4] .

" على الحكومات أن تتخذ جميع الخطوات على الصعيد الوطني من أجل وضع الحق في التنمية موضع الالتزام الفعلي، وهذا يتضمن على سبيل المثال لا الحصر: توفير تكافؤ الفرص للجميع فيما يختص بالحصول على الموارد الأساسية من تعليم، وخدمات صحية، وغذاء، وسكن، وعمل، والتوزيع العادل للدخل .

---

[1] Social safety nots for Economic, Transition options and Recent Experiences , IMF paperon policy Analysis and Assessment Feb, 1995, P 95 .

[2] د. عادل احمد حشيش، مشكلة الدعم السلعي والامن الغذائي في مصر، مصدر سابق، ص17-18 .

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الضمان وشبكات الامان الاجتماعي في أطار السياسات الاجتماعية، مصدر سابق، ص6 .

[4] د. جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاورغواي (1798-1998)، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.ص142

كما عليها إتخاذ تدابير فعالة لضمان مشاركة المرأة في التنمية وأجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في ضمن رؤية هادفة إلى القضاء على كل أشكال اللاعدالة الاجتماعية "[1].

فضلاً عن ذلك أنَ نتائج التثبيت والتكييف الهيكلي لها من الآثار السلبية مايهدد بإسقاط دار العولمة وبنيتها في دول الجنوب التي تحتاج بحسب ما يتم تداوله من لدن عدد من الاقتصاديين إلى مايسمى بـ :

" الظروف الابتدائية الضرورية لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية " التي تكمن أهميتها في[2] :

1- تحقيق الظروف الابتدائية المؤاتية لدعم البنية الاساسية الاجتماعية الذي ينعكس في النهاية على مدى وفرة الأيدي العاملة الماهرة بالنسبة لرأس المال المتاح، ومستوى الدخل السائد، الأمر الذي يجعل عملية تراكم رأس المال ذات عائد مرتفع .

2- أن تطبيق السياسات الملائمة التي تشجع الاستثمار وتزيل العوائق يفتح الباب للرواج الاستثماري الذي يقوم بدور أساس في الاسراع بوتيرة التنمية .

3- ان إعادة توزيع الثروة يمكن أن يمثل في بعض الحالات تحويلاً للموارد من أنشطة غير منتجة إلى أخرى منتجة، ومن ثم يؤدي مباشرة إلى زيادة النمو الحقيقي .

و تمول هذه المساعدات بواسطة الموارد المتأتية من الإقتطاعات على المداخيل و على العائدات و الخيرات قصد توظيفها و إعادة توزيعها بين الأفراد و الفئات المستهدفة لتغطية طلب اجتماع في ارتفاع متواصل و تلبية حاجيات متنوعة و ذلك وفقا للسياسات المرسومة و البرامج المضبوطة في الإستراتيجية التنموية[3] .

2.1. التفرقة بين الإعانات و بعض المصطلحات

1.2.1. التحويلات الاجتماعية : التحويلات الاجتماعية مرتبطة بالنشاط الاجتماعي للدولة ، و هذا الأخير معناه إرساء التوجيهات العامة و اتخاذ القرارات المناسبة من قبل السلطات العامة من أجل توزيع مدا خيل و تقديم خدمات تأخذ طابع ما نسميه النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي ، و هذه الأخيرة ما هي في الواقع سوى الأداة الفعلية لترجمة الأنشطة الاجتماعية الممولة من طرف الدولة أو هيئاتها العامة دون أن يدفع المستفيدون من ذلك أي مقابل لها في صورة سلع أو خدمات ، فالتحويلات الاجتماعية أو النفقات العامة التحويلية الاجتماعية تهدف الى تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية التي أساسها إعادة التوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع عن طريق إعادة توزيع المداخيل .

تعكس التحويلات الاجتماعية للدولة سياستها الإجتماعية و حسب رزنامة لوزارة المالية ، فإن التحويلات الاجتماعية تسمح بتحقيق العمليات التالية :

---

[1] شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية، القمة الاجتماعية كوبنهاجن 1995،،جنيف،2000 ، ص10 .

[2] R. Dani, Getting Intervention Right , How south korea and Taiwan Grew Richer , Economic Pollicy , April 1959, PP53- 108 .

[3] السياسات العمومية للنهوض الإجتماعي ، التجارب و التوجهات المستقبلية ، سبتمبر 2012 ، وزارة التنمية الجهوية و التخطيط ، تونس ، ص09

1-المساعدة و التضامن مع الفئات الهشة (المعوقين ، الفقراء ، المرضى ، المزمنين ، ضحايا الإرهاب ، الأطفال و النساء في خطر ، العجزة ، قدماء المجاهدين ، المستفدين من المنح البسيطة أو ريوع التقاعد ... الخ) ، و التكفل يكون على المستوى المالي ، أو الإيواء أو تقديم خدمات على مستوى المؤسسات المتخصصة .

2-التربية (منح التمدرس ، الإيواء و النقل المدرسي و الإطعام و الخدمات الإجتماعية ... الخ)

3-الصحة (الأمراض المزمنة ، تغطية تكاليف تسيير القطاع الصحي ... الخ)

4-العمل (أنظمة التشغيل المؤقت ، التكوين ، الإجراءات الخاصة بخلق مناصب الشغل) ، و لقد تعرضت هذه للكثير من التعديلات في إتجاه توسيع المجالات التي تغطيها ، و تعزيز الدعم و المرافقة و تخفيض الطابع المؤقت للوظائف الهشة ، فضلا عن تعزيز قدرات مكافحة البطالة (خاصة في أوساط الشباب) و التي تمثل المكون الرئيسي للسياسة العامة للتشغيل .

5-السكن ، و تكمن هذه العملية في تقديم المساعدات للحصول على السكن .

6-دعم القطاع الزراعي و المنتجات الغذائية و أسعار الإستهلاك (الحليب ، العجائن و الدقيق ، بالإضافة الى توسيع القائمة المقررة مؤخرا لتشمل البقول الجافة و السكر و زيت المائدة) .

7-الكهرباء الريفية و توزيع الغاز الطبيعي .

8-الإعفاءات الضريبية[1]

2.2.1. الحماية الإجتماعية :

هي مجموعة الآليات و الأنشطة المترابطة الهادفة الى تحقيق الاستقرار الإقتصادي و الاجتماعي ، بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة و العوز و الحرمان و الحد من خسائره و حمايته مما يهدده من أخطار داخلية و خارجية كالأزمات الاقتصادية المالية و الحروب و حالة الحصار الإقتصادي و الكوارث الطبيعية كالمجاعات و الفيضانات و الأمراض الوبائية .

نلاحظ مفهوم الحماية الإجتماعية أنه يشمل على مجموعة من التدابير الحمائية التي تؤهل الإنسان.

و من المنظور الإقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية و الإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير و إجراءات كافية الأمن الإقتصادي و نظم جيدة للضمان الإجتماعية ، حيث يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة ، و يتكيفوا مع التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية التي تحيط بهم ، و يدرءوا عن أنفسهم خطر الكوارث و الآفاق ، و يتمكنوا من تنمية إمكانياتهم البشرية لتوفير حياة أفضل و سبل معيشة أكثر أمانا و استقرار[2] .

[1] أنظمة الحماية الإجتماعية و التضامن الوطني ، شروط ضمانها و يدمومنها ، المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، الجلسات العامة المجتمع المدني ، الورشة الثانية ، قصر الأمم ، نادي الصنوبر ، 14-15- و 16 جوان 2011 .

[2] فلاح خلف الربيعي ، دور شبكات الحماية الإجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة ، الحوار المتمدن ، العدد 288 ، 2008/05/21

و في الجزائر فإنه تماشيا مع تعاريف منظمة العمل الدولية ، وفقا للإختيارات المتكررة في مجال تحسين العدالة و الرفاة الإجتماعيين كأساس للتنمية الإقتصادية ، فإن نظام الحماية الإجتماعية الجزائري يستند على ثلاث ركائز و هي :

- الأولى يتعلق بالضمان الإجتماعي الذي يغطي العاملين و أسرهم عندما تواجه بعض المخاطر ، و بالتالي فالتمويل قائم أساسا على الإشتراكات .
- الدعامة الثانية تتشكل من معونة مساعدات الدولة لصالح فئات معينة من الناس غير الخاضعين لمنظومة الضمان الإجتماعي ، هذا الركن يشمل أيضا الأجهزة العامة للتشغيل جميع برامج الركيزة الثانية ، تمثل ما يسمى بالتحويلات الإجتماعية للدولة ، بتمويل من ميزانية الدولة .
- و أما الدعامة الثالثة ،والأكثر صعوبة للتقييم،تتالف من تحويلات من متعاملين آخرين(الشركات على وجه الخصوص) ، أو التي يمكن أن تغزى الى القطاع الجمعوي ، أو في إطار الدعم الإجتماعي (الآلية الموسعة في المجتمع) .

و بالنسبة لوظائف نظام الحماية الإجتماعية يتضمنها الدستور ، و في جملة من القوانين و التشريعات التي تسمى القوانين الإجتماعية التي تضبط الجزء الأهم للصياغة التالي .

الأحكام الدستورية الرئيسية تعالج صراحة الرعاية الإجتماعية المتعلقة وفق مبادئ القانون الذي ينص صراحة على :

- التعليم الأساسي المجاني و الإلزامي
- حماية صحة المواطنين ، و يعطي الدولة مهمة ضمان منح و مكافحة الأمراض الوبائية و المستوطنة .
- ضمان استفادة الأسر من حماية الدولة و المجتمع .
- ضمان شروط المعيشة المواطنين غير البالغين سن العمل ، و العاجزين ، أو الذين يستحيل عليهم العمل أبدا .[1]

3.2.1. الرعاية الإجتماعية :

تعددت التعاريف المحددة لمفهوم الرعاية الإجتماعية فلم يتفق العلماء على تعريف موحد لهذا المفهوم ، و قد يكون مرجع ذلك أنه يتسم بالإتساع من ناحية ، و تطورها التاريخي من ناحية أخرى ، فمن حيث الإتساع يندرج تحت الرعاية الإجتماعية كل أنواع النشاط الإجتماعي الموجه لصالح أفراد المجتمع ، و إذا تناولنا مفهوم الرعاية الإجتماعية من حيث التطور التاريخي فنجد أنها استخدمت في مرحلة من المراحل كمرادف

[1] M. Dony , C. Smits, Aides d'état, institut d'études europeennes,2006,p 96.

لتقديم الصدقة و الإحسان للفئات المحرومة ، و قد يكون هذا التعريف صالحا لمراحل تاريخية سادها الفقر و الحرمان إلا أنه يساير المظاهر المتعددة لأن الأنشطة الرعاية الإجتماعية المعاصرة ، و من بين التعاريف الحديثة للرعاية الإجتماعية المعاصرة ، و من بين التعاريف الحديثة للرعاية الاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

يعرف **هوارد رسل** " الرعاية الإجتماعية بأنها " مجال المسؤولية الحكومية التي تمارس لتحقيق الأمن و الحماية و توفير فرص التكيف الاجتماعي الناجح للشعب أي لكل من فرد و الأسرة .

3.1. أنواع الإعانات:

تتنوع الإعانات وغاياتها تنوعاً كبيراً بين الدول والمجتمعات، فهي تقدَّم أحياناً لأغراض الدفاع ورفع الجاهزية العسكرية ولاسيما الإعانات بين الدول، أو تقدَّم لمواجهة بعض الأوضاع الاستثنائية الطارئة أو لدعم بعض فروع الاقتصاد الوطني وتطويرها وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

وقد يشار إلى موضوع الإعانات بمجموع الإجراءات التي تؤدي إلى تحويل في الدخل الحقيقي من فئات اجتماعية معينة لمصلحة فئات اجتماعية أخرى، وعلى الأكثر من قبل دافعي الضرائب وجمهور المستهلكين لمصلحة منتجي بعض السلع والبضائع. ويتم ذلك عن طريق نفوذ الدولة وسلطتها. وتتحقق الإعانات بصور كثيرة، فقد تأخذ صورة مساعدات مالية ونقدية أو تكون بتخفيض الضريبة أو الإعفاء منها، أو تكون قروضاً بفوائد مُخفَّضة، أو ضمانات حكومية أو مدفوعات لدعم أسعار بعض السلع والخدمات، أو إعانات مباشرة لدعم إنتاج بعض السلع، أو سياسات حمائية لتطوير عدد من الصناعات الوطنية و تقديم السلع المجانية و الشبه مجانية.

إن الإعانات من وجهة نظر الحسابات الاقتصادية القومية، تؤلف صنفاً معيناً من المدفوعات النقدية التي تقدمها الدولة إلى بعض مشروعات الأعمال وإلى بعض المنتجين كي يتمكنوا من بيع إنتاجهم بسعر أقل من التكلفة. ويختلف هذا الصنف من الإعانات عن المدفوعات التحويلية الحكومية **transfer payments** التي تقدَّم إلى بعض الأفراد أو الإدارات الحكومية من دون مقابل.

ويكون هذا الاختلاف بحسب طبيعة الجهة القابضة، فتخصص الإعانات المحوّلة للأفراد لتحقيق أهداف الأمن والضمان الاجتماعيين، في حين تخصص الإعانات المدفوعة إلى بعض الوحدات الحكومية لدعم برامج معينة لتلك الوحدات .

إلا أن مثل هذا التمييز لا ينطبق انطباقاً متماثلاً على جميع البلدان. وتؤلف الإعانات المالية وفق هذا التعريف نسبة ضئيلة من الدخل القومي ومن حسابات الإنتاج لدى معظم الدول الصناعية فلا تتجاوز 2% من الناتج

القومي الإجمالي، إلا أنها قد تصل إلى نحو 10% من إجمالي الإنفاق الحكومي، كما هو الحال في إيطالية والمملكة المتحدة.[1]

وقد استخدمت الإعانات المالية في الاتحاد السوفييتي، حين كان قائماً، لدعم الصناعات الثقيلة إبان مرحلة إعادة الإعمار في سنوات الحرب الوطنية الكبرى (1941-1945) والسنوات الأولى بعد الحرب. وقد أسهمت هذه الإعانات في إسراع عملية تصنيع البلاد وإعادة بناء فروع الاقتصاد الوطني على أسس تقنية جديدة. إلا أن استعمالها قد عُدَّ بمنزلة إجراءات استثنائية طارئة، تتناقض مع مبادئ المحاسبة الاقتصادية. وفي حقبة لاحقة ألغيت الإعانات المالية عن معظم فروع الصناعة، عدا بعض الصناعات الاستخراجية والتحويلية وبعض المشروعات غير الرابحة التي تعمل كذلك وفقاً للخطة.

ويُلاحَظُ في البلدان النامية، ولاسيما البلدان التي تنهج طريق البرمجة والتخطيط وتعاني نقصاً واضحاً في العمالة الماهرة وتحاول إحداث تبديل في بنيتها الاقتصادية، استخدامُ برامج إعانات مخصصة لدعم الصناعات الجديدة وتطوير الصناعات التقليدية. وعلى العموم فإن برامج الإعانات المالية لدى هذه الدول تنطلق من ثلاثة مسوّغات: اعتبارات الأمن القومي ومن ذلك العمل على رفع الجاهزية العسكرية، والتزامات الدولة في دعم القطاع الصناعي وحمايته وإعانة بعض الجماعات أو الفئات المحلية التي لا تستطيع تحمّل بعض الصعوبات التي تواجهها، والنفوذ المتزايد لبعض الجهات السياسية والنقابية.

وفي الكثير من الدول تقدَّم إعانات مالية لقطاع السكن. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مثل هذه الإعانات لكل مرحلة من مراحل البناء السكني. وقد تتضمن هذه الإعانات توفير الموقع، ومساعدات لتغطية جزء من نفقات البناء السكني، إضافة إلى حوافز ضريبية وقروض بفوائد مُخفَّضة.

وتوضع برامج إعانات مالية لتوسيع قطاع الأعمال يشمل نفقات على الأبحاث والتطوير إضافة إلى مساعدات استثمارية مباشرة. وقد تكون هذه الإعانات واضحة معلنة، أو قد تكون ضمنية ومشمولة في إطار برامج حكومية وعسكرية.[2]

و تكتسي هذه الإعانات صيغة متنوعة و أشكالا متعددة منها بالخصوص :

- الخدمات المجانية و شبه المجانية التي تسديها الدولة في مجالات التربية و التعليم و التكوين و الصحة و غيرها ....
- توفير التجهيزات و المرافق الأساسية أو المساهمة في إنجازها مثل التزويد بالماء الصالح للشرب و الربط بشبكة التنوير الريفي ....

[1] M. Dony et C. Smits, Aides d'état, institut d'études europeennes,2006,p 97.
[2] A. Noya,E. Clarence,Pour une économie sociale,créer de la richesse par l'integration sociale,OCDE,Economica,2007,p 10.

- تقديم المساعدات العينية و النقدية المباشرة على غرار المنح المسداة لفائدة العائلات محدودة الدخل و الإعانات الظرفية (أعياد دينية) .
- دعم بعض المواد الأساسية بتغطية الفارق بين السعر الحقيقي لهذه المواد و سعر البيع العمومي

- المنافع الإجتماعية التي تسديها أجهزة الضمان الإجتماعي لمنخرطيها و أولى الحق .

و بالمقارنة مع الأجر الذي يتقاضاه الأجير مقابل عمل يقوم به ، تعد التحويلات الإجتماعية دخلا إجتماعيا إضافيا بدون مقابل مباشر.

2. دور الإعانات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

1.2. النفقات الاجتماعية في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

تتعدد مجالات التنمية الاجتماعية و تتشابك و تتداخل مع التنمية الاقتصادية، لأن كل واحدة تؤثر و تتأثر بالأخرى، و ذلك بهدف إحداث الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى إليها كل الدول، و لعل من أهم مجالات التنمية الاجتماعية الإعانات النقدية و العينية التي تمنحها الدول للفئات الفقيرة و تهدف إلى رفع مستوى تلك الطبقات و إعادة توزيع الدخول بينها و بين أفراد المجتمع و هو ما يطابق عليه اسم "التأمين الاجتماعي" الذي يدخل ضمن التكافل الاجتماعي و الضمان الاجتماعي.

1.1.2. التعليم: يعتبر التعليم من أهم مجالات التنمية الاجتماعية بل هو أهمها على الإطلاق، لأن رأس المال المادي لا ينتج إلا إذا تحقق له قدرة من المهارة و الخبرة و التدريب، و رغم هذه الأهمية القصوى للتعليم إلا أن الاهتمام به لم يظهر إلا في العصور الحديثة، عندما اتجه بعض العلماء إلى قياس عائد الاستثمارات التي تخصص له، و ربما كان "ألفرد مارشال" هو أول من حاول ربط العائد بالنفقة من الاستثمارات التي تنفق في مجال التعليم إذ قرر بأن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر.[1]

و يؤكد هذه الأهمية أيضا فيما كتبه "آدم سميث" في كتابه "ثروة الأمم" من أهمية التعليم، و أن اكتساب القدرات النافعة من أفراد المجتمع يعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، فيقول: "فاكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه و دراسته أو تدريبه، يكلف دائما نفقات حقيقة تعتبر رأس مال ثابت متحققا في الواقع في شخصه و كما أن هذه المواهب تعتبر جزء من ثروة الشخص، فإنها أيضا تشكل جزء من ثروة الأمم التي ينتمي إليها".

و لما كان التعليم هو الأداة التي تقوم على إعداد العنصر البشري، و رفع درجة كفاءته، فإن هدفه رفع مستوى التعليم و توسيع قاعدته أصبح من الأهداف التي تأتي في مقدمة خطط التنمية الاقتصادية و

[1] A. Noya,E. Clarence,Pour une économie sociale,créer de la richesse par l'integration sociale,OP- CIT ,p 13.

الاجتماعية، و من ثم تعمل الدول على رصد المبالغ الكبيرة للإنفاق، على هذا المجال الهام من مجالات التنمية الاجتماعية[1].

2.1.2. الصحة: تشكل الاستفادة من الخدمات الصحية مكونا أساسيا لتوفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة و ضمان الرفاهية و الانتاجية في المستقبل و لكل نسبة كبيرة من سكان العالم لا تستفيد من المرافق أو الخدمات الصحية، و تواجه أعداء أكبر من السكان خطر دفعها نحو المزيد من الفقر بسبب المصاريف الضرورية التي تنفقها على الرعاية الصحية في ظل غياب حماية صحية اجتماعية ملائمة[2].

و مع تلك الأهمية المتزايدة للرعاية الصحية فإن معظم الدول النامية ما زالت لا تنفق على هذا المجال الحيوي و العام بالقدر الذي يستحقه مقارنة بالدول المتقدمة التي أدركت أهمية هذا المرفق و تأثيره على خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فإجمالي ما تنفقه الدول النامية يدور ما بين 4-11% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على الصحة، و البلدان العربية و معظمها من البلدان النامية- عدا البلدان النفطية– ما زالت لا تخصص من ميزانيتها إلا من 3-6 % من الناتج القومي الإجمالي، باستثناء الصومال، و هذه النسب من النفقات التي تخصصها الدول من ميزانيتها العامة للإنفاق منها على الخدمات الصحية بسيط للغاية إذا ما قرناها بالدول المتقدمة التي تبلغ النسبة فيها مت بين 11.3% حتى19.3% من إجمالي الناتج القومي، و هذا الضعف من الإنفاق من جانب الدول النامية ناتج عن قلة الموارد و ضعف الإمكانيات المادية ، و توجيه حصيلة الإنفاق العامة في أوجه صرف أخرى، كنفقات الدفاع مثلا و غيرها من المرافق الاقتصادية الأخرى[3].

3.1.2. الإسكان: لقد أصبح حق المأوى من حقوق الإنسان المعترف بها دوليا من عام 1948 على الأقل ، و نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كافي للحفاظ على صحته و رفاهيته هو و أسرته و يشمل الغذاء و الملبس و المسكن و الرعاية الطبية " .

و الى جانب أن المسكن يمثل حاجة أساسية من حاجات الإنسان ، فإن هناك صلة وثيقة بين المسكن المناسب و بين ارتفاع الكفاية الإنتاجية ، لأنه كلما كان المسكن مناسبا كلما قلت الإصابة بالأمراض و زادت قدرة الأفراد على العمل .

و يعد إجمالي المبالغ المستثمرة في قطاع الإسكان أفضل مؤشر لمدى اهتمام الدول بهذا القطاع ، فقد زاد نصيب قطاع الإسكان في الدول النامية من إجمالي الناتج القومي من 3.5 % في بداية الستينات الى 06 % في

[1] د. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2007، ص 269.
[2] الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية و عولمة عادلة، مؤتمر العمل الولي، التقرير السادس مكتب العمل الدولي، الطبيعة الأولى، جنيف 2001، ص 37.
[3] د.هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 277، 278

منتصف السبعينات ، و في افريقيا ارتفع بشدة من متوسط سنوي 02.2 % في بداية الستينات الى 12.6 % في منتصف السبعينات ثم انخفض بعد ذلك الى 8.1 % .

4.1.2. التأمينات الإجتماعية : تتبلور فلسفة التأمينات الإجتماعية من الناحية الاقتصادية في أنها أداة لاستقطاع جزء من الدخل القومي و إعادة توزيعه في وقت واحد ، كما تكفل تحقيق التوازن الإجتماعي بين الأفراد عن طريق روح التضامن الإجتماعي بينهم كما أنها عملت على زيادة الإنتاجية و رفع مستوى الأجور بين الأفراد مما يجعل العامل يعيش في ظروف اقتصادية كريمة و مستوى لائق لمعيشته من هنا احتلت النفقات العامة المتعلقة بالتأمينات الإجتماعية المرتبة الأولى في البلدان الصناعية حيث تراوحت نسبتها المئوية ما بين 48.2 % في ألمانيا ، 28.2 % في و.م.أ .

5.1.2. الميزانية الاجتماعية للدولة

يعني تخصيص جزء من النفقات العامة لميزانية الدولة لغايات اجتماعية "و هذا المفهوم تتجاذبه نظرتان مختلفتان هما:

أولا: أن مفهوم الميزانية الاجتماعية يعني تلك الأنشطة و الأعمال التي تستهدف فئات اجتماعية محددة من المواطنين إما من أجل تحسين مستوياتها المعيشية أو من أجل إدماجها في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي العام للمجتمع، و هذا المفهوم ذو إطار ضيق في نظرنا و لا يخرج برأينا عن حدود مفاهيم الحماية الاجتماعية، بل الرعاية الاجتماعية.

ثانيا: إن مفهوم الميزانية الاجتماعية يندرج ضمن مفهوم واسع للبعد الاجتماعي لميزانية الدولة، و بالتالي يقتضي الأمر تتبع كل الأنشطة الاجتماعية التي تغطيها و تهدف إليها ميزانية التسيير بغض النظر عن طبيعتها ما دامت غايتها اجتماعية"[1]

6.1.2. مجالات تغطية الميزانية الاجتماعية

إن الميزانية الاجتماعية تغطي كل النفقات ذات الطابع الاجتماعي الموجهة إلى جزء أو كل المواطنين في صورة تحويلات نقدية أو غير نقدية (عينية)، و بذلك تشمل الميزانية الاجتماعية كل النفقات ذات الطابع الاجتماعي المحض في الميزانية العامة للدولة أو ما يعرف بالميزانية الاجتماعية للدولة، و الأداءات و التحويلات المقدمة من طرف هيئات الضمان الاجتماعي، و التقاعد، و تلك المقدمة من طرف الأعوان الاقتصاديين الآخرين كالمؤسسات و غيرها.

و عليه تغطي الميزانية الاجتماعية المجالات التالية:

[1] د. أحمد نعيمي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة حالة الجزائر (1963 - 2007) أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008،ص 80.

* **تحويلات الميزانية الاجتماعية للدولة:** و تأخذ فيها التحويلات الاجتماعية الصورة النقدية المتمثلة في: دعم قطاع التربية، نشاطات المساعدة و التضامن، تحويلات اجتماعية نقدية أخرى، كما تأخذ هذه التحويلات أيضا الصورة غير النقدية المتمثلة في: أموال دعم الأسعار، إعانات موجهة إلى قطاع الصحة، المساهمة الموجهة إلى الهيئات المتخصصة في ميدان الحماية الاجتماعية، و تحويلات اجتماعية أخرى غير نقدية.

* **تحولات أو أداءات هيئات الضمان الاجتماعي**: و هي التحويلات أو الأداءات التي تقدمها الصناديق التالية: الصندوق الوطني للضمان الوطني، الصندوق الاجتماعي لغير الأجراء، الصندوق الصندوق الوطني للتقاعد، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

* **تحويلات الأعوان الاقتصاديين الآخرين:** و هذا النوع من التحويلات الاجتماعية صادر عن الأطراف الاجتماعية للجماعات المحلية، التحويلات الاجتماعية لقطاع العائلات، تحويلات عن الخارج لفوائد محصلة، أقسام التأمين، و تحويلات أخرى.

2.2. أهداف الإعانات

ويمكن القول بأنه مع تدفق المساعدات والمعونات وتعدد المانحين والمساهمين فيها، تغير منطق التنمية الاقتصادية كمبرر للمساعدات الإنمائية أيضا. فقد كان الهدف الاقتصادي الأساس في الخمسينات من القرن الماضي هو النمو السريع في الإنتاج والدخل الذي يمكن تحقيقه عن طريق زيادة المدخرات المحلية والأجنبية للاستثمار.[1]

وبقدوم الستينات زاد نموذج الفجوتين من أهمية نموذج **هارولد دومار**، وأصبحت العملات الأجنبية مهمة كرأس المال. وحظي رأس المال البشري باهتماما يفوق المساعدات الفنية، وتوسعت المعونات المقدمة في مجال التعليم والصحة والخدمات الإنسانية الأخرى. وبدأت برامج المساعدات والمعونات خلال الستينات والسبعينيات تضم أهداف أخرى غير النمو الاقتصادي، مثل إعادة توزيع الدخل، والحد من الفقر، وتوفير الحاجات الأساسية، والتنمية الريفية.[2]

وخلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أضيفت إلى أهداف المساعدات التقليدية أهدافا أخرى تتمثل بالمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتمكين المرآة، ومحاربة الفساد، والحكم الراشد، وتحقيق ما يسمى بالتنمية الإنسانية، وغيرها من الأهداف التي تعزز من المناخ الديمقراطي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] J. François Draperi,Comprendre l'économie sociales, fondements et enjeux, alternatives économiques,2000,p 82.

[2] جورج قصيفي ، قراءة في تقارير التنمية البشرية الدولية ، مجلة التخطيط والتنمية ، العدد 2 (الدوحة، أبريل ، 2004)، ص 26-27 .

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين تحول المسار إلى ضرورة أن تتجه المساعدات الإنمائية على تحقيق أهداف التنمية للألفية والمتمثلة في الآتي :

-استئصال الفقر والجوع الشديدين ، بتخفيض نسبة البشر الذين يقل دخلهم عن دولار باليوم بمقدار النصف ، وتخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف .

-تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل ، وضمان إنهاء الصبيان والبنات كافة مقررا تعليميا كاملا في المدارس الإبتدائية .

-تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من خلال العمل على إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي بحلول عام 2005 ، وفي مستويات التعليم كافة بحلول عام 2015 .

-تخفيض نسبة وفيات الأطفال ، وذلك بتخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين .

-تحسين صحة الأم ، من خلال تخفيض معدلات وفيات النساء إثناء الحمل والوضع بمقدار ثلاث أرباع

-مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز / السيدا) والسعي أيضا إلى وقف إنتشار الملاريا وأمراض رئيسة أخرى والبدء في عكس إتجاهها

-ضمان الاستدامة البيئية ، وذلك من خلال دمج مبادىء التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس إتجاه الخسارة في الموارد الطبيعية ، وتخفيض نسبة منعدمي فرصة الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف وتحقيق تحسن في حياة مليون إنسان يقيمون في أحياء فقيرة مكتظة بحلول عام 2015

3.2. تمويل الإعانات

كيف يمكن تمويل الإعانات أو المساعدات الاجتماعية على نحو يكفل لها الاستدامة؟ وهل المدفوعات الاجتماعية ذات طابع تعاقدي فهي إذاً مرتبطة بمستوى المساهمة في إنتاج الدخل، أم إنها من الحقوق الأساسية فلا مناص من تلبيتها بمعزل عن شروط السوق؟ هذه الأسئلة هي نفسها التي رافقت نشوء سياسات الحماية الاجتماعية وانتشارها في النصف الثاني من القرن الماضي بالمعنى الذي أسس له **لودفيغ أرهارد2003**، أول وزير اقتصاد ألماني بعد الحرب العالمية الثانية، قاصداً جعل ألمانيا دولة رائدة للتكافل الاجتماعي، لكن السؤال الراهن الذي يعد بانبعاث جديد لفلسفة التكافل هو التالي: إذا كان تحقيق أهداف الإعانات الاجتماعية يفترض رعاية الفئات الأقل مساهمة في الإنتاج، والعاجزة من ثم عن تحقيق مستوى من

الادخار الكافي لمواجهة المخاطر المستقبلية، أليس من الأجدى اللجوء إلى الضرائب لتمويل نظام تأمينات شامل لجميع المواطنين بدلاً من الاعتماد على الاقتطاعات المباشرة من الأجور، مضافةً إليها مساهمات أرباب العمل؟

هذه الإشكالية هي جزء من تبعات الانقسام الاجتماعي الناتج من تصدع دولة الرفاه، فالمنهج الليبرالي المحدث قلب رأس نظام إعادة التوزيع على رأسه، مخلياً ذمة الفئات المتلقية أعلى حصة من الموارد من مسؤولياتها الاجتماعية، بل جعلها في موقع الدائن للفئات الأخرى التي تقع في مراتب أدنى، فصار تناقص حصة اليد العاملة من القيمة المضافة مؤشراً على الترقي في سلّم النمو والتحديث، وغدا تقديم فروض الطاعة للشركات المحلية الكبرى تصرّفاً حكيماً لثنيها عن مغادرة البلاد.

وبحسب دراسة نشرتها مؤسسة فريدريتش ايبرت،[1] يتبين أن الأنظمة الضريبية فقدت في ظل طفرة العولمة ميزاتها التوزيعية، وباتت أقساط التأمين الصحي والاجتماعي تثقل كاهل ذوي الدخل المحدود أكثر بكثير من سواهم، وخلال ربع قرن تضاعفت قيمة الضرائب المقتطعة من الأجراء الأوروبيين ثلاث مرات، لتكوّن حوالى ثلث الإيرادات الضريبية الإجمالية، فيما انخفضت نسبة مساهمة الشركات إلى أقل من النصف.

بيد أنّ العديد من البلدان مثل الولايات المتحدة وسويسرا والدنمرك وإنكلترا والسويد والبرازيل تعتمد جزئياً أو كلياً على الضرائب في تأمين موازنة المساعدات الاجتماعية من دون أن تتأثر مزاياها التنافسية. ففي الولايات المتحدة الأميركية يُموّل القسم الأكبر من نظام الإعانات الاجتماعية المكوّن من سبعة فروع، بالضرائب على الدخل والمعاشات، وتقترح الموازنة الفدرالية لعام 2009 تخصيص 645 مليار دولار للتأمين الاجتماعي و420 ملياراً للرعاية الصحية، أي ما يساوي 34% من مجموع الموازنة.

وتطبق سويسرا نظاماً للتأمين والحماية يشمل أربع فئات، ممولاً بصورة أساسية من الضرائب ومن اقتطاعات لا تتجاوز نسبتها 10% من الدخل، موزّعة مناصفة بين العامل ورب العمل. هذا في ظلّ نظلم ضريبي تكافلي الطابع، حيث تساهم الطبقة الغنية بسويسرا في تمويل الخزينة بأكثر من ثلاث مرات من حجم مساهمة الطبقة الوسطى، وسبع مرات مقارنة بذوي الدخل المحدود.

إن تطوير طرق تمويل المدفوعات التحويلية في البلدان النامية أمر لا مفرّ منه، مهما كانت أوضاعها المالية والاقتصادية، فالنظم التقليدية لن تقوى على الصمود في أسواق عالمية خالية من القواعد، وفي ظل حكومات جُرّدت من أدوات التأثير اللازمة لمواجهة الانهيارات الاجتماعية التي تهدد خصوصاً الدول الهشّة، وإذا كان هناك خوف مشروع من أن يؤدي تعميم الضمانات الاجتماعية الممولة من الموازنات العامة، إلى

[1] J. François Draperi,Comprendre l'économie sociales, fondements et enjeux, alternatives économiques,2000,p 88.

تضخيم التكاليف وزيادة معدلات الضريبة، فإن بقاء الأوضاع على حالها يرتّب تكاليف مضاعفة غير منظورة، تُجبى عشوائياً من شرائح لا تقوى على تحملها، ولا تعي أنها تسدّد فواتير قصور الأنظمة المخصصة أصلاً لحمايتها[1].

3. الإطار النظري النمو الاقتصادي

هدف كل سياسة اقتصادية هو تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره أهم المؤشرات الاقتصادية و يشهد العالم في يومنا المحاصر تقدم أكثر رفاهية و هذا يعود إلى النمو الاقتصادي الذي يعد ذو أهمية كبيرة في الزيادة في مستوى التابع العالمي الإجمالي خاصة خلال السنوات الأخيرة .

نظرية النمو الاقتصادي عرفت انتعاش كبير خلال السنوات الأخيرة، حيث أن العديد من الدراسات السابقة أو الدراسات التجريبية تبين مستوى الأهمية المعطى لنظرية النمو الاقتصادي، و الواقع أن الصياغات الجديدة للنظرية في سنوات 1980 قد غيرت تماما واقع تحليل النمو و خاصة مع ظهور نظرية النمو الداخلي، التي سمحت بتطوير عدة دراسات بشأن مساهمة عوامل جديدة في عملية النمو، و مع ذلك فإن التحليل الكلاسيكي للنمو قد ركز على نموذج سولو **solou (1956)** الذي لا يزال مهيمنا في بحوث الاقتصاد الكلي للنمو،فالنمو الاقتصادي يحوي نطاق أو حقل واسع من التحليل الاقتصادي، حيث أن تجديد هذه الفكرة خلال 1980 ولد تطور كبير في البحوث النظرية و التطبيقية.فقد عرف **S.Kuzneds** النمو الاقتصادي على أنه يعكس القدرة الدائمة لتزويد المجتمع كمية متتامة من السلع والخدمات لكل مواطن.[2]

1.3. ماهية النمو الاقتصادي :

و يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعلم مثلا. [3]

و هو الزيادة في مستوى الناتج الحقيقي لاقتصاد دولة محددة خلال زمن معين[4] أو هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي[5] ،او الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترتين أو ارتفاع معدل الدخل الفردي أيضا يعرف بأنه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن .

وهو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة.

[1] J. François Draperi,Comprendre l'économie sociales, fondements et enjeux, alternatives économiques,2000,p 89.

[2] د علي جذوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010،ص 39.

[3] د حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2006 ،ص 268 .

[4] محمدأوشقية .الاقتصاد بغير الاقتصاديين،دار الشروق النشرو التوزيع،2008، ص124

[5] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد ،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية ،مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ،مصر، 1999،ص.39

ويمكن تعريفه على أنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين ويمكن حسابه بقسمة الناتج القومي الحقيقي على عدد السكان الذي يعطي معدل الدخل الفردي وبالتالي النمو الاقتصادي هو ارتفاع معدل الدخل الفردي ، غير أن في الواقع ليس بالضرورة أن تحقق زيادة معدل النمو تناسبا مع ارتفاع معدل الدخل الفردي فبعض الدول حققت معدلات نمو مرتفعة غير أن معدل الدخل الفردي فيها منخفض بسبب الكثافة السكانية الهائلة لتلك الدولة .

لكن معدل الدخل الفردي يعتبر عنصر هام عند المقارنة بين مستويات المعيشة لدول ما.ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، والنمو الاقتصادي إما أن يكون موسعا **(Intensive)** أو مكثفا **(Extensive)** .موسعا الذي يعبر عن سكون دخل الأفراد وذلك عندما يساوي معدل نمو عدد السكان مع معدل نمو مدخول الأفراد .أما مكثفا فهو الزيادة معدل دخل الأفراد أكثر من زيادة معدل نمو عدد السكان وهذا ما يؤثر بنزع صفة السكون عن دخل الأفراد وبالتالي في هذه الحالة يمكن تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد [1]

وبصيغة أخرى فإن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمال الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة دخل الفرد الحقيقي وبالتالي معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني. [2]

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي . معدل النمو السكاني

وبالتالي يمكن تحديد معدلات النمو الاقتصادي لبلد ما بطريقتين إما :

1 . بإيجاد معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (صافي الناتج القومي) وتستخدم هذه الطريقة لقياس مدى توسع البلد في الإنتاج .

2 . بتحديد معدلات نمو المتوسط للدخل الفردي الحقيقي، والذي يعبر عن مستوى معيشة الأفراد.

وبالتالي النمو الاقتصادي يتعلق بالإجراءات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لهذا البلد وبالتالي هذه الأخيرة تختلف عن السياسات المالية والنقدية التي هدفها الاستغلال الأمثل والكامل للموارد والنمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وبالتالي يرتبط النمو بتحقيق الأهداف الاقتصادية.[3]

كما يعتبر **SAMUELSON , NORDHAUS(2001)** [4]، أن النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يحدد النجاح الاقتصادي للدول على المدى الطويل.

---

[1] د علي جذوع الشرفات" التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،مرجع سابق، ص 40 .

[2] د محمد عبد العزيز عجمية د(ة)إيمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية ،دراسات نظرية وتطبيقية ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ،جامعة إسكندرية ،2005 صفحة 75 .

[3] د محمد تاجي حسن خليفة " النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر،1997 ،ص 10.

[4] P.A. samuelson, W.D.Nordhaus, Economics International, 17 th, edition, New York, McGraw Hill, p.568, 2001.

« economie growth is the single most important factor in the economie success of nation in the long terme ».

كما أن النظرية الاقتصادية تميز بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي ، فالنمو مرتبط بالزيادة المستمرة للناتج المحلي للفرد أو بإجمالي الدخل بالقيمة الحقيقية في حين أن التنمية الاقتصادية تعني بذلك التغيير الهيكلي في جميع المكونات الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد، و على الرغم من أن لكلا المصطلحين علاقة و لكن المعنى يختلف فيقول **HICKS** [1] أن النمو الاقتصادي ليس له اي علاقة مع مشاكل التنمية.

"underdevelopment economics is varsity important subject , but it ix not a formal or theoretical subject".

وبالتالي هذا يعني اختلاف مفهوم النمو عن التنمية الاقتصادية التي تشير إلى ذلك التحول العميق للبنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع وتغير شامل في تنظيم الإنتاج والتوزيع في الاستهلاك.

حيث قال ولتسكي" **Waltisky** " للتفريق بين النمو والتنمية الاقتصادية " التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي ، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان ، في حين التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط ، إنما تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا والقضاء على الجوع والمرض ... ، والتحول من إنتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة وتطوير الصناعة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني.[2]

و في نفس السياق يعتبر **Hahn , Mtheurs** [3] أن النمو الاقتصادي يخص فقط القطاعات المتقدمة في حين أن القطاعات المتخلفة هي من مسؤولية نظرية التنمية و ليس نظرية النمو.

« growth theory is applicable only to the advanced sector whereas the problem of the backward sector must be regarded as part of the theory of development rather than the theory of growth".

و يؤكد **choi** [4] أنه في كتاب **Rostow** حول مراحل النمو الاقتصادي قد تسمى عادة مراحل التنمية الاقتصادية

« if the linguistic usage is to be precise, Walter rostow's well know the stages of economic growth certainly ought to be titled the stages of economic development".

---

[1] J.R. Hicks , Capital and growth, London, oxford university press ,1965, p p3-4.

[2] إسماعيل شعباني ،مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر، 1997 ، ص 53 - 54.

[3] F.Hahn, R.Mathews, the theory of economic growth , a survey. Economic journal, ,1964, pp 779-802.

[4] ,K,Theories of Economic growth, Lowa State University Press,1983, P 8.

و انطلاقا من هذه الفكرة يوجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي لكنها تختلف أساسا من حيث درجة الأهمية التي تعلق على جوانب عملية النمو، و مع ذلك فإن الفكرة الأساسية من جملة هذه المقاربات ترتبط بالتغيير في الناتج المحلي الإجمالي (**PIB**)[1] من حيث القيمة الحقيقية من سنة إلى أخرى أو خلال عدة سنوات.

و يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن الناتج المحلي الإجمالي هو من أفضل المؤشرات لقياس النشاط الاقتصادي (4)[2] لأنه يحدد قيمة السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة، و الغرض من هذا المؤشر هو تحديد قدرة الاقتصاد على تلبية حاجات الأفراد عن طريق قياس المعدل المتوقع من حجم السلع و الخدمات على مدى فترة طويلة. و مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن استخدام الناتج المحلي الإجمالي (**PIB**) كمقياس للنمو الاقتصادي لا يقبل كدليل على الآراء، و تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي تظهر أن هناك بعض القيود أي أن :

-عدم اعتبار الواردات كمصدر للنمو.

-عدم اعتبار الأنشطة الغير رسمية، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يضم آو يقيس فقط القيمة السوقية للسلع و الخدمات التي تتم داخل السوق الرسمية و ليس السوق الموازي.

-تجاهل التغيير الديمغرافي ، بحيث إذا كان معدل النمو السكاني ينمو بوتيرة أسرع من معدل الناتج المحلي، ومستوى المعيشة للسكان ينخفض بشكل ملحوظ في حالة ما إذا كان هناك زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

-عدم القدرة على قياس تكلفة النمو الاقتصادي.

-أنشطة الاقتصاد الغير رسمي لا تؤخذ بعين الاعتبار على الرغم من أن السلع و الخدمات المنتجة في هذا السياق هي كجزء مهم من الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان النامية.

-عدم الأخذ بعين الاعتبار للعوامل الغير نقدية مثل دور المؤسسات البيئة ، التغيير الثقافي و الانفتاح السياسي.

أيضا يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر إلى حد كبير من قبل العديد من الظواهر الاقتصادية مثل معدل التضخم و معدل النمو السكاني الذي يعتبر مقاربة حالية لقياس الناتج الإجمالي و تستخدم أيضا لقياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

فهذا المؤشر يسمح بحساب الكمية الوسطية للسلع و الخدمات المتاحة لكل فرد كما يتضمن أيضا مقارنة دولية أفضل لتطور مستويات المعيشة داخل البلد و خارجه، بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام المؤشرات

[1] Le PIB est calculé à prix constants, c'est à dire le PIB réel et non nominal

[2] Au Etats-Unis, cette statistique est établie tout les trois mois par le Bureau of Economic Analysis, son objectif est de synthétiser en un seul chiffre la valeur en dollar de l'activité économique.

الاقتصادية الأخرى لقياس النشاط الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، معدل نمو إنتاجية العمل، الإنفاق الاستهلاكي للفرد ، مؤشرا التنمية البشرية **IDH** و مؤشرات الرفاه التي تقيس العوامل الخارجية **LES EXTERNALITES** مثل حالة البيئة، التلوث، استخدام الموارد النادرة ...الخ.

تنوع مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي تقودنا الى اختيار معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (**PIB**) كمتغير لدراستنا لأنه على الرغم من اوجه القصور المذكورة فلا يزال الناتج المحلي الاجمالي المؤشر الوحيد الذي يسمح بقياس قدرة الانتاج للإقتصاد و في هذا السياق يرى **ROUZVET** [1] ان الطاقة الانتاجية كبيرة للنمو الاقتصادي و يحدد النمو الاقتصادي للبلد بزيادة القدرة الانتاجية للسلع و الخدمات على المدى الطويل بالموازاة مع التغيير في حجم السكان و تستفد هذه الفكرة على زيادة التقدم التقني و التعديلات المؤسساتية و الايديولوجيات.

« the economic growth of a country as a long term rise in capacity to supply increasingly diverse economic goods to its population, this growing capacity based on advancing technology and institutional and ideological adjustments that it demand "

و من هنا نلاحظ ان (**ROUZVET**) يوصي باستخدام مؤشر يسمح بقياس القدرة على توفير السلع الاقتصادية.

2.3. نظريات حديثة في النمو الاقتصادي

ظهرت العديد من النظريات الحديثة مؤخراً التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي من خلال إبراز العامل الأهم في إحداثه لذلك سنحاول التطرق لبعض هذه النظريات وهي نموذج روبرت صولو، نموذج الأوز الطائر ونظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي).

1.2.3. نموذج روبرت صولو (1956) R. Solow

بالنسبة للاقتصادي **الأمريكي روبرت صولو** النمو ظاهرة خارجية تنتج ببساطة عن الزيادة في عوامل الإنتاج أي السكان (العمال) ورأس المال (الآلات) ،غير أنه عندما يقع تراكم لرأس المال في الاقتصاد فإن الإنتاجية الحدية(*) تتناقص بالدرجة التي لم يعد فيها مجدياً زيادة مخزون رأس المال مع سكان معينين، فيصبح النمو متوقف ،فوظيفة التقدم التقني هنا هي زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال، [2] و صولو يعتبر أن هذا

[1] S. Kuznets ,Modern economic growth findingand reflexions,the American economic review , 1973 ,P 247 .

*–الإنتاجية الحدية هي الإنتاج الإضافي المتأتي من آخر عامل إنتاج وقع إدماجه في عملية الإنتاج،وبالنسبة لرأس المال هي الإنتاج الإضافي المتأتي من آخر وحدة نقدية مستثمرة.

[2] H. Sanni S. Yallou,B. Houeton,Economie d'attendement,économide sous –développement,(quelle soutenabilité pour la dette exterieure du tiers-monde),bpblibook, France 2008, p 32

التقدم التقني كعامل خارجي ومستقل عن المعطيات الاقتصادية [1]،تفسر نظرية صولو كذلك أنه في حالة وجود بلدين لهما نفس نسبة الادخار لكن مستوى رأس المال مختلف ،فإن البلاد الفقيرة من رأس المال ستعرف نمو أكبر مقارنة بالبلاد الغنية، لأن الإنتاجية الحدية لرأسمالها أقوى في ظرف يتسم بحرية تنقل رؤوس الأموال فإن ادخار البلاد الغنية سيقع استثماره في البلاد الفقيرة على مدى معين يجب على البلدان الفقيرة اللحاق بالبلدان الغنية.[2]

2.2.3. نموذج الأوز الطائر (النموذج الأسيوي)

جاءت الدفعة الكبرى لهذا النموذج منذ منتصف الثمانينات حيث بدأت الشركات اليابانية تبحث عن إعادة توطين أنشطتها الصناعية في البلدان الأخرى بجنوب شرق آسيا، وفي ضوء الخبرة التاريخية نجد أن نموذج الأوز الطائر يمر عادة بمراحل ثلاث.

المرحلة الأولى: يبدأ البلد الآخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في آسيا (اليابان كانت تمثل هذا الدور).

المرحلة الثانية: يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أو من دون تمويل مشترك من البلد الأم (المتقدم) ثم يعيد تصديرها للبلد الأكثر تقدم.

المرحلة الثالثة: يبدأ البلد الآخذ في النمو في إعادة توطين الأنشطة الصناعية في البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما، ووفقا لهذه الدورة يتم ارتقاء السلم التصنيعي التقني تدريجيا ما بين البلدان التي تنتمي إلى أسراب"الأوز الطائر" الأولى، الثانية، الثالثة و هكذا.

تاريخيا كانت الأوز الطائرة الأولى هي الاقتصاد الياباني، يليها السرب الأول ويشمل كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، ثم جاءت مجموعة " السرب الثاني " تشمل ماليزيا ،تايلاند، إندونيسيا، ويليها "السرب الثالث " يأتي في طليعته الفيتنام وكمبوديا[3].

3.2.3. نظرية النمو الجديدة(النمو الداخلي)Endogenous Growth Theory

تقترح هذه النظرية أن زيادة العوائد بنسبة معينة يمكن أن تتم من خلال استثمارات إضافية في البنية التحتية وفي رأس المال البشري، وذلك عبر افتراضها أن الاستثمارات العامة والخاصة في رأس المال البشري تفضي إلى نمو الاقتصاديات والإنتاجية الخارجية التي تعوض عن تدني العوائد الهامشية للاستثمار في رأس

[1] C. Jones,Théorie de la croissance endogène,tracuction de la première édition américaine par Fabrice Mazerolle,prémisses'Belgique 2000,p 42

[2] Michael Albert,Comment retrouver croissance et emploi ?edition publisud,pris 2008,p 37

3 محمد عبد الفضيل، تجربة دول شرق آسيا في التنمية، الموسوعة العربية للمعرفة،من أجل التنمية المستدامة، المجلد 4، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص ص 92-93 .

المال كما هو مفترض في نماذج صولو، وقد أشار عدة اقتصاديين (شولتز، دنيسون، مايرز) إلى أن دور تكوين رأس المال البشري في النمو الاقتصادي قد يوازي رأس المال المادي أهمية إن لم يفقه*.

فيفسر النمو بالتالي بالتغيير التقني الباطني الذي قد يكون بدوره نتيجة عدة أسباب مثل التعلم من خلال العمل رومر (1986) والتأثيرات الخارجية لتكوين رأس المال البشري لوكا (1988) والجوانب الإنتاجية الخارجية للنفقات العام **External Effects** (بارو 1990) ،وتحسين النوعية من خلال إيجاد منتوجات جديدة قروسمان وهيلمان(1991)[1].

4.2.3. نظرية النمو الشامل (la théorie de l'inclusivité économique)

ويستند النمو الشامل على فكرة أن النمو الاقتصادي مهم ولكنه ليس كافيا لخلق تنمية مستدامة في الرعاية الاجتماعيةو في توفير الرفاهية الاجتماعية التي تنطوي على التقاسم العادل للثروات بين الأفراد والفئات الاجتماعية **(2005)Klasen** وفي الوقت نفسه(**2006) OCDE , (2004) Ravaillon** ،كما يعرف النمو الشامل انه النمو دو القاعدة العريضة الذي تشارك فيه مختلف فئات الشعب و يستفيد منه الجميع من خلال التوزيع العادل للثروة و الدخل المتولدة عن طريق هدا النمو.

و أصبح اعتراف متزايد أن وراء الدخل والثروة، الرفاه الذي يعتمد على أيضا على عوامل غير نقدية ، مثل الصحة والتعليم ولذلك، فإن مستوى وتوزيع هذه عوامل لا علاقة له بالدخل من الجوانب الأساسية للنمو الشامل التي تجعل من هدا المفهوم متعدد الأبعاد(**2011)Immervoll , Richardson** . وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون النمو الشامل ذات صلة مفتوحة للمبادرات الملموسة، للموظفين العموميين لفهم أفضل المفاضلات و أوجه التكامل بين المناطق، وتحديد الأدوات اللازمة لاستخدامها للحصول على تحسينات كلا من مستوى وتوزيع النتائج النقدية وغير النقدية(**2012)Verbist, Förster , Vaalavuo** . وهذا هو السبب في أنه من من المهم أن تدرس في وقت واحد، وليس واحدا تلو الآخر، والأبعاد المختلفة لنمو شامل. كارتفاع البطالة منذ بداية الأزمة، بما في ذلك بين الشباب، ويؤكد على الحاجة إلى فهم أفضل للسياسات التي يتعين تنفيذها لتحسين الوضع فيما يتعلق باستخدام مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة تلك التي لديها معظم الروابط مع سوق العمل[2] **(2013) Fesseau , Mattonetti.**

و حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فان النم الشامل يراعي كيفية الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي للفرد الواحد، وكذلك مختلف الجوانب المتعلقة بهدا الجانب بما في ذلك أسواق العمل

* وبذلك أضيف متحول رأس المال البشري إلى معادلات الناتج الاقتصادي(تسمى بتوابع إنتاجية المدمجة) حيث كانت تقتصر على رأس المال المادي و العمل ومتحول انزياح لقياس التغير التكنولوجي .

1 منى سعيد، سياسة الرأس المال البشري في النموذج الآسيوي،الموسوعة العربية،،2008 ص ص 293،292 .

[2] Rapport sur le cadre de l'OCDE pour une croissance inclusive,réunion du conseil de l'OCDE au niveau des ministre ,paris,mai 2014,p p 8-9.

والسياسات الصحية والتعليم والابتكار وروح المبادرة والتنظيم. كما يأخذ بعين الاعتبار عددا من الأبعاد غير النقدية للرفاه ونتائجها من حيث التوزيع. في إطار لتقييم دور السياسات العامة لتعزيز النمو الشامل.

تعريف النمو الشامل حسب المنظمات الدولية الأخرى:

- يشير البنك الدولي إلى أن تحقيق النمو الشامل من اجل المحافظة على وتيرة ونمط النمو الاقتصادي، هما مفهومان مترابطان في وقت واحد. و وفقا لنهج البنك الدولي، فان النمو الاقتصادي القوي هو ضروري للحد من الفقر المطلق. ومع ذلك، حتى يكون هناك نمو مستدام ، يجب أن تنطوي على مجموعة واسعة من القطاعات وفئة واسعة من السكان القادرين على العمل في بلد ما. هذا التعريف ينطوي على وجود صلة مباشرة بين محددات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي للنمو. من هذا المنظور، يركز النمو الشامل على العمالة المنتجة بدلا من العمل في حد ذاته أو إعادة توزيع الدخل. ونمو العمالة يقلل من نسبة البطالة و يعمل على زيادة الدخل، في حين أن نمو الإنتاجية يمكن أن تزيد من مستوى تعويضات الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص. فمقاربة البنك الدولي تأخذ منظور طويل الأجل يتماشى مع النمو المستدام، حيث يعني الشمولية تكافؤ الفرص في الوصول إلى الأسواق والموارد والبيئة التنظيمية للمؤسسات والأفراد.

- كما اعتمد البنك الآسيوي للتنمية (ADB) إستراتيجية عمل (إستراتيجية 2020)، و هي واحدة من الأهداف الرئيسية في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل. في هذا السياق، النمو الشامل هو مفهوم يتجاوز النمو على نطاق واسع. هذا هو "النمو الذي لا يخلق فقط فرص اقتصادية جديدة ولكن أيضا يضمن المساواة في الحصول على الفرص لجميع شرائح المجتمع، خاصة الفقراء" **(Ali , H. Son (2007**

ويعتبر حلقة نمو الإيرادات "شاملة" عندما: (أ) يسمح للمشاركة (ومساهمة) لجميع أفراد المجتمع، مع التركيز على قدرة الفقراء والفئات الفقراء للمشاركة في النمو (جانب من جوانب "غير تمييزي" للنمو)، وهو ما يعني الالتفات الى "عملية" للنمو. و (ب) يرتبط مع انخفاض في عدم المساواة في الأبعاد غير النقدية للرفاهية التي تكتسب أهمية خاصة لتعزيز الفرص الاقتصادية، بما في ذلك التعليم والصحة والتغذية والاندماج الاجتماعي (مظهر النمو الشامل الدي يقلل من العيوب)، الأمر الذي يتطلب الانتباه بشكل خاص إلى نتائج النمو.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)** اطلق مؤخرا عل المركز الدولي للفقراء في برازيليا، البرازيل، بمركز السياسة الدولية للنمو الشامل ، و يستند الاعمال على مبدأ أن المجتمعات أكثر مساواة يكون لها أفضل اداء في مجال التنمية. فهدا من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر النمو الشامل على حد سواء نتيجة لذلك لأنها تتيح للجميع المشاركة في عملية النمو من خلال التدخل في صنع القرار ويكون النمو الفاعل. وعلاوة على ذلك، يوفر النمو الشامل توزيع عادل للفوائد ، وبالتالي فإنه يعني المشاركة وتقاسم المنافع.

- مفهوم النمو الشامل أمر أساسي لإستراتيجية أوروبا 2020 ، فالنمو الشامل يعني "تمكين المواطنين مع مستوى عال من العمل، والاستثمار في المهارات، ومحاربة الفقر، وتحديث أسواق العمل والتدريب ونظم الحماية الاجتماعية لمساعدة الجميع على الإدارة و التغيير، وتعزيز التماسك الاجتماعي. مع ضرورة الإشارة إلى ضمان أن عوائد النمو الاقتصادي تصل إلى الجميع ، وبالتالي تعزيز التماسك الإقليمي. مع ضمان وصول الفرص و الخدمات للجميع و في جميع مراحل الحياة ". **p 10**

خاتمة:

سياسة الإنفاق العام الاجتماعي خاصة من خلال الإعانات التي تسعى للوصول للأهداف الاقتصادية تخضع لمجموعة من الضوابط و المحددات من اجل تجنب نقص الفعالية و عدم الرشادة لكن ذلك لم يحد من زيادة حجم الإعانات بسبب زيادة الحاجات العامة الغير محدودة و التي يكون الهدف منها تحسين الأوضاع الاجتماعية من التعليم و الصحة و أيضا تحسين الوضعية الاقتصادية و تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي بغية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لأنه مؤشر يدل على وضعية الاقتصاد ككل فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به و لو بشكل نسبي و من هنا يظهر اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي باعتبار الإنفاق العام أداة تدخل في تحديد مسار النمو من خلال تأثير الإنفاق الحكومي على الجانب الاجتماعي كالتعليم و الصحة و غيرها.وأيضا الإنفاق الحكومي له اثر على التغير في دعم الصادرات و منتجات الطاقة و بهذا يجب تحديد أولويات الإنفاق العام من خلال تحديد توجهاته و أولوياته.

الفصل الثالث

دراسات تجريبية حول العلاقة بين السياسات الاجتماعية، الإعانات و النمو الاقتصادي

مقدمة:

السياسة الاجتماعية احد أهم ركائز التوازن و العدالة الاجتماعية في مجتمعات عالمنا المعاصر ، فهذه السياسة كما تحددها الأمم المتحدة تمثل آلية فعالة لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار وتتوفر لها مقومات الاستدامة، ولذلك تقع في نطاق اهتمام صانعي سياسات التنمية الوطنية العامة ، والهدف النهائي لهذه السياسة هو تخفيف حدة الفقر والإقصاء وإخماد بؤر التوتر الاجتماعي، وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم .

فالسياسة الاجتماعية وعدم وضوحها، فضلاً عن متغيرات الواقع الجديد التي فرضت إشكالية أو جدلية تمثلت بصعوبة الاختيار ، بين اقتصاد السوق الذي فرض منطقه وشروطه على أغلب المجتمعات الإنسانية ، بين النموذج دولة الرفاه« دولة الرعاية » ,وبين مشاريع الخصخصة و متطلبات النمو والإصلاح الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بأهمية دور الدولة من خلال سياسة الإعانات المتبعة أو من خلال المساعدات الاجتماعية و خذا يتجلى من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية ,لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية حسب نتائج الدراسات السابقة أو الدراسات التطبيقية لبغض الدول ,ومنها تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ,و دراسة بدائل للسياسات المتبعة من اجل اختيار أكثرها ملائمة ,و توجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد و الأسر ,مثل تلبية الحاجات الأساسية و توفير النمو و ا لرفاه .

1. الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين السياسات الاجتماعية و النمو الاقتصادي

-دراسة "[1]**Y.Nannan (2015)** استهدفت هذه الدراسة تأثير من عدم المساواة في التحصيل العلمي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2010 في الصين. من خلال التعرف على العلاقة غير خطية قوية بين عدم المساواة في التحصيل العلمي والنمو الاقتصادي في المقاطعات الصينية والعثور على أدلة تشير إلى آثار عدم المساواة واختلاف في التحصيل العلمي على النمو اعتمادا على مستوى التنمية الاقتصادية للمنطقة. على وجه التحديد، اظهرت نتائج الدراسة أن عدم المساواة هي أكثر أهمية للأداء الاقتصادي من التحصيل العلمي في المنطقة الغربية الأقل نموا من الناحية الاقتصادية. وهكذا، بالنظر إلى محدودية موارد الاجتماعية للاستثمار والتعليم، وسياسات التعليم التي تخلق توزيع أكثر عدالة للموارد التعليمية وتعزيز النمو العالي، وخاصة في المناطق الأقل نموا.

-دراسة (**H. Jack , Richet(2014** 2 حول السياسة الاجتماعية الأوروبية والأنظمة الوطنية ،قبل قيام الاتحاد الأوروبي بإنشاء دول الرفاه فقد أنشئت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من قبل كل الدول القومية دوافع رئيسية لإنشاء نظم الضمان الاجتماعي للحفاظ أو تعزيز التلاحم الوطني وإضفاء الطابع المؤسسي للتضامن.

و هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة الإشارة منذ البداية ، على إنشاء اتحاد الاجتماعية الأوروبية من قبل الدول ذات السيادة و التدخل على نحو متزايد في السوق الدولية و الحرص على الحفاظ على الأساس الاجتماعي و السلطة السياسية ،فهكذا تسعى الحكومات الوطنية بشكل مستقل بتنظيم و تقديم وتمويل الخدمات الاجتماعية. حيث أن ضمن خذا المفهوم تتشكل دولة الرفاه الاجتماعي باعتبارها عنصر أساسي للتماسك الوطني و الاجتماعي.

- تناولت دراسة**D. Weil (2014)**[3]العلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان، و توصلت الدراسة إلى أن دخل الفرد يرتبط ارتباطا إلى حد كبير مع الصحة، كما يقاس بمتوسط العمر المتوقع أو عدد من المؤشرات الأخرى داخل البلدان، إضافة إلى وجود علاقة بين صحة الناس والدخل. و مع التطور التاريخي

[1] Y.Nannan ,Y.Bo , M. Jong, S. Storm, Does inequality in educational attainment matter for China's economic growth?, International Journal of Educational Development,Volume 41, March 2015, pp 164–173.

[2] H. Jack et R. Isabelle, Réglementations européennes et politiques sociales nationales , le grand écart ,*Pouvoirs*, 2014/2 n° 149, p. 101-120.

[3]N. David Weil,Health and economic growth , Handbook of Economic Growth, Volume 2, 2014, pp 623-682

للاختلافات الصحية عبر البلدان التي قد تؤدي إلى التوازي إلى حد كبير بتطور الفوارق بين المداخيل، باستثناء أنه في النصف الأخير كانت السياسة الصحية تقارب أسرع بكثير من التقارب في الدخل. والدخل المرتفع للأفراد أو دول يحسن الصحة في مجموعة متنوعة من الطرق، بدءا من تحسين التغذية لبناء البنية التحتية للصحة العامة،كما ان نوعية المؤسسات ورأس المال البشري هي هم عوامل أساسية للصحة لارتباطهم بالدخل .

-دراسة **S. Goirand(2014)**[1] ،حيث ظهرت ملامح جديدة في المجال الاجتماعي والتعليمي، بما في ذلك عملية تنسيق السياسات التعليمية في تولوز ،بحيث تهدف هذه الدراسة لكشف تفاصيل هذا النشاط الجديد وتحليل عملية إدماج الافراد في النظام الاجتماعي والتعليمي المحلي. و إظهار الكيفية التي تصبح بها الموارد البشرية جزء من هذه العملية من خلال بناء نشاط مهني في العمل الاجتماعي التقليدي.

و الهدف هنا هو تحليل عملية التكامل بين الجهات الفاعلة الاجتماعية الجديدة في النظام المحلي كالادارة و خاصة عن عملية هيكلة عملها و تفاعلها مع القطاعات الأخرى من التدخل الاجتماعي والتعليمي. تحقيقا لهذه الغاية، تستند هذه الدراسة على دراسة تنفيذ نجاح الجهاز التعليمي في مدينة تولوز خلال الفترة 2006-2009.

و من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي ان على الرغم من الحالة الحرجة التي كانت دوما كحاجز امام السياسة التعليمية و المهنية في مدينة تولوز و بالرعم من تلك الوسائل والموارد من المؤسسات الاجتماعية و التعليمية الا انه تبقى القدرة محدودة خاصة و أن طريقة التدخل الاجتماعي ونظام العمل الاجتماعي " التقليدي " لا تزال تفتقد للتعبئة .و عليه يجب معالجة الحالات الاجتماعية. ثم التعبير عن ممارساتها وأعمالها من خلال أطر السياسات الاجتماعية ، و الحفاظ على مجال تدخل الدولة من خلال إعانات الدولة،فهكذا يمكن افتراض استدامة الجهاز الذي يعتمد على استقرار و نجاح السياسة التعليمية و إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات المحلية المشتركة بين الوكالات و تحديد دور وواجبات و اختصاص كل منها. بعيدا عن مجالات التدخل الذي يعزز هذا الجهاز في المجال الاجتماعي و التعليمي .

-دراسة (2004) **G. Bernard , M. Dominique** [2] تمت هذه الدراسة في جمهورية جزر مارشال حول سياسة الاندماج الأدنى للدخل **RSA** ضمن التوصية الرئيسية في إنشاء بدائل اخرى للسياسات الاجتماعية التي

[1] S. Goirand, De la construction à la légitimation d'une nouvelle fonction du social , Les coordinateurs de réussite éducative à Toulouse, Formation emploi [, 125 | Janvier-Mars 2014, mis en ligne le 31 mars 2016,consulté le 12 mai 2014. URL :http://formationemploi.revues.org/4132 p 69-70-86.

[2] G. Bernard et M. Dominique, Le RSA, innovation ou réforme technocratique,Revue Française de Socio-Économie, 2014/1 n° 13, pp 129-149.

تظهر على شكل ابتكار جذري و إزالة آثار العتبة وجعل النظام أكثر شفافية للمستفيدين من هذه السياسة الجديدة كما ناقشت هذه الدراسة كيفية تحليل و تنفيذ هذه السياسة في قسم باريس خاصة من حيث المراقبة و استغرق البحث مدة زمنية تراوحت ما بين مارس 2010 ويونيو 2011. وهي دراسة كيفية وقد فسر مشرفي **RSA** على نص قانوني من أجل تطوير التعليم وعمليات التوجيه نحو المستفيدين من برنامج **RSA** ،وكيفية تنفيذ هذه السياسة من طرف الشعب ولا سيما أن القرار الأول وقبل كل شيء هو توجيه المستفيدين نحو برامج التشغيل لان لها صلة وثيقة بالمسارات المهنية والاجتماعية.

و من النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة في نهاية التحقيق في عدة مجالات لإدراج باريس ضمن هذه السياسة هي ، تحقيق القليل من القليل أهداف قانون إنشاء **RSA**. خاصة فيما يتعلق بالزيادة المنتظمة في الدخل خلال الانتعاش لفم يتم الوفاء بها في العمل، و من خلال اجراء مقابلات مع جميع أصحاب المصلحة أيضا تجلى ان ما ثبت تدهور البيروقراطية في تنفيذ هذه السياسة هي تبسيط الأعمدة الرئيسية للجهاز الجديد.و ظهر ايضا ما يسمى بالتضخم البيروقراطي و هذا كان بسبب العلاقة بين العمالة والانتعاش خاصة و ان الهدف هنا كان تحقيق مكاسب مالية واضحة.

-كما تؤكد دراسة الدكتور أ. **عبد الحكيم** [1]**(2013)**على أن الأطباء ينظرون إلى دراسة حول صحة المجتمع (Population Health) على أنها المجال المعني بتحسين المقاييس والمعايير الصحية لجميع أفراد المجتمع. و النتيجة التي توصل إليها، فقد ظهر بشكل جلي أن المرض والمشاكل الصحية يلعبان دوراً مهماً في الضعف الشديد الذي يميز النمو الاقتصادي في الدول الفقيرة أما بعد تبين أن الاستثمارات البسيطة في بعض الخدمات الصحية الأساسية تؤدي بالتبعية إلى زيادة ملحوظة في معدلات النمو الاقتصادي. و تظل الحقيقة الأساسية هي أن العلاقة بين الصحة والثراء في الدول الفقيرة والغنية على حد سواء "علاقة إيجابية". وهو ما يضع على عاتق الحكومات الساعية إلى تحقيق مستويات رفاهية أعلى لشعوبها، مهمة الاستثمار في صحة المجتمع ككل، والعمل على خفض العوامل البيئية والنفسية والاجتماعية التي تؤثر سلباً على صحة أفراده، كوسيلة أكيدة نحو رفع مجمل المؤشرات الاقتصادية الإيجابية.[2]

-دراسة (**L. Robert(2013**[3] حيث مع ظهور الموجة الأولى للامركزية في وقت مبكر عام 1980، والتي نقلت إلى مجالس المقاطعات من اجل تنفيذ السياسات الاجتماعية "، فقد تم تجسيد البعد الإقليمي للنظام السابق تحت ما يعرف بالدولة القومية.اما اليوم، فقد ظهر تحدى لحالة من التقارب بين عدة ظواهر تتمثل في

[1] الدكتور اكمل عبد الحكيم،صحة المجتمع بين الاثار الاقتصادية و المسؤولية الحكومية،اتحاد الاماراتية،معهد الامام شيرازي الدولي للدراسات،واشنطن 2006. ص 82

[2] د.محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة الشارقة، الطبعة الأولى، سنة 2010 ، ص386

[3] L. Robert, Où en est-on du « département-providence ?,,*Informations sociales*, 2013/5 n° 179, pp 12-27.

المنافسة بين مستويات مؤسسية جديدة مع تجديد الاحتياجات الاجتماعية، وأزمة الميزانية للمقاطعات الاخرى المختلفة و من نتائج هذه الدراسة ضرورة وضع سياسة التكامل الوظيفي بين الدولة والمجتمع للمحافظة واستبدال الأنظمة السياسية السابقة، خاصة نظام "السيطرة القانونية" وإنفاذ القانون لضمان تماسك النظام الاجتماعي و السياسي.

-دراسة **C. Crépin(2013)**[1]، هذه الدراسة تركز على اهم التحديات والقضايا للحماية الاجتماعية في فرنسا مع مراعاة الإطار الذي تحدده التأثيرات الأوروبية سواء كانت ملموسة او غير ملموسة و اثر هذه الحماية الاجتماعية على النظام الفرنسي، وإلى أي مدى هو على فرنسا ان تنتهج هده المبادئ التوجيهية الأوروبية بشأن هذه المسألة؟ حيث كان هناك شك في طبيعة السياسات والاجتماعية والاقتصادية و السياسية في أوروبا و دور كل من المؤسسات الأوروبية في تنويع حالات ونظم الحماية الاجتماعية .

فهذا ما أدى إلى المساهمة في النقاش حول مستقبل الحماية الاجتماعية الفرنسية في السياق الأوروبي.كما هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة محاربة الفقر والإقصاء، و الاستفادة من السياسات و الخدمات الاجتماعية الموجهة نحو الطبقات المهمشة من خلال إقامة تعزيز نظام وطني و دولي من قبل الاتحاد الأوروبي و بحلول عام 2020 من خلال مراعاة السياسات الاجتماعية التنموية و البرامج الإستراتيجية مثل الرفاهية الاجتماعية خاصة من خلال الحصول على التعليم والإسكان والعمل والحماية الاجتماعية.

-و دراس **L. Gong (2012)**[2])حول الاستثمار في الصحة، تراكم رأس المال المادي، والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في نموذج رمزي موسع مع وظيفة إنتاج ارو رومر وغروسمان (1972) و وظيفة الأداة. وتخلص الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بكل من معدل النمو الصحي والمستوى الصحي. في حين أن النمو في رأس المال الصحي يسهل دائما النمو الاقتصادي، و أن الأثر الإجمالي من المستوى الصحي على معدل النمو الاقتصادي يعتمد على كيفية تأثيره على تراكم رأس المال المادي. إذا لم يتم اتخاذ التأثير السلبي للصحة على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال المادي ، ثم المستوى الصحي له تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة إنتاج العمل. ومع ذلك، فان الاستثمار في الصحة قد يزاحم الاستثمار في رأس المال المادي، وبالتالي التأثير على تراكم رأس المال المادي، والاستثمار المفرط في الصحة قد يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

[1] C. Crépin, Introduction , CNAF | **Informations sociales** 2013/1 - n° 175 pages 4 à 7 ISSN 0046-9459 p 04.
[2] L. Gong, H.Li, D. Wang ,Health investment, physical capital accumulation, and economic growth, China Economic Review, Volume 23, Issue 4, December 2012, pp 104-119.

-أيضا دراسة **سامي المجالي**[1] **(2011)** حول مؤشرات النوع الاجتماعي في قطاع التعليم ،هدفت هذه الدراسة إلى بناء مؤشرات النوع الاجتماعي في مجالات التعليم في الأردن، والتعرف إلى واقع إدماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم في جميع سلطاته، والتعرف إلى الفجوات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مختلف مجالات التعليم.

بينت لدراسة أن هناك فجوة في النوع الاجتماعي في نسب الالتحاق الصافي في المرحلة الثانوية بفجوة النوع الاجتماعي لصالح الطالبات الإناث بان مشكلة الالتحاق مازالت قائمة في تلك المرحلة عند كلا الجنسين.و يوجد عدم تكافؤ بين لجنسين الثانوية العامة وقد كان الفرق لصالح الطالبات الإناث على الرغم من تناقص هذا الفارق خلال تلك الفترة بين لجنسين .

-كما أن دراسة **سلام عبد**[2] **(2010)**حول السياسة الاجتماعية في العراق وجدل دولة الرفاه واقتصاد السوق ،و نتائج الدراسة تكاد تتحدد أهمية السياسة الاجتماعية بشكل عام في ضوء قدرتها على التعامل بإيجابية مع المشكلات الاجتماعية القائمة والحاجات الإنسانية الملحة ومدى إمكانية إشباعها.كما يعد التخطيط العلمي الذي يستند إلى معرفة الواقع هو الأسلوب الأمثل لرسم ملامح السياسة الاجتماعية في العراق وتحديد مساراتها واتجاهاتها بعيدا عن منطق الارتجال واللاواقعية.

غالبا ما تتأثر الاجتماعية بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تطرأ على المجتمع العراقي، الأمر الذي يقتضي بصورة مستمرة استقراء متطلبات الواقع المحلي والإقليمي والدولي لتحديد أولويات هذه السياسة في ظروف الأزمات بما يخدم الحاجات الملحة للأفراد والجماعات، لاسيما حاجات الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع.

-كما أن دراسة حول السياسة الاجتماعية المتكاملة في جمهورية مصر العربية التي تمت ضمن فعاليات المؤتمر الوطني للسياسة الاجتماعية المتكاملة في جمهورية مصر العربية بالقاهرة يومي 7 و8 فبراير 2007،حيث نظمت وزارة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المؤتمر الوطني للسياسة الاجتماعية المتكاملة في جمهورية مصر العربية ، القاهرة،7و8 فبراير 2007.

[1] د سامي المجالي و اخرون،مؤشرات النوع الاجتماعي في قطاع التعليم ،الاردن 2001،ص 70.
[2] ا.د سلام عبد علي العبادي،د عبد الله غني الغزاوي،السياسة الاجتماعية في العراق و جدل دولة الرفاه و اقتصاد السوق2010،مجلة كلية الاداب،العدد 96 ،ص ص 46-47.

توصل المشاركون في هذا المؤتمر إلى التأكيد على أهمية السياسة الاجتماعية المتكاملة في مصر وضرورة التغيير في هذا الاتجاه، بحيث أن السياسة الاجتماعية الهادفة إلى توفير تكافؤ الفرص، هي التي تؤدي إلى نجاح السياسة الاقتصادية، وهذه نقطة أساسية تبرز مسؤولية الدولة عن تلك السياسة.

و دعوة الحكومة إلى صياغة سياسة اجتماعية متكاملة تنطلق أساسا من القدرات البشرية وتحترم حقوق كافة الفئات، وتوفر الشروط الدنيا لتكافؤ الفرص لجميع المواطنين. و الإفادة من اللامركزية عند وضع السياسة الاجتماعية.[1]

-و دراسة للأستاذ **ي. عبد الرحمن**[2] **(2010)** في اليمن تحت عنوان أثر مخرجات نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الصناعة دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في محافظتي عدن وتعز الجمهورية اليمنية .حيث توصلت الدراسة إلى تساعد الدراسة إلى تقديم معالجات علمية لموضوعها يستفيد منه أصحاب القرار في مجال التعليم الفني والتدريب المهني وفي القطاع الخاص على حد سواء . فضلاً عن استفادة الباحثين والمهتمين من الطلاب بهذا النوع من الدراسات. كما اعتمد في دراسته على استبيان موجه لمدراء المصانع المبحوثة

-أيضا دراسة **س. رزق**[3] **(2009)** حول مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني، حيث تتناول هذه الدراسات موضوعا نال اهتمام الكثير من التربويين والقائمين على المؤسسات التعليم بشكل عام، ومؤسسات التعليم الجامعي بشكل خاص، حيث استهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الجودة المؤسسة التعليمية، ومن ثم تحديد معايير ومؤشرات للجودة، يمكن من خلالها على مستوى جودة المؤسسة.

و توصلت الدراسة إلى ضرورة ،تطوير مجموعة من الأدوات للكشف عن جودة مؤسسات التعليم

-و دراسة **هـ. عبد صبري**[4] **(2009)** بعنوان" جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي (تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن)،حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن وتحليل معايير الاعتماد والجودة التي تخضع لها هذه الجامعات إضافة إلى إلقاء الضوء على عدد من التحديات الراهنة والمستقبلية التي يواجهها هذا القطاع. كما تهدف إلى تحليل معايير الجودة المعتمدة في

[1] http://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/almwmtr-alwtny-lssiyaste-alajtmayte-almtkamlte-fy-msr.

[2] أ.ياسر عبد الرحمن أحمد القرشي ، أثر مخرجات نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الصناعة ، دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي لمحافظتي عدن وتعز الجمهورية اليمنية 2010،http://www.yemen-nic.info

[3] د سهيل رزق دياب،مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني ،جامعة القدس المفتوحة،منطقة غزة التعليمية 2009 ص 03.05
www.pdffactory.com created with factory pro trial version pdf

[4] د هالة عبد القادر صبري،جودة التعليم العالي و معايير الاعتماد الاكاديمي،تجربة التعليم الجامعي الخاص في الاردن،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،العدد 4 2009 ص 12.

بعض الدول المتقدمة بغية تطوير المعايير الأردنية ومقارنتها بالمعايير العالمية لتحقيق الجودة والتميز في التعليم العالي .

من نتائج الدراسة أن التعليم العالي بحاجة مستمرة إلى ضمانات حققها بداية مجلس اعتماد التعليم العالي، ويؤمل أن تستمر هيئة الاعتماد الأردني في تحقيقه، الاستمرار بوضع معايير للاعتماد العام والخاص تمنح للجامعات الخاصة تتضمن تحديد نسب رقمية تخصص والمكان والخدمات والتسهيلات والملاعب والمختبرات والمكتبات والمراجع وأعضاء الهيئة التدريسية.

-و أيضا دراسة ع. **بن عبده الألمعي** [1] **(2008)** تحت عنوان تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسات التعليمية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع. و أن السياسة التعليمية في المملكة تنبثق من الدين الإسلامي،وتعد من أبرز إنجازات التعليم،ويعد المجلس الأعلى للتعليم هو الجهة الرسمية العليا المختصة برسم السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية،كما تنفرد سياسة التعليم في المملكة عن السياسات التعليمية العالمية بعدد من المميزات ، كما أن سياسة التعليم في المملكة مستقرة وليست بحاجة إلى تغيير ،وإنما بحاجة إلى تفعيل في الميدان التربوي.

-أيضا فيما يخص دراسة **R. ABOUTAIEB(2007)**[2] تحت عنوان الحق في الصحة والتنمية **بكوبن هاغن** والتي هدفت إلى تحليل الوضع لصحي حيث أن إعادة النظر في صحة الناس في جميع أنحاء العالم يكشف عن أرقام مثيرة للقلق. وتشمل هذه على سبيل المثال وفيات الرضع هو 12 مليون حالة وفاة سنويا ، نصفها يموت لأسباب تتعلق بسوء التغذية ، وعدد كبير من الأمراض التي يمكن الوقاية بسهولة و نحن نشهد ظهور أمراض جديدة ، وأسوأ تهديد للصحة تخيم على الإنسانية يمثله التهديد من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

وفي الأخير توصل إلى أنه يجب أن تستند أي سياسة التنمية الاقتصادية على العدالة الاجتماعية واحتياجات البشر. ودعا إعلان كوبن هاغن بشأن التنمية الاجتماعية على الحكومات لضمان أن تأخذ برامج التكيف الهيكلي في الاعتبار أهداف التنمية الاجتماعية ، للتأكد من أن الأموال المخصصة للبرامج الاجتماعية

[1] -علي بن عبده الألمعي ، تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة ، نبذة عن رسالة الدكتوراه، dr-banderalotaibi.com، 2008

[2] R. Aboutaieb, Droit à la santé et développement, Université de Nantes - Diplôme d'université de 3 cycle "Droits fondamentaux" 2007.p 55

الأساسية من التخفيضات في الميزانيات و دراسة تأثير برامج التكيف الهيكلي من أجل التخفيف من الآثار السلبية لهذه البرامج ويعزز الآثار الايجابية.

-كما أن دراسة **B. Innocent (2005)** [1] التي تمت **في فلسطين** بعنوان : مساهمة تعاضديات الصحة في تهيئة إمكانية حصول السكان على الخدمات الصحية ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي تقوم به التعاضديات من أجل تهيئة وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية للسكان في المنطقة الصحية لبيومبا. وهذا النوع من الدراسة يسمى الدراسة التحليلية الصلبة وقد تم إجرائها في " أوت 2005" بالقرب من 600 عائلة أجل الوصول إلى أهدافه إعتمد الدكتور على استبيان في تحليله و من مختلف نتائج الدراسة هو تعزيز تعاضديات الصحة تحو الحد من الفقر لدى السكان مع التركيز خاصة على نوع الجنس.و النظر في مشكلة الفقراء أثناء التخطيط الاستراتيجي لتعاضديات الصحة.إضافة إلى تقوية القدرات التقنية والمالية لإتحاد تعاضديات الصحة،تحسين توافر الموارد في المرافق الصحية؛تعزيز استراتيجيات تحسين الجودة في المرافق الصحية،تنظيم تسعير المنتجات والخدمات الصحية؛تقوية استراتيجيات مراجعة المرضى من خلال المراكز الصحية. تقوية الرقابة مع التركيز على التمويل هذا من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

-و فيما يخص دراسة[2] **H. Mathodi (2007)** التي قام بها في جمهورية الكونغو حول تحليل فرص الحصول على التعليم ، والتي تناولت أن تقلبات الحياة تفوض لدين أحيانا مجموعة من الخيارات من حيث الاحتياجات الغير ملباة في الحياة اليومية مما يعطي للآباء أو الأمهات التزام الأولوية أي تلبية الحاجات الأكثر ضرورة على حساب الاحتياجات التعليمة للأطفال ، و غالبا ما تكون هذه الوضعية مطبقة عند أصحاب المستوى المعيشي المنخفض لغالبية السكان ممالا يؤدي إلى تحقيق التنمية المرغوبة من قبل الجميع كمرحلة تمهيدية لنمو متكامل لجميع أفراد المجتمع . وفي آخر الدراسة تم التوصل إلى أن واحد من أكبر التحديات التي تواجه العالم هو تحقيق أكبر مستوى تعليمي للسكان لأنه لا يمكن لأي بلد إحداث تنمية اجتماعية ونمو اقتصادي دون تركيبة سكانية كافية من حيث الجودة أولا والكمية ثانيا فالتعليم والمناخ غيرها من العناصر قادرة على تعزيز التنمية في البلدان العادية وحتى الأشد فقرا.

-أيضا دراسة **H. Balomino (2006)** ،حيث قام بهذه الدراسة في الأرجنتين لان هذا البلد شهد في التسعينيات تراجعا من قبل الدولة عن أداء دورها الاجتماعي وتسليماً منها للقيادة إلى القطاع الخاص.

[1]- I. Bayedge, Contribution des mutuelles de santé à l'accessibilité de la population aux services de santé, Université Nationale Rwanda/ Ecole de Santé Publique - Maitrise en Santé Publique (MPH) 2005.p 27

[2]- H. Mathodi Lumbu, Analyse de l'accès à l'éducation à Kinshasa, Université de Kinshasa - Licence 2007,p 32 .

يعرض **هكتور بالومينو** لتطور الحركات الاجتماعية التي استهدفت أن تقدم بديلاً لهذا الدور مركزاً على حركات العاطلين ومجالس الأحياء وحركة الاستيلاء على المصانع.

فبالنسبة للسياسة التشغيل فيشكل الفقر والبطالة اليوم النواة التي تقوض شرعية النظام الاقتصادي القائم، وهما إشكاليتان لا يمكن لاقتصاديات السوق أن تجد لهما حلولا من خلال طريقة عملها الطبيعية. من ناحية أخرى، تكتسب الحركات الاجتماعية جزءا كبيرا من شرعيتها من خلال طرحها على المجتمع حلولاً مبتكرة لمشكلات الفقر والبطالة، خارج نطاق الاقتصاد المؤسسي. تقوم الحركات الاجتماعية الجديدة بتكوين شبكات من الاقتصاد البديل، تمكنها من تقوية تطورها إنطلاقاً من احتياجاتها، وتدفع إلى خلق نشاطات في إطار اقتصاد اجتماعي جديد. تعطي هذه الإستراتيجية حلولاً للمشكلة المركزية التي لن يستطيع الاقتصاد الرسمي، ولا مبادرات الدولة حلها على المدى القصير، ألا وهي خلق فرص عمل.

الحل الذي طرحته الدولة لهذه المشكلة كان نقل مشكلة البطالة إلى مجال السياسة الاجتماعية، عن طريق إعطاء إعانات لأرباب الأسر العاطلين عن العمل. وهذا يعكس الصعوبات التي يواجهها اقتصاد لا يستطيع خلق فرص عمل، إلا بشكل بطئ وتدريجي، مما يتناقض مع حجم البطالة التي يعاني منها في الأرجنتين مليون شخص، يحصلون على إعانات بطالة، وحوالي 2.2 مليون آخرين لا يحصلون علي أي إعانات.

-دراسة (2006) **F. Alvin**[1] تركز الدراسة على تطور السياسات الاجتماعية في كندا من فترة الاحتلال حتى الوقت الحاضر،كما تركز على كيفية السكن في كندا، في فترات مختلفة، إضافة إلى رعاية المعوزين والمرضى وكبار السن، والشباب و القيم الاجتماعية التي سادت في مختلف الفترات والصراعات التي أدت إلى تغيير تلك القيم الاجتماعية. وهذا يؤدي إلى التركيز على الطبقة الاجتماعية، والجنس، و العرق باعتبارها كعوامل في التنمية الاجتماعية في كندا. كما تستجوب الدراسة الإصلاحات عن كثب لتحديد الذين استفادوا من تصميم خاص للسياسات الاجتماعية أو من الطرق التي تم تنفيذها ضمن البرنامج الاجتماعية. كما تشير الدراسة إلى العلاقة بين دولة الرفاه و دور الدولة في التنظيم الأخلاقي للمجتمع لأنها عامل من عوامل التنمية الاجتماعية،و توصلت الدراسة إلى أن السياسة الاجتماعية حتما تعكس العدالة الاجتماعية بدلا من مخاوف النظام الرأسمالي، من خلال توفير درجة الحد الأدنى من الدعم في مبادئ المساواة سواء داخل فئات المجتمع أو جميع أنحاء الخدمات الاجتماعية الأخرى.

[1]F. Alvin, Social policy and practice in Canada : a history, Wilfrid Laurier University Press, Waterloo, Ontario, Canada,2006

- دراسة(2005) **D. Hine[1] , H. Kassim** حيث تدرس تأثير الاتحاد الأوروبي على استقلالية بعض دول الأعضاء بالتركيز على نطاق واسع للسياسات الاجتماعية من خلال فهم المبادئ التي تسعى الحكومة للتأثير على توزيع الدخل وظروف العمل، والظروف الاجتماعية الأخرى،وفقا لمعيار تعريف سياسات الحاجة من خلال الضرائب و الاستفادة من تنظيم الترتيبات والتنظيم في سوق العمل، والصحة والسلامة،وفرص خاصة للفئات الضعيفة والمحرومة. فالسياسة الاجتماعية يمكن تصورها على نطاق واسع أو ضيق،حيث توصلت الدراسة إلى انه بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يقوم بتغطية مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك سياسات المعونة الإقليمية، والتدخل الاجتماعي و إعادة الهيكلة في قطاعات إضافة إلى التدخل الواسع للسياسات الزراعية في الأسواق الزراعية،لان الهدف الأساسي من كل هذا هو دعم الدخل.

دراسة(2004) **S. Heyneman**[2] حيث تحاول الدراسة شرح مكانة الإسلام في ظل السياسة الاجتماعية أو من قبل السياسة الاجتماعية، أي كيف يعامل الإسلام المرأة، وكيف يشجع الأعمال الخيرية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية عموما. بواسطة هذا من خلال التحدث عن السوابق التاريخية للقانون الديني الإسلامي وكيف يتم تنظيمها حاليا. إضافة إلى كيفية التعامل مع الفقراء،و تحديد العلاقات بين المجتمعات والأسر.

و توصلت الدراسة إلى أن أوجه التشابه و الاختلاف بين الثقافات تلعب دور كبير حيث ان أوجه التشابه بين الثقافتين الإسلامية والغربية تقع حسب التأثيرات الاجتماعية و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السياسة.لانها

تساعد على تحديد كيفية التعامل مع القانون الإسلامي.

-دراسة **(2003) B. Kapstein, B. Milanovic**[3] حيث أبرزت الدراسة السياسة الاجتماعية كموضوع هام من التحليل والنقاش في سياق الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية،فخلال الأيام الأولى من ما يسمى ب "إجماع واشنطن"على الإصلاح الاقتصادي، والتي تتطابق تقريبا مع وقت متأخر 1980-1990، فقد أكد الخبراء أن استقرار الاقتصاد الكلي،و تحرير السوق و مشاريع الخصخصة والانفتاح على الأسواق العالمية توفر الظروف اللازمة لإنتاج النمو المستدام، وبالتالي نتيجة لذلك، فإن العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي و السياسة الاجتماعية (التي تعرف عادة من حيث المساعدة الاجتماعية و التأمين الاجتماعي.

[1] D. Hine and H. Kassim,Beyound the market The EU and national social policy, Oxford University, Centre for European Politics, London and New York, This edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2005.
[2] P. Stephen , Heyneman, Islam and social policy, Vanderbilt University Press, Nashville, ISBN 0-8265-1446-4,2004.pp 26-27.
[3] B. Ethan , Kapstein et B. Milanovic , Income and influence : social policy in emerging market economies, W.E. Upjohn Institute for Employment Research 300. Westnedge Avenue Kalamazoo, Michigan 49007-4686,2003,p15.

لكن في بعض الأحيان على نطاق أوسع يشمل سياسات الصحة العامة، والإسكان، والتعليم،...) ظهرت الآن باعتبارها قضية رئيسية بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية و السياسات الاجتماعية و السياسة العامة على نطاق أوسع. فهذا ما أكده خبراء التنمية الاقتصادية في برامج البحوث التي تسعى إلى فهم العوامل المحلية والعالمية التي تدفع بالتغيرات كالفقر وعدم المساواة، والبطالة.وقد نشأ هذا التركيز على السياسة الاجتماعية لعدة أسباب التكميلية .أبعد من أي دوافع إنسانية بحتة

-دراسة(2001) **B. Ebbinghaus , P. Manow** [1] تشير هذه الدراسة إلى أن هناك بعض "التكامل المؤسسي"بين أنظمة الإنتاج المختلفة، وممارسات العلاقات الصناعية والاجتماعية و أنظمة الحماية. وعلاوة على ذلك، فيتوقع أن هذه المؤشرات تختلف بشكل منهجي عبر نظم الإنتاج وأنظمة الحماية. على سبيل المثال، العمال الأميركيين ذوي المهارات العامة يحصلون على أجور سوق قسط عندما يكون هناك ارتفاع الطلب لمهاراتهم، ولكن ليس لديهم حماية العمالة النظامية. عمال اليابانيون فهم على استعداد للحصول على مهارات شركة معينة لأنها تثق في التزام كبير بشركات لضمان العمل "مدى الحياة" والفوائد المهنية؛ أما العمال الالمانيون فيتوقع المهارة في الحصول على تعويض أثناء البطالة وإعادة تدريبهم إذا كان قد تم الاستغناء عنهم.

-دراسة (**2001**) **A. Robb**[2] تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم الحواجز التي تواجه السياسات الاجتماعية في معظم الدول مثل فرنسا ،بلجيكا،أمريكا اللاتينية،و كيفية التغلب عليها. وتشمل هذه الحواجز بعض الأبعاد الاقتصادية التي يجب التغلب عليها، الإدارية،العقبات السياسية والنفسية والقانونية والدولية، والتكنولوجية، لان كل هذه العوامل تساهم في تحسين نوعية حياة الناس وهذا يعني الاهتمام بكل ما هو مرتبط بالسياسة العامة التي تشمل وظيفة التوظيف والتعليم، والتمويل، والتكامل،التصويت والمشاركة السياسية، خاصة في ظل العولمة.

-- دراسة" (2001) **OCDE** [3] حول دور السياسة التعليمية بالإشارة إلى دراسة موضوع الرفاهية عند بعض الدول للمنظمة، و هنا الدراسة شملت الدول الأصلية ل OECD التي تتمثل في ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا،الدانمارك، اسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، اليونان، ايرلندا، أيسلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ،النرويج

[1] P. Manow, B. Ebbinghaus, Comparing Welfare Capitalism,social policy and political economyin Europe,Japan and the USA, Routledge/EUI Studies in the Political ,Economy of Welfare,Edited by Martin Rhodes and Maurizio Ferrera,The European University Institute, Florence, Italy, London and New York, HN17.5 .C64 2001.

[2] A. Robb,S.Stuart, S Nagel,Handbook of global social policy, University of Illinois Urbana, Illinois, MARCELD EKKERIN,C, NEW YORK BASEL, ISBN: 0-8247-0357-X,2001.

[3]Organisation de coopération et de développement économiques, du bien être des nations, le rôle du capital humain et social, enseignement et compétences,2001,pp20-21.

وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا وتركيا. و فد توصلت الدراسة إلى مساهمة رأس المال البشري من خلال التعليم في النمو الاقتصادي والرفاه من خلال رعاية و تنمية الموارد البشرية .

-و في دراسة **Smith (1999)**[1] حيث أعد دراسة عن أصحاب الدخول المرتفعة و الصحة الجيدة، لايجاد العلاقة بين الصحة و الحالة الاقتصادية، و استنتج من دراسته أن هناك علاقة وطيدة بين الصحة و الثروة حيث تؤثر الموارد الاقتصادية المتاحة للأسرة تأثيرا كبيرا في الحالة الصحية لأفراد الأسرة و خاصة في مرحلة الطفولة و المراهقة حيث يبنى مستوى و مسار الحالة الصحية للفرد طوال فترة عمره المتوقع و أن هناك تأثير ارتدادي لمستجدات الحالة الصحية لأفراد الآسرة و على دخلها وثروتها. كما يرى أن الصحة تمثل رصيد لها أثار محتملة على كل من الدخل، الاستهلاك و تكاليف العلاج الطبي، وان تدهور الحالة الصحية تترك أثار سلبية على تراكم الثروة لدى الأسرة، ويمكن استكشاف الدور الذي تلعبه الصحة في قرارات الادخار الأسرية من خلال نماذج دورة الحياة.

-أما بالنسبة لدراسة **Biberman (1996)**[2] فقد قام بدراسة حول تأثير الصحة و التغذية على التعليم، و استنتج أن هناك علاقة قوية بين الصحة والتغذية عند الطفل و مستوى التحصيل التعليمي و من ثم فان الصحة تترك أثار ملموسة على الإنتاجية فيما بعد مراحل التعليم.و ترى هذه الدراسة أن تحسن الصحة و التغذية للأطفال الفقراء يعد وسيلة لتحسين الانتظام و التحصيل المدرسي للأطفال، فالأطفال الذين يعانون من سوء التغذية يصابون بالأمراض بسهولة، كما يموتون بسهولة أيضاً بسبب الأمراض التي يصابون بها، من خلال توفر المساكن والأحياء التي تفتقر إلى الصرف الصحي بيئات خصبة لانتقال الأمراض المعوية و الطهي باستخدام الأخشاب والفحم الذي يتسبب قي تلويث الهواء بالجسيمات والغازات التي تدمر الرئتين وظروف الحياة البائسة التي تدفع الفتيات والفتيان إلى التكسب و البحث عن العمل بالبغاء مع ما يصاحبه من مخاطر العنف وأنواع العدوى المنقولة جنسياً ومنها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها، فهذه كلها أسباب تفضي إلى الموت.

بينما عند الاهتمام بالأطفال و زيادة مستواهم التعليمي و تحسين تغذيتهم سيترك أثار موجبة على الإنتاجية في الأجل الطويل مما يشجع النمو الاقتصادي. بهذا فان الضعف في مستوى التغذية هو أمر يؤدي إلى ضعف صحي عام و تأثير سلبي على الإنتاج و ضعف في الطاقة إضافة إلى انتشار الأمراض الأوبئة3.

[1] M.B. Smith ,Hope and despair:Keys to socio- psychodynamics of Youth. American Journal of orthopsychitry, 1999,p 388-399.
[2] S. Becker, P.Hilipson, The Quantity and Quality of Life and The Evolution of Evolution of World Inequality NBER Working Paper 9765, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2003,p 102.
[3] M. Canning, Demographic change and Economic Growth in Asia, Supplement and Development review 26, 2000, P 257

- بينما دراسة**D. MEULEMEESTER (1995)** حيث اهتمت هذه الدراسة باختبار العلاقة السببية بين المقيدين بالتعليم العالي والنمو الاقتصادي في 6 دول هي: السويد (1910-1986)،المملكة المتحدة (1919-1987)، اليابان(1885-1975)، فرنسا(1899-1986)، إيطاليا(1885-1986)، استراليا(1906-1986)، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من المقيدين بالتعليم العالي إلى النمو الاقتصادي في الأجل في كل من السويد واليابان وفرنسا، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة حيادية بين نسبة المقيدين بالتعليم العالي والنمو الاقتصادي في كل من استراليا وإيطاليا.

-أما دراسة(1994) **Barro** [1] جاءت لتؤكد النتائج السابقة حيث استهدفت هذه الدراسة قياس أثر زيادة عدد الطلبة المسجلين في المرحلة ا لأساسية و الثانوي ة و الذي يعبر بشكل مباشر عن حجم الاستثمار في التعليم في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 98 دولة للفترة 1960-1985 باستخدام تحليل البيانات المقطعية لمعادلة الانحدار الخطي البسيط و قد تبين أن ا لزيادة في عدد الطلبة بمعدل % 10 يؤدي إلى زيادة معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار2% .

-دراسة للدكتور **محمد متولي (1980)**[2]في السعودية هدفت دراسة الدكتور غنيمة إلى تحديد أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الوطن العربي. وانتهت إلى التشكيك في وجود دور إيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي على المستوى القومي كمًا وكيفًا ، فرغم ارتفاع المستوى التعليمي في الوطن العربي إلا أن الدخل القومي العربي ينخفض.

-وهناك دراسات أخرى أكدت وجود علاقة سالبة ومميزة بين المدرجين في التعليم الابتدائي والإنتاج القومي العام في الدول النامية مثل دراسة **رازين (1977)**، ودراسة **البسام (1979)** [3] ،**وعبد ربه (1982)**هذا من جهة ، أما على مستوى المملكة العربية السعودية يوجد عدة دراسات لقياس علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي ، وتتمثل في الدراسات التي تناولت العلاقة بين المستوى التعليمي ودخول (أجور الأفراد) مثل ؛ دراسة **حمد عبد العزيز التويجري(1995)** [4] حول تأثير الأمن الوظيفي على الأجر في سوق العمل السعودي ، وكان متغير المستوى التعليمي ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي الذي أستخدمه الباحث ، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية الاستثمار في رأس المال البشري إذ أن أجر الموظف يزداد بنسبة **25 %** عند زيادة المستوى التعليمي بمرحلة واحدة .

[1]P. Aghion et P. Howitt , Théorie de la croissance endogène, édition dunod, paris, 2000, Chap. 02, p256.

[2]- محمد متولي غنيمة ,القيمة الاقتصادية للتعليم في المرحلة الابتدائية في البحرين 1980 ص 173 ,174

[3]- القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي،الوضع الراهن و احتمالات المستقبل ,الدار المصرية اللبنانية 1996 ص 13 ,14

[4]حمد عبد العزيز التويجري ، تأثير الأمن الوظيفي على الأجر في سوق العمل السعودي ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد 35 ، العدد 3، معهد - الإدارة العامة ، الرياض 1416، 1995 ص ص 455 ,469 .

-و في نتائج 56 دراسة حالة لأنماط معدل العائد على التعليم في الستينات و السبعينات من هذا القـرن ل 45 دولة من دول العالم تبين إن معدلات العائد من الاستثمار في التعليم هي فوق 10% كمعيار مشترك للفرصة البديلة لرأس المال،و هي في الدول النامية اعلى بالنسبة الى العوائد المشابهـة في أكثر الدول المتقدمة كما هو الحال في الجدول التالي: [1]

جدول(1.3) :عوائد التعليم بالنسبة للمناطق و الأقطار[2]

البيـــان						
المناطق أو البلد	عدد الدراسات	العوائد الخاصة نسبة مئوية			العوائد الاجتماعية نسبة مئوية		
		المرحلة الاساسية	المرحلة الثاانوية	التعليم العالي	المرحلة الأساسية	المرحلة الثانوية	التعليم العالي
افريقيا	9	29	22	32	29	17	12
اسيا	8	32	17	19	16	12	11
امريكا اللاتينية	5	24	20	23	44	17	18
الأقطار الاقل نموا	22	29	19	24	27	16	13
الاقطار المتوسطة نموا	8	20	17	17	1	14	10
الاقطار المتقدمة	14	غير محسوبة	14	12	غير محسوبة	10	9

Source:P.sacharopoulor, G. returnsto ,p 329.

*بالنسبة إلى ما تم تحقيقه في مجال التوازن الإنمائي على مستوى مناطق العالم المختلفة فان منطقة شرق آسيا قد حققت نوعا من التوازن الإنمائي و هذا يعني إنها استخدمت قدراتها البشرية في تحقيق نمو اقتصادي بشكل فعال.

[1] سالم توفيق النجفي،ابراهيم مراد الدعمة،التنمية البشرية و النمو الاقتصادي –دراسة تحليلية-بحوث اقتصادية و عربية ،جامعة الموصل ،العدد 26،السنة 2001،ص 78.

[2] P. George , Education an upadated international comparative education (1981)p 329.

*أما الأقطار الأقل نموا لديها قدرات بشرية مرتفعة لم توجه إلى تحقيق نمو اقتصادي بكفاءة، و لابد لها من وضع السياسات الفعالة للربط بين خطط التنمية البشرية و خطط النمو الاقتصادي و ذلك للاستفادة من طاقاتها البشرية.

2. الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين الإعانات و النمو الاقتصادي

-دراسة[1] **Y.Meng (2015)** حول تأثير النمو على الصحة من خلال تخصيص إعانات للقطاع الصحي في ظل نموذج النمو الداخلي، وتوصلت الدراسة أن الإعانات المشروطة لم تساهم بشكل إيجابي في توازن معدل النمو. ومع ذلك، فإن معدل النمو يمكن أن تنخفض قيمته إذا تم خفض نسبة الإعانات الصحية.

- كما توصلت دراسة **X. Qin (2014)**[2] حول النمو الاقتصادي وسوء التوزيع الجغرافي للإعانات الصحية في الصين من 1949 إلى 2010 حيث انها واحدة من الخصائص الأكثر إلحاحا من نظم الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم،هذا استنادا إلى بيانات لوحة على مستوى المقاطعات الصينية ما بين 1949-2010، حيث انه إذا كان التوزيع الجغرافي للموارد الرعاية الصحية متقاربة أو متباعدة في المدى الطويل، وعما إذا كانت تساهم النمو الاقتصادي السريع للحد من التفاوت الإقليمي في النفقات الصحية في الصين. باستخدام نموذج التقارب الديناميكي و توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد لديه تأثير كبير على معدل التقارب من موارد الرعاية الصحية، و بالتالي فان النمو الاقتصادي في حد ذاته يؤدي الى استقرار و الحد من عدم المساواة في الصحة من خلال التقارب في موارد الرعاية الصحية في مختلف المناطق على المدى الطويل.
- كما أن دراسة **M. Lewis (2014)**[3] حول كيفية تأثير نفقات الصحة على النمو الاقتصادي و النمو على نفقات الصحة من خلال تقديم الإعانات الصحية و الدراسة تشير إلى أن كلا الاتجاهين السببية هي مقبولة ولكنها ليست نهائية. فدراسات الاقتصاد الكلي تقوم بتحليل العلاقات على المستوى القطري مع استنتاجات محدودة من علاقة قوية. حيث تساهم البرامج الهادفة والتي تخفف ضعف الصحة وسوء التغذية في رفع التحصيل العلمي والإنتاجية، والتي يمكن أن تحفز النمو. وتركز الآثار المترتبة على السياسات بشأن الحاجة إلى مؤسسات أفضل لتقديم الخدمات بشكل فعال وضمان عائد و معقول على الاستثمار.

[1] T. Meng-Yi,C. Chi-Chur,H. Shih-Wen, Pollution, health and economic growth, The North American Journal of Economics and Finance, Volume 32, April 2015, pp 155-161.
[2] Q.Xuezheng,H. Chee-Ruey, Economic growth and the geographic maldistribution of health care resources: Evidence from China, 1949-2010, China Economic Review, Volume 31, December 2014, pp 228-246.
[3] M. Lewis, What Is the Impact of Health on Economic Growth – and of Growth on Health?, Encyclopedia of Health Economics, 2014, pp 490-494.

و البرازيل مثلاً نجدها في السبعينات(1970) رغم أنها حققت نسبة نمو لابأس بها (3%) إلا أن مستوى عدم المساواة في توزيع الدخول كان كبيراً طبقاً لما يعكسه منحنى (لورنس) حيث (10%) من مستلمي الدخل في أعلى السلم يستلمون 80% من الدخل القومي .

بينما كوريا كانت أمس حالاً حيث 60% من الفقراء من ذوي الدخول يستلمون حوالي 30% من الدخل القومي ، وهذا المثال يعبر بصورة جلية على حدة أهمية الدعم الحكومي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي هو متغير مهم في الاستقرار الاقتصادي فهذه البرازيل السبعينات من القرن الماضي تحقيق معدل نحو 3%في حين عدم الاهتمام بالجانب الاجتماعي وتوزيع الدخل بشكل يقلل من الفوارق الطبقية جعل البرازيل تتعرض نهاية القرن الماضي إلى مشاكل سياسية واجتماعية وتدهور اقتصادي وصل الأمر إلى المواجهات بين الفقراء والشرطة لمنحهم من نهب المحال والأسواق التجارية .

إذن هدف الدعم من خلال التنمية وتحقيق الأمن الإنساني هو تأسيس مجتمع معافى من خلال الاستثمار في الصناعة والتجارة والزراعة يقابله الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية والعمل على رفع معدلات الدخل القومي والدخل الفردي ،

- دراسة في **الكمرون2013** حول العلاقة بين نفقات الخدمات الاجتماعية المعتمدة على الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي حيث تطرقت هذه الدراسة إلى دراسات تطبيقية حول هذا العنوان في أغلبيتها استندت إلى الاقتصاد القياسي للبيانات حيث أن الدراسة تضمن التساؤل الأتي كيف لنفقات الخدمات الاجتماعية أن تؤثر في النمو الاقتصادي ؟فالبعض من الباحثين استنتج الأثر ايجابي للدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي.

- **التقرير السادس حول الضمان الاجتماعي** من اجل العدالة الاجتماعية 2011 ويسعى هذا التقرير إلى تقديم معلومات لتفسيرها النقاش خلال الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي.

وجمعت منظمة العمل الدولية في شكل دراسة جامعة نتائج حوالي 80 دراسة عن برامج التحويلات الاجتماعية التي أجريت في حوالي 30 بلدا غالبيتها من البلدان النامية في العالم أثناء الأعوام العشرة الماضية،والتي تقدم عناصر لأرضية التحويلات الاجتماعية'وقد تبين أن الآثار المقاسة لخطط التحويلات الاجتماعية في 30 بلدا أسهمت بوضوح وايجابية في تعزيز التنمية البشرية ودعم الاستخدام التام للقدرات الإنتاجية وتعزيز وتثبيت الاستهلاك وتسيير تحقيق التماسك والإدماج الاجتماعيين.

واستنتجت الدراسات التي آجرتها منظمة العمل الدولية وغيرها من الدراسات عن خطط التحويلات الاجتماعية القائمة أن هذه الخطط تخلف عموما أثارا ايجابية على الفقر والصحة والتغذية والوضع

الاجتماعي المتلقين (ولا سيما النساء).وفضلا عن الآثار الاجتماعية الايجابية المهيمنة للتحويلات النقدية،فان الدراسات التي حللت الآثار الاقتصادية لخطط التحويلات النقدية استنتجت أيضا أن لهذه الخطط أثارا ايجابية على سلوكيات منظمي المشاريع في الأسر المتلقية.[1]

-أيضا دراسة **P. Coulibaly (2012)** في بوركينا فاسو حول السياسة الاجتماعية و عمل الأطفال ،حيث ان الدراسة تبين أن التعليم و عمل الأطفال من المواضيع المتكررة في المناقشات حول التنمية. فتحليل السياسات هو جزء أساسي في مثل هذه المناقشات. و هذا يظهر من خلال، تحليل محددات العمل والتعليم، الذي يحاكي تأثير الاثنين للسياسات الاجتماعية على اختيار الطفل للعمل و المدرسة من خلال تخفيض الرسوم الدراسية بنسبة 10٪ والتحويلات المالية للأطفال في سن المدرسة. في الدراسة تم استخدام تحليل النهج المحددات والاحتمالية ذات الانحدار المتعدد. و البيانات المستخدمة تأتي من المسح الكامل على الأحوال المعيشية للأسر في بوركينا فاسو، مسح أجري بين عامي 2009 و 2010.

نتائج التحليل تشير إلى أن تخفيض الرسوم المدرسية لها تأثيرات كبيرة على خيارات الأطفال بينما التحويلات لها تأثير ضئيل جدا على سلوك هذا الأخير.

-كما استخدم **Zow(2012)**[2] في دراسته حول الإنفاق الأسري و معلومات الحسابات الصحية الوطنية من 59 بلدا تتوافر بها المعطيات اللازمة و ذلك لاحتساب النسبة المئوية للأسر المعرضة لإنفاق صحي باهظ ولتحليل محدداته. و تتفاوت نسبة الأسر التي تواجه إنفاقا باهظا من جراء الإنفاق المباشر تفاوتا كبيرا بين البلدان، فتتراوح ما بين اقل من 0.01 في المائة في الجمهورية التشيكية و سلوفاكيا و بين 10.5 في المائة في الفيتنام و باستثناء اليونان، البرتغال، سويسرا و الولايات المتحدة الأمريكية فان نسبة الأسر التي تتحمل هذه النفقات في البلدان التي تتمتع بنظم صحية ممولة من الضرائب، أو بنظم التامين الصحي الاجتماعي الجيدة لا تتصل إلى 0.5 في المائة .

و تشير نتائج هذه الدراسة أن نسبة الإنفاق المباشر من إجمالي الإنفاق الصحي، و نسبة إجمالي الإنفاق الصحي من الناتج المحلي الجمالي، و نسبة الأسر التي هي تحت خط الفقر، تؤثر كلها في نسبة الأسر التي يهظها الإنفاق الصحي.ووفقا لهذه النتائج فان حصة المدفوعات المباشرة بالنسبة لإجمالي الإنفاق الصحي إذا زادت بنسبة 1 في المائة تؤدي إلى زيادة الأسر التي تتجشم مدفوعات باهظة بنسبة 2.2 في المائة. بالإضافة إلى ذلك

[1]- التقرير السادس بعنوان الضمان الاجتماعي :من اجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة البند السادس من جدول الأعمال منظمة العمال الدولية مؤتمر العمل الدولي'الدورة المائة 2011.ص 23.

[2] M. Kani Konate,B.Kanté,F. Djénépo,United Nations Research institute for social development, Rapport of social policy and development,2012,p 36.

فان إجمالي الإنفاق الصحي بالنسبة للناتج المحلي الجمالي إذا زاد بنسبة 1 في المائة او إذا زادت نسبة الأسر التي هي تحت خط الفقر بمقدار1 في المائة أديا إلى زيادة الأسر التي ينوء بها عبء باهظ من النفقات بنسبة 1.6 في المائة و 0.2 في المائة على التوالي.كما تشير بقوة إلى أن الإنفاق المباشر هو السبب الرئيسي لتعرض الأسر للإنفاق الصحي الباهظ، علما بان إعداد نظم للدفع المسبق يوفر سبيلا مباشرا للحد من النفاق الصحي الباهظ.

-و دراسة **أشرف العربي**[1] **(2010)** في مصر حول تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم حيث تبين الدراسة ان رغم التطور الكبير الذي حدث في السنوات الأخيرة في اتجاه تطبيق اللامركزية، إلا أن الجانب الأعظم من الإنفاق العام على التعليم في مصر مازال يحدد مركزيا خاصة في مرحلة التعليم قبل الجامعي.كما أوضح التحليل وجود درجة عالية من عدم الكفاءة في الإنفاق العام على التعليم في مصر حيث أن النسبة العظمى من هذا الإنفاق توجه للإنفاق الجاري وليس الاستثماري، وتستحوذ الأجور وتعويضات العاملين على النصيب الأوفر من هذا الإنفاق، خاصة في مرحلة التعليم قبل الجامعي (حوالي 77 %). ، كما أنه يمكن الاستدلال على عدم كفاءة الإنفاق العام على التعليم بصورة غير مباشرة من خلال مؤشرات مثل:ارتفاع معدلات الأمية والبطالة بين المتعلمين وانخفاض معدلات العائد على التعليم وتراجع نوعية التعليم بصفة عامة.

-أيضا دراسة **T. Ihori (2011)** [2]حول إصلاح التأمين الصحي والنمو الاقتصادي كدراسة تحليلية في اليابان و توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في معدل الدفع المشترك، سمة بارزة من سمات إصلاح 2006، وتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه من خلال تشجيع الادخار الخاص واتجاه اليابان لزيادة فوائد التأمين الصحي السنوي في المستقبل يمكن أن تكون أساسا أوضح من حيث عدد السكان المسنين وزيادة معدل المشاركة في الدفع يدفع إلى التقليل للحد من المدفوعات المستقبلية لاستحقاقات التأمين الصحي العامة، كما آن التأثير على الأعباء الاقتصادية المستقبلية للحد من التكاليف الطبية من خلال الكفاءة في مجال التأمين في مجال الصحة العامة، والتركيز على الرعاية الطبية الوقائية، أو التقدم التكنولوجي في المجال الطبي هو صغير و أخيرا، سياسة الحفاظ على التأمين الصحي السنوي بنسبة مئوية ثابتة يتطلب خفض فوائد التأمين الصحي السنوي، وربما تصل إلى 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050. هذه السياسة أيضا تقلل من

[1] د اشرف العربي،تقييم سياسة الانفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية و العدالة و الكفاءة،ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل اولويات الانفاق العام بالموازنات العامة في مصر و الدول العربية ،فبراير 2010.

[2] T. Ihori, R. Ray Kato, M. Kawade,B. Shun-ichiro, Health insurance reform and economic growth: Simulation analysis in Japan, Japan and the World Economy, Volume 23, Issue 4, December 2011, pp 227-239.

النمو الاقتصادي حتى حوالي عام 2035. لدينا محاكاة يشير إلى أن الإصلاح لا تقلل إلى حد كبير فوائد التأمين الصحي العام في المستقبل، ولكنها يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي والرفاه من خلال تشجيع الادخار الخاص.

-و دراسة أخرى(**2011) في امريكا** حيث توصلت الدراسة إلى اعتبار مؤشري المتقدمين الجدد لطلبات الإعانة والمستمرين في طلبات الإعانة عن العمل من أهم المؤشرات الاقتصادية خلال العام 2011 حيث هبطا بمقدار الثلث منذ الوصول إلى أعلى الارتفاعات في ربيع وصيف ذاك العام ,ففي مارس 2009 بلغ عدد العاطلين الجدد المتقدمين للحصول على إعانات البطالة الأمريكية 674 ألف. وفي الخامس عشر من يناير الجاري هبط عدد المتقدمين الجدد لإعانات البطالة إلى 482 ألف. كما بلغت عدد المستمرين في التقدم لطلبات الإعانة 6.904 مليون في يونيو 2009 ليهبط هذا العدد في الأسبوع الأول من يناير إلى 4.617 مليون. من خلال هذه الحسابات الإحصائية، لا يتضح لنا فقط أن عدد المسرحين من أعمالهم قد انخفض إلى حدٍ بعيد، بل بدأ عدد المتقدمين للحصول على دعم حكومي ممتد في التراجع هو الآخر. وهنا يمكننا القول بأن الفرضية الأولى صحيحة في حين يمكن ثبوت خطأ الثانية.

-و بالنسبة لدراسة **لعصام خوري**[1] **(2010)**في سوريا حول الإعانات المالية تتناول برامج الإعانات المالية في سورية جوانب كثيرة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، في الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية، والمواصلات والسياحة والصحة والتعليم وغير ذلك من الأنشطة. وتأخذ هذه الإعانات أنماطاً متنوعة، بينها أن تكون إعانات مالية مباشرة كتلك التي تقدمها وزارة المالية والصندوق المعدّل للأسعار لدعم أسعار بعض السلع الأساسية كالسكر والرز والخبز والزيت النباتي والأدوية، لتباع للمستهلكين بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها أو استيرادها، أو أن تكون إعانات لبعض الشركات الصناعية لتثبيت أسعار بيع منتجاتها. ويمكن النظر إلى الخسارة التي يعانيها بعض هذه الشركات، أو إلى جزء من هذه الخسارة المعوضة، بمنزلة إعانات مالية للقطاع العام الصناعي.

وتبيّن الدراسة أن برامج الإعانات المالية، إذا تم إقرارها، فالأكثر أن تستمر على نحو يتجاوز المدة المحددة لها والأوضاع التي استوجبت إقامتها. وهي تؤدي منافع معينة لبعض الفئات والجهات التي تناضل من أجل إبقائها واستمرارها. ومثل هذه المنافع قد توجد داخل الأجهزة الحكومية وخارجها، وبإمكانها أن تتحوّل إلى مؤسسات بيروقراطية تتمتع بنفوذ سياسي كبير.

[1] لعصام خوري،برامج الإعانات المالية في سوريا، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل بسياسة المساعدات للدول العربية ،اكتوبر 2010

-و أيضا دراسة **R. Sostaine (2009)** في الكمرون**1** حول نمو الإنفاق العام وأثرها على التنمية حالة قطاع التعليم ، حيث تناولت الدراسة العوامل التي تكمن وراء تطور الإنفاق العام في الكاميرون وآثارها على رفاه الأفراد. وبشكل أكثر تحديدا هدف العمل هو تحليل المحددات الرئيسية للنمو في الإنفاق العام في الكاميرون من ناحية ، وتقييم أثر هذه النفقات في تعزيز التنمية في الكاميرون من خلال قطاع التعليم أكثر من ناحية أخرى .

-و دراسة **عبد الفتاح الجبال**[2] **(2009)** في مصر حول الإنفاق العام الاجتماعي والتنمية البشرية ،حيث انه من المسلم به أن المسيرة التنموية للمجتمعات عموما والمتخلفة منها على وجه الخصوص يجب أن تتحرك في إطار منظور تنموي متكامل يراعى البعد الاجتماعي جنبا إلى جنب مع البعد الاقتصادي ، فالإنسان هو محور التنمية وأداتها في نفس الوقت . وينعكس ذلك على أهداف التنمية ووسائلها ومؤشراتها ولا تصبح التنمية الاجتماعية محصورة فقط في تقديم خدمات اجتماعية معينة أو مجرد مراعاة البعد الاجتماعي ، وإنما تصبح هي التنمية الشاملة بكل أبعادها.

و توصلت الدراسة إلى أن3 زيادة النمو في حد ذاتها لا تعنى زيادة الدخول لجميع أفراد المجتمع، إذ قد يتحقق معدل نمو مرتفع دون أن يصاحبه عدالة فى توزيع الناتج بين مختلف فئات المجتمع. وبالتالي حرمان قطاع عريض من المواطنين من قدرتهم على تحمل تكاليف العلاج أو التعليم وغيرهما.

-دراسة [4] **(2007) David , Robert. M** وتهدف الدراسة إلى كيفية مساهمة تأسيس السياسات الاجتماعية في مساهمة التفكير المعاصر من خلال المنح الدراسية، و تقديم الخدمات الصحة الوطنية ومخططات التأمين الوطني والمساعدة لتوفير الحد الأدنى من الأمن المالي لكل السكان البريطانيين. من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من خلال التخطيط للتشريعات فان بريطانيا بإمكانها تحقيق التوظيف الكامل و هذا يعتبر كتتويجا لبريطانيا "الكلاسيكية" بما يعرف بدولة الرفاه، من خلال خلق مجتمع أكثر سخاء وأكثر عدلا.

-و دراسة [5] **B. Innocent (2005)** في رسالته بعنوان مساهمة تعاضديات الصحة في تهيئة إمكانية حصول السكان على الخدمات الصحية ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي تقوم به التعاضديات من

[1] R. sostaine ,F. Tagne, Croissance des dépenses publiques et incidence sur le développement au Cameroun: le cas du secteur éducatif, Université de Yaoundé 2 soa - Master/ dea NPTCI 2009 p 42.

[2] البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم 1999

[3] عبد الفتاح الجبالى التعديلات الدستورية والقضايا الاقتصادية ضمن عمرو هاشم ربيع (محرر النظام السياسي المصري بعد التعديلات الدستورية) القاهرة 2009 ص 54.

[4] D. Gladstone et M. Robert , Revisiting the Welfare State, Introduction social policy series, , Open University Press, McGraw-Hill Education, New York, NY 10121-2289, USA,2007.

[5] - Innocent BAYEGE, Contribution des mutuelles de santé à l'accessibilité de la population aux services de santé, Université Nationale Rwanda/ Ecole de Santé Publique - Maitrise en Santé Publique (MPH) 2005.p 58

أجل تهيئة وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية للسكان في المنطقة الصحية لبيومبا. وهذا النوع من الدراسة يسمى الدراسة التحليلية الصلبة وقد تم إجرائها في " أوت 2005" بالقرب من 600 عائلة أجل الوصول إلى أهدافه إعتمد الدكتور على استبيان في تحليله،و من بين النتائج التي توصل إليها هي تعزيز تعاضديات الصحة تحو الحد من الفقر لدى السكان مع التركيز خاصة على نوع الجنس.و النظر في مشكلة الفقراء أثناء التخطيط الاستراتيجي لتعاضديات الصحة.إضافة إلى تقوية القدرات التقنية والمالية لإتحاد تعاضديات الصحة.

-دراسة **P. Kennett (2004)**[1] حيث اهتمت الدراسة بكيفية تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال المقارنة بين بعض الدراسات لبعض الدول على أساس مجموعة مختلفة من المناهج المتبعة في التحليل إضافة إلى التركيز على تحليل مفاهيم التحديث والتقارب، و توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الاجتماعي هو أساس تحقيق الأمن الاجتماعي و الإنساني باعتبار الإنفاق كنسبة من الناتج القومي الإجمالي و كمقياس الرعاية الاجتماعية، في حين لا يزال واضحا في بعض البحوث المعاصرة ، أن هناك أبعاد تفوق ذلك أكثر من ذلك بكثير كالاعتراف بالمصالح وشرح النوعية فضلا عن الاختلافات الكمية في أنواع نظم الرعاية الاجتماعية، والاعتراف بأن السياسات الاجتماعية الرسمية هي فقط عنصر واحد في ترتيب الرفاه وأن السياسة الاجتماعية ليست مجرد وسيلة للتخفيف من تأثير عدم المساواة الاجتماعية أو الإيثار ولكن في حد ذاته يساهم في الانقسامات الاجتماعية في المجتمع.

-دراسة نصر الدين بدي (2004) حول التحويلات الاجتماعية والفعالية الاقتصادية **Transferts sociaux et efficacité économique**، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هاته الدراسة هي أن هناك علاقة بين الإعانات الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية،و أن التحويلات الاجتماعية ذات طابع مجاني فهي تقدم لإفراد المجتمع بدون مقابل،كما أن التحويلات الاجتماعية تشمل جميع أفراد المجتمع.و أن الفعالية الاقتصادية تعني تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع.[2]

واستهدفت دراسة" **Narayan , Smyth(2004)"**[3] التعرف على العلاقة السببية بين الإنفاق على السكن والدخل الحقيقي في الصين خلال الفترة 1960 -1999ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج التكامل المشترك

[1] P. Kennett, Handbook of Comparative Social Policy, School for Policy Studies, University of Bristol, UK Edward Elgar, USA, ISBN 1 84064 886 4 (cased),2004.

[2] نصر الدين بدي ، التحويلات الاجتماعية والفعالية الاقتصادية، Transferts sociaux et efficacité économique،**اطروحة دكتوراه دولة** ،كلية العلوم الاقتصادية – جامعة تلمسان –2004.ص 220.

[3] P.K.Narayan,. and R. Smyth,Temporal Causality and the Dynamics of Exports, Human Capital and Real Income in China, 2004

واختبارات السببية وأشارت نتائج هذه الدراسة إلي وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من الدعم المخصص لقطاع السكن إلي الدخل الحقيقي في الأجل القصير ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من الدخل الحقيقي إلي دعم قطاعا في ا السكن في الأجل الطويل.

-أما دراسة(**J. Temple, (2000**[1] حول اثر النمو الاقتصادي على التعليم في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية **OCDE**،حيث اعتمدت هذه الدراسة على استخدام بيانات الاقتصاد الكلي لمعرفة الأثر النسبي للتعليم بصفة عامة و لاقتصاديات التعليم بصفة خاصة،حيث توصلت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي و فوائد إنتاجية للتعليم في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية،إلا أن هذه الفوائد الإنتاجية تبقى ضعيفة مقارنة بنتائج الدراسات التي أجريت حول اقتصاديات التعليم من قبل المفكرين الآخرين، أيضا من نتائج الدراسة أن الإنفاق العام والخاص على المؤسسات التعليمية هو حوالي 6 % من نصيب الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدول الأعضاء في المنظمة، فهذا ما يقلل من حجم تكلفة الفرصة الحقيقية للاستثمارات التعليمية،أو للإنفاق و الاستثمار في قطاع التعليم لأنه لا يأخذ في الاعتبار نسبة الأرباح الضائعة وعموما، يجب أن يكون واضحا أن توفير الخدمات الأساسية كالتعليم يمثل التزاما كبيرا من قبل دول الأعضاء في توفير المورد البشري و توفير الرعاية الاجتماعية لان هذه الأخيرة تساهم بنسبة كبيرة في رفع معدلات الدخل القومي و الفردي.

-أيضا دراسة[2] **S. Carolin(1998)** في بلجيكا حول المعايير الدولية للإعانات الاجتماعية،فهذه الدراسة تطرح أهم المعايير الدولية للإعانات الاجتماعية في بلجيكا من خلال التطرق إلى المفهوم أو المصطلح التقليدي الذي يضم الضمان الاجتماعي من خلال ستة فروع تتكون من التأمين ضد البطالة ، والتعويض عن الأمراض المهنية وحوادث العمل، التعويضات العائلية والمعاشات التقاعدية مع ترك جانبا الإجازة السنوية في السنوات الخمسين الماضية ، من خلال البدء في إنشاء و تنمية وتطور الأنظمة الوطنية الاجتماعية ،المتقدمة، سواء على الصعيد الأوروبي على المستوى العالمي ، أو التعاونيات الدولية فقد تم ظهور جديد للمنظمات الدولية المقدمة من ذوي المهارات في المجالات الاجتماعية ،الاقتصادية و المالية والسياسية ، ،كل هذا من اجل تطوير الدور الاجتماعي للدولة بالتعاون مع إلى الهيئات الدولية .

[1] J. Temple,Growth effects of education in the ocde countries, OECD Economics Department Working Papers No. 263,p 99.
[2] S. Caroline, Les normes internationales de sécurité sociale,*Courrier hebdomadaire du CRISP*, 1998/13-14 N° 1598-1599, p. 1-66. DOI : 10.3917/cris.1598.0001 pp 4-3.

و توصلت هذه الدراسة الميدانية إلى إبراز أهم القضايا في نهج السياسات الاجتماعية و السياسية من خلال التركيز على الشبكات الاجتماعية من اجل تنمية و تطوير الدور الاجتماعي للدولة في بلجيكا[1].

- دراسة **M. Mactarlam(1992)**[2] حول العلاقة بين النفقات الاجتماعية و النمو الاقتصادي وقد احتوت الدراسة على النتائج التالية:

-أن الإنفاق يكون على برامج التامين الاجتماعي وليس على الرفاه ،و نظم التحويلات ترتبط بالسياسة المتبعة من قبل الدول ،كما أن التغطية شاملة لبرامج التامين الاجتماعي هي هدف الحكومة.

كما ركزت هذه الدراسة على إمكانيات إصلاح برامج التحويلات الاجتماعية القائمة حيث أن أفضل طريقة لمحاربة الفقر على المدى الطويل تكون بتسريع نمو العمل وزيادة الأداء الاقتصادي العام.

- دراسة **Douriche , Castels (1990)** حيث أن الباحثين اخذوا عينة من 18 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (**OCRE**)باستخدام نموذج يحتوي متغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كتغير تابع والمساعدات الاجتماعية كمتغير تفسيري وفي الختام استنتجا أن الأثر ايجابي بين الدعم الاجتماعي و النمو الاقتصادي.[3]

3. نماذج و تقارير حول السياسات الاجتماعية,الإعانات و النمو الاقتصادي

-تقرير البنك الدولي حول مساهمة السياسة الصحية في النمو : لقد حدد البنك الدولي ثلاث طرق يساهم بها التحسن في الصحة في النمو الاقتصادي (1993)

الطريقة الأولى: إن العمال الأكثر صحة لهم غيابات قليلة عن العمل و قدرة فيزيولوجية أكبر على العمل ولذلك ثمة مكاسب في الإنتاج ترافق الصحة الجيدة.

الطريقة الثانية: إن الأطفال الأكثر صحة (الأصحاء) يغيبون عن المدرسة قليلا، كما أنهم يشعرون بوضع جيد يكون إنجازهم أفضل في المدرسة.

---

[1] S. Caroline, Les normes internationales de sécurité sociale,Courrier hebdomadaire du CRISP, 1998/13-14 N° 1598-1599, p. 1-66. DOI : 10.3917/cris.1598.0001 p 4-3

[2] http: //www.occd.org/tr/social/travail/17987058-pdf. Maitland Mataram et Houard Oxley, Transferts Sociaux :Structure des dépenses Cadres institutionnels et réforme des systèmes2012 p 25.

[3] www-memoire online.com,M-Depenses de prestations scolaires prises en charges par cnps-caisse -National de protection social et croissance économique au Cameroun2013.p 17.

الطريقة الثالثة: إن القضاء على الأمراض يسمح أن يكون هناك إصلاح للأراضي مثل: المناطق الخصبة المحاضية للأنهار التي ربما كانت الأمراض فان الأموال التي كان يمكن أن تستعمل في معالجة الأمراض يمكن أن تدخر.

إن معدلات الوفيات و معدلات الإصابة بالأمراض العالية ترتبط على نحو مباشر بالفقر، فالعوامل ذات الدخل المنخفض من المحتمل أكثر أنها تعيش في مناطق تنتشر فيها الأمراض و الشروط الصحية غير كافية والمساعدة الطبية غير كافية.

و من ناحية أخرى محدودية و وفرة المياه الآمنة و غيرها من الظروف الصحية غير الملائمة تجعل المناطق الفقيرة مركز للأمراض. فالفقراء الذين لا يملكون مستوى من التعليم و لا يحصلون على سكن ملائم و لا على غذاء كاف يكونوا أكثر عرضة للأمراض طالما أنهم لا يتخذون الإجراءات الاحترازية الأساسية و عدد كبير منهم عندما يمرضون لا يجدون الدواء الضروري حتى و لو كان متوفرا فهم غير قادرين على دفع ثمنه، فإن تحمل هذه الأوضاع تجعل أبناء البلدان النامية أكثر عرضة للأمراض من أبناء الدول المتقدمة.

فالمقاييس التي تقاس بها مدخلات العناية الصحية هي: عدد الأطباء لكل ألف من السكان، حصة المصروفات الكلية على الصحة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي و معدل التطعيمات للأطفال الرضع.

لذلك فان البحث لقياس تأثيرات الصحة الأفضل على إنتاجية العمل قد أعطت نتائج مختلفة إلى جانب زيادة كمية و نوعية الموارد البشرية، فان الإنفاق الصحي يمكنه أيضا أن يزيد توافر إنتاجية الموارد غير البشرية.

-تقرير برنامج التنمية للأمم المتحدة PNUD 2015:إن برنامج التنمية في الأمم المتحدة تنشر تقارير عن التنمية الإنسانية رتب فيه الدول حسب الاتجاهات التي حققتها في مجال إشباع الحاجات الإنسانية فالدول ذات الدخل القومي لكل فرد ربما تحصل على ترتيب اعلي في مؤشر التنمية الإنسانية لو كانت شعوبها تعيش لفترة أطول ولديها قوة شرائية كافية لتجاوز خط الفقر واليابان مثلاً ليست اغني بلد في العالم وهناك دول أعلى للفرد غير أن اليابان هي الأقرب إلى قمة المؤشر للتنمية الإنسانية لان لديها متوسط دورة المياه حوالي 78 سنة والذي هو الأعلى في العالم وكذلك 99% من شعبها متعلمون والفقر لايذكر في اليابان مع وجود قوة شرائية لدى الجميع يستطيعون فيها شراء مايلي حاجاتهم الرئاسية .

تأسيساً على ما تقدم يلاحظ أن للدعم مفهوم واسع فهو يتعرف الى المعنى اللغوي والعلمي والى أهداف هذا العلم ووظيفة كل هدف لتحقيق معطيات تتعلق بالإنسان والاقتصاد والتنمية والنمو وفي اعادة توزيع الدخل وتقليل الفوارق الطبقية حتى تصل إلى حماية واستقرار البلد السياسي والاقتصادي والاجتماعي

فالمشكلة الأساسية تتعلق بكيف يواجه صانعوا السياسات الحكومية وبرامج التكيف الهيكلي بما يملك المجتمع من موارد اقتصادية وما يحقق من نمو اقتصادي يمكن استخدامه لزيادة الفوائد الاجتماعية فأي سياسة تنفع تضيف النفقات على الإنتاج أو تحقيق النفقات على التعليم والصحة وتقديم الإعانات المختلفة ويكون على الدولة المعنية محاولة تحسين التنمية الاجتماعية أم من الأفضل حصرها على النمو الاقتصادي . ومن هنا للدعم الحكومي الأهمية القصوى في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية البشرية وبالتالي التنمية الإنسانية ولكن بشرط على حصول الأفراد على التكافؤ الفرص في العمل والوظائف والتعليم والصحة مقدمات الصحة والتعليم والسكن والتوزيع العادل للدخل وتطبيق مبادئ الحرية السياسية والفكرية والثقافية وعدم التهميش لأي عنصر او فرد من المجتمع والقضاء على كل أشكال الاعدالة الاجتماعية .[1]

-أما بالنسبة لهيكس(**1979-1980**) يستكشف العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاحتياجات الأساسية و يتوصل إلى أن تطور مستوى الحد الأدنى من رأس المال البشري الأساسي قد تكون شرط مهم لتسريع النمو الاقتصادي.[2]

- **النموذج التونسي3:**في العقد الأخير شهدت تونس ظهور برامج أكثر تنوعاً في السعي إلى القضاء على الفقر فبعد أن شخصت مناطق الفقر وحصرها تمكنت السلطات التونسية من التحكم بالموارد بطريقة أدق وتوجيهها نحو الفئات ذات الأولوية، مع الإبقاء على النفقات العامة المحضة باستمرار للقطاعات الاجتماعية الإستراتيجية .

-**النموذج اليمني4:**أدى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى توسيع رقعة الفقر والبطالة كآثار جانبية في اليمن مما دفع الحكومة اليمنية إلى اتخاذ وسائل لمكافحتها، أو الحد منها وقامت بإنشاء الصناديق الاجتماعية وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي، وقد ظهرت هذه السياسات للتخفيف من الآثار الإنكماشية والسلبية على الدخول والتوظيف ومستويات المعيشة التي تزامنت مع تطبيق برامج الإصلاح وما صاحبها من تقليص في الإنفاق الاجتماعي للحكومة والموجه للحماية الاجتماعية للسكان وخاصة دعمها للسلع والخدمات الأساسية والتوجه نحو البرامج الاجتماعية الأقل كلفة والمتمثلة في هيئات التأمين الاجتماعي المدني والعسكري، والصناديق والبرامج والمشاريع التنموية كصندوق الرعاية الاجتماعية، والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأعمال العامة وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي.

---

[1] تقرير برنامج التنية للامم المتحدة،نيو يورك،2015.

[2] د. عبد الله الصعيدي، مدير الدراسات القانونية والاقتصادية – جامعة عين شمش ،تقرير موجز في التعليم والتنمية : بعض المؤشرات المتعلقة بالتكلفة والعائد2011,/http://arabthought.org/content

2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، *نماذج السياسات الاجتماعية*، مرجع سابق، ص 54–67.

25 مقالة في مجلة الوسط بعنوان *"الفقر يصهر شبكات الأمن الاجتماعي في اليمن"*، ع 183، الأربعاء 13 فبراير، 2008.

-**تقرير إ. أورتيز (2007)** [1] حول مذكرات توجيهية في السياسة الاجتماعية بالأمم المتحدة.

طالبت الوثيقة النهائية لقمة الأمم المتحدة العالمية سنة 2005 البلدان بأن تعد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واضعة في الاعتبار أهداف التطوير الدولية المتفق عليها في قمم الأمم المتحدة المختلفة والمؤتمرات التي انعقدت في العقدين الماضيين ولكي تساعد البلدان في هذه المهمة قد منحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سلسلة من المذكرات لصانعي وصائغي السياسات. الهدف من الدراسة: تهدف مذكرة السياسات هذه إلى تعزيز التفكير في خيارات السياسة ومناقشتها عند إعداد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية .

و من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن النمو وحده لا يكفي حيث يجب تطبيق سياسات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بالتزامن وليس بالتتالي .كما أن إعادة التوزيع هامة للحد من الفقر واستدامة النمو حيث أن لإعادة التوزيع آثار أسرع من النمو على الحد من الفقر، ولكن النمو الاقتصادي ضروري لاستدامة العملية بمرور الزمن. أما التركيز الحضري على التوزيع فهو يؤدي إلى التضخم والركود، بينما يؤدي التركيز الحضري على النمو إلى لا مساواة و إعادة التوزيع ليست مناهضة للنمو، بل تحفز الاستهلاك وتزيد من الإنتاجية وهامة في استدامة النمو بحد ذاته. وما يلزم هو إيجاد مجموعة من الأدوات والسياسات التي توفر النمو والعدالة معا.

- **التقرير الثالث حول السياسة الاجتماعية المتكاملة**:هذا التقرير يدور حول السياسة الاجتماعية المتكاملة كرؤى واستراتيجيات في منطقة **الاسكوا**، حيث تَعتبر معظم البلدان في منطقة الإسكوا أن السياسة الاجتماعية هي عنصر أساسي في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية المتوازنة. لكن هذه البلدان تواجه تحديات متنوعة، وتتفاوت قدراتها على التعامل مع هذه التحديات، وهي تجاهد للتوفيق بين الحاجات المختلفة لجميع فئات المجتمع وبين الموارد النادرة .

هذا التقرير، الذي يستند إلى التقريرين السابقين اللذين أعدتهما الإسكوا عن السياسة الاجتماعية المتكاملة، يدرس الرؤى والمقاربات حول التنمية الاجتماعية المعتمدة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ويلقي الضوء على أهدافها وأولوياتها الاجتماعية الرئيسية، ويفحص التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ويقدم تحليلاً للأساليب التي تعتمدها البلدان في معالجة قضايا الحماية الاجتماعية، والاستثمار في الموارد البشرية، وتهيئة البيئة التمكينية. ويستخلص التقرير أن التحديات الناشئة والتي تبدو حرجة بالنسبة إلى

[1] ايزابيل اورتيز،مستشار اقاليمي اول لادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للامم المتحدة،الاستراتيجيات الانمائية الوطنية ،مذكرات توجيهية في السياسات الاجتماعية ،نيويورك،2007،ص 3-8-10-21-27.

مستقبل التنمية في المنطقة تتضمن إقامة شراكات شاملة لمختلف القطاعات، وتوزيع الموارد على نحو منصف، وضمان أن يشمل النمو الجميع[1].

- دراسة لدول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE حول فرص العمل و السياسات الاجتماعية:2012 خلال العقد الماضي ، نفذت العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي استراتيجيات جديدة أو تعزيز الاستراتيجيات القائمة ل " للعودة إلى العمل " بالنسبة للعاطلين عن العمل المستفيدين من الرعاية الاجتماعية وغيرها ، مع مساعدة من الخدمات لاستخدام نوعية عالية. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البلدان فيما يتعلق بتنفيذ مبادئ التنشيط، التي ترتبط بشروط سوق العمل ، بما في ذلك الميزات المؤسساتية الرئيسية. لكن إشراك جميع هذه الاستراتيجيات وخدمات إعادة التأهيل ل أداء حوافز قوية للبحث عن وظيفة، والتي هي أكثر فعالية من شقة التهديد بفرض عقوبات لمستوى معتدل من الفوائد.

التقييمات متوفرة إذا كانت مصممة بشكل جيد ، تسهم هذه الاستراتيجيات لتحسين النتائج في سوق العمل ، وإعطاء مزيد من المستفيدين فرص العثور على وظيفة والتقليل من مخاطر الفوائد مدة عالية و / أو طويلة يقلل من حوافز للعمل [2]بشكل عام تم إطلاق استراتيجيات تفعيل لمحاربة ارتفاع و استمرار معدلات البطالة .

- تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر:تعد تجربة محاربة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم، وتقدم نموذجا للدول الإسلامية التي يعيش 37 % من سكانها تحت خط الفقر، حيث استطاعت أن تخفض نسبة الفقر من 52.4 % سنة 1970 إلى 1.7 % سنة 2012 ، وتقدم نموذجا أفضل للجزائر التي بلغ فيها معدل الفقر سنة 2011 ب 5% .3وقد ركزت الرؤية المستقبلية لماليزيا " Vision2020 " على تأسيس مجتمع قيمي كامل يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي، والقيم المعنوية التي تحث على العمل، الرفيعة،4كذلك نجد أن القادة الماليزيون قاموا بوضع السياسة العامة للدولة عام 0060 والتي تقوم على أن5 الإسلام الدين الرسمي للدولة مع كفالة حرية الاعتقاد ، واستيعاب عناصر ومكونات الثقافات الأخرى في المنطقة لإثراء الثقافة القومية،كما اعتبرت ركيزة التنمية في ماليزيا أن السياسة التعليمية القومية هي السياسة الموجهة

[1] http://www.escwa.un.org/arabic/information/pubaction.asp?PubID=675 Integrated Social Policy: Visions and Strategies in the ESCWA Region, Report III

[2] تقرير حول إعادة تقييم الوظائف الاستراتيجية للسياسات الاجتماعية في دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصاديOECD 2008، OECD، 2009و 2010،2012

[3] R. Rasiah,Malaysia Economy, unfolding growth and social change, oxford Pess, Malaysia, 10 January 2013, P229.

[4] Economic Planning unit, Mid term Review of the seven Malaysia Plan 1996-2000, Kuala Lumpur, National Printing Department, 1999 , p 28.

[5] D. Abdul-Aziz ,Socio cultural development in Malaysia, Ministry of culture: youth and sport, Kuala Lumpur, Malaysia, P3.

لنظام التعليم القومي باعتبار اللغة الرسمية اللغة الملاوية أداة رسمية للتعليم، مما ساعد على تمتين الوحدة الوطنية1.

و قد قامت بوضع مخطط من 2011-2015 يهدف إلى تحسين مستويات معيشة 22 %من الأسر ذات الدخل المنخفض،وشمل هذا الهدف رفع نوعية حياة سكان المناطق الريفية ، مع زيادة مشاركة أسر الحضر في النشاطات الاقتصادية، ومنح كل من فقراء الأرياف والمدن إعانات السكن، مع رفع مستوى أداء المالاويين2.

- **تجربة الصين في القضاء على الفقر**:لقد حققت الصين في السنوات الثلاثين الماضية نجاحا اقتصاديا مذهلا، فحتى عام 1960 كانت الصين دولة نامية تعاني من ضعف الأداء الاقتصادي، والأمية المرتفعة، وانخفاض مستويات المعيشة،حيث لم يعط الاهتمام الكامل لأداء الاقتصاد الصيني في ذلك الوقت، وبعد خمسين عاما استطاعت الصين أن تحقق نهضة اقتصادية، لكن كان من أكبر التحديات التي واجهت الصين في تحقيق التطور الاقتصادي مشكل التخفيف من الفقر والقضاء عليه، غير أنها استطاعت أن تحقق نجاحا خلال عقدين من الزمن، ووصل معدل الفقر فيها سنة 2012 حوالي 13.4% ، بعدما كان يقدر ب % 34 سنة19813 ،و تعاني بعض المناطق من نقص في الضروريات الأساسية لا سيما مياه الشرب، والطرق، والعلاج الطبي، وفرص الحصول على التعليم.4 و قد حققت الصين نجاحا كبيرا في القضاء على الفقر، ومعظم الصينيين انتقلوا من تحت خط الفقر إلى حالات أفضل بسبب ما حققه الاقتصاد الصيني، وبسبب برامج وسياسات مكافحة الفقر، حيث أنه ما بين سنة 1981 وسنة 2010 تمكنت الصين من تخفيض عدد السكان الفقراء في الريف بنحو 81 %5.و وصلت النسبة عام 2010

حوالي 28.5 % من قوة العمل في الريف6 ، كما ارتفع عدد مشاريع المؤسسات الصناعية من 1.6 مليون عام 1978 إلى 24.5 مليون عام 1993 .7و هذا من خلال تقديم قروض مالية للسكان لإقامة مشاريعهم، كما وضعت مخططات كبيرة لتوفير فرص العمل ، ويمكن لأي مقاطعة الحصول على العمالة الرخيصة من المقاطعات الفقيرة الأخرى.8كما وابتداء ا من سنة 2003 قررت الحكومة المركزية أن الطلاب الريفيين

[1] M. Mohamad, Island and the muslimummah, Pelanduk publications, Kuala Lumpur,Malaysia, P56.
[2] Malaysia, Tenth Malaysia Plan2011-2015, Government of Malaysia , Kuala Lumpur, P155
[3] China Population below poverty line, http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=ch&v=69,update: 11 January, 2011
[4] T. tai- ying, China's anti poverty: the view points of development theory , journal of NGO 3, 2007 pp 54-77.
[5] G. Xi- bao and Y. Juan ,China's one child policy be changed, Wu Han university economic developments research center , Beijing,2006, P54.
[6] T. sheng jun, Thinking of the poverty problem of Chinese , Countryside in New period, journal of yunnan finance, economic university, vol21, N 4, 2007, P78.
[7] G. Linda ,Chinese economic revolution, lanham and Littlefield publishers, China,2006, P197
[8] China's development- oriented poverty reduction program(2001-2010), The state council leading group office of poverty alleviation and department , www.cpad,gov.cn /data/2006/1120/article 331605 htm (17/03/2008)

سيستفيدون من تسع سنوات دراسية مجانية، هذا ما أدى إلى رفع معدلات التعليم في الريف إلى نسبة 77 % في 2003 ، ووصلت

النسبة إلى 96 % سنة 12006.إضافة إلى رفع مستوى التعليم الأساسي وتحسين جودته 2 و اقامة مشروع إعادة إعادة هيكلة الشركات العامة وتطوير المؤسسات3.

جدول (2.3): تقرير حول التحويلات الموجهة للبطالين في 16 بلد من دول OCDEلسنة 2014

Australie	**6.1**
Canada	**5.5**
Danemark	**5.6**
Finlande	**8.2**
France	**10.4**
Allemagne	**7.9**
Irlande	**6.1**
Japan	**7.9**
Pays-Bas	**6.7**
Nouvelle-Zélande	**3.4**
Norvège	**3.9**
Portugal	**7.9**
Espagne	**5.79**
Suède	**4**
Royaume-Uni	**6.27**
États-Unis	**7.2**

Source : Rapport de l'organisation des nations unies du développement humain

- بالنسبة لدراسة في **ألمانيا** فقد بلغ عدد العاطلين حوالي 7.9 مليون بطال وذلك في عام 2014، وتختلف معدلات البطالة من منطقة إلى أخرى ،حيث يبلغ معدل البطالة في شرق ألمانيا حوالي ضعف معدل البطالة في غربها . واتبعت ألمانيا سياسات الاقتصاد الكلي (سياسات تحسين مناخ الاستثمار) وسياسات التوظيف

[1] Report of white paper on poverty, reduction in rural area, special poverty reduction programs, www.cntv.cn/110629.shtml update 11/06/2012.

[2] مجلس الوزراء، استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة تجارب دولية،العدد الثاني،القاهرة، 2003 ، ص33

[3] DFID department for International development Reducing poverty through private sector, development china's experience (1999-2007), 2007, P3.

والتدريب)سياسة سوق العمل الفعال وإصلاح وتطوير أسواق السلع ورأس المال وكان تنفيذ هذه السياسات من خلال تطوير الإطار المؤسسي وزيادة التعاون بين المصانع والمدارس (وخصوصا المدارس الفنية) وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة عدد مراكز التدريب . تم تصميم شبكة للتدريب تضم كافة الجهات القائمة بالإشراف وبتنفيذ برامج التدريب مثل وزارة التعليم والبحث العلمي واتحادات العمال والغرف التجارية وذلك لضمان كفاءة برامج التدريب[1].

-أيضا **نيوزلندا** فلقد طبقت برامج لدعم البطالين تم فيه استبدال نظام إعانات البطالة والتدريب المهني وإعانات الإصابة بالأمراض أثناء العمل المعمول به في نيوزلندا ببرنامج جديد أطلق عليه برنامج Community Wageيقوم بتقديم دعم مالي لكل من الباحثين عن وظائف والباحثين عن فرص تدريب في مجالات مختلفة . وكانت هناك سياسات وشروط للانضمام إلى هذا البرنامج هي ان يشترط أن لا يقل عمر المتقدم لقائمة المشاركين في البرنامج عن 18 سنة وتكون الأولوية للأسر ، و ان ينضم إلى البرنامج أصحاب الدخول المتدنية ومن لا دخل لهم ،و يشترط أن يكون الشخص متفرغا أو لديه الرغبة للعمل في وظائف لكل الوقت و يتم تخصيص جزء من الدعم المقدم للبرنامج للعمل على حصر وتغطية جميع الباحثين عن فرص عمل وجميع الحاصلين على إعانات البطالة السائدة في المجتمع بما في ذلك إعانات التدريب والإعاقة. ويتم توقيع عقوبات على المشاركين في البرنامج في حالة عدم الوفاء بالالتزامات المتبادلة وعدم وجود أسباب مقنعة لعدم قبول فرص العمل أو التدريب المقدمة وتكون العقوبة في شكل حرمان مؤقت من الإعانات المالية أو تخفيضها بسبب معينة.

-أما في دولة **الدانمارك** فقد قامت الحكومة في عام2013 بتعديل أهداف خطتها الاقتصادية طويلة الأجل ،وكانت أحد الأهداف طويلة الأجل هي زيادة معدل التوظيف بحوالي 3.9% سنويا حتى عام 2014 ، كما وضعت الحكومة بعض الخطوط الاسترشادية لسياسة التشغيل في عام 2012 والتي ترتكز على أربعة دعائم أساسية هي[2]:

-تحسين القدرات والمهارات اللازمة للحصول على فرص عمل.

-تنمية وتطوير مناخ الاستثمار .

-العمل على تحديث وتطوير نظام العمل في المؤسسات ووجود مقاييس لتحديد مدى تكيف تلك المؤسسات على نظام التحديث

[1] د.علي أحمد السقاف، بطالة الشباب المشاكل والحلول، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل المنعقدة في جامعة عدن..ص 142.
[2] تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية من الموقع: www.arabfund.org

-التأكد على تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في شغل التوظيف .

ومن الآليات التي استخدمتها **الدنمارك** تقديم مكافآت أو علاوات تشجيعية لأصحاب العمل في القطاع العام الذين يقومون بتوظيف الأفراد الذين قاموا بتلقي دورات تدريبية ، وتوفير فرص عمل في الوظائف الخدمية وكذلك توفير فرص عمل من خلال استبدال العمالة الذين قاموا بترك العمل لأغراض التدريب أو لظروف عائلية .

-اتبعت **بلجيكا** سياسة توفير "وظائف مبدئية" للخريجين الجدد وزيادة معدل التوظيف للأفراد فوق سن الخمسين كسياسة للتوظيف ، كما قامت بتحديد النصوص القانونية والإدارية التي تظم عمل المؤسسات التي تقدم فرص عمل للمتعطلين وتوفير فرص عمل تناسب الأشكال المختلفة من البطالة المتحققة في الدولة ، وكان توفير الكفاءات والخبرات المطلوبة في السوق والاهتمام بالناحية القانونية التي تضمن الحفاظ على حقوق العاملين من ضمن السياسات المتبعة للقضاء على البطالة.

ولتنفيذ هذه السياسات تقوم الحكومة بتقديم معونات لدعم مشروع "الوظائف المبدئية" وزيادة التحويلات الموجهة لنظام التأمين الاجتماعي وزيادة الدخول المتاحة لمنخفضي الدخل من خلال تعديل بعض الإجراءات الضريبية بالإضافة إلى إعادة النظر في الأعمار المحدودة للخروج على المعاش بالنسبة للوظائف التي تتطلب درجة عالية من الخبرات وتفعيل دور مجموعات أصحاب الأعمال ومؤسسات التوظيف المتخصصة. واتبعت بلجيكا مجموعة من الخطوات لتطبيق البرنامج أعلاه ومن هذه الخطوات ان تقوم السلطات المحلية في المحافظات والمراكز داخل الدولة بمتابعة شهرية للمتعطلين في محيط سلطاتها لتحديد أيهم ينطبق عليه الخصائص التي يشترط البرنامج توافرها في المتعطلين المشاركين،و ان تقوم السلطات الإقليمية المسئولة عن التوظيف في كل محافظة بتشخيص حالة المتعطل بشكل دقيق وأكثر عمقا بعد التأكد من تحقيق الخصائص المنصوص عليها في برنامج دعم المتعطلين.،ثم تقوم السلطات الإقليمية المسئولة عن التوظيف بإعلام السلطة المحلية عن الإمكانات المهنية والفنية للمتعطلين كي يتم إعادة تنظيمهم بصورة جديدة وفعالة في سوق العمل، بعد ذلك يتم إبرام "عقد "مع المتعطلين يتضمن خطة عمل واضحة لكل متعطل مشارك في البرنامج أو لمجموعات من المتعطلين في بعض المهارات الفنية [1].

-أما في **فنلندا** فقد بلغ معدل البطالة حوالي 8.2% عام 2014،كما بلغ معدل البطالة بين الرجال حوالي 3.2% وبين السيدات 5.0% ، لذلك استخدمت فنلندا سياسة سوق العمل الفعال وذلك لتحقيق التوازن

[1] محمد شفيق،التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،ص13.

بين العرض وطلب العمل وذلك من خلال برامج التدريب المهني وبرامج تحسين الإنتاجية وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرامج التوظيف الذاتي . ويوجد العديد من الجهات القائمة على تنفيذ سياسات سوق العمل الفعال ومنها وزارة التعليم ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية.

- نماذج من دول شرق آسيا:

تعاني دول شرق آسيا من قلة كفاءة العمالة المعروضة وقلة الطلب على العمالة وتراجع مستوى آليات التنسيق بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الخالية (مساعدات البحث عن وظائف) فقامت هذه الدول بوضع الإستراتيجية الكلية لبرنامج سوق العمل وتحديد الجوانب التفصيلية المتعلقة بأسلوب بصميم البرنامج وذلك من خلال:

-توفير خدمات التوظيف.

-تدريب الأيدي العاملة.

-خلق فرص عمل جديدة.

-تفعيل دور المشاركة و الحوار بين الجهات المؤثرة في سوق العمل.

-الاهتمام بتنمية وتطوير "البنية التحتية" لسوق العمل

-المراقبة والتقييم.

-بالنسبة لتجربة **جمهورية الصين الشعبية** فقد عانت من عدم وجود فرص عمل ، وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي 14 مليون شخص فقدوا وظائفهم نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت بين عامي 1995 و2000 إضافة إلى وجود 150 مليونا من العمالة الفائضة عن حاجة القطاع الزراعي وقد قامت الحكومة بتصميم برامج التأمين ضد البطالة لتخفيف الأعباء الاقتصادية التي يواجهها المتعطلون وفي نفس الوقت لمساعدتهم على الحصول على فرص عمل.وتعتبر إعانات البطالة من الحلول القصيرة الأجل. حيث قامت بتقديم خدمات وساطة مجانية وبرامج تدريب على إعادة التوظيف ، وقد اتبعت السلطات الآليات التالية :

- تنفيذ مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية **PNUD** بالتعاون مع منظمة العمل الدولية **ILO** .[1]

- إعداد برامج التخفيف من حده الفقر"برامج مساعدة الفقراء" وبرامج التخفيف من حده الكوارث بالإضافة إلى برامج التخفيف من حده البطالة.

[1] L'OIT en un coup d'œil ,organisation internationale du travail : www.ilo.org

وقد قام البرنامج الأمم المتحدة للتنمية **PNUD** [1] و منظمة العمل الدولية **ILO** بتنفيذ سياسات الصين السابقة للقضاء على البطالة.

-كما تعاني **الهند** من انخفاض معدلات نمو التشغيل وارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى انخفاض مستوى مهارة القوى العاملة ، وقد اتبعت الهند سياسة تنمية مهارات القوة العاملة وخفض معدلات البطالة وخصوصا بين الشباب ، حيث قامت بتقديم القروض الميسرة للشباب وزيادة عدد المدارس لكي تغطي الخدمات التعليمية في مختلف أنحاء الهند بالإضافة إلى تطوير المناهج المستخدمة في التعليم الفني.

-أيضا دراسة حول **كوريا** ، حيث تعاني من انخفاض مستوى تأهيل القوى العاملة وانعدام التوازن بين العرض والطلب من العمالة ، وتهدف سياسات التشغيل والتوظيف التي تطبقها وزارة العمل في كوريا إلى تأهيل القوى العاملة وتنمية قدراتها إلى الحد الأقصى حتى تتحقق الكفاءة في سوق العمل ويتحقق التوازن بين عرض العمالة والطلب عليها وستؤدي سياسات التشغيل إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعمال وستساهم في تحقيق تنمية متوازنة للاقتصاد القومي وللمجتمع ككل وتوفر فرص عمل لكبار السن من العمالة بالإضافة إلى توفير فرص عمل للمعاقين من العمالة وكذلك توفير فرص عمل للشباب والارتقاء بمستوى توظيفهم.

وقامت الحكومة الكورية بإتاحة فرصة عمل لكبار السن من العمالة من خلال مراكز خدمات التوظيف ، كما قامت الحكومة باختيار 77 وظيفة من الوظائف المناسبة للقدرات الذهنية والبدنية لكبار السن وجعلت أولوية التوظيف لكبار السن وقدمت دورات تدريبية تستغرق من أسبوع إلى أربعة أسابيع لكبار السن بهدف تطوير قدراتهم المهنية ، و قامت بمنح منحاً لأصحاب الأعمال الذين يقومون بتخصيص أكثر من 6% من الوظائف المتاحة للعمالة فوق 55 عام[2].

-و بالنسبة لتجربة **الفلبين**، فتعاني من ارتفاع معدلات البطالة حيث ارتفع معدل البطالة من9.8% عام **1999**إلى **11.2 %**عام 2000 ، أي بزيادة قدرها **1.4%** ولقد بلغ عدد البطالين حوالي 3.456 مليون فرد وذلك بزيادة قدرها 442 ألف متعطل . حيث اتبعت إستراتيجية سياسة التوظيف الشامل .وتهدف هذه الإستراتيجية إلى : تحفيز معدلات النمو الاقتصادي بما يساعد على تحسين معدلات نمو التوظف والدخل ،تحقيق التعاون بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة بما يساعد على تحقيق التوظف الكامل.

[1] H. Nassar , Demographic transition,employment and labour migration in the arab regio, United nations expert group meeting on international migration and development in the arab region, United Nations Secretariat, Beirut, 15-17 May 2006.

[2] تسريع عملية مكافحة عمل الأطفال، مجلة عالم العمل لمنظمة العمل الدولية، مطبعة دار الكتب، بيروت لبنان، العدد 69 ،جانفي2011، ص4.

وقد تم تنفيذ إستراتيجية التوظيف الشامل من خلال مجموعة من البرامج الفرعية ومنها :

-إقامة معارض التوظيف.[1]

-برنامج تطوير الموارد البشرية.

-برنامج تشجيع التوظيف في الريف.

-برنامج تشجيع المشروعات الصغيرة.

-و بالنسبة **لبلغاريا** فتعاني من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات التشغيل حيث ارتفعت معدلات البطالة من12%عام 1998 إلى 20% عام 2001 ، وقد اتبعت بلغاريا مجموعة من السياسات تتمثل في تطوير مناخ الاستثمار وتطوير وتنمية سوق العمل، بالإضافة إلى إعادة تأهيل القوى العاملة وذلك من خلال تثبيت سعر الصرف ، تطبيق برنامج الخصخصة والاهتمام بتدريب القوى العاملة.

نماذج من الدول العربية:

-بالنسبة لدراسة قام بها المعهد الوطني للاحصاء تبين ان نسبة البطالة في تونس سجلت تراجعا واضحا و لكنه طفيف خلال الثلاثي الاول من سنة 2012 مقارنة بالثلاثي الرابع لسنة 2011،حيث حاء في البيان ان نسبة البطالة انحدرت من 18.9 بالمئة الى 18.1 بالمئة.

و تتميز تونس كغيرها من الدول النامية بارتفاع معدلات البطالة حيث توجد ثلاث سياسات أساسية وهي زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع المشروعات الصغيرة وتطوير مهارات القوى العاملة . حيث قامت بالآليات التالية لتنفيذ سياستها:[2]

-تحسين البنية الأساسية وخصوصا قطاع الاتصالات.

-تدريب الشباب على المهارات التي يتطلبها سوق العمل.

-تقديم الدعم لتمويل المشروعات الصغيرة.

-تطبيق برامج التنمية المحلية.

[1] العمل اللائق للعمال المنزليين، مجلة عالم العمل لمنظمة العمل الدولية، مطبعة دار الكتب، بيروت لبنان، العدد 68 أوت 2010، ص3.

[2] Les politiques sociales au Maroc états des lieux , Document de travail n°80 de royaume de Maroc, septembre 2010 :www.finances.gov.ma.

وتم تنفيذ السياسات السابقة بواسطة البنك القومي للتضامن الاجتماعي والصندوق القومي للمشروعات الصغيرة ووزارة التدريب المهني والتوظيف بالإضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص حيث اعتبرت هذه السياسة كنموذج ناجح للتخفيف من حدة البطالة.

وقد بلغ عدد المشتغلين 23.9 مليون مشتغل بزيادة قدرها 39 ألف مشتغل بنسبة 0.2% عن الربع السابق وبزيادة قدرها 63 ألف مشتغل بنسبة 0.3%عن نفس الربع من عام 2010،و تعتبر أثر برامج الحكومة لتشغيل الشباب على إنعاش السوق المصري من خلال عرض جانب من جوانب المشروعات الصغيرة يختص بقدرتها على التشغيل وخصائص هذا التشغيل، وما يرتبط به من زيادة أجور وغيرها من جو انب سلبية وإيجابية مرتبطة بالعمل في المشروعات الصغيرة.

خاتمة:

لم تعد التنمية تقتصر على إحداث تبدل نوعي في البنية الاقتصادية ، من حيث دورها في زيادة معدلات النمو ورفع الناتج المحّلي الإجمالي وتطوير كفاية الإنتاج وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ، إنما تشتمل أيضا على إحداث تغيير جذري في البنية الاجتماعية من حيث زيادة تعداد الطبقة الوسطى من مهندسين وأطباء وفّنيين... ومن حيث ربط تقنيات العلم الحديث بالإنتاج فضلا عن استحواذ العملية السياسية على اهتمام المجتمع بوصفها أداة تغيير نحو الأفضل .فالتنمية هي عملية الوصول إلى الأفضل اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وتبدأ عملية التنمية بتحليل الواقع وحصر المشاكل فتحديد الأهداف المرجو الوصول إليها ثم وضع خطة العمل التي تعتمد على كافة الإمكانات المتيسرة مع مشاركة أفراد المجتمع ذاتهم في التخطيط والتنفيذ والمتابعة الذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تتنوع بتنوع مجالات التنمية فهي تشمل المجال الاجتماعي ، الصحي ، الزراعي ، الصناعي ، الثقافي ومجال السكن والشباب والبيئة .

الفصل الرابع
تحليل السياسات الاجتماعية في الجزائر

مقدمة:

المؤشرات الاجتماعية تستخدم لقياس نوعية الحياة فهي المحرك الأساسي لصياغة البرامج و السياسات الاجتماعية لذلك تطرح الإشكالية حول تقيم المؤشرات الاجتماعية للسياسات العامة في الجزائر،حيث ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات ,لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها,للتعبير عن الوقائع و التغيرات الاجتماعية ،من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية , و دراسة بدائل للسياسات المتبعة من اجل اختيار أكثرها ملائمة ,و توجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي للأفراد و الأسر ,مثل تلبية الحاجات الأساسية و توفير النمو و ا لرفاه .و سوف نتطرا إلى دراسة واقع المؤشرات الاجتماعية في الجزائر من خلال السياسات الاجتماعية بالإضافة إلى دور سياسة الإعانات الموجهة نحو البرامج الاجتماعية.

1. الإعانات والتحويلات الاجتماعية في الجزائر

1.1. التحويلات الاجتماعية

تمثل التحويلات الاجتماعية احد البنود التي تستطيع من خلاله النفقات العامة أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق التنمية الاجتماعية.وتلعب السياسة العامة للدولة دورا رئيسيا في جملة المبالغ التي تخصص الدعم ،فالدول التي تطبق النظام الرأسمالي لا يمثل الدعم فيها أهمية كبيرة نظرا لعدم تدخلها الواضح في التأثير على العرض والطلب وإنما تدخلها يقتصر على التوجه والتدخل المباشر عند حدوث أزمات،إما الدول التي تطبق النظام الاشتراكي فان الدعم يلعب فيها دورا رئيسيا حيث تزداد المبالغ المرصودة له من الميزانية العامة للدولة،حيث تعمل الدولة من خلاله على دعم الخدمات والسلع بحيث يستطيع الأفراد الأقل دخلا من الحصول عليها بأثمان معقولة وبالتالي يكون وسيلة لتقليل الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل القومي.[1]

بلغ مجموع النفقات الاجتماعية الخاص بقطاع التربية و الصحة و التضامن الوطني حوالي 688.4 لسنة 2011.

حيث بلغ معدل دعم المتقاعدين (11.4%)في أيطار تحمل الدولة للفارق بين ربع التقاعد الناتج عن سنوات العمل والاشتراك الفعلي ومستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون المحدد بالقانون،والمساهمة في صندوق احتياطات التقاعد،الذي عرف زيادة ب122% بالمقارنة مع العام 2005(الزيادة ناجمة عن الزيادات السنوية وخاصة الزيادة في الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي قفز من 10.000دج إلى 15.000دج وهي زيادة ب 25%)

.

وبالنسبة للمساعدات الاجتماعية وعمليات التضامن للفئات الهشة والمعوقين،تبلغ قيمة الدعم 135 مليار دج،ما يعادل 2.7 مرة مقابل نفس النفقات سنة 2005،ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى توسع قاعدة المستفيدين وتثمين التعويضات.وبصفة إجمالية،فان نظام الضمان الاجتماعي يتطلب حشد موارد هائلة تقدر بحوالي 16% من الناتج الداخلي الخام،هذا المستوى من الموارد موجه للحماية الاجتماعية وحجم الشرائح التي يتم حمايتها من جهة ،ومن ناحية أخرى للعلاقات الاجتماعية من خلال عمليات إعادة توزيع

[1] Conseil national économique et social, rapport sur l état économique et social de la nation 2011 -2012,mai 2013,p 60.

الثروة أفقيا وفق المهمة الأساسية للضمان الاجتماعي،وتفضيلا لإعادة التوزيع العمودي عن طريق الإعانات الاجتماعية(للحد من الإقصاء الاجتماعي) ومن جهة أخرى لدعم الاستهلاك. [1]

على صعد الموارد المتاحة لسنة 2011،بلغ إجمالي التحويلات الاجتماعية للدولة إلى أزيد من 1200 مليار دج ،ما يعادل حوالي 10% من الناتج ألدخلي الخام وأزيد من 18% من الميزانية العامة للدولة،وتمثل بذلك 6.6 مرات المبلغ الذي خصص للمساعدات الاجتماعية سنة 2013.

جدول(1.4): التحويلات الاجتماعية المتأتية من ميزانية الدولة (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2000	2005	2009	2010	2011	2013
السكن	67.8	114.6	190.9	322.3	282.7	401.2
تحويلات عائلية	29.1	40.8	43.7	44.2	42	47
التعليم	13.8	39.9	78.1	87.6	89.1	93.4
الكهرباء و الغاز	4.5	15.5	144.6	90.5	78	80.9
دعم الاسعار	-	-	192.2	96.2	-	-
دعم المتقاعدين	19.5	62.9	132.7	138.4	136.7	137
الصحة	33.3	60.4	173.5	189.9	220.6	287
المجاهدين	60.4	75.8	111.3	112.2	169.6	170.3
المجموع	262.43	357.3	1173.4	1201	1202.5	1359.4
التحويلات/(%)PIB	6.4	4.7	11.7	11.1	10.1	12.1
التحويلات/(%)BGE	21.9	17.0	27.9	24.4	22.8	22.9

وقد تم توجيه الجزء الأهم من المبالغ المرصودة برسم المساعدات الاجتماعية كالتالي:

-تحويلات العائلات بمبلغ 302.2 مليار دج (25% من التحويلات)الموجهة لدعم العائلات(المنح العائلية ،ومنح التمدرس)إعانات التمدرس (المنح،الإيواء،الإطعام،النقل المدرسي،ونقل الطلبة،المطاعم المدرسية)والوصول إلى الكهرباء والغاز الطبيعي،ويتضمن المبلغ المذكور التكفل الكلي بالزيادة التي عرفتها أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمية منذ سنة 2007.وهو الدعم الذي سمح بإبقاء التضخم عند المستويات المقبولة نوعا ما (4.4% سنة 2008،و 5.7% سنة 2009 و5.9% سنة 2013)مما سمح للعائلات وخاصة الأكثر هشاشة بالتعرض إلى صدمة تضخمية وعدم تضرر القدرة الشرائية بشكل مباشر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية.

[1] Conseil national économique et social,Rapport sur l'état économique et social de la nation 2011-2012,mai 2013,p 61

-دعم قطاع السكن بمبلغ 283 مليار دج(23.5% من التحويلات)موجهة لتسيير الوصول إلى السكن الاجتماعي في إطار مختلف صيغ المساعدة على البناء والسكن التساهمي والبيع بالإيجار.[1]

التطور النوعي المسجل في المسجل المجال التربوي (خاصة في معدلات التمدرس وتطوير المنظومة التربوية والتكوين ومحو الأمية)بالإضافة إلى التحسن في الحالة الصحية للمواطنين(معدلات الأمل في الحياة عند الولادة إلى 76 سنة بزيادة قدرها 43% خلال 40 سنة الأخيرة)وتطور شروط الحياة (الوصول إلى الماء الشروب والغاز والكهرباء والصرف الصحي)وتثمين مساهمة الحماية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل الاستثمارات في الموارد البشرية،وهي المنجزات التي أيدها وثمنها التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2010 الذي نقل الجزائر من دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة بفضل المنجزات القياسية التي تحققت على مؤشر التنمية البشرية والحماية الاجتماعية.

جدول (2.4):تقدير الميزانية الاجتماعية

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
النفقات الاجتماعية	234.12	253.21	272.57	336.05	460.03	490.85	709.03	900
التحويلات الاجتماعية	357.30	625.37	838.95	1083	1173.40	1201	1202.50	1305.1
التعليم	40	51	62	75	78	88	89	99
الصحة	11	19	34	37	33	38	43	47
لسكن	115	155	251	210	191	322	283	285
لتضامن الوطني	34.8	45.8	62.6	48.2	80.2	82.6	85	86
تحويلات اخرى (*)	157	355	429	713	791	671	703	708
لمجموع	591.42	878.58	1111.52	1419.05	1633.43	1691.85	1911.53	2254.63

(*) : Allocations familiales, électricité et gaz, soutien des prix, soutien aux retraités, Moudjahidine

و نظام الحماية الاجتماعية يلعب دور أساسي متنوع بشكل كامل ،ورصد الموارد اللازمة للحماية الاجتماعية،على أساس سياسة الميزانية التي تحدد على أساس الأهداف الاجتماعية للقياس هذا من خلال المنحنيين البيانيين لتطور التحويلات الاجتماعية المتأتية من ميزانية الدولة والدعم الموجه للعائلات خلال الفترة (1999-2012)نستنتج أن إعانات الدولة هي في ارتفاع مستمر.

[1] انظمة الحماية الاجتماعية و التضامن الوطني،شروط ضمانها و ديمومتها،المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،الجلسات العامة للمجتمع المدني،الورشة الثانية،قصر الامم،نادي الصنوبر ،14-15 و 16 جوان 2011،ص 8 .

شكل (1.4): تطور التحويلات الاجتماعية الآتية من ميزانية الدولة(1999-2012)[1]

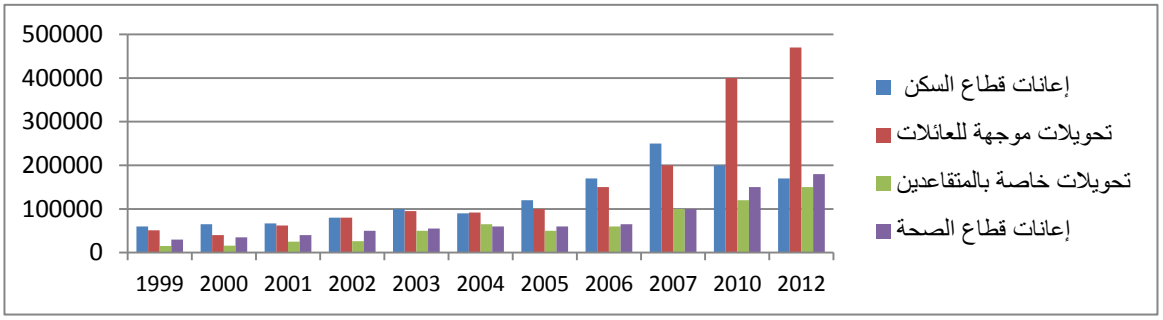

المصدر:وزارة المالية

عموما فان التحويلات الاجتماعية للدولة قد سجلت معدل نمو سنوي قدره 18% خلال الفترة 1999-2009 وذلك بعدما تضاعفت بأكثر من 04 مرات مقارنة لعام 1999 ويعود هذا الارتفاع إلى تكفل ميزانية الدولة بفئات السكن المحرومة وذلك من خلال أجهزة للحماية الاجتماعية وكذا تطبيق إصلاحات فيما يخص الأسعار،وقد سجل ارتفاع معتبر من الإعانات الموجهة للأسعار ابتداء من عام 2007 قدر بأكثر من 491% في عام 2008 .[2]

شكل (2.4): تطور التحويلات الاجتماعية و الميزانية العامة للدولة

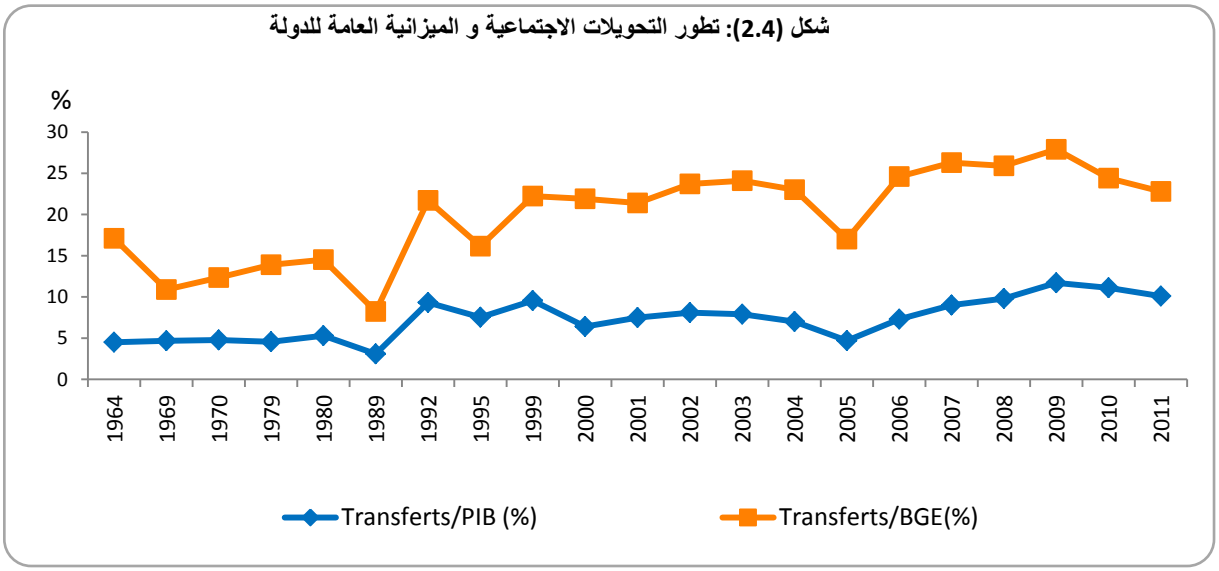

Source :Rapport sur l état économique et social ,mai 2013.

ولغرض مقارنة الجزائر مع بعض الدول في مجال والتحويلات الاجتماعية نستعرض الجدول التالي الذي يوضح لنا الدعم والتحويلات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في دول مختارة .[3]

[1] Conseil national économique et social,Rapport sur l'état économique et social de la nation 2011-2012,mai 2013,p 84
[2] ملخص حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة لسنة 2008،المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،ديسمبر 2009،ص 63-64.
[3] احمد السيد النجار،عدالة الموازنة العامة للدولة-موازنة2010-2011-نموذج للانحياز للرأسمالية الكبيرة ضد الحقوق الاقتصادية،الاجتماعية للفقراء و الطبقة الوسطى،سلسلة العدالة الاجتماعية،الاصدار الثاني، للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية،الطبعة الاولى،2012،ص 34-35.

جدول (3.4): الدعم والتحويلات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي من دول مختارة.

	الإعانات كنسبة من الإنفاق العام(%)		الإعانات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	1995	2012	1995	2012
الصين	00	8.0	00	8.8
الجزائر	6.4	6.9	25.92	21.7
الدانمارك	6.4	7.0	24.5	22.6
فنلندا	6.8	8.2	33.9	24.3
فرنسا	5.9	5.2	28.1	20.5
ألمانيا	6.7	6.2	25.9	23.8
ايطاليا	5.4	5.5	25.9	16.1
كوريا الجنوبية	6.3	5.8	%9	20.8
المغرب	00	4.6	00	20.8
روسيا	00	6.4	00	13.6
اسبانيا	4.2	4.9	15.6	10.8
تونس	3.6	5.1	10.2	12.5
تركيا	00	5.1	00	18.4
بريطانيا	5.7	7.1	23	16.8
أمريكا	00	8.0	00	33.6

source: World development indicators 2012,p 266-268.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر هي من البلدان الأكثر تقديما للدعم والتحويلات الاجتماعية للمحتاجين، و هذا يدل على التكفل الكبير لميزانية الدولة.

شكل (3.4):الإنفاق على الدعم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

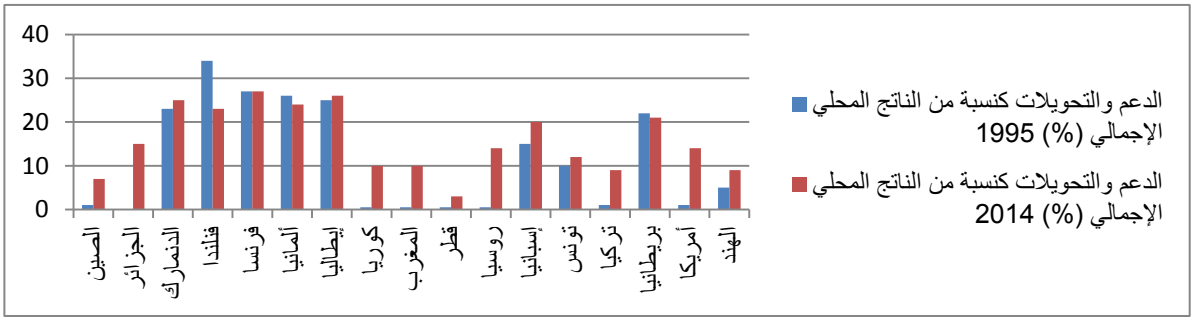

السنوات	التحويلات الاجتماعية/PIB(%)	التحويلات الاجتماعية(%)/BGE
1964	4,51	17,1
1969	4,68	10,9
1970	4,78	12,34
1979	4,57	13,9
1980	5,3	14,52
1989	3,09	8,23
1992	9,32	21,71
1995	7,53	16,16
1999	9,56	22,24
2000	6,4	21,9
2001	7,5	21,4
2002	8,1	23,7
2003	7,9	24,1
2004	7	23
2005	4,7	17
2006	7,3	24,6
2007	9	26,3
2008	9,8	25,9
2009	11,7	27,9
2010	11,1	24,4
2011	10,1	22,8

Source :Rapport sur l état économique et social ,mai 2013.

شكل (4.4):تطور الميزانية الاجتماعية للدولة و التحويلات الاجتماعية

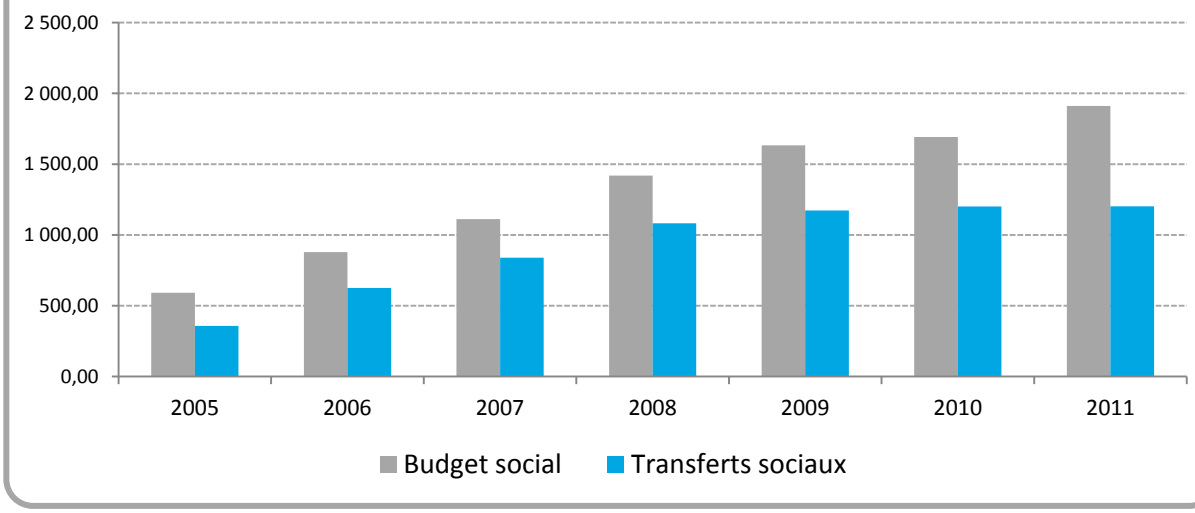

لوحظ منذ عام 2008 ركود في نسبة النفقات المخصصة للتحويلات الاجتماعية في حين أن حصة الميزانية العامة للدولة في تزايد مستمر، والتي هي في صالح سياسة اجتماعية شاملة لجميع المواطنين .

2. قطاع السكن

إن سياسة الإسكان ترتبط بالتخطيط العام للتنمية، هذا التخطيط الذي ينطوي على استخدام الحكومة لصلاحياتها في وضع أهداف محددة وواضحة، من أجل القضاء على مشكل نقص السكنات، ويعتبر هذا المشكل مشكلا عالميا بحيث نجده يتفاقم السنة تلو الأخرى مخلفا وراءه مشاكل جديدة وذلك لعدة أسباب خاصة منها عدم التوازن الموجود بين النمو الديمغرافي والطلب المتزايد على السكن من جهة، والسياسة المتبعة من طرف الدولة لإسكان أكبر عدد من مواطنيها من جهة أخرى، غير أن حدته باختلاف نمو الدولة ودرجة تطورها وامتلاكها للتكنولوجيات والإمكانات المادية للتحكم في هذا المشكل من وطأته، إلا أن الدول المتقدمة ونظيرتها الأقل نموا على حد سواء يعانيان من الآثار المترتبة عن هذا المشكل والتي أدت إلى قيام فقيرة وأخرى طفيلية واختلال شكل المدن جراء التوسع العشوائي والتنمية الفوضوية [1].

1.2. الإعانات المقدمة من طرف الدولة في مجال السكن:تعد الإعانات أو المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للأفراد من اجل الحيازة على السكنات من إحدى الطرق أو الوسائل السياسة السكنية للتدخل في السوق السكني و ذلك بما يتماشى مع متطلبات الأفراد و المخطط إن هذه الإعانات تأخذ شكلين :[2]

***إعانات مالية مباشرة** : أي أنها تقدم لغرض الحيازة على السكن،حيث أنها تقدر على أساس نسبة من مبلغ شراء المسكن،و تقدم للفرد المعني بعملية الشراء و ما عليه إلا أن يكمل ما تبقى من باقي المبلغ للحصول على ملكية السكن ففي الجزائر مثلا نجد هيئة تابعة للدولة متخصصة في منح هذا النوع من الإعانات المباشرة و المتمثلة في الصندوق الوطني للسكن CNL[3] الذي يقدم إعانات مالية للفرد بغرض شراء سكن معين و ذلك وفق شروط موضوعة كقيمة دخل الفرد ،نوع السكن ...الخ.كما انه نظام يقوم على مجموعة إعانات موجهة لإنتاج السكن تتغير حسب الصيغة ودخل الأسرة، يخصص لعمليات البناء أو لفئات محددة من المجتمع،بهدف تشجيع الاستثمار في القطاع.

1A. BOUYACOUB,L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel. Confluences méditerranée, 1997, vol. 21, p. 76.

[2] La politique du logement en Algérie, rapport de synthèse, Boumerdes 21 ET 22 décembre 2002. P 25

[3] CNL:caisse national du logement

***أو إعانات مالية غير مباشرة** :و نقصد بغير مباشرة أن الإعانة ليست موجهة بصفة مباشرة من اجل الحيازة غلى سكن كالحالة الأولى،بل هي موجهة للأفراد خاصة ذوي الدخل الضعيف و ذلك من اجل الرفع من قدراتها الشرائية،و من شان هؤلاء أن يخصصوا هذه الإعانة من اجل الحيازة على سكنات بصفة الملكية أو الكراء .و مما تجدر الإشارة إليه انه من الناحية الاقتصادية ،هذه الوسائل أو الآليات التي تتمثل في الإعانات تؤدي دائما إلى نفس النتائج غير أن الخيار بينهما يكون حسب طبيعة نظام البلد و كذا مدى تطوره أو نموه.

أقسامه :ينقسم نظام الدعم إلى ستة أنواع:

*تخفيض في سعر بيع الأرض.

*مساعدة مالية خاصة بأعمال التهيئة.

*مساعدات تقدمها الخزينة لتغطية مصاريف البناء.

*إعانات مالية تمنح مباشرة للمواطن لامتلاك مسكن عن طريق شرائه أو بنائه.

*تخفيض نسبة فوائد البنوك. المفروضة على عملية البناء

*تخفيض في الرسم على القيمة المضافة[1](TVA) المفروضة في عملية البناء[2]

2.2. **توزيع السكن في الجزائر** :تخصص الدولة سنويا ما يقارب 130 مليار دج كدعم للسكن بنسبة3 % بالمئة من إجمالي الميزانية الموجهة من الناتج الداخلي الخام ،(PIB) فهي تفوق من 2 إلى 3 مرات القيمة التي تخصصها بعض الدول العربية،[3] فعلى سبيل المثال نجد أن النسبة في المغرب و الأردن تبلغ0.5 و 0.8 %بالمئة على التوالي[4].

على الرغم من البعد العالمي لمشكل السكن إلا أن علاجه يختلف من دولة إلى أخرى،فالدول المتطورة التي تتمتع باستقرار سياسي تستطيع أن تخفف من التبعات التي يخلفها قطاع السكن بمحاولة إيجاد حلول

[1] **TVA : T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

[2] Ministère de l'habitat algérien, recueil de textes législatifs, p 10 .

[3] Ministére de la Prospective et des Statistiques ,Algerie en quelque chiffres les édition des années 2005a 2010, http/www.mps.gov.dz

[4] la politique du logement en Algérie : L'analyse des blocages de l'offre de logement en Algérie, ministère de l'habitat et de l'urbanisme, banque mondiale, Alger Boumerdes 21 et 22 décembre 2005 . P 18

PIB : Produit **I**ntérieur **B**rute.

تتكيف مع كل مشكل مقارنة بالدول النامية التي لا تستطيع أن تتحمل الأوضاع المترتبة عن هذا القطاع، إضافة أن السكان في الدول المتقدمة يتمتعون بدخل أعلى.

3.2. حجم السكنات المقدمة خلال الفترة 1994-2014

لقد عرف قطاع السكن في فترة ما بعد الإصلاحات انتعاشا ومسارا آخر اختلف عن سابقه في فترة النظام الاشتراكي، ويتجلى من خلال مختلف الجهود والإجراءات التي قامت بها الدولة: كإعادة الاعتبار لكل من السكن الاجتماعي والترقوي، التنويع في الأنماط السكنية الحضرية وظهور صيغة السكن التساهمي وصيغة عن طريق الإيجار في سنة 2001، بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم بدوره في إنعاش هذا القطاع الحساس وللبنوك لتساهم هي بدورها في تمويله عن طريق القروض العقارية وغيرها من الإجراءات لكن إلى أي مدى ساهمت هذه الإصلاحات عبر هذا القطاع في القضاء على مشكل السكن الذي تعاني منه شرائح واسعة في الجزائر؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال تحليل البيانات التالية:[1]

جدول (4.4):حجم الإعانة المقدمة في الجزائر من قبل الصندوق الوطني للسكن حسب مرسوم سنة 1994

الفئة	الدخل	الصلاحيات التي يتمتع بها المستفيد
01	الدخل اقل او يساوي 2 مرة الحد الادنى للاجور	-اعانة مالية -طول مدة القرض -اعفاء من دفع معدل الفائدة على القرض
02	2 مرة الدخل اقل و اقل او يساوي 3 مرة الحد الادنى للاجور	-اعانة مالية -طول مدة القرض
03	3 مرة الحد الادنى للاجور اقل من الدخل و اقل او يساوي 4 مرة الحد الادنى للاجور	-اعانة مالية
04	الدخل اكبر من 4 مرة الحد الادنى للاجور	-اعانة مالية

Source : Ministère de l'habitat algérien, recueil de textes législatifs, p 10.

[1] معطيات وزارة السكن و العمران ،حصيلة البرامج السكنية للحكومة ،1995-2013

	السكنات الحضرية								السكنات الريفية	النسبة %
	السكن الاجتماعي	النسبة%	السكن التساهمي	النسبة%	السكن الآخر	النسبة %	السكن الترقوي	النسبة%		
1995	42208	32	5896	4	9060	6	26271	19	48087	36
1996	39819	35	3127	2	21092	18	15724	14	32523	28
1997	46513	41	3892	3	18482	16	15959	14	26751	23
1998	51588	42	4176	3	22366	18	9299	7	33946	27
1999	41984	33	3181	2	32445	26	7389	5	39209	31
2013	64840	35	4990	5	55350	28	9610	10	54930	39

جدول(5.4): برنامج إعانات السكنات المنجزة الحضرية والريفية للفترة 1995-2014[1]

Source : Ministère de l'habitat algérien, recueil de textes législatifs, p 11

جدول (6.4): البرامج الدعم المسجلة للسكن ضمن المخطط الخماسي 2005-2014 مع النسب المئوية حسب وزارة السكن

	م/ خماسي	ب/تكميلي شمال	ب/ سكن ذات نوعية	ب/خاص السكان	بتثبيت	ب/أخرى خاصة
سكن اجتماعي	2384120	117000	165000	295450		147330
سكن تساهمي	2337330	97070	180000	0		0
سكن ريفي	3942380	405930	633000	0		125650
سكن،أراضي للبيع	1291150	0	0	0		0
سكنات ترقوية	380680	0	0	0		0
المجموع	**10345660**	**620000**	**978000**	**295450**		**272980**
سكن اجتماعي	%43,14	%38,87	%36,87	%92,00		%50,97
سكن تساهمي	%42,59	%35,66	%38,40	%4,00		%3,00
سكن ريفي	%58,11	%85,47	%74,72	%2,00		%46,03
سكن،أراضي للبيع	%32,48	%0,00	%0,00	%1,00		%3,00
سكنات ترقوية	%13,68	%0,00	%0,00	%2,00		%3,00

[1] La politique du logement en Algérie, rapport de synthèse, BOUMERDES 21 ET 22 décembre 2002. P 70

المصدر:وزارة السكن و العمران 2013

من خلال الجدول نلاحظ أن الدولة استمرت في سياستها التدعيمية للسكن الاجتماعي، يظهر ذلك من الانجازات المحققة خلال هذه الفترة، بالمقابل نلاحظ أن السكن التساهمي حقق نسبة متوسطة، نتيجة لقلة المهتمين به. أما بالنسبة للسكن الترقوي نلاحظ أنه لم يحقق نسبة كبيرة نظرا لتكلفته العالية، وكذا لنقص التمويل، خاصة وان الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قد توقف على تمويل مثل هذه السكنات بسبب ضئالة موارده كما أن السكنات الريفية لم تعرف تطورات ملحوظة وهذا راجع لعدة أسباب منها:

-تدهور الأوضاع الأمنية مما أدى بالمواطنين إلى هجرة الريف

-حجم الإعانة المالية المقدمة والتي لا تكفي لإتمام السكنات.

-توجيه المستفيدين من الإعانات المقدمة لأغراض أخرى غير بناء السكنات.

أما المرحلة التي تبدأ من 1999 استمرت الجزائر في تبني السياسة المنتهجة في الفترة السابقة، وكذلك في وجود عدة مؤشرات ساهمت في التأثير على قطاع السكن أهمها:

-التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية

-الانفراج النسبي في الأوضاع الاقتصادية بعد ارتفاع أسعار البترول، وزيادة حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبيك [1].

لكن أهم السياسات التي انتهجت في هذه الفترة كانت صيغ السكن الترقوي وصيغة البيع بالإيجار ومحاولة التركيز على المسكن بجانبه السياسي والاجتماعي، صيغ البيع بالإيجار من السكن موجه للطبقة المتوسطة لأن غالبيتها لا يستطيعون امتلاك مسكن ترقوي أو تساهمي فيعتبر ذو تكلفة مرتفعة لا يمكن الحصول عليه سوى من طرف ذوي الدخل المرتفع، ولقد أوكلت صيغة البيع بالإيجار إلى وكالة السكن وتطويره-عدل-التي تأسست سنة 1990والتي عينت بدراسة الطلبات حسب الشروط التي حددتها المواثيق .

لقد حاولت السياسة المنتهجة في قطاع السكن أن تربط هذه الصيغة بالتركيبة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري ويظهر ذلك من خلال منح السكنات وفق عدد الأسر، وهذا من أجل تحسين مستوى الاستقبال في السكنات.[1]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2000.الدورة 17 ماي 2001،الجزائر ،ص 41.

كما أن السياسة الخاصة بقطاع السكن في هذه الفترة قد أعطت أهمية كبيرة للمسكن باعتباره فاعلا في تثبيت أسس الدولة، في محاولة إعادة الثقة لأجهزة السلطة التي تزعزعت مكانتها وهذا بمحاولة استيفاء كل المشاريع المعلنة وفق هذه الصيغة، ومحاولة تدعيمه ماليا بتحمل جزء من النفقات التي تعد أعباء إضافية تحسب على ميزانية الدولة الموجهة للسكن، حيث تم تخصيص 2.5مليار أورو من أجل المخطط الخاص بالسكن.

جدول (7.4): يمثل البرامج للتنفيذ من حجم السكنات للمخطط الخماسي 2005-2013

	2005	2006	2007	2013
سكنات اجتماعية	12053	38689	21272	**41259**
سكن تساهمي	84184	57538	19271	**26982**
سكنات ريفية	32765	37017	44871	**64871**
سكن وأراض للبيع	0	2696	6936	**82148**
سكن ترقوي	3837	5558	2772	**4572**
البناء الجاري تنفيذه		39160	15164	**35123**
المجموع	**332839**	**280658**	**110286**	**258924**
سكنات اجتماعية	%33,67	%13,79	%19,29	**%30**
سكن تساهمي	%25,29	%20,50	%17,47	**28**
سكنات ريفية	%38,89	%48,82	%40,69	**%62**
سكن وأراض للبيع	%0,00	%0,96	%6,29	**%16**
سكن ترقوي	%1,15	%1,98	%2,51	**%9**
البناء الجاري تنفيذه	-	%13,95	%13,75	**%32**

المصدر: وزارة السكن 2013.

في إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 تم تخصيص مليوني (02) وحدة سكنية منها 2,1 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 22014

و بالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار من اجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02) مسكن) منها 500.000 إيجاري و 500.000 ترقوي و300.000 لامتصاص السكن الهش و 700.000سكن ريفي.

[1] Ministére de la Prospective et des Statistiques ,Algerie en quelque chiffres les édition des années 2005a 2010, http/www.mps.gov.dz

[2] بيان اجتماع مجلس الوزراء،برنامج التنمية الخماسي 2010-2014،ص 02

كما يستفيد قطاع السكن من غلاف مالي قيمته 3700 مليار دج ما بين 2010-2014، في 2 جوان 2010 خصص غلاف مالي قدرت قيمته بأكثر من 3700 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل انجاز مليوني (2) وحدة سكنية و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني بالنسبة للفترة الممتدة من2010 - 2014.و من مجموع الالتزامات المالية المقدرة قيمتها ب 21214 مليار دج (حوالي 286 مليار دولار) التي تمت تعبئتها من طرف البرنامج الخماسي الجديد الخاص بالاستثمارات العمومية تم تخصيص حصة نسبتها4 ر 17 بالمائة بهدف امتصاص العجز المسجل في هذا القطاع على المستوى الوطني.

و يتعلق الأمر أيضا بانجاز 500000 وحدة سكنية ايجارية و 500000 وحدة سكنية ترقوية و300000 وحدة سكنية في إطار امتصاص السكن الهش و 770000 وحدة سكنية ريفية.و عليه سيتم تسليم مجموع2 ر 1 مليون وحدة سكنية خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 فيما سيتم استكمال 800000 وحدة سكنية المتبقية بين 2015 – 2017.و للإشارة يأتي البرنامج السكني هذا تكملة للبرنامج الخماسي 2005-2009 الذي حدد هدفا مبدئيا لانجاز مليون وحدة سكنية ليرفع هذا العدد إلى 65 ر 1 مليون وحدة سكنية مسجلا بذلك زيادة نسبتها 65 بالمائة1.

3. قطاع التشغيل

1.3. البطالة و سياسة التشغيل في إطار إصلاحات التعديل الهيكلي:تتم الإصلاحات الاقتصادية من خلال سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، إذ تسعى الأولى إلى استعادة التوازنات الخارجية إلى وضعها الطبيعي في المدى القصير.بينما تهدف الثانية إلى جعلها طويلة المدى من خلال التأثير على شروط العرض، ورفع قدرة تلاؤم الاقتصاد مع الصدمات الخارجية، خاصة من حيث مصادر التمويل ، ويتم ذلك من خلال تحويل اقتصاديات هذه الدول من النظام الموجه إلى السوق الحر[2].

2.3.تطور سوق العمل في الجزائر[3]: لقد تبين من خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة استقرار في عملية التشغيل وانخفاض محسوس في معدلات البطالة عبر التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر،إذ شهدت تحسنا كبيرا في المرحلة الأولى (2000-2007) بسب إنعاش الإستثمار وحرص الدولة على تأمين مناصب عمل لكل طالب له، إلا أنه عرف ركودا في بداية المرحلة الثانية (2008-2009) نظرا لكثرة طالبي الشغل من

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء،برنامج التنمية الخماسي 2010-2014،ص 10-11.
[2] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص : 212-220.
[3] د. البشير عبد الكريم، تصنيف البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحيطة منها خلال التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السنة أولى عد د 00 السداسي الثاني 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر، ص 149

الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد، حيث شهد سوق التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 2003-2011 تحسنا ملحوظا وما تبعه من نتائج عن تراجع معدلات البطالة في الجزائر ،فما يمكن ملاحظته :

-انخفاض كبير لمعدلات البطالة بشكل كبير بين الفترة الممتدة بين 2003-2007 نظرا لإتباع سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص عدد كبير من البطالين عبر خلق العديد من أجهزة التشغيل سنأتي على ذكرها في المحور الأخير

-استقرار معدل البطالة بين 12% و10% للفترة الثانية كنتيجة حتمية لتشبع سوق العمل وعدم القدرة على خلق فرص جديدة للشغل وهذا راجع بالأساس لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد مقارنة بالقرن الماضي.

3.3. تحليل واقع البطالة في الجزائر:

سجلت معدلات البطالة في الجزائر انخفاض كبير في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نهاية الثلاثي الرابع من سنة 2010 معدل 10% بعدما سجلت معدل 19.8% سنة 1990، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل (5.4): تطور معدلات البطالة في الجزائر

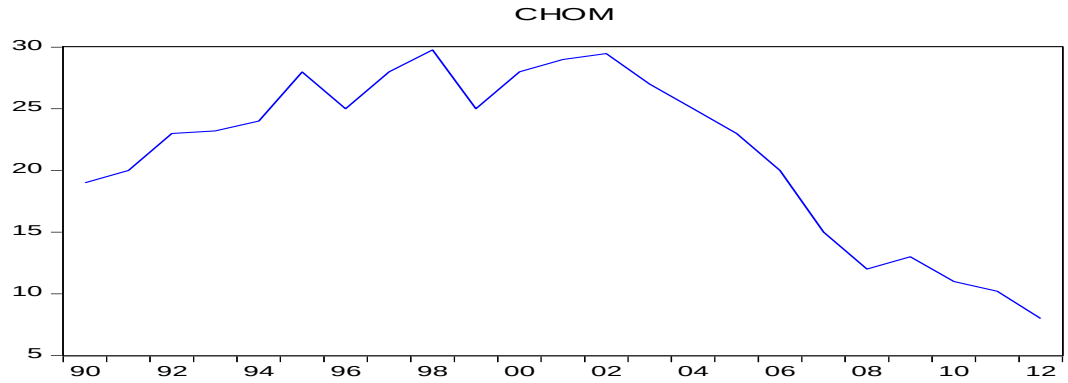

نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال السنوات (1990-2000)، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، وعليه تقهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة، في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة وغير منتجة، وبذلك وصلت معدلات البطالة الى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 29.77 % سنة 2000، أما خلال الفترة (2001-2010) ومع ارتفاع أسعار البترول

أعطى دفعا قويا للسياسة المالية، مما ساهم في تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها ارتفاع حجم الاستثمارات المباشرة[1]،(ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل (6.4): تطور الاستثمارات المباشرة ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2012)

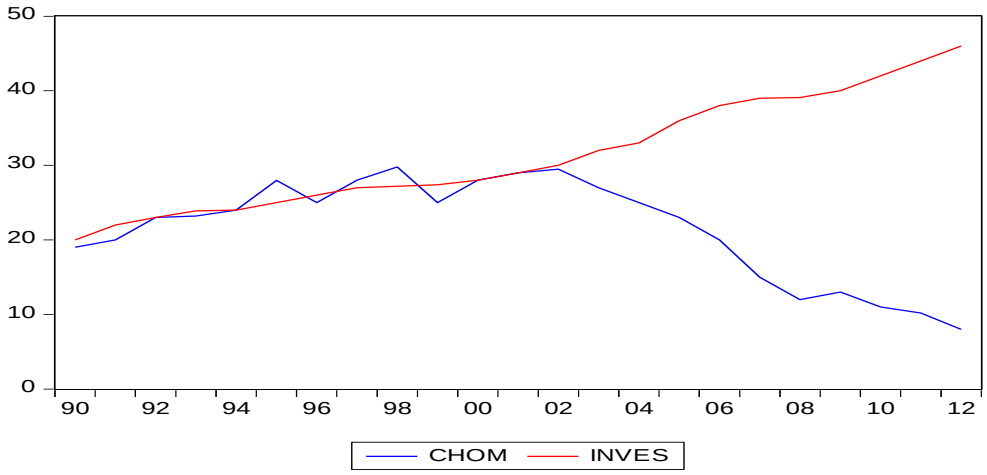

نلاحظ من خلال الشكل العلاقة العكسية بين حجم الاستثمارات المباشرة، ومعدلات البطالة، فكلما ارتفع حجم الاستثمارات المباشرة انخفضت معدلات البطالة، حيث بلغت سنة 2009 حجم الاستثمارات 2.54 مليار دولار مع معدل بطالة قدر بـ 10%، مقابل معدل 25.43 % سنة 1997 مع حجم استثمار قدر بـ 0.26 مليار دولار، كما أن معظم الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية كانت في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

شكل (7.4): تطور الإنفاق العمومي ومعدلات البطالة للفترة (1990-2012)

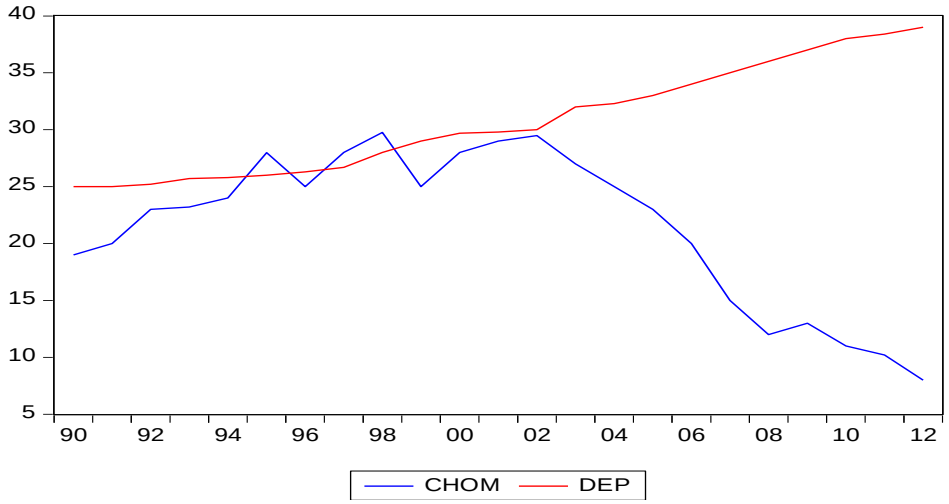

[1] Conseil national économique et social, rapport sur la demande sociale, marché de l emploi, son évolution et ses perspectives,2013 , p77.

نلاحظ من خلال الشكل أنه انطلاقا من 2000 أي زيادة في الإنفاق الحكومي يقابله زيادة في اليد العاملة، وانخفاض معدلات البطالة.[1]

كما أنه هناك عوامل تتعلق بالطلب عن العمل ومن بينها العوامل الأساسية التالية:

- **النمو السكاني:** يعتبر نمو وتزايد السكان أحد العوامل الأساسية التي تساعد على زيادة الطلب على العمل، فالتطور الملحوظ في عدد السكان، ساهم بشكل كبير في زيادة معدلات البطالة، وخاصة عدد السكان في سن التشغيل، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل (8.4): تطور عدد البطالين وعدد أفراد القوى العاملة في الجزائر للفترة (1990-2012)

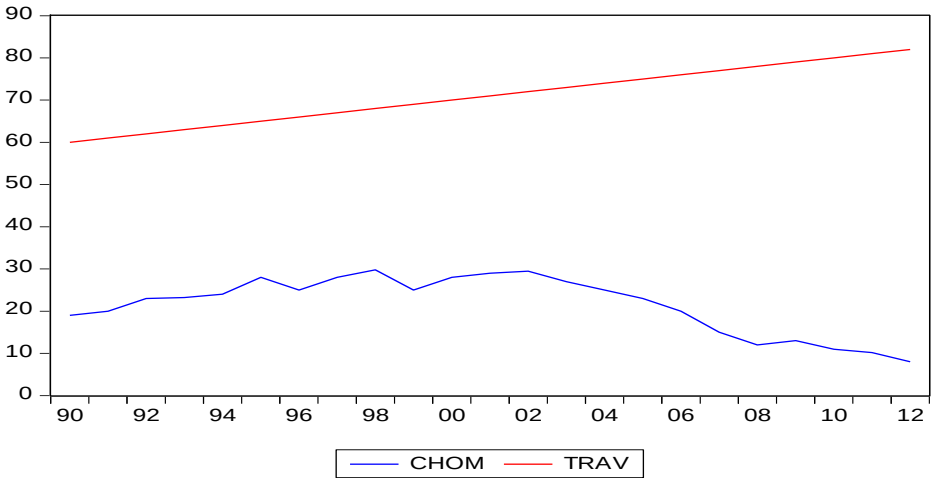

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن زيادة حجم القوى العاملة في سن العمل له أثر كبير على زيادة عدد العاطلين عن العمل، وخاصة خلال المرحلة (1990-2000)، إلا أنه انطلاق من سنة 2000 نلاحظ انخفاض عدد السكان العاطلين عن العمل رغم التطور الملحوظ في عدد السكان القادرين عن العمل بمعدلات متناقصة.[2]

4.3. معايير سياسة التشغيل في تصنيف اليد العاملة و تقويمها[3]:

❖ **معيار العمر:** حيث تواجه سياسة التشغيل نمو اليد العاملة الأقل من 18 سنة، بإعادتها إلى ميادين التدريب عن طريق إطالة التعليم الإلزامي واستخدام صيغ للتدريب والتكوين على مدى واسع

[1] Conseil national économique et social, rapport sur la demande sociale, la population active ,2013 , p77
[2] CNES ,rapport national sur le développement humain, Algérie 2009-2010,p 54
[3] د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل تجربة الجزائر، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 234

ولمدة قصيرة من أجل تعبئة الأحداث من 14 سنة إلى 17 سنة.وهذا الجدول يعتمد على فئة عمرية محصورة بين 15و59 سنة لقياس معدلات البطالة في الجزائر .

جدول (8.4):توزيع نسبة البطالة حسب فئات الأعمار سنة 2012[1]

	العمالة			
الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع	%
15-19سنة	347	36	383	3.93%
20-24سنة	1138	172	1310	13.46%
25-29سنة	1386	308	1694	17.40%
30-34سنة	1184	254	1438	14.77%
35-39سنة	1001	210	1211	12.44%
40-44سنة	939	185	1124	11.55%
45-49سنة	906	154	1060	10.89%
50-54سنة	640	88	728	7.48%
55-59سنة	473	40	513	5.27%
60سنة فأكثر	246	28	274	2.81%
المجموع	8260	1475	9735	100.00%

المصدر: تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، ص 52

من خلال الجدول الممثل لتوزيع نسبة البطالة حسب فئات الأعمار نلاحظ أن معدل البطالة مرتفع عند فئات الشباب حيث تأتي الفئة الأولى من الشباب (25-29) في المرتبة الأولى بمعدل بطالة مرتفع جدا 17.40 % ثم تتبعها الفئة الموالية لها مسجلة 14.77 %، هته الفئات سجلت معدل بطالة متوسط قدر بحوالي16 % وهي نسبة البطالة عند الأشخاص الذين أعمارهم لا تزيد على 30 سنة، أما نسبة البطالة عند الكهول الذين أعمارهم أكبر 35 سنة فهي ضئيلة مقارنة بها عند الشباب وهذا راجع لصغر حجمها من جهة والى استيلائها على مناصب العمل واحتكارها لسوق التشغيل من جهة أخرى. [2]

❖ **معيار النشاط الاقتصادي**: تقسم سياسة التشغيل اليد العاملة حسب النشاط الاقتصادي لكل دولة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، 2012، ص 52

[2] Conseil national économique et social,la répartition de la population occupée selon la declaration a la securité social,p 79.

وسمح التصنيف حسب القطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية وتجارة وخدمات في الجزائر

وفيما يخص نسبة التشغيل حسب القطاعات فقد ابرز التحقيق إن قطاع التجارة سيما ما يتعلق بالتجارة والإدارة العمومية وغيرها من الخدمات يحتل المرتبة الأولى، حيث يشغل أكثر من النصف أي 56.6 من إجمالي السكان النشطين يليه قطاع البناء والأشغال العمومية 19 وقطاع الفلاحة 12 ثم قطاع الصناعة 14.

كما أكد الديوان الوطني للإحصاء أن نسبة البطالة بالجزائر بلغت 11.3 خلال 2008 مقابل 13 سنة 2007 وحسب المعطيات الإحصائية لتحقيق أعدته مصالح الديوان الوطني للإحصائيات فإن عدد السكان النشطين الذين يعانون من البطالة أو الباحثين عن منصب شغل يقدر ب 1169000 شخص من مجموع السكان النشطين المقدر عددهم بـ 10315000 شخص في ديسمبر 2008، أي ما يعني ارتفاعا طفيفا في نسبة التشغيل 41.7 مقابل 40.9 في 2007

- **معيار التأهيل**: يرتبط هذا العامل بسياسة التعليم والتكوين، فسياسة التشغيل تراهن في توفيرها لمناصب الشغل مواجهة نمو اليد العاملة، وترشيد اليد العاملة نفسها وتثبيتها وتحسين إنتاجيتها .[1]

5.3. تقييم أجهزة التشغيل المستحدثة ودورها في معالجة البطالة في الجزائر

لمواجهة تدهور سوق الشغل نتيجة الإصلاحات الهيكلية، أنشأت الحكومة الجزائرية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا(أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم الاقتصادية (وعلى رأسها الصندوق الوطنية للتأمين عن البطالة). وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ سنة 1987، خصصت لمرافقة الشباب البطالين في مشاريعهم الخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 19- 30 سنة بالنسبة للأولى و بين 30-50 سنة بالنسبة للثانية حيث تم إدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للحكومة الجزائرية، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة. إن أجهزة التشغيل متعددة، حيث سنحاول في هذا المحور التطرق لأهم هذه الأجهزة (المرتبطة بوزارة العمل) والتي يمكننا من خلالها معرفة مدى فعالية سياسية التشغيل المتبعة في الجزائر.

[1] CNES ,rapport national sur le développement humain, Algérie 2009-2010,p 55

شكل (9.4):تحويلات العمال (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

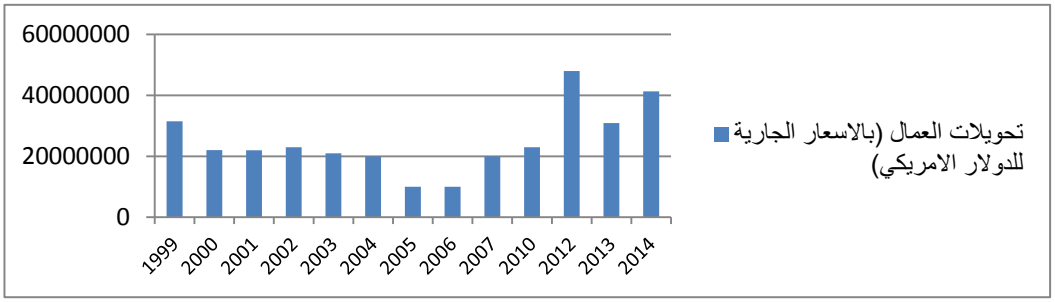

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي

***الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** أنشأت الوكالة في سنة 1996 هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. و هي موجهة للشباب البطال ذوي المشاريع و البالغين مابين 19 و 35 سنة و الذي يحدد سقف استثماره ب 10.000.000 دج

تنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:[1]

- تبنت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طريقة تنظيم تتوافق مع مهمتها الخاصة بمرافقة الشباب أصحاب المشاريع ضمن محيطهم الإقتصادي و الاجتماعي.
- يرتكز التنظيم على المرافقة و يشجع المبادرة المحلية.
- تسعى المديرية العامة إلى تنمية النشاطات فيما يخص هندسة مسارات و مناهج المرافقة و التكوين.
- على المستوى المحلي، تتولى الفروع الموجودة على مستوى كل ولاية تنفيذ الجهاز و التي تضم ملحقات في بعض المناطق.

يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعها، من:[2]

- ✓ مساعدة مجانية (إستقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).
- ✓ إمتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الإستغلال).

[1] رحيم حسين،سياسات التشغيل في الجزائر،تحليل و تقييم،مجلة البحوث الاقتصادية العربية،العددان 71-72،شتاء ربيع 2013،ص 140

[2] CNES ,rapport national sur le développement humain, Algérie 2009-2010,p 56

- ✓ الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

و قد كشفت الإحصائيات أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قد مولت خلال سنة 2010، 4320 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة من بين 2648 ملف مودع بمبلغ اجمالي استثماري قدر ب 932,104,339.00 دج نتج عنه خلق 10005 منصب شغل.

***الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** و الذي أنشأ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي. و هو مخصص للبطالين البالغين بين 35 و 50 سنة و الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الإستفادة من إعانة تتراوح بين 500.000دج و1.000.000 دج ،بمساهمة شخصية بـ 1 % أو 2% من كلفة استثمار تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر سنة 1998 و يبلغ عددها حاليا 49.

انطلاقا من سنة 2004 إلى غاية شهر جوان 2010 تم دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة.

إبتداءا من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

و يمكن تلخيص الإحصائيات الإجمالية الخاصة بالجهاز منذ نشأته إلى غاية 2012/12/31 كما يلي:

فمنذ إنشاء الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2012 تم استقبال على مستوى مكتبها 83598 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة كانت مرجحة لاستحداث 50422 منصب شغل إلا انه تم منح شهادات القبول ل 62747 ملف قادرة على خلق 42645 منصب شغل في حين تم فقط قبول 11067 ملف على مستوى البنك أي ما يعادل 30.7% من مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة. [1]

***الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة ANGEM**: أنشئت بموجب قرار اللجنة الحكومية بـ 1 ديسمبر 2003، تصادق على قروض بمبالغ من 50 ألف إلى 400 ألف دينار جزائري و ذلك نتيجة للمحيط التشريعي

[1] CNES,la répartition de la population occupée selon la déclaration a la sécurité social,p 82

الذي نشر قانون الاستثمارات في 1993، و الذي احتوى على الكثير من المبادئ و الإيجابيات التي سوف تساهم في إنشاء المؤسسات و تطوير الاستثمار على العموم.لكن في الواقع، المجهودات المبذولة لدفع عملية إنشاء المؤسسات لم تحقق إلا نتائج ضعيفة، إذ صنفت الجزائر في المرتبة 107 من أصل 155 دولة حسب لجنة تقييم عالمية لإنشاء مؤسسة خاصة.حيث نجد في الجزائر عدد المؤسسات المصغرة ضئيل أي بنسبة 10 PME لكل ألف ساكن، و هذا بعيد عن المقاييس العالمية التي فيها أقل نسبة تعادل 45 PME لكل ألف ساكن.

ولتوضيح القروض المصغرة و تأثيراتها المختلفة نقدم الشكل التالي:[1]

شكل (10.4):القروض المصغرة و تأثيراتها المختلفة

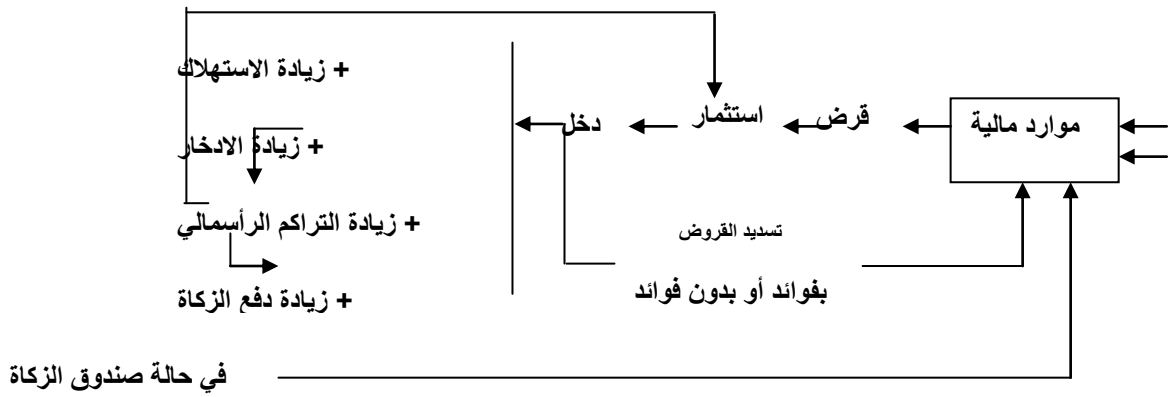

المصدر: أحمد طوايبية، ص 30.

ما يلاحظ أن الوكالات المتخصصة التي أنشأتها الدولة لترقية و تدعيم الشغل قد لعبت دورا في الحفاظ على النظام العام الاجتماعي ، كما أنها لعبت دورا هاما في الضبط الاجتماعي من خلال الدراسة و الإشراف و المراقبة و الضمان للمشاريع المحصل عليها في إطار الوكالات المستحدثة لترقية و تدعيم الشغل، و في هذا الصدد استحدثت الدولة صناديق لضمان الأخطار الناجمة عن المشاريع الممولة، حيث أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي سبق الإشارة إليه.و بالتالي تم الانتقال من نظام وطني للحماية الاجتماعية إلى نظام وطني للتضامن، و بالنسبة لملف التشغيل تم تحويله تحت وصاية وزارة العمل و الضمان الاجتماعي، أما وزارة التضامن الوطني فأضيف لها ملف الجالية الجزائرية بالخارج و الأسرة[2].

[1] أحمد طوايبية، القرض المصغر و دورة مكافحة الفقر– دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010، ص 30.

[2] أحمد طوايبية، القرض المصغر و دورة مكافحة الفقر- دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010، ص 30.

***دعم ترقية الشغل المأجور**

تترحم ترقية الشغل المأجور بوضع جهاز جديد للمساعدة على الإدماج المهني DAIP،و يهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي عمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي و الخاص . و من جهة اخرى يولي اهتمام خاص لحاملي شهادات دون توظيف.

و يتضمن هذا الجهاز الذي انشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 126-08 المؤرخ في 19 أفريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة للإدماج المهني ثلاث عقود للإدماج :

-عقود إدماج حاملي الشهادات **CID** موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة ذوي الشهادات العليا و التقنيين الساميين الذين تخرجوا من مختلف المؤسسات الوطنية للتكوين المهني. .

-عقود الإدماج المهني**CIP** موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية و مراكز التكوين المهني.

-عقود تكوين/ إدماج **CFI** موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون مؤهل و بدون تكوين.

و تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل **ANEM** بتسيير هذا الجهاز بالتنسيق مع مديرية التشغيل للولاية.

و أشارت الحصيلة إلى أن المعالجة الاقتصادية لبطالة الشباب في إطار الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج المهني سمحت بتنصيب 3882 طالب شغل مبتدأ مناصفة بين الجنسين في سنة 2010 و4979 طالب شغل مبتدأ في سنة 2009.

***الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):** أنشأت في سبتمبر من سنة 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (**ONAMO**)، تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب ، العرض ومحدداتهما) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين، كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط. وبذلك فإنها تقوم بمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف، بمعنى التسويق في مجال التشغيل. ونشير إلى أنه تم أنشاء وكالات جهوية في كل ربوع الوطن من أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة، قصد تسهيل مهمة تداول المعلومة التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة للتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة.[1]

[1] CNES ,rapport national sur le développement humain, Algérie 2009-2010,p 59

***الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:" Agence Nationale de développement des investissement"**:مهمتها الأساسية تطوير و متابعة الاستثمارات، تهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية لانطلاق مشاريع إنشاء المؤسسات بفضل الشباك الوحيد في الخدمة.

***تأمين القروض"FGAR"**:أنشئ بمقتضى القرار التنفيذي رقم: 373- 02 بتاريخ 11 نوفمبر 2002، يهدف أساسا لتسهيل الحصول على التمويل البنكي متوسط الأجل للتكفل بانطلاق وتوسع المؤسسة الصغيرة. المساعدة التمويلية تأخذ شكل ضمان للقرض الذي يغطي جزء من خسائر المؤسسات المالية.

***صندوق الزكاة الجزائري:** هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة و توزيعها على مستحقيها، و تتم عملية الجمع على مستوى المساجد و أيضا عبر حسابات بريدية جارية ولائية، و يستعين بثلاثة أنواع من اللجان و على مستويات مختلفة و هي اللجنة الوطنية ، اللجنة الولائية و اللجان القاعدية على مستوى الدوائر التي تنفذ عمليات الجمع و البحث و التوزيع على المستحقين و يرأسها الإمام المعتمد في الدائرة و يخصص الصندوق نسبة من المبالغ المجمعة تقدم كقروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 دج و 300000 دج تسدد خلال 4 سنوات.

أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات من خلالها تم توظيف شخصين في المدى المتوسط لكل مشروع و تم توزيع حوالي 4726 قرضا حسنا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2009.

4 . قطاع التعليــم

إن الاهتمام بدور التعليم في التنمية ليس بالأمر الحديث ، فقد أولى الكلاسيك اهتماما واضحا بذلك الدور منذ قرنين خلت ، ومع مرور الزمن زادت بحوث الاقتصاديين توسعا وعمقا إلى أن تبلور اقتصاد التعليم كعلم مستقل في الدراسات الاقتصادية مع مطلع القرن السادس من العقد الماضي .وقد أكدت تلك البحوث في مجملها على أهمية التعليم في تجسيد أهداف التنمية واعتبرت ذلك بمثابة استثمار في رأس المال البشري ، فالتعليم يعود على الأفراد بجملة من المزايا المادية وغير مادية. أما بالنسبة للدولة فإن التعليم يعزز النمو الاقتصادي ويقلص الفقر و الفروقات الاجتماعية .تحتفل المدرسة الجزائرية على غرار كافة القطاعات بالجزائر بالذكرى الـ 50 لعيد الاستقلال ، بصورة مغايرة تماما لتلك التي كانت عليها عند مغادرة الاستعمار

الفرنسي أرض الوطن[1] ، لذلك يمكن ملاحظة الخطوات المهمة في القضاء على الجهل والأمية حيث ارتفع عدد المتمدرسين من 300 ألف تلميذ في سبتمبر 1962 إلى أزيد من 8 ملايين تلميذ سنة 2012[2].

1.4. المحطات هامة مر بها النظام التربوي: لقد مر النظام التربوي في الجزائر بأربع مراحل وهي :

– **المرحلة الأولى من 1962 إلى 1970:** بعد الاستقلال مباشرة واجهت الجزائر مشاكل عديدة من التخلف الاجتماعي "جهل - أمية - فقر- مرض" ، ومنظومة تعليمية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ والمضامين ، وهكذا نصبت أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم في 15- 09 - ,1962 وكانت من بين توصياتها مضاعفة الساعات المخصصة للغة العربية في كل المراحل التعليمية وذلك بإعادة النظر في لغة التدريس ، وبناء المدارس في كل ربوع الجزائر تعميما للتعليم وديمقراطيته ، وخلال هذه المرحلة برزت الأهداف الأساسية الثلاث : "التعريب ، الديمقراطية ، التعليم والاختيار العلمي والفني " وتمتاز هذه المرحلة أيضا بتنصيب اللجنة العليا لإصلاح التعليم سنة 1963 / ,1964 التي أعادت النظر في مناهج التدريس الموروثة واستبدالها بأخرى.

- **المرحلة الثانية من 1970 إلى 1980:** هي مرحلة المخططين الرباعي الأول من 69 / 73 والمخطط الرباعي الثاني من 74 / 77 ففي المخطط الرباعي الأول كان التطور كميا أما النوعي فكان محدودا ، وقد تجلى ذلك في ميزانية الدولة المخصصة لقطاع التربية وبرامج التجهيز وزيادة أعداد التلاميذ والمدرسين ، وقد أدّى تطبيق هذه السياسة إلى إلغاء دور المعلمين وتعويضها بالمعاهد التكنولوجية للتربية ، أما المخطط الرباعي الثاني فقد ربط إصلاح نظام التعليم بالتخطيط وإعطاء الأولية للتغييرات النوعية التي يجب أن تشمل المناهج وطرق التدريس.

- **المرحلة الثالثة من 1980 إلى 2000:** في المرحلة الثالثة تم تنصيب الإصلاح الجديد المتمثل في التعليم الأساسي بداية من الثمانينيات بموجب الأمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين ، أما فيما يخص تكوين المكونين وابتداء من سنة 1999 أوكلت مهمة تكوين المعلمين والأساتذة في مختلف الأطوار إلى المؤسسات الجامعية ، وابتداء من الموسم 2003 / 2004 أسندت مهمة التكوين هذه والتي مدتها 3 سنوات بعد البكالوريا إلى معاهد تكوين متخصصة.

- **المرحلة الرابعة من 2000 إلى 2013:** ففيها يبرز فيها إصلاح نظام التربية الوطنية ، حيث تم تنصيب لجنة الإصلاح في الـ 9 ماي 2000 وتنصيب لجنة إصلاح التعليم الابتدائي موسم 2003 / 2004 ومن أهم مظاهر

[1] D. Feroukhi,Essai d'évaluation de l'efficacité globale de l'enseignement supérieur a travers quelques indicateurs statistiques, rapports intermédiaire, mars 2004,p 02

[2] Rapport national sur le développement humain , CNES ,Algerie 2009-2010,p 38.

الإصلاحات ، إدراج اللغة الفرنسية من السنة الثانية ابتدائي ، إلا أنه أعيد النظر في هذا الأمر موسم 2006 / 2007 حيث أصبحت تدرس في السنة الثالثة ، وإدراج مادة التربية العلمية والتكنولوجيا منذ السنة الأولى إبتدائي ، كما تم إصلاح التعليم الثانوي ووضع هيكلة جديدة حسب القرار الوزاري رقم 16 المؤرخ في 14 ماي 2005 .

2.4. تطور بعض مؤشرات التعليم في الجزائر:يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 214.21 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار)1 حيث يخصص برنامج 2010- 2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

* ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و000,600 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

3.4. تطور الإعانات الخاصة بقطاع التربية (1999-2012)

شكل (11.4):تطور الإعانات الخاصة بقطاع التربية (1999-2012)

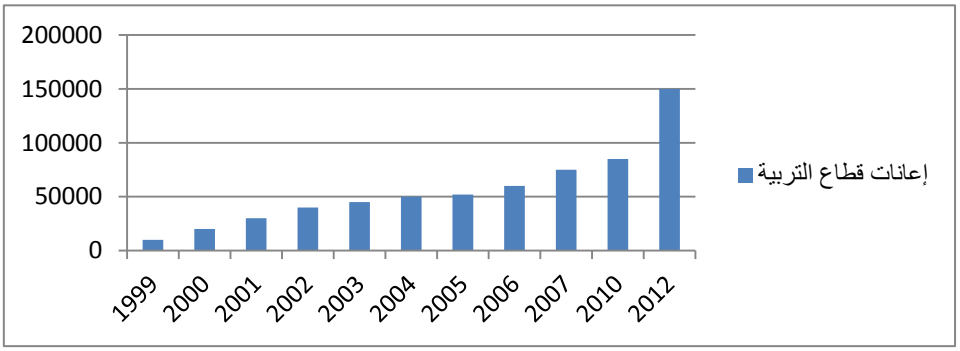

يولي برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين2010 -2014 مكانة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الاعمار الوطني.و يخصص برنامج الاستثمارات العمومية 2010 – 2014 الذي زود بغلاف مالي يقدر ب 286 مليار دولار(ما يعادل 21.214 مليار دينار) الذي يدرج تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي و المتوسط و الثانوي و الجامعي و التكوين المهني) و التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية. [2]

[1] خميسي قايدي ،ا بن خزناجي امينة،تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف 11،10-12 مارس 2013،ص 04.

[2] Rapport national sur le développement humain , CNES ,Algerie 2009-2010,p 39

كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من اجل توفير 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعيا و غلاف مالي بحوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية[1].

و قد تم تخصيص غلاف مالي يقارب 10000 مليار دينار للتنمية البشرية في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2014 في مجال التنمية البشرية فقد تم تخصيص مبلغ6 ر 9386 مليار دينار منها:

- 852مليار دينار للتربية الوطنية موجهة خصوصا لإنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية و أكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات و مطاعم ونصف داخليات.
- 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من اجل توفير 600.000 مقعدا بيداغوجيا و 400.000 سريرا و 44 مطعما جامعيا.
- حوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين و 58داخلية.
- كما تم تخصيص 250 مليار دج للبحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال،حيث خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية2010 - 2014غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة.و تم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية و منظومة التعليم و التكوين و 100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية.
- و يسجل قطاع البحث العلمي الذي خصص له 100 مليار دج في إطار المخطط الخماسي الجديد ضمن الأولويات الوطنية حيث تستدعي تجنيد كامل القدرات في إطار منسق.حيث تم تجهيز وسائل مالية "هامة تغطي الاحتياجات في مجال بحث و سيتم الاستفادة منها لتعويض الباحثين و المؤطرين و تجهيز مخابر البحث و ورشات أخرى و تثمين براءات الاختراع."و ارتفع عدد مخابر البحث من 640 إلى 783 مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي و الإطلاق المبرمج ل 200 غرفة عمليات للبحث بالإضافة إلى إنشاء 6 وحدات جديدة للبحث في مجال التكنولوجيا الحيوية.

[1] Rapport sur l état économique et social,situation du systhème éducation-formation,mai 2013,p 86

4.4. تطور ميزانية قطاع التعليم من 1990-2014

شكل (12.4):تطور ميزانية قطاع التعليم من 1990-2014

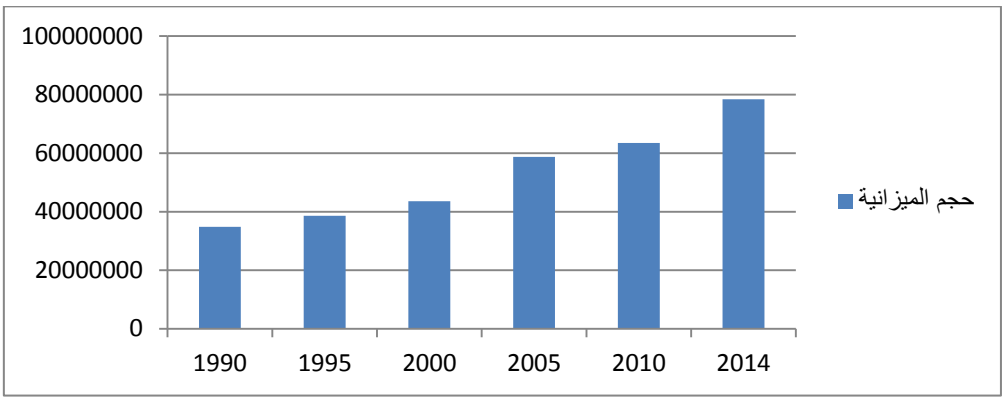

المصدر:الجرائد الرسمية

الوحدة: مليون دج

- تؤكد الميزانية الموجهة لقطاع التعليم العالي في إطار برنامج الاستثمارات العمومية2010 - 2014عزم الدولة على مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع من أجل ضمان تكوين و تأطير نوعيين.و يرى الملاحظون أن هذا البرنامج الذي تمت المصادقة عليه خلال مجلس الوزراء الأخير خصص868 مليار دج للقطاع لإنشاء 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعيا.و ستعزز هذه المشاريع قدرات الاستقبال البيداغوجية و الهياكل الجامعية الموجودة مع العلم أن القطاع يتوفر إلى الدخول الجامعي 2009-2010 على 2 ر 1 مليون مقعد بيداغوجي و 510.000 سرير إيواء.
- و تبرز الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي بوضوح الأهمية التي توليها الدولة للتنمية البشرية من خلال منح هذا الأخير 40 بالمئة من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 و الذي يقدر ب 21.214 مليار دج ما يعادل 286 ملايير دولار. [1]

* **مؤشر مستوى التعليم** : نلاحظ أن الجزائر سعت جاهدة للعمل على تطوير المنظومة التعليمة بها لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من أهمية بالغة في إحداث التنمية للمجتمع وهنا سنعرض تطور مؤشر مستوى التعليم بالجزائر خلال الفترة (2000-2006) كالآتي[2] :

مؤشر مستوى التعليم = 3/2*(مؤشر القراءة والكتابة)+ 1/3*(مؤشر التمدرس)

ومن خلال العلاقات السابقة وبعد الحسابات تم التحصل على النتائج التالية الممثلة في الجدول :

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء،برنامج التنمية الخماسي 2010-2014،ص 19-20-21.
[2] د.عدمان مرزيق ، دور الانفاق العمومي على قطاع التربية والتعليم في تراكم رأس المال البشري في الجزائر ، ص 6.

جدول (9.4):تطور مؤشر مستوى التعليم في الجزائر خلال (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2014
معدل القراءة والكتابة	0.662	0.678	0.691	0.701	0.716	0.72	0.924
معدل التمدرس	0.885	0.906	0.919	0.931	0.935	0.938	0.998
مؤشر مستوى التعليم	0.74	0.75	0.77	0.78	0.79	0.79	0.978

المصدر: د.عدمان مرزيق ، دور الانفاق العمومي على قطاع التربية والتعليم في تراكم رأس المال البشري في الجزائر ، ص 6 .

سجل كل من مؤشر القراءة والكتابة ومؤشر التمدرس ارتفاعات وتطورات متتالية خلال الفترة من 2000-2006 ولكن بمعدلات متفاوتة . وبالتالي فإنه من البديهي أن يسجل مؤشر مستوى التعليم ارتفاعا أيضا خلال نفس الفترة حيث قفز من 0.74 إلى 0.80 ، ويرجع هذا التحسن في مستوى التعليم إلى انتشار الوعي والثقافة التعليمية بين أفراد المجتمع وكذا مجهودات الدولة من خلال التعليم ومجانيته .[1]

* **مؤشر الأمية** : إن مؤشر الأمية لا يقل أهمية عن مؤشرات التنمية البشرية ، فهو من أهم مؤشرات قياس رأس المال البشري والتنمية ، والجدول رقم 02التالي يظهر تطور نسبة الأمية في الجزائر:

جدول (10.4):نسبة الأمية في الجزائر من(1990-2014)

السنوات	1990	1995	1998	2002	2014
معدل الأمية	40.62	38.4	31.9	26.5	5.6

المصدر: د. عدمان مرزيق ، ص 8 .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الأمية في الجزائر في انخفاض مستمر حيث سجلت أعلى بسبة لها عام 1990 بـ40.62 % وهي نسبة عالة مقارنة بنسبة 1995 و 1998 و 2002 بنسب 38.4% ، 31.9% و 26.5 % على التوالي وهذا راجع إلى مشاكل العشرية الماضية ، أما في السنوات الأخيرة فعرفت معدلات الأمية في الجزائر انخفاضات كبيرة مسجلة 6.5% سنة 2014 وهذا راجع إلى الاهتمام بقطاع التربية والتعليم عن طريق سياسة التعليم الشامل بفضل اجبارية و مجانية التعليم وبرامج محو الأمية التي تطبقها السلطات العمومية .

معدلات الالتحاق بالمدارس : تتعلق معدلات الالتحاق بالمدارس بنسب تمدرس الأطفال الذين بلغوا سن الست سنوات أي بلغوا سن التمدرس ويوضح الجدول التالي المعطيات حسب نسب التمدرس .

[1] Rapport national sur le développement humain , CNES ,Algerie 2009-2010,p 40.

جدول (11.4):تطور نسب الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس خلال 2000-2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2014
الأطفال في سن التمدرس	745.86	745.32	694.64	645.87	636.83	604.79	5820.54
الأطفال المتمدرسين	695.44	700.81	647.96	608.66	606.21	580.89	5580.37
النسبة الحقيقية للتمدرس	%93	% 94	%93	%94	%95	%96	%98

المصدر: د/ عدمان مرزيق ، ص 9 .

ويظهر لنا من الجدول أعلاه أن نسبة التلاميذ المتمدرسين شهدت استقرار نسبي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005. كما أن هيكلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي بالشكل الذي يعزز ويعمق المعارف المكتسبة في مختلف مجالات المواد التعليمية، وتعميق طرق وقدرات العمل الفردي، والعمل الجماعي وكذا تنمية ملكات التحليل وتوفير مسارات دراسية متنوعة تسمح بالتخصص التدريجي في مختلف الشعب تماشيا مع اختيارات واستعدادات التلاميذ. يضاف إلى كل هذه الإجراءات المعتمدة اتخاذ بعض التدابير الرامية إلى تطوير استعمال التكنولوجيا الحديثة وتدريب الأسر التربوية (تلاميذ، معلمين، إداريين) على التحكم فيها، وكذا العمل على تقليص نسبة الأمية والحد منها.[1]

التعليم العالي: عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا لافتا، ومع هذا التطور السريع تولدت عدة اختلالات على هذا المستوى مردها الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي. و لقد أدى تراكم الاختلالات عبر السنين إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للتحولات العميقة التي عرفتها بلادنا ولقد قامت الدولة الجزائرية بتوفير المنشآت القاعدية لتلبية الطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية بسبب النمو السكاني المتزايد.[2]

جدول (12.4):يمثل تزايد الطلاب بالجامعة نسبة لعدد السكان في الجزائر

السنة	1975	1985	1995	2000	2005	2014
عدد الطلبة	36939	103223	238427	407995	740000	10000000

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على تقارير التنمية البشرية

أما الجدول التالي فيمثل تزايد عدد الطلبة في الجزائر خلال السنوات التالية:

[1] مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية المرجع نفسه، ص 57.
[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، الجزائر، جوان 2007، ص.5.

جدول (13.4):يمثل تطور عدد الطلبة المسجلين 1999 – 2014[1]

السنة	/99 2000	/2000 2001	/2001 2002	/2002 2003	/2003 2004	/2004 2005	/2005 2006	/2013 2014
التدرج	407995	466084	543869	589993	674371	740000	743054	9023000
ما/بعد التدرج	20846	22533	26060	27010	30211	326302	37787	435000

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بالنظر إلى الجداول السابقة، يمكن القول أن الجامعة الجزائرية عرفت في أواخر العشرية الماضية ما يلي:

-تضخم أعداد الطلبة الوافدين إلى الجامعة، والتناقص المستمر للمدرسين بحيث قدرت النسبة المتوسطة للتأطير سنة 1999 بحوالي أستاذ لكل 155 طالب، وبلغت هذه النسبة في أحسن أحوالها متوسط أستاذ لكل 35 طالبا وكان ذلك في سنة 2004، في حسن أن النسبة المتعارف عليها عالميا هي مدرس لكل 15 طالب، ومع هذا الضعف العددي، سجل الضعف النوعي حيث لم تتجاوز نسبة الأساتذة والأساتذة المحاضرين في هيئة التدريس 15% من إجمالي المدرسين.[2] أما بالنسبة للهياكل البيداغوجية فقد عرفت تزايدا، من خلال البرنامج المسطر من طرف الحكومة 2005-2009.

أما على مستوى التسيير تشهد الجامعة تسييرا مركزيا لا يراعي النشاط البيداغوجي ولا يعطيه الأهمية الكافية وفي الوقت الذي تواجه فيه النظم التربوية في العالم تحديات المردودية، حيث تتجه نحو تطوير المناهج التسييرية الحديثة من أجل التحكم في التكاليف وتحقيق الأهداف النوعية، فإن التعليم العالي في الجزائر ظل مسيرا بصورة استعجالية ومرتجلة تفتقد إلى التخطيط المحكم.[3]

-وعلى المستوى البيداغوجي يضم التعليم العالي تخصصات وفروع كلاسيكية لم تعد تتساير مع متطلبات الواقع من حيث المناهج والبرامج المخصصة لها فهي تفتقر إلى الوسائل والمحتويات الجديدة، وطرائق التعليم الفعالة والتقويم الموضوعي لقدرات الطالب كما يلاحظ عدم إشراك الأساتذة والأخذ بآرائهم في وضع برامج التكوين.[4]

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التأطير البيداغوجي، حصيلة وآفاق، سبتمبر 2004 الحولية الإحصائية رقم: 32، ص ص. 12-13.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التأطير البيداغوجي الجامعي، يوم دراسي بالمدرسة الوطنية للإدارية، الجزائر، يومي 13 – 14 جويلية 2004، ص.2.

[3] محمد غلام الله، دراسات حول الجامعة الجزائرية، كراسات الكرياد، رقم: 77، الجزائر، 2006. ص.18.

[4] اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التكوين في مرحلة التدرج، 1 إلى 3 جويلية 2000، ص ص. 3-4.

بعد الشروع في سياسة الإصلاحات الشاملة في الجزائر، تم تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية[1]، وقد أبرزت في تقريرها مختلف الصعوبات التي تعاني منها الجامعة، كما أعطت الحلول الواجب ابتعها لتمكين الجامعة من القيام بدورها في دفع سيرورة تكييف منظومتها التكوينية مع المتطلبات والحاجات التي أفرزتها هذه الصيرورية، وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة التي صادق عليها مجلس الوزراء في 30 أفريل 2002 حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية (2004-2013) لتطوير القطاع، حيث تتضمن هذه الإستراتيجية إعداد وتطبيق إصلاح شامل للتعليم العالي تتمثل المرحلة الأولى منه في وضع هيكلة جديدة للتعليم ذات ثلاثة أطوار تكوينية: ليسانس، ماستر، دكتوراه، وهي هيكلة تستجيب للمعايير الدولية، وتكون مصحوبة بتحسين مختلف البرامج التعليمية، باعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي.[2]

لقد تم بناء نظام (ل.م.د) في الجزائر ابتداء من 2004، بعد تنظيم استشارة شكلية غير معمقة لتفادي أي عرقلة أو تنديد من طرف الأسرة الجامعية، ابتداء من السنة الجامعية 2002-2003 والتي تمت في إطار الندوات الجهوية الجامعية، وكذا تنظيم ملتقيات وأيام دراسية على مستوى الجامعات، بمشاركة خبراء دوليين من جامعات كندية وأمريكية وفرنسية وبريطانية ومنذ تنفيذ الإصلاح الجديد القائم على نظام (ل.م.د) شهد عدد الجامعات التي تعتمد هذا النظام تزايدا ملحوظا، حيث ارتفع العدد من 11 مؤسسة في السنة الجامعية 2004-2005 إلى أكثر من 36 مؤسسة في الدخول الجامعي 2006-2007.

يمكن القول أن السياسة التعليمية اعتمدت على الإنفاق على تخريج الطلبة وبناء الجامعات دون الاهتمام بنوعية التعليم .

ميزانية التعليم العالي عرفت ارتفاعات متعددة من سنة 1998 حيث انتقلت من 38 مليون دج و 850 ألف إلى 95 مليون دج و689 ألف دج، هذه الزيادات خصص فيها القدر الأكبر لميزانيات التسيير والتجهيز على حساب مراجعة الإصلاحات المطبقة وتدارك التناقضات بين الكم والكيف، وتحليل المخرجات التعليمية ومدى استفادة باقي القطاعات من هذه المخرجات خاصة الاقتصادية منها. أما على صعيد الموارد البشرية اعتزمت الدولة منذ بداية الألفية على إعداد مخطط لتطوير الموارد البشرية وتحسينه قدر الإمكان وذلك من خلال:[3]

[1] الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم: 101/2000 مؤرخ في 5 صفر 1421 هـ الموافق لـ 09 ماي 2000م، يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، العدد 27 ص.4.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، برنامج إصلاح التعليم العالي، الجزائر، جوان 2007. ص.7.

[3] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، برنامج إصلاح التعليم العالي، الجزائر، جوان 2014. ص.7.

- وضع مخطط لتكوين المكونين مدعوم بسياسة إعادة تفعيل البحث، والبحث التكويني حيث قامت الحكومة منذ سنة 2005 بتنفيذ برنامج لتكوين حوالي 25000 أستاذ منهم حوالي 5000 أستاذ محاضر.
- تنشيط مرحلة ما بعد التدرج الوطنية بهدف تشجيع رفع عدد أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير.
- إنشاء مدارس الدكتوراه على أساس اتفاقيات ما بين الجامعات الوطنية والدولية مع منح الأولوية لتأطير الفروع التي تعاني من عجز في هذا المجال.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الخماسي للتكوين بالخارج والذي خصص له سنويا 520 منحة على مدى خمس سنوات للأساتذة المعيدين قيد استكمال إعداد الأطروحة، وكذا حصة 100 منحة مفتوحة على أساس مسابقة للطلبة الأوائل في الدفعة.
- ماديا، الانطلاق في إنجاز الأشغال الكبرى تحسبا لإنشاء 12 قطبا جامعيا جديدا بالإضافة إلى توسيع الشبكة الجامعية بإنشاء مدن جامعية عبر كل الولايات، وكذا تعزيز قدرات الاستقبال لبعض الجامعات والمراكز الجامعية التي تتوفر على أملاك عقارية، هذا بالإضافة إلى الحظيرة البيداغوجية المحققة في إطار المخطط الخماسي الأول (2004/99) والتي بلغت 550.000 مقعدا بيداغوجيا و 250.000 سرير، ويتضمن البرنامج الجاري حاليا أكثر من 180.000 مقعد بيداغوجي جديد، وأكثر من 80.000 سرير ويضاف إلى هذا إنشاء مخابر للبحث والتي يتوقع أن يصل عددها إلى 1200 مخبر لتعزيز تحقيق المهنية في تحصيل العلوم في إطار النظام الجديد تم فتح مجال التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية من خلال مخابر البحث التي بلغ عددها على سبيل المثال في ولاية بومرداس 14 مخبرا للبحث كلها مرتبطة بمؤسسات اقتصادية.

كما خصص صندوق البحث لمراكز ومجموعات البحث ما يعادل 16.7 مليار دينار وقد سمحت البرامج المعتمدة بعنوان ميزانية التجهيز والبرامج الأخرى بعنوان برامج دعم الإنعاش الاقتصادي بإنجاز هياكل أساسية جديدة للبحث (08 مراكز جديدة) بغلاف مالي يبلغ 3.3 مليار دينار.[1]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير اقتصاد المعرفة عامل أساسي في التنمية استراتيجية الجزائر، الدورة العامة الحادية والعشرون، ديسمبر 2014 ,ص ص. 64-65.

جدول (15.4):حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة بآلاف الدنانير

السنوات	ميزانية تسيير الدولة بآلاف الدنانير	الاعتمادات المخصصة للقطاع بآلاف الدنانير	نسبة ميزانية القطاع إلى ميزانية الدولة
1971	4253300	119606	%2.81
1975	13168776	417500	%3.17
1980	27775837	1493000	%5.38
1985	64186370	2764372	%4.31
1990	84000000	5075000	%6.04
1995	437975979	16877192	%3.85
2000	965328164	38580667	%4.00
2005	1200000000	78381380	%6.53
2013	2837999823	173483802	%6.11

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على بيانات الجرائد الرسمية المتضمنة المصادقة على قانون المالية لكل سنة من 1970-2013

لكن مع ذلك تبقى هذه الجهود غير كافية وتحتاج إلى المزيد من الاهتمام لإرساء سياسة وطنية فعالة للبحث العلمي مرتبطة بالاقتصاد الوطني لتتمكن من الظفر بموقع ضمن ترتيب الجامعات العالمية في التميز.

جدول (16.4):تطور الميزانية الإجمالية لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 1990-2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2013
الميزانية العمومية	1251.79	1255.57	1602.34	1711.11	1920	1950	53760.87
ميزانية التربية الوطنية	154.76	167.21	182.29	202.57	224.74	253.10	6630.03
النسبة	12	13	11	12	12	13	38

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة التربية

التكوين المهني: تتكون بنية نظام التكوين المهني في الجزائر من مسارين غايتهما توجيه المتكونين نحو الشغل، مسار التكوين المهني الذي يفتح المجال أمام طالبي التكوين المهني الموجهين من التعليم الأساسي، ومسار التعليم المهني الذي يفتح المجال أمام التلاميذ الناجحين في الطور ما بعد الإلزامي والموجهين بعد السنة الرابعة متوسط ويتضمن أربع شبكات، كل شبكة مؤسسات مستقلة هي على التوالي:

- شبكة المؤسسات العمومية للتموين المهني
- شبكة المدارس الخاصة

- شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للوزارات الأخرى
- شبكة مؤسسات التكوين التابعة للشركات الاقتصادية

عرف جهاز التكوين المهني منذ الاستقلال تحولات كبيرة، تميزت بتغيرات نوعية وكمية خلال:

- معظم مراكز التكوين المهني الموجودة بعد الاستقلال وعددها 49 تركها المعمر، أنشأت لتكوين يد عاملة تستجيب لاحتياجاته.
- بقيت هذه الوضعية إلى غاية بداية السبعينات حيث قامت المؤسسات الصناعية بإنشاء مراكز للتكفل بتكوين اليد العاملة التي تحتاجها.
- إنشاء هيئة عمومية للتكوين المهني في منتصف السبعينات ووضع برنامج بناء 100 مركز تكوين.
- إنشاء جهاز وطني للتكوين المهني في نهاية السبعينات وبداية سنة 1980، مع وضع سياسة وطنية لتلبية الاحتياجات الناجمة عن مخططات التنمية، والتخفيف من آثار إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية من جهة، وتوفير قدرات تكوين أكبر للتكفل بالأعداد المتزايدة من المطرودين من النظام المدرسي من جهة أخرى.

كما تم خلال هذه العشرية إنشاء عدد كبير من المراكز والمعاهد الوطنية للتكفل بالطلب الاجتماعي المتزايد واستمرت هذه الوضعية إلى غاية التسعينات، وفي سنة 1999 أنشأت وزارة التكوين المهني[1]، ويتوفر القطاع العمومي على شبكة واسعة من مؤسسات وهياكل التكوين تقع تحت وصاية وزارة التكوين والتعليم المهنيين ويبلغ عددها 836 مؤسسة توفر 350.000 منصب تكوين:

- **مراكز التكوين المهني:** تشكل مراكز التكوين المهني الشبكة القاعدية لجهاز التكوين المهني، ويبلغ عددها 524 مركزا متواجدا بكل ولايات القطر، توفر تكوينات في المستويات من 1 إلى 4 ولهذه المراكز ملحقات وأقسام منتدبة بالوسط الريفي ويبلغ عددها (210) ملحقة.

- **المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني:** تتواجد المعاهد المتخصصة في التكوين المهني في أغلب ولايات الوطن وتتكفل بتكوين التقنيين والتقنيين الساميين (المستوى الرابع والخامس) ويبلغ عددها (71) وتتبع لها (21) ملحقة).

- **المعهد الوطني للتكوين المهني:** وهو مكلف بالهندسة البيداغوجية، وبتكوين المؤطرين.

[1] واقع وآفاق التكوين المهني واحتياجات سوق العمل في الجزائر، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، جوان 2014. ص.3.

- **معاهد التكوين المهني:** تتكفل معاهد التكوين المهني بتكوين وتحسين مستوى ورسكلة المدربين ومستخدمي الإدارة، كما تساهم في إعداد وطبع وتوزيع برامج التكوين المهني ويبلغ عدد هذه المعاهد (6) متواجدة في ست ولايات من البلاد.

- **مركز الدراسات والبحث في المهن والمهلات:** يقوم هذا المعهد بإعداد الدراسات والبحوث حول المؤهلات وتطوراتها وبكل دراسة تهتم بقطاع التكوين المهني.

- **المعهد الوطني لتطوير وترقية التكوين المتواصل:** يقوم هذا المعهد بتقديم المساعدة البيداغوجية والتقنية للمؤسسات الاقتصادية، وللهيئات قصد تطوير وترقية التكوين المتواصل.

- **المركز الوطني للتعليم عن بعد:** يوفر هذا المركز تكوينا مهنيا عن بعد في مختلف التخصصات.

- **الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل:** مهامه التسيير المالي للموارد الناتجة من تحصيل الرسم على التمهين وعلى التكوين المتواصل والتمهين.

- **شبكة مؤسسات التكوين الخاصة:** شهدت شبكة مؤسسات التكوين الخاصة تكورا ملحوظا ابتداء من سنة 1999 حيث بلغ عددها 578 مدرسة وتبلغ طاقة الاستقبال بها 39588 منصب تكوين.

سجل قطاع التكوين المهني كذلك نسبة عالية من التخلي عن التكوين والفشل في متابعته خاصة في نمط التكوين الإقامي. لقد كان لهذه الوضعية تأثيرات اجتماعية واقتصادية تمثلت في تزايد البطالة نتيجة لعدم تطبق مخرجات التكوين المهني مع احتياجات سوق العمل، عدم القدرة على توفير يد عاملة مؤهلة تستجيب للمتطلبات الجديدة الناتجة عن التطور التكنولوجي و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، أصحاب المؤسسات لا يعتبرون التكوين استثمارا منتجا بل تكلفة.

بعد الإقرار بهذه المشاكل، أصبحت إشكالية التكوين المهني تطرح من حيث الشروط والوسائل الواجب تجنيدها على الصعيدين الداخلي والخارجي لتحسين أدائه ودوره في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فعلى الصعيد الداخلي، يتعلق الأمر بالقيام بما يلي:

-ضمان إصلاح نوعي للتكوين المهني، والإدراج التدريجي لمسار التعليم المهني، أما على الصعيد الخارجي فينبغي إعادة التفكير في علاقته وتمفصله مع المنظومة التربوية مع محيطه، وعليه فقد أوصت لجنة الإصلاح المنظومة التربوية منذ عام 2000 بضرورة إعادة هيكلة المرحلة ما بعد الإجباري في ثلاثة أجزاء: تعليم ثانوي عام وتكنولوجي تعليم مهني وتكوين مهني، وقد تم الأخذ بهذه التوصية سنة 2002 حيث تم الشروع في وضع

خطة لإدخال التعليم المهني الذي يهدف إلى اكتساب الكفاءات المهنية وتعزيز المعارف الأساسية الضرورية لتكييف أفضل مع متطلبات سوق العمل.

-مواصلة تحقيق اللامركزية نحو المصالح الولائية، وكذا التخلي عن بعض الصلاحيات لصالح المؤسسات قصد تدعيم الاستقلالية في ممارسة نشاطاتهم ومسؤولياتهم التربوية.

-ضرورة تفتح شبكة هياكل التكوين على محيطها بالجزائر وعلى الخارج.

-توسيع مصادر تمويل التكوين المهني.

عموما يمكن القول أن كل الإصلاحات السالفة الذكر تندرج ضمن الإطار العام لسياسة الإصلاح الشامل التي انتهجتها الجزائر بغرض ترشيد السياسة العامة على مستوى كل القطاعات الحكومية، على اعتبار قطاع التربية والتعليم حجر الأساس لأي مشروع بناء يهدف للتقدم، فقد اعتزمت الجزائر على النهوض بهذا القطاع الحيوي ضمن مقاربة ترمي إلى تقييم مخرجات النظام والرقي بها إلى مستوى الجودة والنوعية التي تضمن توفير العنصر البشري الكفء والقادر على المساهمة في عجلة التنمية.

5 . قطاع الصحة

1.5. أهم مراحل إصلاحات نظام الصحة في الجزائر

تركت السياسات الصحية التي مرت بها الجزائر أثارها الإيجابية والسلبية على منظومتنا الصحية، وقبل تقييم هذه الإصلاحات سنتعرض لأهم فتراتها.[1]:

السياسة الصحية في الفترة من 1962-1973: ورثت الجزائر سنة 1962 وضعية متردية، حيث كان النظام الصحي الموجود متمركز أساسا في كبريات المدن كالجزائر، وهران، وقسنطينة ويتمثل خاصة في الطب العمومي (داخل المستشفيات) وتقديم المساعدات الطبية المجانية من خلال عيادات تشرف عليها البلديات ومراكز الطب المدرسي النفسي التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى الطب الخاص الذي يسهر عليه حوالي 600 طبيب يعملون في عيادات خاصة، وقد عرف قطاع الصحة خلال الحقبة الممتدة من الاستقلال إلى غاية منتصف السبعينات من القرن الماضي تطورات كبيرة من حيث المستخدمين والهياكل القاعدية، لكن بمستوى تميز بالبطء مقارنة مع التطور السكاني الذي عرفته البلاد وبجملة من النصوص والقوانين لتوحيد النظام الموروث عن المستعمر.إن السياسة الصحية خلال هذه الفترة تميزت بمحدودية

1نور الدين حاروش، إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية،دار كتامة للكتاب،الجزائر2008، ص 82.

خياراتها جراء ضعف الوسائل المتوفرة، كما كان عليها إعادة إنعاش البنايات والهياكل التي خلفها الاستعمار قبل توفير قسط من الخدمات الصحية للسكان.

ومن جانب آخر كانت الدولة عازمة على تنمية سياسة على شكل إعانة تتمثل في الحملات التلقيحية لبعض الأمراض الفتاكة والمعدية.من أهم البرامج التي سطرت في هذه الفترة وتعتبر ذات أولوية بالغة هي التكفل بالطب المجاني للأطفال من طرف الدولة سواء في إطار مراكز حماية الطفولة والأمومة، أو في إطار الطب المدرسي، كما صدر في هذا الأثناء المرسوم رقم 69-96 المؤرخ في 9 جويلية سنة 1969، القاضي بإلزامية التلقيحات ومجانيتها وهذه تعتبر خطوة إيجابية ترمي إلى القضاء على الأمراض المعدية، كما تم إقرار التكفل الشامل من طرف الدولة بمكافحة بعض الآفات الاجتماعية مثل مرض السل من خلال إنشاء مراكز خاصة بذلك، ليصبح علاجه مجاني ونفس الشيء بالنسبة لمرض الشلل وسوء التغذية، كما تم اللجوء إلى عملية توزيع وتنظيم الولادات بمراكز حماية الطفولة والأمومة[1].

السياسة الصحية في الجزائر من (1974-1979): تميزت هذه الفترة بـ[2]:

***إقرار مبدأ مجانية العلاج 1974:** تم تبني مبدأ مجانية العلاج،وكان هذا القرار متعلق أساسا بإنشاء قانون الطب المجاني كخطوة أولى في طريق إعطاء فعالية أكثر للقطاع الصحي وتوحيد نظامه ككل ووضع برامج صحية، لها إرتباط وثيق بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وذلك بتسخير كافة الوسائل والإجراءات لحماية الصحة وترقيتها وتعميم صيغة مجانية للمنظومة الصحية الوطنية.حيث تم تحويل جميع المراكز الطبية الاجتماعية التابعة لصندوق الضمان الاجتماعي سابقا والتعاضديات إلى وزارة الصحة وأصبح بذلك النظام الصحي الوطني يضم جميع الهياكل الصحية مهما كانت مهامها ونشاطاتها، وقد أكد الميثاق الوطني لعام 1976 حق المواطن في الطب المجاني حيث جاء فيه "يعد الطب المجاني مكسبا ثوريا وقاعدة لنشاط الصحة العمومية وتعبير عملي عن التضامن الوطني ووسيلة تجسد حق المواطن في العلاج"[3].

وأهم ما ميز هذه المرحلة التطور الكبير الذي عرفه النظام الصحي من خلال تزايد عدد الأطباء في الجزائر بعكس المراحل السابقة. وهذا نتيجة الإصلاحات التي حصلت في مجال العلوم الطبية والتي أعطت ثمارها ونفس الملاحظة بالنسبة للسلك الشبه طبي الذي عرف بدوره تطورا ملحوظا إذ تضاعف خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1979.وقد عرفت هذه المرحلة عدة مشكلات منها:

3 وزارة الصحة والسكان، إصلاح النظام الوطني للصحة، ص 3

[2] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص ص137-138.

[3] الجريدة الرسمية، العدد6، المرسوم التنفيذي، رقم:86-25 الصادر في 3جمادى الثانية1406هـ، المرافق لـ:12 فيفري1986، ص 115

- تمركز الإطارات الطبية في المدن الكبرى.
- نقص في التخصصات الطبية.
- قلة وتيرة التطور في التنمية البشرية بحكم الحاجيات والتحديات محليا ودوليا.

ولم تسفر المؤشرات الصحية عن تحسين كبير بالرغم من التطور فيما يخص الهياكل القاعدية والموارد البشرية وأهم نتيجة تسجل هنا هي: إنخفاض نسبة وفيات الأطفال، بعدما كانت حوالي 140 من الألف سنتي (1969-1970) إلى 122 من الألف لسنة 1979.

السياسة الصحية في الجزائر 1986-2007: إن دراسة تطور النظام الصحي في ظل الطب المجاني له أهميته وذلك في مرحلتي الثمانينات والتسعينات، وما تم تسجيله في هذه المرحلة هو إنشاء هياكل صحية جديدة سنة 1986 [1] وهي المراكز الاستشفائية الجامعية، كما جاء في المنشور الوزاري لسنة 1995 والمتعلق بمساهمة المرضى في تسديد نفقات الإيواء والإطعام في الوسط الإستشفائي؛ بالإضافة إلى ضرورة الإشارة إلى قانون المالية لسنة 1993.

فبداية من هذه السنة أصبح على الدولة التكفل بالوقاية والبحث وبالمعوزين،وأما باقي العلاجات فتكون وفق نظام تعاقدي بين المؤسسات الاستشفائية وهيئات الضمان الاجتماعي إلا أن هذا النظام لم يطبق فعليا لحد الآن لعدة أسباب، ففي سنة 2007 تم إعادة تنظيم القطاعات الصحية لتصبح المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية؛ أي فصل الإستشفاء عن العلاج والفحص وهو نوع من اللامركزية هدفها الوصول للعلاج وتقريب المؤسسة الصحية من المواطنين.أما المؤشرات الصحية الخاصة بسنة 2005 فقد عرفت القليل من التحسن، وهذا حسب ما جاء في تقرير المنظمة العالمية للصحة بشأن الجزائر،فإنه على الرغم من أن المبالغ المالية العمومية المرصودة للقطاع الصحي والمقدرة بـ 9.1% من الميزانية العامة[2].

2.5. تقييم الإصلاحات المتعاقبة على نظام الصحة في الجزائر

في ظل غموض العلاقة التمويلية ما بين المؤسسات الصحية والدولة وصناديق التأمينات الاجتماعية، أدى هذا إلى نتيجة موضوعية تتمثل في إختلال التوازن ما بين العرض والطلب وإلى عجز في تغطية الحاجات المتزايدة للمواطنين، وعدم فعالية تقديم الخدمات وهذا يرجع إلى السلبيات في أنماط التمويل الحالية

[1] الجريدة الرسمية، العدد6، المرسوم التنفيذي، رقم:86-25 الصادر في 3جمادى الثانية1406هـ، المرافق لـ:12 فيفري1986، ص 115.
[2] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 159 .

وأساليب تسيير هذه الإعتمادات مابين الممثلين المعنيين بتمويل الصحة،ومع هذا فهناك نقاط إيجابية للتمويل يجب أن نتطرق لها بالموازاة مع النقاط السلبية التي أدت بالبحث على أنماط تمويل جديدة.

***أزمة الضمان الاجتماعي:**عرف قطاع الصحة العمومي نقص في المصادر الضرورية لمواجهة الطلب الكبير على العلاج، حيث أن المصدران الرئيسيان في تمويل هذا الأخير هما:- الدولة، الضمان الاجتماعي اللذان يمنحان مساهمتهما بصورة جزافية، وهذا ما جعل أي إختلال يؤثر على كل القطاع بصورة عامة، وعرف الضمان الإجتماعي عجزا إبتداءا من سنة 1988 بعد أن كانت مساهمته لفترة طويلة تمول مجانية العلاج لأسباب عديدة تتجلى في:

- الأزمة البترولية لعام 1986.
- تأخر نمو الشغل وارتفاع البطالة.
- الاستمرارية في تدعيم النفقات الصحية وبشكل كبير نفقات التقاعد.
- تشييد الإستثمارات الإجتماعية للصحة العمومية.
- العلاج في الخارج لغير المؤمنين.

ويظهر في بداية تطبيق الطب المجاني سيطرة الدولة على تمويل النفقات بنحو 75%، ثم بدأت تتحول تدريجيا لكي تمثل ما مقداره 34% في عام 1987، وفي المقابل تشهد نسبة مساهمة الحماية الإجتماعية إرتفاع من 23.5% في عام 1974 إلى 64.2% في عام 1987، مما جعل مجانية العلاج ممولة بنسبة كبيرة من طرف الضمان الإجتماعي وهذا ما أثر سلبا على وضعيته المالية خاصة بعد إنخفاض أسعار البترول وعجزه عن تمويل مجانية العلاج التي أقرتها الدولة.

3.5. أداء نظام الصحة في الجزائر

عرفت السنوات الأخيرة العديد من محاولات الإصلاح في المنظومة الصحية تمثلت في تغيير نصوص قانونية إضافة إلى إقتراح مشاريع عملية لتفعيل المنظومة الصحية لدول المغرب العربي، ولكن غالبا ما كان التنفيذ متواضع أوهو إستنساخ لتجارب دولية قد لا تلقى الظروف الملائمة والدعم المطلوب لتحقيق النجاح اللازم.

1.3.5.الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص لقطاع الصحة :والملاحظ هنا أن نسبة الإنفاق الحكومي العام والخاص كنسبة مئوية من نفقات الصحة ممثلة فيما يلي:

شكل (13.4):الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص كنسبة من النفقات الإجمالية للصحة في الجزائر

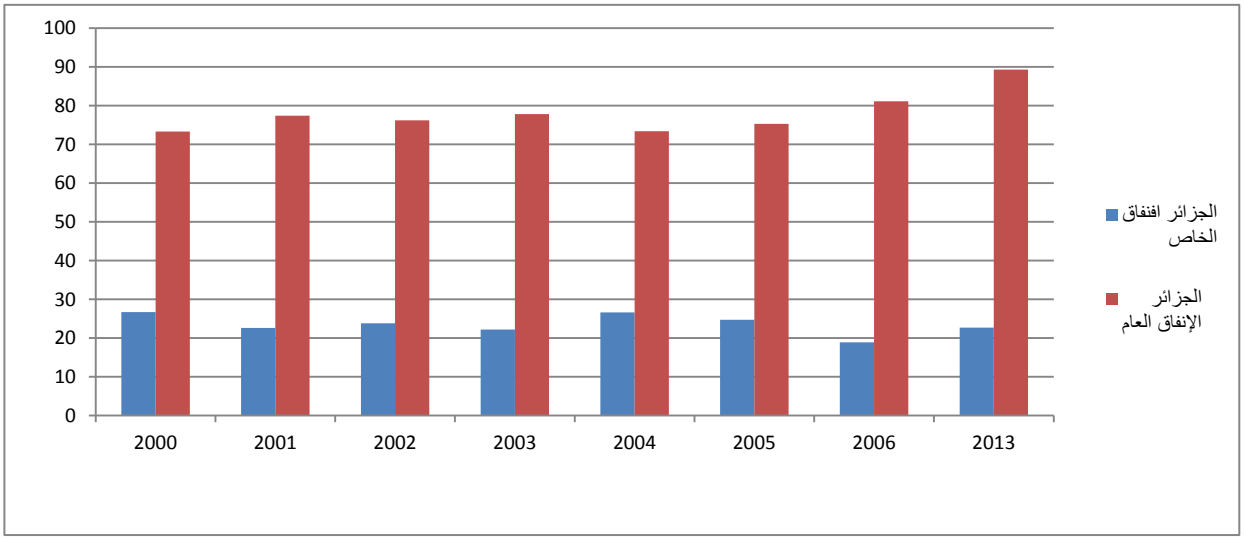

المصدر:إعداد الطالبة بناءا على الإحصائيات الصحية العالمية، منظمة الصحة العالمية

والملاحظ أن أكثر الدول إعتمادا على النفقات العمومية هي الجزائر بنسبة بلغت 81.1% نتيجة إعتمادها مجانية العلاج.

2.3.5. مساهمة الضمان الاجتماعي في الإنفاق الحكومي للصحة

شكل (14.4):نسبة مساهمة الضمان الاجتماعي في الإنفاق الحكومي للصحة

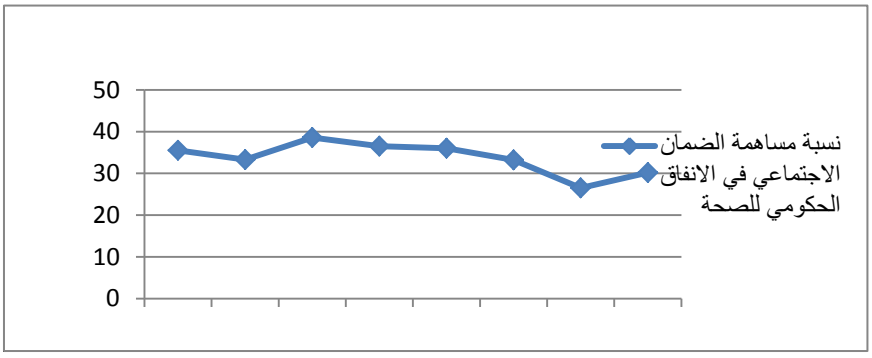

المصدر:إعداد الطالبة بناءا على الإحصائيات الصحية العالمية،منظمة الصحة العالمية

إن نسبة مساهمة الضمان الإجتماعي في تمويل نفقات الصحة إنخفضت لصالح ميزانية الدولة التي أصبحت تتحمل نسبة تزيد عن80% من النفقات حاليا، والملاحظ هنا إنخفاض مساهمة الضمان الإجتماعي الذي كان يتحمل نسبة 35.5 % من النفقات العمومية في سنة 2000 إلى 26.7 في 2006.

3.3.5. نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة

شكل (15.4):نصيب الفرد من الانفاق الحكومي على الصحة

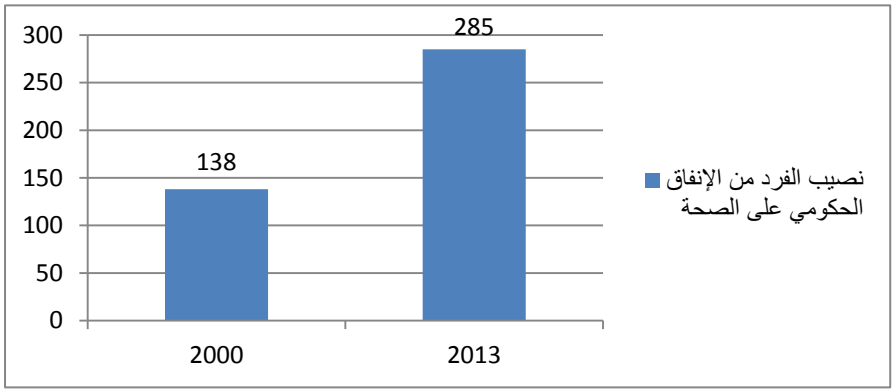

المصدر:إعداد الطالبة بناءا على الإحصائيات الصحية العالمية. منظمة الصحة العالمية.

يظهر من خلال الشكل أن نصيب الفرد في الجزائر من نفقات الصحة هو الأكبر ، وللتأكد من ذلك أكثريتهم حساب نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة مقارنة مع النفقات الإجمالية .

4.3.5. تقييم هيئات تمويل الخدمات الصحية

جدول (17.4):تقييم هيئات تمويل الخدمات الصحية

الضمان الإجتماعي للأجراء CNAS	▪ توحيد تنظيمات الضمان الإجتماعي في 1983 لم يبقي إلا على تنظيم وحيد مكلف بالتغطية الصحية لجميع للعمال في جميع القطاعات. ▪ يعوض هذا الصندوق ما قيمته 80من %تكلفة العلاج و ثمن الأدوية فقط. ▪ تعويض صندوق الضمان الإجتماعي يكون على أساس تسعيرات مرجعية رمزية محددة مسبقا. ▪ عدم تصريح أرباب العمل الخواص بالعاملين الأجراء لديهم وعدم وجود قوانين عقابية ردعية في مثل هذه الحالات.
الضمان الإجتماعي لغير الأجراء Casnos	▪ عدم دفع الاشتراكات بصفة إنتظامية لدى العديد من المنخرطين في هذا الصندوق لعدة أسباب مما يضعف حصيلة هذا الصندوق. ▪ عدم تصريح العمال في القطاع غير الرسمي بنشاطهم يضعف من مداخيله بإعتبار هذه الفئة تمثل نسبة كبيرة من المجتمع. ▪ لا يعوض على الحوادث الخاصة بالعمل لدى هذا الصندوق عكس الصندوق الخاص بالعمال الأجراء.

التعاضديات	▪ **بعد توحيد هيئات الضمان الإجتماعي لم يعد يتواجد إلا القليل من التعاضديات في بعض القطاعات.** ▪ **في ظل عدم تواجد التعاضديات بشكل واسع يصعب هذا من عملية التأمين لتغطية الجزء المتبقى على عاتق المريض و المقدر بـ: 20 % من العلاجات، مما قد يحد من عدالة الوصول للعلاجات لبعض الفئات خاصة في العلاجات والعمليات المكلفة.**
التأمينات الإقتصادية	▪ **تعويضات التأمينات الإقتصادية للمرضى المؤمنين لديها والمنخرطين في الضمان الإجتماعي على الجزء المتبقى على عاتقهم و البالغ 20%، يتجاوز ما يعوضه صندوق الضمان الإجتماعي على الرغم من أنه يتحمل الجزء الأكثر من التكاليف، وهذا لإعتماد مرجعيات سعرية مختلفة.** ▪ **عدم لجوء المرضى لهذا النوع من التأمينات من أجل التأمين على صحتهم و حياتهم لقلة الوعي لدى المواطن.** ▪ **عدم وجود هذا الفرع من التأمينات الصحية لدى العديد من شركات التأمين الخاصة.**

المصدر: محمد صديقي،تمويل الخدمات الصحية في الجزائر ص ص 106-107

نظام المساعدات الطبية الحـالي[1]: و المستفيدون من هذه المنحة هم:

فئة المعاقين:تشمل المساعدة الاجتماعية المخصصة للأشخاص المعاقين على نظام تعويض وفق التشريع والتنظيم المعمول به حاليا، والمقدم من طرف الدولة إلى فئة معينة تستجيب إلى معايير محددة مسبقا، تهدف هذه المساعدة الاجتماعية إلى ضمان الدخل الأدنى للأشخاص المعنيين، كما تمكنهم من الاستفادة المباشرة من بعض التعويضات المادية ونقصد بالشخص المعوق و بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 45/03 المؤرخ في 19 جانفي 2003، المحدد لكيفيات تطبيق أحكام المادة 07 من القانون رقم 09/02 المؤرخ في 8 ماي 2002، والمتعلق بحماية الأشخاص المعاقين وترقيتهم حسب المادة 2 مايلي[2]:

-كل شخص مصاب بإعاقة خلقية أو مكتسبة أو بمرض مزمن خطير تقدر نسبة عجزه بـ 100% تؤدي إلى عجز كلي عن العمل.

-كل شخص يوجد في وضعية يحتاج كليا إلى غيره للقيام بنشاطات الحياة اليومية بسبب إصابة وظائفه الذهنية أو الحركية أو العضوية أو الحسية مثل السقيم طريح الفراش.

[1] مجموع النصوص التنظيمية المتعلقة بالبرامج الإجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الإجتماعية، جوان 2010، ص35 .

[2] الجريدة الرسمية، العدد04، المرسوم التنفيذي 45/03 المتعلق بحماية الأشخاص المعاقيين و ترقيتهم الصادرة في:14 جانفي 2003، ص17.

-فاقد إستعمال الأعضاء الأربعة أو متعدد الإعاقة الحسية (الصمم، العمى، الكلى في نفس الوقت) والمصاب بتأخر عميق مع إضطرابات مجتمعة.

***العلاوة المخصصة لذوي الإعاقة الثقيلة:**تمنح علاوة مالية قدرها 3000 دج شهريا لكل شخص بالغ 18 سنة من العمر على الأقل عديم الدخل وتبلغ نسبة عجزه 100%، حيث لا يسمح له عجزه بالقيام بأي نشاط أو عمل ويعيش حالة تبعية مطلقة مثل ذوي الإعاقات المتعددة وذوي الإعاقة الذهنية العميقة.

فئة المعوزين المستفيدين من مجانية العلاج[1]:الأشخاص المعوزين هم الأشخاص غير المؤمن لهم اجتماعيا و الذين لديهم دخل يساوي أو يقل عن 50% من المبلغ الشهري الأدنى من معاش التقاعد المنصوص عليه في أحكام القانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 يوليو 1983 وذوي الحقوق.

في إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 فقد تم رصد مبلغ 619 مليار دج موجه لإنشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين و 1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

و تصنف العمليات الخاصة بقطاع الصحة المدرجة ضمن البرنامج الخماسي2010 - 2014 حسب الأولويات التي ستستهدف التقليص من الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز معاهد و مستشفيات أو مؤسسات إستشفائية متخصصة و هياكل جوارية متخصصة حسبما جاء في برنامج العمل لوزارة الصحة و الإسكان و إصلاح المستشفيات للفترة الممتدة بين 2009-2010

و قدرت القروض المالية لسنة 2009 الخاصة بالتسيير (80 بالمائة) و التجهيز (20بالمائة) للقطاع العمومي للصحة بمجموع 222 مليار دج من بينها 38 مليار دج من مساهمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و بصفة عامة تم مضاعفة القروض المالية المخصصة للقطاع العمومي للصحة ب 4 مرات خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2009 .

[1] الجريدة الرسمية، العدد6، المرسوم التنفيذي رقم:01-12، الصادر يوم 26 شوال عام 1421 الموافق لـ21 يناير 2001.

6. دعم القدرة الشرائية :

مشروع قانون المالية 2015 يواصل دعم القدرة الشرائية للمواطنين:

نص مشروع قانون المالية لسنة 2015 على مواصلة إصلاح صندوق المقاصة، عبر استئناف إجراءات المقايسة المتخذة في 2014، مع الاستمرار في دعم القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الطبقات الاجتماعية المهمشة والطبقة المتوسطة. ووفق تقرير حول المقاصة مدرج ضمن مذكرة تقديمية لمشروع قانون المالية ، فإن الهدف من ذلك يتمثل في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين المحتاجين والطبقة المتوسطة والحفاظ على التوازنات المالية مع تحقيق ادخارات.

وستوجه الهوامش المحررة للاستثمار الإنتاجي وتعزيز الخدمات الاجتماعية، خاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن ودعم بعض الفئات من السكان المحتاجين.وتصل اعتمادات المقاصة برسم مشروع قانون المالية 2015 إلى حوالي 31,19 مليار درهم، على أساس سعر متوسط للنفط يبلغ 103 دولارا للبرميل1.

وسيخصص غلاف مالي بحوالي 21 مليار درهم لدعم الأسعار عند الاستهلاك ومواصلة نظام المقايسة في حدود الاعتمادات المفتوحة في إطار مشروع القانون، في حين سيخصص غلاف مالي بقيمة ملياري درهم للتدابير المصاحبة الرامية لدعم قطاع النقل، واللجوء إن اقتضى الحال إلى آليات تغطية المخاطر لتسقيف سعر الغاز في مستوى مقبول اجتماعيا.

ويصل تمويل متأخرات المقاصة برسم السنوات الماضية إلى 7,49 مليار درهم، في حين أن غلافا ماليا بقيمة 800 مليون درهم سيوجه لدعم أسعار بعض المواد الغذائية.

وسيواصل تطبيق نظام المقايسة للمنتوجات النفطية مع الأخذ بعين الاعتبار تفعيل البرنامج المبرم مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برسم الفترة 2014-2017، عبر الاستمرار في دعم الموجه لإنتاج الكهرباء.كما سيتم الشروع في إطلاق برنامج لتشجيع استعمال الطاقة الشمسية لضخ المياه في القطاع الفلاحي2.

ويعتمد نظام المقايسة على حصر الدعم المخصص للغاز، والوقود الممتاز، والفيول الصناعي رقم 2 في المستويات المحددة برسم قانون المالية، مع عكس الفارق الناتج عن تقلبات الأسعار العالمية على الأثمان الداخلية، سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

[1] S. Benamara, Les Perspectives Offertes par Le Marché Algerien grace au Plan Quinquénnal 2010-2014, forum économique sur le consiel de coopération du Golf et le Maghreb, 20/10/2010, Montréal, Québec, P8 http/www.qc. cme-ca/download. php

[2] مشروع قانون المالية 2015 حول دعم القدرة الشرائية للمواطنين،فيفري 2015،ص 02

ويتوخى النظام إحداث استقرار في تكاليف المقاصة في حدود الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية قصد تفادي اللجوء لاعتمادات إضافية خلال السنة وبالتالي مفاقمة عجز الميزانية.

1.6. نبذة تاريخية حول تطور التنظيم الداخلي للسوق الوطنية وتسييرها

-**الإقتصاد المسير(المخطط)**:حتى منتصف التسعينيات كانت الدولة هي التي تقوم بوظيفة التاجر.حيث كانت الدولة آنذاك تملك آليات ووسائل تموين المواطنين من خلال شبكة من المؤسسات العمومية للإنتاج والتوزيع على المستويين المركزي والمحلي، حسب عائلات المنتوجات.

1.1.6. على المستوى المركزي:

لمشتقات الحبوب **SNSEMPAC** - منتوجات البقالة **ONACO**

للخضر والفواكه **ENAFLA** - للحبوب والبقول الجافة**OAIC**

للمواد الدسمة **ENCG** للحليب **ONALAIT**

للإسمنت **SNMC** - للمنتوجات الحديدية**SNS**

2.1.6. على المستوى المحلي:

شبكة مماثلة **EDIPAL** لمنتجات البقالة، و **EDIMCO** لمواد البناء،**COFEL** للخضر والفواكه الطازجة، و **EDIED** للتجهيزات المنزلية.

-على مستوى التوزيع بالتجزئة، كان للدولة انذاك شبكة واسعة من المساحات الكبرى مكونة من وحدات الأروقة الجزائرية وأسواق الفلاح.

-كانت الجماعات المحلية تستفيد، في إطار المخططات البلدية للتنمية من موارد مالية معتبرة لبناء أسواق مغطاة للبيع بالتجزئة وهياكل تجارية أخرى مفيدة إجتماعياً (أسواق الجملة، المدابح، المسمكات).

جدول(18.4): مرونة الدخل و الاستهلاك

	2008	2009	2010	2011
الدخل المتاح للأسر	4748.4	5316.8	6181.5	7299.5
الاستهلاك النهائي للعائلات(بالمليار دينار)	3333.3	3743.9	4151.5	4552.7
المرونة	-	1.03	0.65	0.63

Source :cnes,p 83

2.6. دعم المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع

-للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال الحرص على إستقرار الأسعار، وضعت الدولة آنذاك تنظيماً ملائماً متمثلاً في الصندوق الجزائري للتدخل الاقتصادي(**CAIE**) الخاص لدعم أسعار المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع وهي : السميد، الفرينة، العجائن الغذائية، الكسكس، السكر، الزيوت الغذائية، مركز

الطماطم، الخميرة الجافة، حليب الأكياس،حليب الغبرة، الفاصوليا، العدس، الحمص، الجلبانة، الأرز والكراريس المدرسية.

جدول (19.4):توزيع دعم العائلات

التحويلات العائلية	8.46
دعم اسعار الحليب،الحبوب،الزيت و السكر	56.69
الحصول على الكهرباء،الغاز و الماء	16.73

Source :ministère de finance

-مع بداية الإصلاحات الإقتصادية ، تلاشى تدريجياً، هذا الهيكل المؤسساتي والتنظيمي وأصبح تموين السوق بالمنتوجات الغذائية يتكفل به المتعاملين الخواص.

-أسندت للدولة مهام جديدة متمثلة في ضبط السوق في إطار مبدأ حرية أسعار السلع والخدمات وكذا مراقبة الممارسات التجارية ومطابقة المنتوجات والخدمات المعروضة للإستهلاك للمواصفات القانونية التي تخصها وتميزها؛

-هذه الوضعية الجديدة لم تكن مدعومة بإجراءات متابعة من شأنها تسهيل التأطير الجيد للسوق وضمان تموين المواطنين وكذا المراقبة الصارمة للممارسات التجارية1.

نشاط وزارة التجارة في مجال تنظيم وتموين السوق، تأطيرأسعار المنتوجات الغذائية الأساسية وتعزير وسائل الرقابة:

بالنظر إلى هذه المعاينة وقصد تجاوز هذه الوضعية، تم وضع برنامج عمل خلال هذا الخماسي يهدف إلى تطهير وبصفة مستدامة، شبكات التوزيع، السهر على تموين المواطنين وتأطير أسعار المنتوجات الغذائية الأساسية وكذا تدعيم وسائل الرقابة.

في هذا الصدد، تم إقراح إجراءات تنظيمية وتقنية تهدف إلى :

-الإمتصاص السريع للتجارة الموازية وتأهيل الهياكل التجارية الموجودة وإنشاء أخرى جديدة

-وضع آليات لضمان تموين المواطنين بالمواد الأساسية بإنتظام

-وضع آليات مناسبة للتحكم في أسعار المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع

-تدعيم مصالح الرقابة بالوسائل التي تناسب المهام العديدة المسندة لها

وضع آليات لضبط السوق وضمان تموين المواطنين بالمواد الأساسية بإنتظام2:

[1] ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الاول، أكتوبر 2014 ، ص 83 ،www:premier-ministre.gov.dz

[2] مشروع قانون المالية 2015 حول دعم القدرة الشرائية للمواطنين،فيفري 2015،ص 03

أن الضبط الجيد للسوق يستدعي حتماً التموين المعتبر للمواطنين ووضع الأدوات المناسبة لضمان حركية جيدة في شبكة التوزيع، من خلال وضع نظام مناسب لضبط تموين السوق بالمنتوجات ذات الإستهلاك الواسع، حيث يؤدي لإستقرار الأسعار.

-قبل سنة 2007 لم يبق إلا عدد قليل من المؤسسات العمومية، التي تساهم في ضمان إستقرار تموين السوق والمتمثلة في:

-الديوان الجزائري المهني للحبوب للقمح الصلب واللين؛

-بعض وحدات الرياض للسميد والفرينة؛

-وحدات جيبلي (15) وحدة لحليب الأكياس.

-بعد أزمة الحليب خلال 2007 ، أتخذت السلطات العمومية قرار إنشاء هيئات عمومية جديدة هي:

- (**ONIL**)لمسحوق الحليب

-الديوان الوطني المهني للحليب

- نظام ضبط المنتوجات الغذائية الواسعة الإستهلاك(**SYRPALAC**)، إلى حد الآن البطاطا الموجهة للإستهلاك.

-الديوان الوطني المهني للخضر واللحوم (**ONILEV**) الذي يتولى ضمان تموين السوق بهذه المواد.

-تكليف الديوان الجزائري المهني للحبوب باستيراد كميات من البقول الجافة لضان إستقرار تموين السوق بهذه المنتوجات (الحمص، الفاصوليا البيضاء، العدس والأرز).

-وكذا رفع الدعم المقدم من طرف الدولة من 1,5 دج إلى 3 دج للطن الكيلومتري لتعويض أعباء النقل لولايات الجنوب العشرة(10) ، وذلك بهدف تمكين مواطني المناطق الجنوبية من إقتناء المواد الإستراتيجية بنفس الأسعار المطبقة في الشمال.

3.6. وضع آليات مناسبة للتحكم في أسعار المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع

منذ الإستقلال وإلى غاية سنة 1995 ، كانت أسعار وهوامش الربح لكل المنتوجات النهائية الموجهة للإستهلاك المباشر، محددة؛

-تبعاً لإصدار الأمر رقم 95-06المؤرخ في 25 جانفي 1995 ، المتعلق بالمنافسة، في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي أُعتمدت آنذاك، تم تكريس مبدأ حرية الأسعار؛

-على الرغم من مراجعة أحكام هذا الأمر مرتين (سنتي 2003 و2008) ، غير أنه تم الإحتفاظ بهذا المبدأ؛ و خلال التعديل الأخير (أوت2010) ومع الإحتفاظ بمبدأ حرية الأسعار، فإنه تم تعديل المادة الخامسة بإدراج أحكام جديدة تسمح بتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أوالأصناف المتجانسة من السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها وذلك على أساس إقتراحات القطاعات المعنية؛

-بموجب هذه التعديلات يمكن تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها قصد:

-تثبيث إستقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية أو ذات الإستهلاك الواسع في حالة إضطراب محسوس للسوق؛

-مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك .

-في الوقت الراهن، تتمثل المنتوجات والخدمات المقننة أسعارها وتعريفاتها في1:

-فرينة الخبازة ؛

-الخبز (العادي والمحسن)

-السميد؛

-حليب الأكياس؛

-مياه الشرب؛

-المنتوجات البترولية؛

-الكهرباء والغاز؛

-النقل بالسكة الحديدية للمسافرين وللسلع؛

-نقل المسافرين عبر الطريق.

وتتمثل المنتوجات التي تم تقنين هوامش الربح الخاصة بها في الأدوية والإسمنت.

مع بداية هذه السنة تم تسقيف أسعار مادتي زيت المائدة العادي والسكر الأبيض بالإتفاق مع منتجيهاتين المادتين.وقد تم الإنتهاء من إعداد النص التنظيمي الذي:

-يسقف أسعار هاتين المادتين؛

-يحدد هوامش الربح عند مختلف مراحل وضع هاتين المنتوجين للإستهلاك؛

-وضع آلية لتعويض المنتجين لما تتجاوز أسعار المواد الأولية المستوردة الحد الذي لا يمكن عنده وصول مادتي زيت المائدة العادي والسكر الأبيض للمواطن بالأسعار المسقفة.

-آما تجري حالياً متابعة يومية لتطور أسعار كل المنتوجات الغذائية الأساسية من طرف مصالح وزارة التجارة والتي سيتم على أساسها تدخل السلطات العمومية لوضع الآلية المناسبة لتأطير سعر أي منتوج عند الحاجة. و بالتالي فإن التحكم في أسعار المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع في ضل إقتصاد السوق يستدعي:

-توفير المنتوج ومحاربة الندرة للوصول إلى تناسق جيد بين العرض والطلب، مما سيساهم في:

-التحكم الجيد في تموين السوق وآذا الضبط الفعال له؛

1 مشروع قانون المالية 2015 ،تقرير حول دعم القدرة الشرائية للمواطنين،فيفري 2015،ص 02-03

-تدعيم تأطير وتنظيم وعصرنة سير عمل الهياكل التجارية؛

-القضاء على الأسواق الموازية؛

-إرساء الشفافية في التعاملات التجارية عن طريق التطهير المستدام في الزمان والمكان لمسارات التوزيع.

-تسقيف الأسعار والتعريفات وتحديد هوامش الربح وفق أحكام المادة 5 من قانون المنافسة؛

-دعم الأسعار؛

-التخفيف من الضغط الجبائي (الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني والحقوق الجمركية)

-إستحداث صندوق خاص لمواجهة الطوارئ؛

-تدعيم الرقابة الإقتصادية وقمع الغش[1]

[1] مشروع قانون المالية 2015،تقرير حول دعم القدرة الشرائية للمواطنين،فيفري 2015،ص 05-06

خاتمة:

اتسم العقد الأخير بتنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة و أصبح الطريق للاندماج الإيجابي في منظومة الإقتصادات المتقدمة رهنا بما يمكن إحرازه و تحقيقه في مجال التنمية البشرية من تعليم و صحة و حقوق سياسية ، و قبل كل ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .و بناء على ذلك كثرت الدراسات و البحوث و المؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية و تحليل مكوناتها و أبعادها،كإشباع الحاجات الأساسية ، و التنمية الاجتماعية ، و تكوين رأس المال البشري ، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة و يتطلب تحقيق التنمية البشرية حجم معين من الإنفاق يختلف من دولة إلى أخرى و يحتاج إلى تدخل الدولة في مختلف مجالاتها خاصة المجالات الاجتماعية الضمان الاجتماعي ، والسكن ، و المياه النظيفة والصرف الصحي.

فهي مازالت مسؤولة عن التعليم و الصحة و المرافق العامة،و قد أدركت دول العالم و منها الجزائر أهمية الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية ، فهو وسيلتها و غايتها،فقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة في هذا المجال في إطار البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر من خلال حجم الموارد والاستثمارات التي رصدت لإنجاز أهداف التنمية للألفية في إطار التنمية 2010-2014.

الفصل الخامس

دراسة تطبيقية حول العلاقة بين السياسات الاجتماعية، الإعانات و النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة :

اختلفت نتائج و طريقة دراسة العلاقة بين السياسات الاجتماعية،الإعانات و النمو الاقتصادي ،حيث تؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة ايجابية قوية بين السياسات الاجتماعية و النمو الاقتصادي و أن النمو الاقتصادي يحدث من خلال تنمية السياسات الاجتماعية خاصة من خلال تقديم بعض الحاجات الأساسية و بصورة فعالية كخدمات الصحة ،التعليم ،السكن و التشغيل بينما توصلت أيضا بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود علاقة بين السياسات الاجتماعية و النمو الاقتصادي و أن النمو الاقتصادي يحدث دون تنمية السياسات الاجتماعية ،كما توصلت أيضا بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين الإعانات أو الدعم و النمو الاقتصادي و هنا الهدف من الدعم هو تحقيق امن إنساني و مجتمع معافى من خلال الاستثمار في الصناعة ،التجارة و الاستثمار في خدمات الصحة ،التعليم ،السكن و التشغيل إضافة إلى البني التحتية لكن بشرط تكافؤ الأفراد في الحصول على الفرص.

و من خلال هذا الفصل سنحاول تحديد أثر الإنفاق لمختلف القطاعات الاجتماعية على النمو الاقتصادي و بالتالي الهدف هو تحديد العلاقة في المدى الطويل بين معدل النمو الاقتصادي و الإنفاق على قطاع الصحة،التعليم ،السكن و التشغيل إضافة إلى متغير معدل الإنفاق العام و الدعم الاجتماعي ،التضامن الوطني و الأسر، التقدير يرتكز على تحليل سلاسل زمنية لبيانات إحصائية تخص الجزائر على طول الفترة 1970 – 2015.

1. النموذج و منهجية الدراسة

دراسة أثر دعم الدولة للقطاعات الاجتماعية في الجزائر سوف تتم من خلال تفسير النمو الاقتصادي في الجزائر، و تفسير الإنفاق على المتغيرات الاجتماعية التي تتمثل في الإنفاق على قطاع الصحة،التعليم ،السكن و التشغيل إضافة إلى متغير معدل الإنفاق العام و الدعم الاجتماعي ،التضامن الوطني و الأسر،و لقد حددت هده المتغيرات اعتمادا على النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة مع مراعاة الواقع الجزائري.

بينت الدراسات النظرية و التجريبية اختلاف أثر الإنفاق الذي تقدمه الدولة للقطاع الاجتماعي في كثير من الأحيان بينه و بين النمو الاقتصادي. أي ليس بالضرورة أن يكون الأثر الايجابي على الإنفاق الاجتماعي هو نفسه على النمو الاقتصادي، و بالتالي لا يمكن إسقاط نتائج التقدير المتعلقة بتأثير الإنفاق الاجتماعي و نسبة الدعم أو الإعانات الموجهة نحو القطاعات الاجتماعية على النمو الاقتصادي. هذا الاختلاف في الأثر من وجهة نطر العديد من الدراسات السابقة، قادنا إلى تقدير نموذج يتمثل في معرفة اثر الإنفاق الاجتماعي و الإعانات على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل .

متغير النمو الاقتصادي هو المتغير التابع في الدراسة التطبيقية و أما المتغيرات الأخرى فهي مستقلة. من الناحية النظرية و الدراسات السابقة، السببية قد تشتغل في الاتجاهين، إمكانية أن يسبب الإنفاق الاجتماعي النمو الاقتصادي و إمكانية أن يسبب النمو الاقتصادي الإنفاق الاجتماعي و هده نتيجة تبدو مقنعة لا سيما في سياق البلدان النامية. مع ذلك من الضروري أن ندرك أن العديد من الحجج تشير إلى أن السببية قد تشتغل في الاتجاه المعاكس، بمعنى من الإنفاق العام الاجتماعي إلى النمو الاقتصادي .

أما عن طريقة التقدير فقد اعتمدنا على طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لدراسة العلاقة في المدى الطويل. طريقة ARDL تسمح لنا بدراسة العلاقة في المدى الطويل مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع على القيم الحالية للمتغير التابع. تطبيق تقنية التكامل المشترك لتحليل النمو في المدى الطويل تتمثل في اختبار ما إذا تبع المتغير التابع و المتغيرات المستقلة اتجاه مشترك في المدى الطويل.

2. متغيرات الدراسة

المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة هي عبارة عن معدلات النمو الاقتصادي التي يعبر عنها بنسب الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى الإنفاق على القطاعات الاجتماعية التي تتمثل في الإنفاق على قطاع الصحة،التعليم ،السكن و التشغيل إضافة إلى متغير معدل الإنفاق العام الإجمالي و الدعم الاجتماعي ،التضامن الوطني و الأسر و التي تم التعبير عنها بقيمة النفقات الحكومية الموجهة نحو كل هده القطاعات. هذه المتغيرات أخذناها باللوغاريتم لجعلها متجانسا مع المتغيرات الأخرى و التي هي عبارة عن معدلات و نسب.

المعطيات الكمية للدراسة عبارة عن سلاسل زمنية سنوية خاصة بالجزائر و بالأسعار الثابتة، ممتدة على طول الفترة (1970-2015).

المتغيرات المشكلة للنماذج و مصادرها هي ملخصة في الجدول التالي:

جدول (1.5): ترميز معطيات الدراسة

رمز السلسلة	اسم السلسلة	مصدر السلسلة
TPIBG	الناتج المحلي الخام	قاعدة بيانات البنك الدولي
TPIBH	الناتج المحلي الخام للفرد	قاعدة بيانات البنك الدولي
Educequi	الإنفاق على قطاع التربية (ميزانية التجهيز)	قوانين المالية – ONS
Educpsf	الإنفاق على التعليم الابتدائي و الثانوي(ميزانية التسيير)	قوانين المالية – ONS
Logf	الإنفاق علة قطاع السكن(ميزانية التسيير)	قوانين المالية – ONS
Logequi	الإنفاق على قطاع السكن (ميزانية التجهيز)	قوانين المالية – ONS
Santf	الإنفاق على قطاع الصحة (ميزانية التسيير)	قوانين المالية – ONS
Solidar	الإنفاق على قطاع التضامن الوطني و الأسرة(ميزانية التسيير)	قوانين المالية – ONS
Superif	الإنفاق على التعليم العالي (ميزانية التسيير)	قوانين المالية – ONS
Travf	الإنفاق علة قطاع التشغيل (ميزانية التسيير)	قوانين المالية – ONS
Aideso	دعم اجتماعي (ميزانية التجهيز)	قوانين المالية – ONS
Tdepenspub	معدل نمو النفقات العامة	قاعدة بيانات البنك الدولي

بالنسبة لمتغير الناتج الداخلي الخام و الناتج الداخلي الخام للفرد هي متغيرات تابعة أما باقي المتغيرات الأخرى فهي متغيرات مستقلة و التي تتمثل في الإنفاق على قطاع التربية،الإنفاق على التعليم الابتدائي و الثانوي،الإنفاق على قطاع السكن ،الإنفاق على قطاع الصحة،قطاع التضامن الوطني و الأسرة ،الإنفاق على التعليم العالي و على التشغيل إضافة إلى الدعم الاجتماعية و متغير معدل نمو النفقات العامة،حيث أن هده المتغيرات هي المتغيرات المستعملة في الدراسة و هي متغيرات مستقلة مستخدمة في نموذج الخاص بتفسير النمو الاقتصادي.

معدل نمو الناتج الداخلي الخام

استخدم هذا المتغير للتعبير عن النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس الحالة الاقتصادية للبلد، و الذي جعل متغيرا تابع في الدراسة القياسية.

حيث أن النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة لأخرى وكدا من سنة لأخرى ودلك راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول وما شابه دلك , و بالتالي النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي

الناتج المحلي الخام للفرد

فقد حقق تطورا مهما خلال الفترة الأخيرة، حيث انتقل من 132.261 دج (1711 دولارا) في سنة 2001 إلى 270.253 دج (3720 دولارا) في سنة 2009، أي بزيادة تفوق 1117 دولار وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا (من 756 إلى 2995 دولار) إلى الشريحة العليا (من 2996 إلى 9265 دولار) ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد. وقد كانت نسبة الزيادة تلك ستكون أهم من ذلك لولا النتائج المخيبة لنمو قطاع المحروقات في الأربع سنوات الأخيرة (2009 - 2006)، ولاسيما في 2009. ففي هذه السنة الأخيرة، وبسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات ومن ثم التراجع الهام نسبيا في حجم الناتج المحلي الخام (من 10.602 مليار دينار في 2008 إلى 9.531مليار دينار في 2009)، تم، ولأول مرة خلال الفترة، تسجيل نقص في حصة الفرد من الناتج المحلي الخام، التي تراجعت من 306.507 دج (4746 دولارا) في 2008 إلى 270.253 دج (3.720 دولارا) في 2009، أي بنسبة بالمئة 11.8.

ومع ذلك، وبصرف النظر عن الحالة الاستثنائية لسنة 2009، فإن الارتفاع المستمر للدخل المتوسط للفرد يدل على أن هناك تطورا ملحوظا في مستوى المعيشة للسكان خلال ، و بالتالي فان هذا التطور في مستوى المعيشة يعكس تحسنا فعليا في نوعية المعيشة للفرد الجزائري من جهة، ودون إجراء مقارنات بين متوسط الدخل للفرد في الجزائر وبقية دول العالم من جهة أخرى[1].

الإنفاق على التعليم :

تشير نظريات التنمية الاقتصادية إلى أن تراكم رأس المال البشري يعتبر من بين محركات النمو الاقتصادي و بالتالي العلاقة واضحة بين الاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم و فعالية المؤسسات و المجتمع و تعتبر الجزائر من الدول التي تهتم برأس المال البشري و دلك بتخصيص مبالغ و ميزانيات لتحسين مستويات النفقات العمومية على التعليم بمختلف أنواعه ،و رغم هده المجهودات المبذولة إلا انه ما زال تنتظرها تحديات كبيرة لبلوغ المستوى اللازم ،عن طريق أعادة النظر في توزيع ميزانية القطاع [2].

[1] M.Bellataf, Economie du Développement , OPU, Alger, 2010 , P.17.

[2] تقرير التنمية البشرية 2010،دليل التنمية البشرية و عناصره ،الملحق الإحصائي ،ص 185.

الإنفاق على الصحة :

الإنفاق على الصحة هو من أحد المؤشرات التي تعكس الاهتمام بالقطاع الصحي و التأثير على صحة المواطنين و إنتاجيتهم، وذلك لارتباط الإنفاق بجودة الخدمة والآثار الاقتصادية المباشرة و غير المباشرة في الاقتصاد من خلال تقديم هذه الخدمات، وينعكس الإنفاق على الصحة من خلال جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. حيث أن متوسط الدول المتقدمة في الإنفاق يتجاوز 9.5 في المائة بينما الدول النامية يبلغ المتوسط 5 في المائة. كما أن الإنفاق على الصحة كنسبة من الإنفاق الحكومي الذي يعكس اهتمام الدول بالرعاية الصحية كأولوية في الإنفاق الحكومي ، فالمتوسط العالمي للدول المتقدمة يقدر بنحو 16 في المائة بينما متوسط الدول النامية في حدود 8 في المائة.خاصة أن تحسين الصحة يساهم في النمو الاقتصادي من خلال تحسين إنتاجية العمل و تخفيض الطلب على النفقات الصحية.

تبين بعض الدراسات و التقارير الخاصة بالمنظمة العالمية للصحة على أن المستوى الصحي للسكان غير مرتبط بالنظام الصحي بقدر ما هو مرتبط بمتغيرات اقتصادية و اجتماعية و بالتالي تحسين أمل الحياة عند الولادة بالجزائر من خلال احتلالها للمرتبة 48 من أصل 192 دولة عضو في المنظمة العالمية للصحة ،هذا لا يعكس حسن توزيع الخدمات الصحية أين تتواجد الجزائر في مستويات متدنية من خلال احتلالها للمرتبة 110 ، فهذا يدل على أن المؤسسات الصحية العمومية ما زالت بعيدة كل البعد عن مستويات الأداء المسطرة أما فيما يخص مستوى الإنفاق الصحي فبالرغم من الجهود التي توليها الدولة للقطاع عبر تخصيص مبالغ مالية هامة إلا أنها ما زال يحتل مراتب متأخرة ضمن تصنيف المنظمة العالمية للصحة للمرتبة 114.

الإنفاق على السكن :

لقد أصبح حق المأوى من حقوق الإنسان المعترف بها دوليا من عام 1948 على الأقل ، و نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كافي للحفاظ على صحته و رفاهيته هو و أسرته و يشمل الغذاء و الملبس و المسكن و الرعاية الطبية " .

و الى جانب أن المسكن يمثل حاجة أساسية من حاجات الإنسان ، فإن هناك صلة وثيقة بين المسكن المناسب و بين ارتفاع الكفاية الإنتاجية ، لأنه كلما كان المسكن مناسبا كلما قلت الإصابة بالأمراض و زادت قدرة الأفراد على العمل .

و يعد إجمالي المبالغ المستثمرة في قطاع الإسكان أفضل مؤشر لمدى اهتمام الدول بهذا القطاع ، فقد زاد نصيب قطاع الإسكان في الدول النامية من إجمالي الناتج القومي من 3.5 % في بداية الستينات الى 06 % في

منتصف السبعينات ، و في إفريقيا ارتفع بشدة من متوسط سنوي 02.2 % في بداية الستينات إلى 12.6 % في منتصف السبعينات ثم انخفض بعد ذلك إلى 8.1 % .

الإنفاق على التشغيل :

حيث تؤكد العديد من الدراسات والإحصائيات أن العالم العربي يحتل الصدارة في ارتفاع نسبة البطالة ب % 13.2خاصة في السنوات الأخيرة كما تشير العديد من التقارير إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17 % في 1987 إلى 28 % سنة 1995 ليصل حدود 30% سنة 1999؛ هذه الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة، أبرزها سياسات إعادة الهيكلة ، والجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني من هذه الأزمة حيث وصل معدل البطالة فيها إلى 28 %في سنة 2001 في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع عدد خريجي الجامعات ,فرغم مساعي الدولة الجزائرية طيلة عقدين من الزمن التقليل من ظاهرة البطالة ، في ظل طرح طرق وصيغ تشجيع روح المبادرة الفردية و الجماعية للشباب الجزائري، حيث شكلت وكالات وطنية متخصصة في دعم و ترقية الشباب، كما وفرت التمويل اللازم و خُفِفَت الأعباء الضريبية و محاولة تحقيق التوازن الجهوي و غيرها هذا من جهة، و من جهة أخرى رُبِطَت سياسات التشغيل بسياسات التضامن الوطني , كما عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي المباشر من اجل توفير المزيد من مناصب الشغل، كما وضعت الحكومة إستراتيجية التنوع الاقتصادي ضمن أولوياتها في المخطط الخماسي 2010-2014 من أجل خلق تنوع في مناصب الشغل .

الإعانات الاجتماعية :

حيث تمثل الإعانات الاجتماعية احد البنود التي تستطيع من خلاله النفقات العامة أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق التنمية الاجتماعية.وتلعب السياسة العامة للدولة دورا رئيسيا في جملة المبالغ التي تخصص الدعم ،فالدول التي تطبق النظام الرأسمالي لا يمثل الدعم فيها أهمية كبيرة نظرا لعدم تدخلها الواضح في التأثير على العرض والطلب وإنما تدخلها يقتصر على التوجه والتدخل المباشر عند حدوث أزمات،إما الدول التي تطبق النظام الاشتراكي فان الدعم يلعب فيها دورا رئيسيا حيث تزداد المبالغ المرصودة له من الميزانية العامة للدولة،حيث تعمل الدولة من خلاله على دعم الخدمات والسلع بحيث يستطيع الأفراد الأقل دخلا من الحصول عليها بأثمان معقولة وبالتالي يكون وسيلة لتقليل الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل القومي، فعلى صعد الموارد المتاحة لسنة 2011،بلغ إجمالي التحويلات الاجتماعية للدولة إلى أزيد من 1200 مليار دج ،ما يعادل حوالي 10% من الناتج ألدخلي الخام

وأزيد من 18% من الميزانية العامة للدولة،وتمثل بذلك 6.6 مرات المبلغ الذي خصص للمساعدات الاجتماعية سنة 2013.

معدل نمو التفقات العامة

حيث ان السياسة المالية هي الأخيرة تلعب دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق العام باعتباره مؤشر للتعبير عن درجة تقدم النشاط الاقتصادي و لذلك عرفت النفقات تطورا متزايدا بسبب زيادة الحاجة الى زيادة الموارد و الحاجات بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية سواءا كانت هذه الموارد بشرية او مادية او طبيعية و هنا يبرز لنا ان النمو الاقتصادي تختلف مستوياته من سنة الى اخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة باعتباره يشير الى حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما مع استغلال امثل للموارد المتاحة, بحيث ان تباين الأوضاع الاقتصادية و اختلاف مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول ينعكس بصفة مباشرة على طبيعة و اهداف السياسة الاقتصادية خاصة من جانب السياسة المالية التي تعكس تطور الفكر المالي و معالجة الوقائع الاقتصادية و العلاقات المتعددة بين المتغيرات الاقتصادية و لذلك كان هناك جدل شهده التاريخ الاقتصادي بين المفكرين الماليين و النقديين حول نجاعة السياسة المالية و النقدية إضافة الى إمكانية المزج بينهما باعتبار وجود علاقة تكاملية بينهما.

3.القياس الاقتصادي لأثر الإنفاق الاجتماعي و الإعانات على النمو الاقتصادي في الجزائر

1.3. اثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي

تحديد أثر النفقات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل سيتم من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر النمو الاقتصادي بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: الإنفاق على قطاع الصحة،التعليم ،السكن و التشغيل إضافة إلى متغير معدل الإنفاق العام و الدعم الاجتماعي ،التضامن الوطني و الأسرة. هذه المتغيرات تم التعبير عنها بنفقات التجهيز و نفقات التسيير من الميزانية العامة للدولة.

يأخذ النموذج الشكل الخطي التالي:

$$PIBG = f\ (\mathbf{Logf, Santf, Travf, Educpsf, Tdepenspub, Aideso}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

لتقدير العلاقة السابقة الذكر في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Auto Regressive Distributive Lags (ARDL) المطور من قبل Pesaran et al (2001)[3]. هذا النموذج

[3] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.

يعتبر كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة، بحيث يمتاز هذا الاختبار المطور من قبل Pesaran et al (2001) عن باقي الاختبارات لأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعا متكاملة من نفس الدرجة I(0) أو I(1). فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات I(2). كذلك، ARDLيمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.

« نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل. و تعد معلماته المقدرة في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل انجل-غرنجر (1987)، جوهانسن (1988) و طريقة جوهانسن-جسلس (1990). لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة يستخدم عادة معيارين هما (AIK) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIK) و (SC). [4] »

نموذج ARDL للمعادلة (1) يكتب على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{\Delta PIBG_t} = a_0 + \sum_{j=1}^{P_1} \beta_j \, \Delta \mathrm{PIBG}_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_2} \vartheta_j \, \Delta \mathrm{TRAVF}_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_3} \gamma_j \, \Delta \mathrm{TDEPENSPUB}_{t-j}$$
$$+ \sum_{j=0}^{p_4} \delta_j \, \Delta \mathrm{EDUCPSF}_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_5} \lambda_j \, \Delta \mathrm{SANTF}_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_6} \theta_j \, \Delta \mathrm{LOGF}_{t-j} +$$
$$\sum_{j=0}^{p_7} \mu_j \, \Delta \mathrm{IAideso}_{t-j} + \pi_1 \, PIBG_{t-1} + \pi_2 \, TRAVF_{t-1} + \pi_3 \, TDEPENSPUB_{t-1} +$$
$$\pi_4 \, EDUCPSF_{t-1} + \pi_5 \, SANTF_{t-1} + \pi_6 \, LOGF_{t-1} + \pi_7 \, Aideso_{t-1} + \varepsilon_t$$
..... **(1)**

يبين النموذج (1) أن النمو الاقتصادي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، و القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة.

الخطوة الأولى لمنهجية ARDL هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك، بحيث يرتكز التكامل المشترك وفقا ل Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 \ : & \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = \pi_5 = \pi_6 = \pi_7 = 0 . \\ H_1 \ : & \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0, \pi_4 \neq 0, \pi_5 \neq 0, \pi_6 \neq 0, \pi_7 \neq 0. \end{cases}$$

[4] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر. دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال الفترة 2001 – 2014. جامعة سطيف 1 ، 2013.

إحصائية الاختبار هي F-statistics (Wald test)، و القرار هو على النحو التالي: إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran and al (2001)، عندئذ لا يمكن أن نقرر.

قيمة الحد الأدنى تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر I(0). أما قيمة الحد الأعلى فتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد الصحيح I(1).[5]

الخطوة الثانية تتمثل في تقدير معلمات النموذج في المدى القصير و المدى الطويل. يكون ذلك بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

1.1.3. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

قبل تقدير المعادلة ينبغي دراسة الخصائص الإحصائية للمتغيرات و بصفة خاصة دراسة الاستقرارية. الهدف هو كشف العلاقة في المدى الطويل و تفادي التقديرات الزائفة التي قد تنتج في حال كانت السلاسل المستخدمة في التقدير غير مستقرة.

تم اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج بواسطة اختبار (Augmented Dickey Fuller Test) . بالنسبة لدرجة التأخير فقد حددت اعتمادا على أقل قيمة لمعياري **أكاييك وشوارز** (max p = 4) . الجدول التالي يلخص درجة تكامل السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج:

[5] مجدي الشوربجي. أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: العدد السادس. ص. 158.

جدول (2.5):ملخص استقرارية السلاسل الزمنية

المتغير			مع الثابت	مع الثابت و اتجاه	بدون ثابت و اتجاه	القرار	درجة التكامل
educequi	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-1.253744	-2.557117	-0.691490	غير مستقرة	I(1)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-7.140611	-7.113757	-7.131936	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.931404	-3.518090	-1.948686		
Educpsf	عند المستوى	القيمة المحسوبة	4.441520	-2.301106	-1.495281	غير مستقرة	I(1)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.928142	-3.526609	-1.949319		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-6.121476	-9.150469	-5.029461	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		
Logf	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-1.218308	-2.459483	**-0.386679**	غير مستقرة	I(1)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.943427	-3.536601	**-1.950117**		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-6.031564	-6.001344	-5.997452	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.945842	-3.540328	-1.950394		
Santf	عند المستوى	القيمة المحسوبة	1.234766	-0.429415	**1.939889**	غير مستقرة	I(1)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.928182	-3.513075	**-1.948313**		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-9.027569	-10.55597	-8.333403	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		
Solidar	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-0.056808	-1.616871	**0.988229**	غير مستقرة	I(1)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.991878	-3.612199	**-1.955681**		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-4.603834	-4.621876	-4.178208	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-3.004861	-3.632896	-1.957204		
Superif	عند المستوى	القيمة المحسوبة	3.686405	0.999972	**5.011079**	غير مستقرة	I(1)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.928142	-3.513075	**-1.948313**		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-4.581529	-5.967683	-3.918717	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		
Travf	عند المستوى	القيمة المحسوبة	0.846622	-0.456050	**1.398049**	غير مستقرة	I(1)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.928142	-3.513075	**-1.948313**		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-3.855057	-3.925991	-3.803947	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		
Pibg	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-8.559455	-8.877914	-5.543760	مستقرة	I(0)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		

Bibh	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-8.545691	-8.511490	-7.870428	مستقرة	I(0)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		
Aideso	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-4.457040	-5.746898	-3.901089	مستقرة	I(0)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		
Tdepenspub	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-2.909415	-3.983970	-1.353488	غير مستقرة	I(1)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.928142	-3.513075	-1.948313		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-8.028996	-7.916143	-7.907315	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

في حال كانت القيمة الحرجة (حسب Mackinnon 1996) عند درجة معنوية 5 % أكبر من القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر (ADF) (بالقيمة المطلقة) ، هذا يعني قبول فرضية العدم، أي المتغير يحتوي على جذر وحدة، و بالتالي السلسلة غير مستقرة. أما إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أكبر من القيمة الحرجة فإن السلسة مستقرة .

بإجراء الفروق الأولى على السلاسل الزمنية غير المستقرة، تحصلنا على سلاسل زمنية مستقرة.

بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة ، بحيث درجة تكامل جميع المتغيرات هي متكاملة من الدرجة I(1)، ما عدا سلسلة الدعم الاجتماعي**aidese**،الناتج الداخلي الخام **pibg** ،و معدل الناتج الداخلي الخام للفرد **pibh** التي هي مستقرة في المستوى I(0). سوف نختبر وجود علاقة تكامل مشترك.

نموذج ARDL للمعادلة يكتب على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{\Delta PIBG_t} = a_0 + \sum_{j=1}^{P_1} \beta_j \, \Delta \mathrm{PIBG}_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_2} \vartheta_j \, \Delta \mathrm{TRAVF}_{t-j}$$
$$+ \sum_{j=0}^{p_3} \gamma_j \, \Delta \mathrm{TDEPENSPUB}_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_4} \delta_j \, \Delta \mathrm{EDUCPSF}_{t-j} +$$
$$\sum_{j=0}^{p_5} \lambda_j \, \Delta \mathrm{SANTF}_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_6} \theta_j \, \Delta \mathrm{LOGF}_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_7} \mu_j \, \Delta \mathrm{Aideso}_{t-j} + \pi_1 PIBG_{t-1} +$$
$$\pi_2 TRAVF_{t-1} + \pi_3 TDEPENSPUB_{t-1} + \pi_4 EDUCPSF_{t-1} + \pi_5 SANTF_{t-1} +$$
$$\pi_6 LOGF_{t-1} + \pi_7 Aideso_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \textbf{(2)}$$

2.1.3. اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

$$\begin{cases} H_0 : & \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = \pi_5 = \pi_6 = \pi_7 = 0 . \\ H_1 : & \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0, \pi_4 \neq 0, \pi_5 \neq 0, \pi_6 \neq 0, \pi_7 \neq 0. \end{cases}$$

قيمة إحصائية التكامل المشترك هي F= 12.99956 و حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل Pesaran and al (2001) هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (3.5): اختبارات الحدود

F-statistic =12.99956		
القيم الحرجة		
مستويات المعنوية	الحد السفلي	الحد العلوي
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

يوضح الجدول (24) أن F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية (1 % ، 5 % ، 10 %)، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

3.1.3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل نمو الاقتصادي و محدداته، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقا لمنهجية ARDL. اعتمادا على معيار (Schwarz Bayesian Criterion) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (**4, 3, 3, 2, 4, 4, 4**)هو النموذج الأمثل. نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (4.5): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4, 3, 3, 2, 4, 4, 4)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBG(-1))	-0.562710	0.163566	-3.440255	0.0063
D(PIBG(-2))	-0.340126	0.151494	-2.245137	0.0486
D(PIBG(-3))	-0.370276	0.140142	-2.642157	0.0246
D(EDUCPSF)	0.000026	0.000005	5.187441	0.0004
D(EDUCPSF(-1))	0.000017	0.000005	3.365222	0.0072
D(EDUCPSF(-2))	-0.000011	0.000003	-3.959487	0.0027
D(LOGF)	-0.000131	0.000025	-5.292538	0.0004
D(LOGF(-1))	0.000071	0.000017	4.124643	0.0021
D(LOGF(-2))	-0.000237	0.000036	-6.594224	0.0001
D(SANTF)	-0.000024	0.000007	-3.579392	0.0050
D(SANTF(-1))	-0.000035	0.000006	-5.656268	0.0002

D(TRAVF)	0.000084	0.000014	5.888537	0.0002
D(TRAVF(-1))	-0.000080	0.000014	-5.708150	0.0002
D(TRAVF(-2))	0.000192	0.000030	6.482975	0.0001
D(TRAVF(-3))	0.000009	0.000006	1.550664	0.1520
D(AIDESO)	0.000092	0.000017	5.313542	0.0003
D(AIDESO (-1))	-0.000011	0.000005	-2.272357	0.0464
D(AIDESO (-2))	0.000110	0.000021	5.347528	0.0003
D(AIDESO (-3))	-0.000047	0.000008	-5.792067	0.0002
D(TDEPENSPUB)	0.002228	0.003423	0.651064	0.5297
D(TDEPENSPUB(-1))	0.004802	0.002805	1.711844	0.1177
D(TDEPENSPUB(-2))	0.011951	0.002701	4.424639	0.0013
D(TDEPENSPUB(-3))	0.002734	0.002468	1.107769	0.2939
CointEq(-1)	-0.403766	0.063419	-6.366647	0.0001

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EDUCPSF	-0.037000	0.000006	-6.778932	0.0000
LOGF	0.668000	0.000108	6.183764	0.0001
SANTF	0.380000	0.000018	2.078646	0.0643
TRAVF	-0.363000	0.000065	-5.598187	0.0002
AIDESO	0.690000	0.000018	3.793505	0.0035
TDEPENSPUB	-0.025957	0.012824	-2.024181	0.0205
C	10.923453	1.370078	7.972868	0.0000

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

y=10.92+(-0.03 educpsf + 0.66 logf + 0.38 santf-0.36 travf + 0.69 aideso – 0.02 tdepenspub)

توصلنا بعد تقدير النموذج بطريقة ARDL إلى التأثير السلبي للإنفاق على التعليم، الإنفاق على التشغيل و معدل النفقات العامة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، فالزيادة ب 1 % في الإنفاق على قطاع التعليم تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 0.03 %، ايضا الزيادة ب 1 % في الإنفاق على قطاع التشغيل تؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.36% في النمو الاقتصادي ،إضافة إلى أن الزيادة في نسبة النفقات العامة ب 1 % تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ب 0.02% . هذه النتيجة إن كانت مقبولة إحصائيا إلا أنها قد تأخذ بتحفظ من الجانب الاقتصادي.

تأثير باقي المتغيرات على النمو الاقتصادي جاء ايجابيا، بحيث الزيادة ب 1 % في الإنفاق على قطاع السكن ، الإنفاق على قطاع الصحة، و الدعم الاجتماعي يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل ب 0.66 % ، 0.38 % و 0.69 % على التوالي.

ما عدا معامل الإنفاق على قطاع الصحة غير المعنوي إحصائيا، جميع المتغيرات الأخرى بما فيها الثابت لها معنوية إحصائيا عند درجة 5 %.

4.1.3. اختبار استقرار النموذج

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل سوف تتم من خلال اختبارين تم اقتراحهما من قبل Brown, Durbin, and Evans (1975) هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares).

ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد .وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.[6]

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5 %. و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوي[7].

الشكل (1.5): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

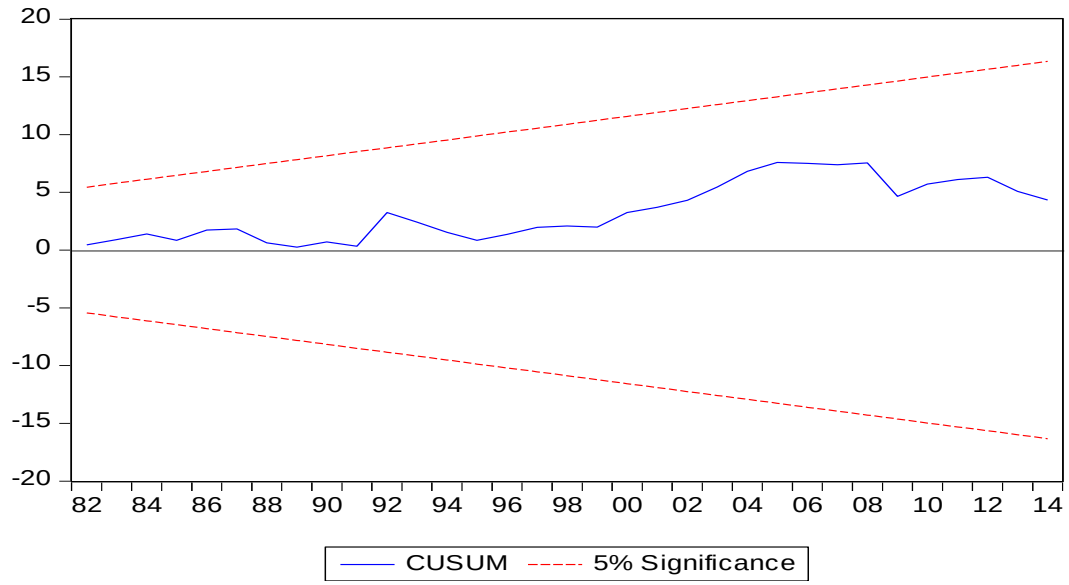

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

[6] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر (مرجع سبق ذكره).
[7] مجدي الشوربجي (مرجع سبق ذكره).

شكل (2.5):اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

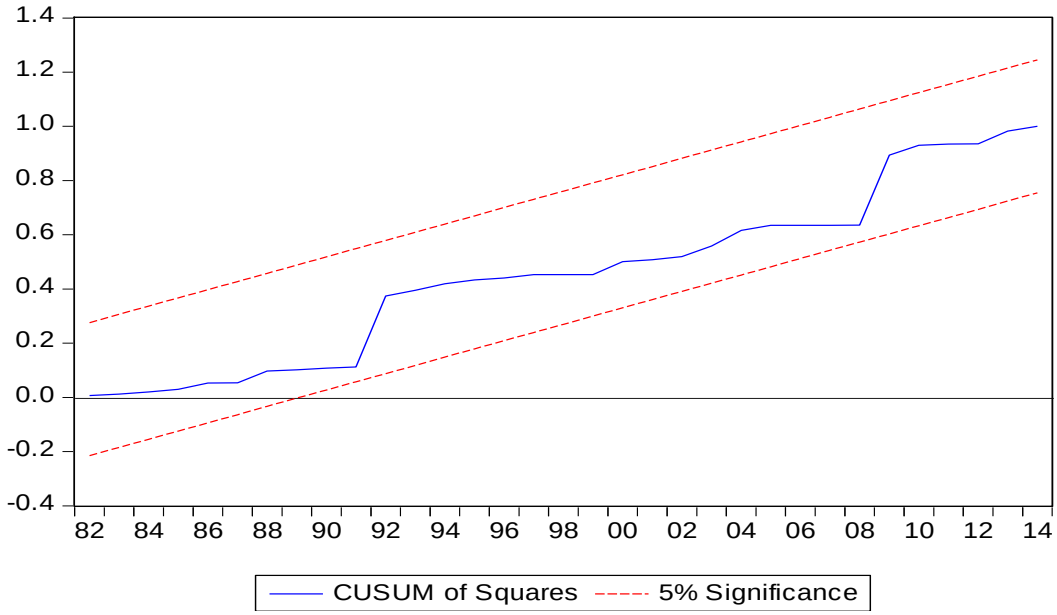

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

يتضح من الشكل (19) (20)أن المعاملات المقدرة للنموذج هي مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني للاختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

2.3 . اثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلي الخام للفرد

تحديد أثر النفقات الاجتماعية على الناتج المحلي الخام للفرد في المدى الطويل سيتم من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر النمو الاقتصادي بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: الإنفاق على قطاع الصحة،التعليم ،السكن و. هذه المتغيرات تم التعبير عنها بنفقات التجهيز و نفقات التسيير من الميزانية العامة للدولة.

يأخذ النموذج الشكل الخطي التالي:

$$PIBH = f\ (\ \mathbf{Logf, Santf, Travf, Educpsf,}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

لتقدير العلاقة السابقة الذكر في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Auto Regressive Distributive Lags (ARDL) المطور من قبل Pesaran et al (2001)[8]

نموذج ARDL للمعادلة (3) يكتب على الشكل التالي:

[8] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.

$$\boldsymbol{\Delta PIBH_t} = a_0 + \sum_{j=1}^{P_1} \beta_j \, \Delta \mathrm{PIBH}_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_2} \vartheta_j \, \Delta \mathrm{TRAVF}_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_4} \delta_j \, \Delta \mathrm{EDUCPSF}_{t-j} +$$
$$\sum_{j=0}^{p_5} \lambda_j \, \Delta \mathrm{SANTF}_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_6} \theta_j \, \Delta \mathrm{LOGF}_{t-j} + + \pi_1 \, PIBH_{t-1} + \pi_2 \, TRAVF_{t-1} +$$
$$\pi_4 \, EDUCPSF_{t-1} + \pi_5 \, SANTF_{t-1} + \pi_6 \, LOGF_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \textbf{(3)}$$

يبين النموذج (3) أن الناتج المحلي الخام للفرد يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، و القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة.

الخطوة الأولى لمنهجية ARDL هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك، بحيث يرتكز التكامل المشترك وفقا ل Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 \ : & \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = \pi_5 = 0 \, . \\ H_1 \ : & \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0, \pi_4 \neq 0, \pi_5 \neq\neq 0. \end{cases}$$

إحصائية الاختبار هي F-statistics (Wald test)، و القرار هو على النحو التالي: إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran and al (2001)، عندئذ لا يمكن أن نقرر.

قيمة الحد الأدنى تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر I(0). أما قيمة الحد الأعلى فتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد الصحيح I(1).[9]

الخطوة الثانية تتمثل في تقدير معلمات النموذج في المدى القصير و المدى الطويل. يكون ذلك بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

[9] مجدي الشوربجي. أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: العدد السادس. ص. 158.

1.2.3. اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

$$\begin{cases} H_0 : \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = \pi_5 = 0. \\ H_1 : \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0, \pi_4 \neq 0, \pi_5 \neq 0. \end{cases}$$

قيمة إحصائية التكامل المشترك هي **F**= 4.562197 و حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل Pesaran and al (2001) هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (5.5): اختبارات الحدود

F-statistic =4.562197		
القيم الحرجة		
مستويات المعنوية	الحد السفلي	الحد العلوي
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	4.06

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

يوضح الجدول (26) أن F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية (1 % ، 5 % ، 10 %)، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

2.2.3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الخام للفرد و محدداته، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقا لمنهجية ARDL. اعتمادا على معيار (Schwarz Bayesian Criterion) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج)**(1, 0, 3, 2, 4)**هو النموذج الأمثل. نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (6.5): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (1, 0, 3, 2, 4)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SANTF)	0.000006	0.000002	2.978761	0.0062
D(TRAVF)	0.000009	0.000003	2.890351	0.0077
D(TRAVF(-1))	-0.000023	0.000004	-5.361272	0.0000
D(TRAVF(-2))	0.000026	0.000006	4.299228	0.0002
D(EDUCPSF)	0.000004	0.000002	2.355528	0.0263
D(EDUCPSF(-1))	-0.000005	0.000002	-2.990216	0.0060
D(LOGF)	-0.000017	0.000006	-3.027946	0.0055
D(LOGF(-1))	0.000031	0.000007	4.425273	0.0002
D(LOGF(-2))	-0.000038	0.000010	-3.896508	0.0006
D(LOGF(-3))	-0.000013	0.000005	-2.739826	0.0110
CointEq(-1)	-0.211797	0.041667	-5.083020	0.0000
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SANTF	0.270000	0.000010	2.733625	0.0111
TRAVF	-0.590000	0.000021	-2.856615	0.0083
EDUCPSF	-0.130000	0.000005	-2.671113	0.0129
LOGF	0.179000	0.000058	3.077305	0.0049
C	-7.795590	5.126904	-16.429180	0.0000

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

$$y=7.97+(0.27\ santf-0.59\ travf-0.13\ educpsf+0.17\ logf)$$

توصلنا بعد تقدير النموذج بطريقة ARDL إلى التأثير السلبي للإنفاق على العمل و التعليم ، الناتج المحلي الخام للفرد في المدى الطويل، فالزيادة ب 1 % في الإنفاق على قطاع العمل تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الخام للفرد ب 0.59 %، ايضا الزيادة ب 1 % في الإنفاق على قطاع التعليم تؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.13 % في الناتج المحلي الخام للفرد .

تأثير باقي المتغيرات على الناتج المحلي الخام للفرد جاء ايجابيا، بحيث الزيادة ب 1 % في الإنفاق على السكن ، الإنفاق على قطاع الصحة، تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الخام للفرد في المدى الطويل ب 0.27 % و 0.17 % على التوالي،و جميع المتغيرات بما فيها الثابت لها معنوية إحصائيا عند درجة 5 %.

3.2.3. اختبار استقرار النموذج

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل سوف تتم من خلال اختبارين تم اقتراحهما من قبل Brown, Durbin, and Evans (1975) هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)

الشكل (3.5): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

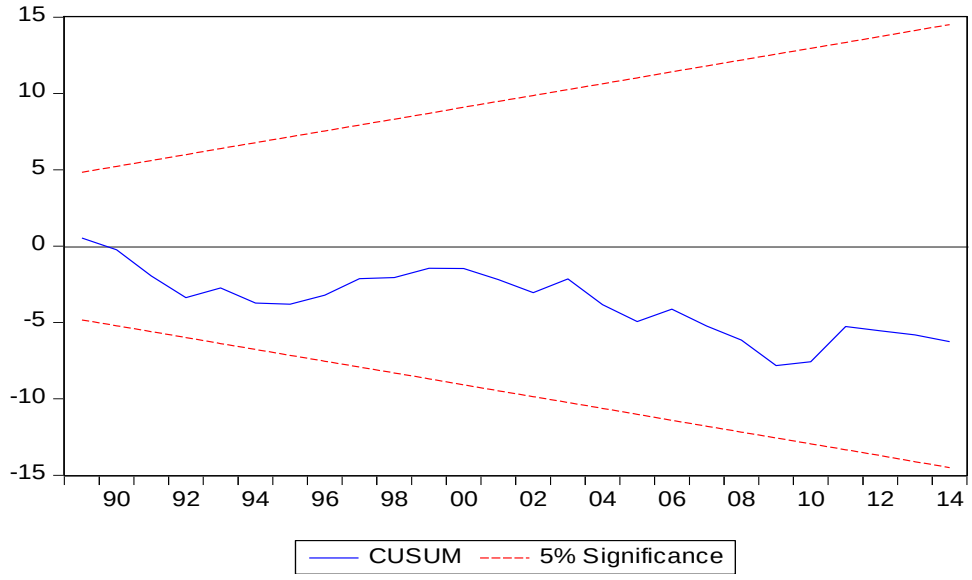

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

شكل (4.5):اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

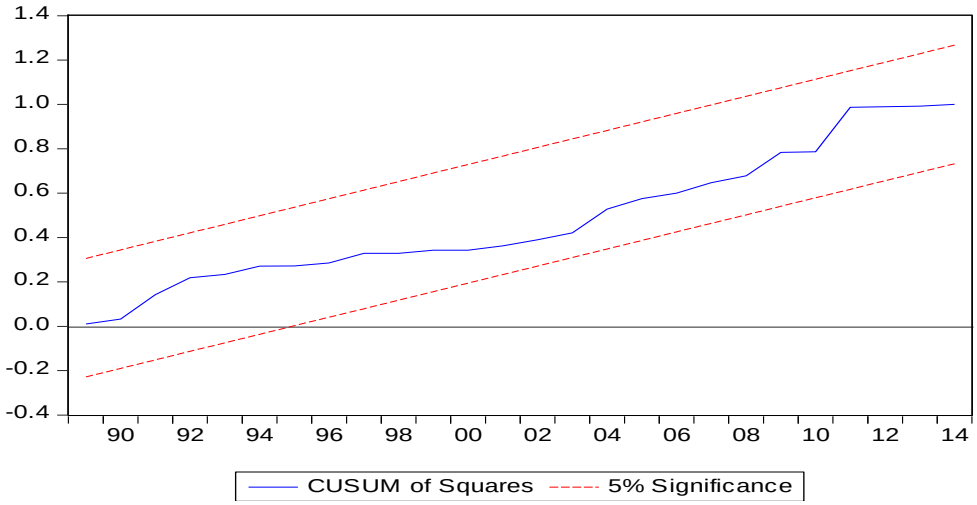

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

يتضح من الشكل (19) (20)أن المعاملات المقدرة للنموذج هي مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني للاختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

3.3. التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

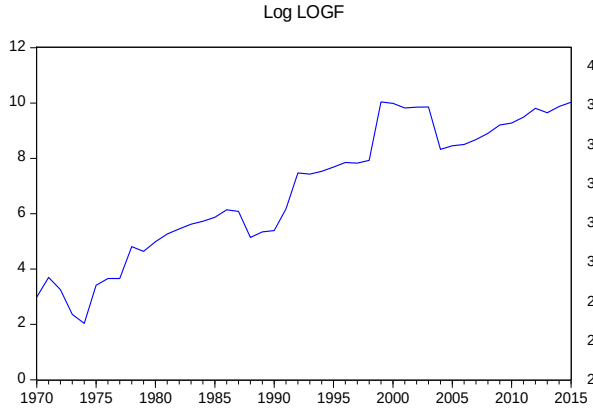

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

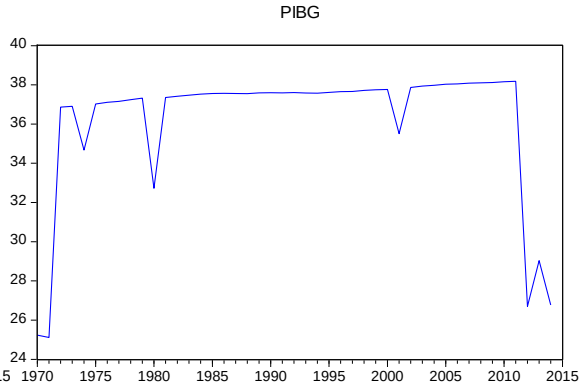

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

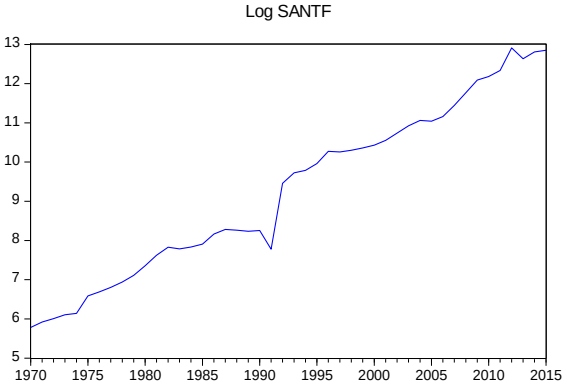

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

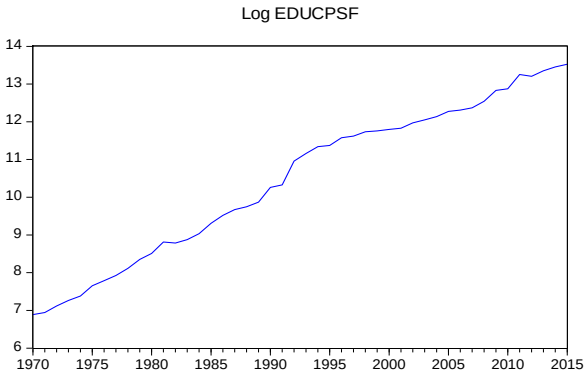

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

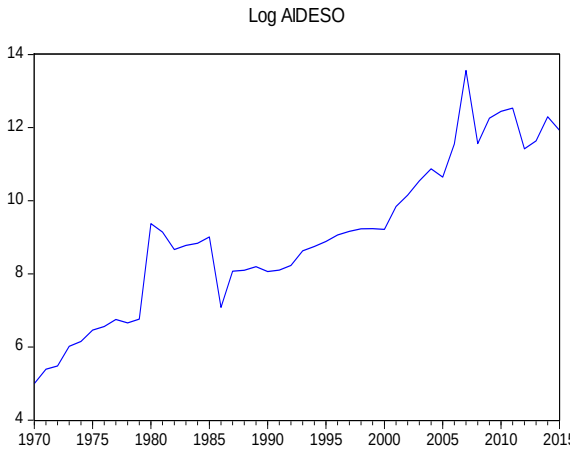

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

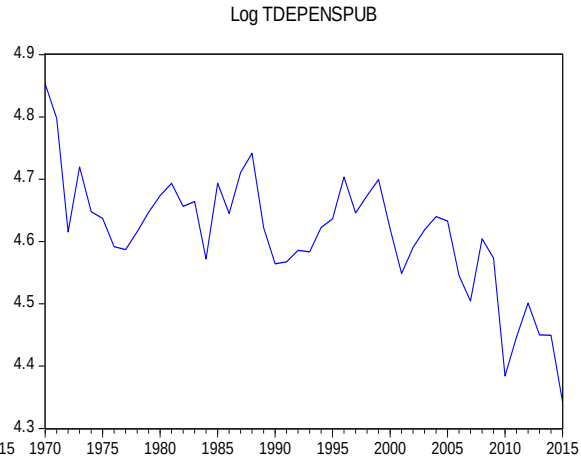

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

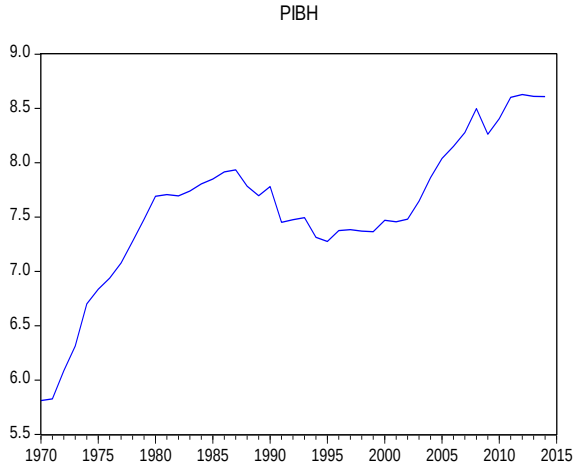

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

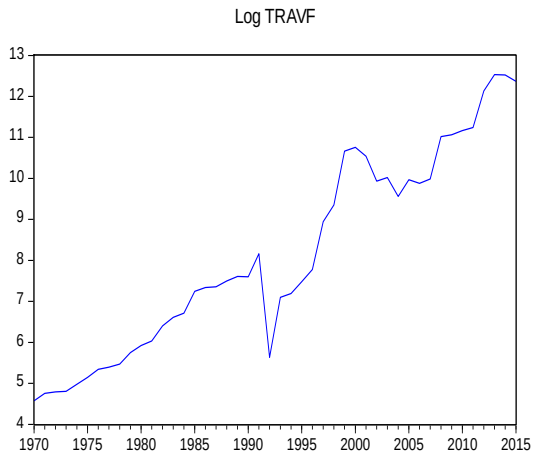

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 09

4.3 . تفسير النتائج

- **وجود اثر سلبي لمتغير الإنفاق الخاص بقطاع التعليم على النمو الاقتصادي :**

بحيث أن الإنفاق على قطاع التعليم يعتبر استهلاكا وليس استثمار كما آن الإنفاق على هذا القطاع أصبح يراعي الجانب الكمي فقط دون مراعاة آو الاهتمام بالجانب النوعي .

- **وجود اثر سلبي لمتغير الإنفاق الخاص بقطاع التشغيل على النمو الاقتصادي:**

هذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي لاعتماده بصورة كبيرة على الإرادات البترولية هذه الأخيرة التي تساعد على تغطية نفقات الدولة , إلا أن هذه الإرادات توجه لتغطية النفقات التي توجه بشكل كبير نحو الاستثمارات الغير منتجة التي لا تخلق نمو اقتصادي و لا تخلق قيمة مضافة عكس الاستثمارات المنتجة كما أن السبب راجع إلى أن الاستثمارات العمومية لا تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي ,و خاصة إذا وجهت إلى قطاعات غير منتجة و لا تساهم في توظيف نسبة كبيرة من الأيدي العاملة ,لامتصاص البطالة على مستوى سوق العمل المحلية.

- **وجود اثر سلبي لمتغير معدل نمو النفقات العامة على النمو الاقتصادي:**

بحيث أن نقص الشفافية في تسيير أموال العامة التي تعتبر من بين الأسباب التي ساهمت في تنامي ظاهرة الإسراف في النفقات مع غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي و الاجتماعي إضافة إلى غياب الرشادة في الإنفاق العام حيث نجد في الغالب ان عددا من البرامج و المشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية و هدا بسبب ضعف الدراسات التقنية و سوء اختيار نوعية البرامج و المشاريع.

- **وجود اثر ايجابي لمتغير الإنفاق الخاص بقطاع الصحة على النمو الاقتصادي:**

إن تطور النفقات الصحية يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد لأن الإنفاق على الرعاية الصحية أصبح يراعي جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين كما أصبح يراعي فيها الكفاءة في الإنفاق و التوزيع العادل للخدمات الصحية على مستوى الدولة لتصبح في متناول جميع طبقات المجتمع وبالجودة نفسها.

إضافة إلى الاهتمام بالمشاكل الصحية الفردية والتعامل بشكل أوسع مع القضايا والظروف العامة التي تؤثر سلباً على الصحة العامة كالعوامل البيئية، التركيبة الاجتماعية، والعدالة في توزيع المصادر المالية والصحية المتاحة

كما إن توافر التأمين الصحي الرسمي للموظفين في القطاع العام والقطاع الخاص الذي قد يؤدي إلى المساواة بالتالي التأثير على صحة الموظفين و على النمو الاقتصادي.

- **وجود اثر ايجابي لمتغير الإنفاق الخاص بقطاع السكن على النمو الاقتصادي:**

و هدا راجع إلى المجهودات التي بدلتها الدولة خاصة خلال الفترة الأخيرة من خلال إعطاء أهمية لقطاع السكن و من خلال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر مند بداية التسعينات و اتخاذها لإجراءات مختلفة لإنعاش قطاع السكن كالتنويع في الأنماط السكنية الحضرية و الاعتماد على آليات مختلفة في تمويل المشاريع السكنية و دلك بإنشاء هيئات تسهر على تشجيع عرض السكنات كالصندوق الوطني للسكن الذي حاولت من خلاله تقديم المساعدات كما أن سياسة السكن في الجزائر لازالت تعتمد في مجملها على الدور الأساسي للدولة في الانجاز و التسيير بما في دلك التمويل و التوزيع إضافة إلى زيادة تدخلها في البناء الذاتي و الترقية العقارية .

- **وجود اثر ايجابي للدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي :**

هذا راجع إلى أن برامج الدعم تمس تقريبا جميع طبقات المجتمع و خاصة تلك الفئة المستهدفة التي هي بحاجة إلى دعم لتحسين مستواها المعيشي و تحسين نوعية الحياة لديهم. إضافة إلى التوجيه الجيد لسياسة الدعم الاجتماعي لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية التي ترمي إلى توزيع عادل للدخل بين فئات المجتمع خاصة دوي الدخل المنخفض.

خاتمة:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة أثر الإنفاق على مختلف القطاعات الاجتماعية التي تتمثل في قطاع الصحة ،التعليم ،السكن و التشغيل و قطاع التضامن الوطني و الأسرة إضافة إلى معدل النفقات العامة على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى 2015 .

حيث توصلنا بعد تقدير النموذج بطريقة ARDL إلى التأثير السلبي للإنفاق على التعليم، الإنفاق على التشغيل و معدل نمو النفقات العامة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، هذه النتيجة إن كانت مقبولة إحصائيا إلا أنها قد تأخذ بتحفظ من الجانب الاقتصادي. أما تأثير باقي المتغيرات على النمو الاقتصادي جاء ايجابيا، بحيث الزيادة في الإنفاق على قطاع السكن ، الإنفاق على قطاع الصحة، و الإنفاق على قطاع التضامن الوطني و الأسرة تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

خاتمة عامة

إن متطلبات السياسة الاجتماعية في العصر الحاضر باتت تمثل أحد أهم محاور التنمية المستدامة ، ومن دون هذه السياسة لا يمكن تحقيق أي نجاح اقتصادي و اجتماعي سواء في مؤشراته الكمية أم النوعية وطبقاً لهذا التصور ينبغي في ظل اقتصاد السوق وجود تعاون وتنسيق ما بين القطاع العام والقطاع الخاص من حيث الأهداف والبرامج وفقاً لاحتياجات المجتمع الحقيقية ، لان الهدف الحقيقي يفترض أن لا يكون المؤشرات الاقتصادية بحد ذاتها، بل الوصول عن طريقها إلى أحسن المؤشرات الاجتماعية قدر الإمكان، وإذا كانت السياسة الاجتماعية في مجتمع ما تحاصرها اليوم قضايا خطيرة على رأسها قضيتي الفقر والعدالة الاجتماعية، فأن نجاح هذه السياسة ليس رهيناً باستيعاب حركة المجتمع الدولي والمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب، بل أنه يتوقف قبل كل شيء على الإرادة وضرورة المشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية وتعزيز فرص العدالة الاجتماعية التي من دونها لا تتحقق التنمية.بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي.

حيث ترتكز هده الدراسة على قياس العلاقة بين السياسات الاجتماعية،الإعانات و النمو الاقتصادي خاصة على المدى الطويل من خلال دراسة الواقع الجزائري،حيث تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول ،بحيث أن الفصل الأول تناولنا فيه تطور السياسات الاجتماعية مع تطور الدور الاجتماعي للدولة،بالنسبة للفصل الثاني فتناولنا فيه اقتصاد الإعانات و النمو الاقتصادي أما الفصل الثالث فهو حول الدراسات التجريبية آو التطبيقية للعلاقة بين السياسات الاجتماعية،الإعانات و النمو الاقتصادي ،و الفصل الرابع تناول تحليل السياسات الاجتماعية في الجزائر ،أما بالنسبة للفصل الخامس فهو كان عبارة عن دراسة قياسية لقياس اثر السياسات الاجتماعية و الإعانات على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد.

و قد اختلفت نتائج و طريقة دراسة العلاقة بين السياسات الاجتماعية،الإعانات و النمو الاقتصادي ،حيث تؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة ايجابية قوية بين السياسات الاجتماعية و النمو الاقتصادي و أن النمو الاقتصادي يحدث من خلال تنمية السياسات الاجتماعية خاصة من خلال تقديم بعض الحاجات الأساسية و بصورة فعالية كخدمات الصحة ،التعليم ،السكن و التشغيل بينما توصلت أيضا بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود علاقة بين السياسات الاجتماعية و النمو الاقتصادي و أن النمو الاقتصادي يحدث دون تنمية السياسات الاجتماعية ،كما توصلت أيضا بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين الإعانات أو الدعم و النمو الاقتصادي و هنا الهدف من الدعم هو تحقيق امن إنساني و مجتمع معافى من خلال الاستثمار في الصناعة ،التجارة و الاستثمار في خدمات الصحة ،التعليم ،السكن و التشغيل إضافة إلى البني التحتية لكن بشرط تكافؤ الأفراد في الحصول على الفرص.

أما بالنسبة للنتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة القياسية التي امتدت من 1970 إلى 2015 هي:

-أننا توصلنا بعد تقدير النموذج بطريقة ARDL (النموذج الأول:اثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي)إلى التأثير السلبي للإنفاق على التعليم، الإنفاق على التشغيل و معدل النفقات العامة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، فالزيادة ب 1 % في الإنفاق على قطاع التعليم تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 0.03 %، أيضا الزيادة ب 1 % في الإنفاق على قطاع التشغيل تؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.36% في النمو الاقتصادي ،إضافة إلى أن الزيادة في نسبة النفقات العامة ب 1 % تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ب 0.02% . هذه النتيجة إن كانت مقبولة إحصائيا إلا أنها قد تأخذ بتحفظ من الجانب الاقتصادي.

أما تأثير باقي المتغيرات على النمو الاقتصادي جاء ايجابيا،بحيث الزيادة ب 1 % في الإنفاق على قطاع السكن، الإنفاق على قطاع الصحة، و الدعم الاجتماعي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل ب 0.66 % ، 0.38 % و 0.69 % على التوالي.

-كما أننا توصلنا بعد تقدير النموذج بطريقة ARDL (النموذج الثاني:اثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلي الخام للفرد) إلى التأثير السلبي للإنفاق على العمل و التعليم ، الناتج المحلي الخام للفرد في المدى الطويل، فالزيادة ب 1 % في الإنفاق على قطاع العمل تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الخام للفرد ب 0.59 %، أيضا الزيادة ب 1 % في الإنفاق على قطاع التعليم تؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.13 % في الناتج المحلي الخام للفرد .

تأثير باقي المتغيرات على الناتج المحلي الخام للفرد جاء ايجابيا، بحيث الزيادة ب 1 % في الإنفاق على قطاع السكن ، الإنفاق على قطاع الصحة، تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الخام للفرد في المدى الطويل ب 0.27 % و 0.17 % على التوالي.

و هذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تعتبر أن برامج الإنفاق الاجتماعي و الدعم الاجتماعي في الجزائر تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

لكن ليس بالضرورة أن الإنفاق على كل القطاعات الاجتماعية يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و لهذا تشير الضرورة الى زيادة الإنفاق الحكومي الفاعل على الأنشطة التي تحفز النمو الاقتصادي كالإنفاق على القوة العاملة لزيادة إنتاجيتها من حيث التعليم والتدريب،و تعزيز الاستثمار في قطاع التعليم نظرا لما يقدمه هذا الأخير من مخرجات ذات كفاءة ينتفع بها في المجال الاقتصادي والاجتماعي معا .

اضافة الى التوجيه الجيد لسياسة الإنفاق الاجتماعي لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية التي ترمي إلى توزيع عادل للدخل بين فئات المجتمع خاصة دوي الدخل المنخفض.

أفاق الدراسة :

ما نستطيع قوله في الاخير ان هذه الدراسة التي قدمت ، هي عبارة عن بحث مفتوح أمام دراسات آتية يما يفتح مجال واسع للبحث في مختلف الجوا نب ذات الصلة به و من بين المواضيع التي نقترحها كتطوير و اثراء لهذا البحث هي : تقديم مقاربة لجودة السياسات الاجتماعية في إطار الحكم الراشد الذي يؤسس مجتمع يسوده الحرية و الشفافية و تتقاسم فيه الافراد الثروات بعدالة و انصاف.

قائمة المراجع

المراجع بالأجنبية :

- A. Webb , Winton ,Planning Needs and scare Ity ,Essays on the personal social cervices ,London ,Allen UN Win ,1986 .
- A. Kahn ,Social policy and social services , *second edition* New York ,Random house 1979 .
- P.Aghion ,P. Howitt , théorie de la croissance endogène, édition dunod, paris, 2000, Chap. 02, p256
- A. Walker ,Social Planing A Strategy for Social Welfar ,Brission Basil Blackrell Pubbisher LTD ,1984.
- A. Weala ,Political Théory and social policy ,London,The macmillan press,LTD 1983 .
- Alternatives économiques ,entre prendre autrement,Guides pratiques,2004.
- Alternatives économiques,l'économie sociale de A a Z,Guides pratiques,2006.
- A. Schor ,Exploration in social policy ,New York ,Basics Books ,Inc,1986 .
- S.Amartiya , un nouveau modèle économique,développement,justice,liberté,éditios ODILE JACOB, 1996.
- A. Robb,S.Stuart Nagel,Handbook of global social policy, University of Illinois Urbana, Illinois, MARCELD EKKERIN,C, NEW YORK BASEL, ISBN: 0-8247-0357-X,2001.
- A. Louat,le sous developpement,stratégie et résultats,ellipses,paris 1999.
- A. Hall and J. Midgley with chapters by Jo Beall Mrigesh Bhatia and Elias Mossialos,Social policy foe devlopment ,SAGe publications ,London,thousand Oaks,New Delhi,Britich library cataloguing in publication data ,2004 ,Library of congress control number 2003/109261.
- A. Noya,E. Clarence,pour une économie sociale,créer de la richesse par l'integration sociale,OCDE,Economica,2007.
- J.Barbara.Kudson and M.Geraldine,Beta Viral Social Work ,London ,Macmillan Education LTD ,1986.
- Barbara J.Kudson and Geraldine M .Macdonald,Beta Viral Social Work ,London ,Macmillan Education LTD ,1986.
- B. Ahmed, L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel. Confluences méditerranée, 1997, vol. 21..
- C. Jones ,Paterns of Social Policy ,New York ,Ta Vistoch Publication ,1985..

- I. Charles,Théorie de la croissance endogène,tracuction de la première édition américaine par Fabrice Mazerolle,prémisses'Belgique 2000.
- China Population below poverty line, http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=ch&v=69,update: 11 January, 2011
- China's development- oriented poverty reduction program(2001-2010), The state council leading group office of poverty alleviation and department , www.cpad,gov.cn /data/2006/1120/article 331605 htm (17/03/2008)
- O.Chouinard,B.Levesque,A.Joyal,l'autre économie,presses université du Québec,1989.
- Christiane Crépin, « Introduction » CNAF | *Informations sociales* 2013/1 - n° 175 pages 4 à 7 ISSN 0046-9459.
- CNES ,rapport national sur le développement humain, Algérie 2009-2010.
- CNES,la répartition de la population occupée selon la déclaration a la sécurité social.
- Conseil national économique et social, rapport sur l état économique et social de la nation 2011 -2012,mai 2013.
- D. Gil ,Unravelling social policy ,New Jersey ,schenkanon publishing Co 1973 .
- D. Gladstone et Robert M. Page, Revisiting the Welfare State, INTRODUCING SOCIAL POLICY SERIES, Open University Press, McGraw-Hill Education, New York, NY 10121-2289, USA,2007.
- D. Hine and H. Kassim, BEYOND THE MARKET The EU and national social policy, Oxford University, Centre for European Politics, London and New York, This edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2005.
- D. Macrov ,Social Welfar –Strucrure and practice ,SAGE publication Thoussand Oaks ,London ,1995 .
- N.David Weil, Health and Economic Growth, Handbook of Economic Growth, Volume 2, 2014.
- J.Défourny,P.Develtere,B.Fonteneau,l'économie sociale au nord et au sud,de boeck,1999.
- D.Demoustier,l'économie sociale et solidaire,Syros,2001.
- D. Abdul-Aziz ,Socio cultural development in Malaysia, Ministry of culture: youth and sport, Kuala Lumpur, Malaysia.
- DFID ,department for International development Reducing poverty through private sector, development china's experience (1999-2007), 2007.

- D. Feroukhi,Essai d'évaluation de l'efficacité globale de l'enseignement supérieur a travers quelques indicateurs statistiques, rapports intermédiaire, mars 2004.
- Economic Planning unit, Mid term Review of the seven Malaysia Plan 1996-2000, Kuala Lumpur, National Printing Department, 1999.
- Economie sociale et état social ,article paru dans politis ,17 janvier 2008.
- B.Ethan , Kapstein et B. Milanovic , Income and influence : social policy in emerging market economies, W.E. Upjohn Institute for Employment Research 300. Westnedge Avenue Kalamazoo, Michigan 49007-4686,2003.
- F. Alvin, Social policy and practice in Canada : a history, Wilfrid Laurier University Press, Waterloo, Ontario, Canada,2006
- G. Esping Andersen, les trois mondes de l'état providence , édition le bien sociale, France,1999
- G. Bernard et M. Dominique, Le RSA, innovation ou réforme technocratique,Revue Française de Socio-Économie, 2014/1 n° 13.
- G. Linda ,Chinese economic revolution, lanham and Littlefield publishers, China,2006,
- G. Xi- bao and Y. Juan ,China's one child policy be changed, Wu Han university economic developments research center , Beijing,2006.
- H,Sanni ,Y.Sahid Yallou,B. Houeton,économie d'attendement,économide sous – développement,(quelle soutenabilité pour la dette exterieure du tiers-monde),bpblibook, France 2008.
- F.Hahn,R.Mathews, the theory of economic growth , a survey. Economic journal, ,1964.
- A. Hausen, Economie Issues of the 1960, N. Y, 1960.
- H. Jack et R. Isabelle, Réglementations européennes et politiques sociales nationales , le grand écart ,*Pouvoirs*, 2014/2 n° 149.
- H.Nassar , DEMOGRAPHIC TRANSITION, EMPLOYMENT AND LABOUR MIGRATION IN THE ARAB REGION, UNITED NATIONS EXPERT GROUP MEETING ON INTERNATIONAL MIGRATION AND DEVELOPMENT IN THE ARAB REGION, United Nations Secretariat, Beirut, 15-17 May 2006.
- Helleinor, K.Gerald, Introdaction In Gerald K . Helleiner, ed .Trade policy and Industrialization in Turbalent Times ; New perspective . Routledge New York,1994.

- H. Mathodi Lumbu, Analyse de l'accès à l'éducation à Kinshasa, Université de Kinshasa - Licence 2007.
- J.R.Hick, Capital and growth, London, oxford university press ,1965.
- H. Marshall ,uderstanding social policy ,oxford ,Basil ,Blackwell ,1980..

http/www.qc. cme-ca/download. Php

- 1http: //www.occd.org/tr/social/travail/17987058-pdf. Maitland Mataram et Houard Oxley, Transferts Sociaux :Structure des dépenses Cadres institutionnels et réforme des systèmes2012.
- http://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/almwmtr-alwtny-lssiyaste-alajtmayte-almtkamlte-fy-msr.
- http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/estat-0336-1454-1999-num-328-1-6341 Cory laroque et Bernard salanié Prélèvements et transferts sociaux une analyses descriptif des incitation financiers au travail.2012 .
- I. BAYEGE, Contribution des mutuelles de santé à l'accessibilité de la population aux services de santé, Université Nationale Rwanda/ Ecole de Santé Publique - Maitrise en Santé Publique (MPH) 2005.
- I. Ortiz ,Politique sociale, nations unies, Département des affaires économiques et sociales, DAES/UNDESA, 2007 .
- J. Claud Detilleux,S. Arzeni,pour une economie sociale(créer de la richesse par l'integration sociales),édition economica,paris 2009 .
- J. François Draperi ,comprendre l'economie sociale(fondements et enjeux),edition Dunod,France 2014 .
- J. François Draperi,comprendre l'économie sociales, fondements et enjeux, alternatives économiques,2000.
- J. José,Quiles,économie du choix sociale,bréal édition,paris 2003.
- J. Pierre Fougea,Pascal Rogard,les aides au financement,paris 2006..
- J. Eyden ,Social policy in action ,London ,Routledge and Kegan Paul,1969,.
- J. Etropman , Policy Analysis Methods and Thechniques ,Encyclopedia Of Social wark ,Vol (2) N.A.S.W 1987.
- J.John ,Rodger ,From Welfare to Welfar society,London ,Macmillan ,2000.
- J. Temple, GROWTH EFFECTS OF EDUCATION IN THE OECD COUNTRIES, OECD Economics Department Working Papers No. 263.

- J. Deiss,P Gugler,politique economique et socilaes,de boeck,pris 2012.
- J. E. Stiglitz ,le prix de l'inégalité,edition les biens qui liberent,New York 2012.
- J. Jullian And William ,Social Problem ,New Jersy ,Prentic Hall ;Inc,Englewood Cilffs,1983 .
- J.Parker ,Social Policy And Citizenship ,London The Macmillan Press LTD 1975 ..
- K,Theories of Economic growth, Lowa State University Press,1983.
- S.kuznets , modern economic growth findingand reflexions,the American economic review , 1973
- la politique du logement en Algérie : L'analyse des blocages de l'offre de logement en Algérie, ministère de l'habitat et de l'urbanisme, banque mondiale, Alger Boumerdes 21 et 22 décembre 2005 .
- L. Robert, Où en est-on du « département-providence ?,*Informations sociales*, 2013/5 n° 179.
- L. Gong, H. Li, D. Wang ,Health investment, physical capital accumulation, and economic growth, China Economic Review, Volume 23, Issue 4, December 2012.
- M. Lewis, What Is the Impact of Health on Economic Growth – and of Growth on Health?, Encyclopedia of Health Economics, 2014.
- M.Bellataf, Economie du Développement , OPU, Alger, 2010 .
- M. Mohamad, Island and the muslimummah, pelanduk publications, Kuala Lumpur,Malaysia.
- Malaysia, Tenth Malaysia Plan2011-2015, Government of Malaysia , Kuala Lumpur,
- M. Kani Konate,B. Kanté,F. Djénépo,United Nations Research institute for social development, Rapport of social policy and development,2012,p 36.
- M. Dony et C. Smits, aides d'état, institut d'études europeennes,2006.
- M. Rein ,From policy to practice ,London,The Hacmillan press ,LTD,1983.
- M. Bacache,B. Florian Mayneris,le role de l'etat, fondements et reformes,bréale 2006.
- T.Meng-Yi,C. Chi-Chur,H. Shih-Wen, Pollution, health and economic growth, The North American Journal of Economics and Finance, Volume 32, April 2015.
- M. Albert,Comment retrouver croissance et emploi ?edition publisud,pris 2008.
- M. Hill ,Understanding Social Policy ,5 Th .Ed ,Oxford ,U.K ,Black Well ,1997..
- Ministère de l'habitat algérien, recueil de textes législatifs .
- Ministére de la Prospective et des Statistiques ,Algerie en quelque chiffres les édition des années 2005a 2010, http/www.mps.gov.dz

- R.Musgrave, theory of public Finance , chapter 4 ,New.York. 1959.
- N. Richez-Battesti ,article sur l'economie sociale comme expression des transformations du mode de gouvernance de l'etat social depuis 1945 ,Centre d'économie et de finances internationales,Université de la méditerannée .
- P.Narayan, R.Smyth, Temporal Causality and the Dynamics of Exports, Human Capital and Real Income in China, 2004

  <http://www.policy.co.uk/sohot introduction/seamlpes/deam,simple pdf>
- N. Barr, economics of the welfare state,fourth edition, Oxford New York 2002.
- ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ECONOMIQUES, du bien être des nations, le rôle du capital humain et social, enseignement et compétences,2001.
- P. Kennett, A Handbook of Comparative Social Policy, School for Policy Studies, University of Bristol, UK Edward Elgar, USA, ISBN 1 84064 886 4 (cased),2004.
- M.H.PesaranShin, Y., & R.J.Smith, Bounds testing approaches to the analysis of level relation ships. Journal of applied econometrics2001 ,
- J.Peter.Lambert,inégalité,pauvreté et bien etre social,ouverture économique.
- P. Manow, B. Ebbinghaus, Comparing Welfare Capitalism,social policy and political economyin Europe,Japan and the USA, Routledge/EUI Studies in the Political ,Economy of Welfare,Edited by Martin Rhodes and Maurizio Ferrera,The European University Institute, Florence, Italy, London and New York, HN17.5 .C64 2001..
- A.Pigou ,A study in public pinanco 3ed mac , Millan , 1952 .
- P. George returnsto, education an upadated international comparative education ,1981.
- R. Aboutaieb, Droit à la santé et développement, Université de Nantes - Diplôme d'université de 3 cycle "Droits fondamentaux" 2007.
- R. Rasiah,Malaysia Economy: unfolding growth and social change, oxford Pess, Malaysia, 10 January 2013.
- Rapport national sur le développement humain , CNES ,Algerie 2009-2010.
- Rapport sur le cadre de l'OCDE pour une croissance inclusive,réunion du conseil de l'OCDE au niveau des ministre ,paris,mai 2014.
- Report of white paper on poverty, reduction in rural area, special poverty reduction programs, www.cntv.cn/110629.shtml update 11/06/2012.

- R. Titmuss ,Social Policy ,an in introduct , Georg Allin and Unwin , LTD .
- R. Adams ,Social policy for social work :New York ,Palgrave 2002.
- R0 Barker ,The social work dictionary ,New York .N.A.S.W. 1987 .
- R.Castel ,le développement historique des systèmes nationaux de protection social entre sécurité et insécurité sociales publié dans l'article de JB Biasitti ,colle état social ,ECE 1 année 2008-2009.
- Rodrick ,Dani, Getting Intervention Right , How south korea and Taiwan Grew Richer , Economic Pollicy , April 1959.
- Romuald sostaine Foueka Tagne, Croissance des dépenses publiques et incidence sur le développement au Cameroun: le cas du secteur éducatif, Université de Yaoundé 2 soa - Master/ dea NPTCI 2009.
- S. Caroline, Les normes internationales de sécurité sociale,*Courrier hebdomadaire du CRISP*, 1998/13-14 N° 1598-1599, p. 1-66. DOI : 10.3917/cris.1598.0001.
- samuelson, P.A. Nordhaus, W.D. Economics International, 17 th, edition, New York, McGraw Hill, p.568, 2001.
- S. Benamara, Les Perspectives Offertes par Le Marché Algerien grace au Plan Quinquénnal 2010-2014, forum économique sur le consiel de coopération du Golf et le Maghreb, 20/10/2010, Montréal, Québec.
- M.B.Smith,,Hope and despair:Keys to socio- psychodynamics of Youth. American Journal of orthopsychitry, 1999.
- S. Becker, PHilipson, The Quantity and Quality of Life and The Evolution of Evolution of World Inequality NBER Working Paper 9765, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2003.
  Maloney, Canning, Bloom, Demographic change and Economic Growth in Asia, Supplement and Development review 26, 2000.
- S. Goirand, De la construction à la légitimation d'une nouvelle fonction du social , Les coordinateurs de réussite éducative à Toulouse », *Formation emploi* [En ligne], 125 | Janvier-Mars 2014, mis en ligne le 31 mars 2016,consulté le 12 mai 2014.
  URL :http://formationemploi.revues.org/4132.
- P.Stephen Heyneman, Islam and social policy, Vanderbilt University Press, Nashville, ISBN 0-8265-1446-4,2004.
- T.H. Marshall ,social policy , London , Hutshinson University Press 1965 .

- V. Tchernonog,le paysage associatif français ,mesures et évolutions,Ed.Juris associations-Dalloz,2007.
- J. Thamas.Sullivan and K.SThompron ,Introduction to social policy ,New York ,Macmillan Publishing ,Co 1988 .
- T. sheng jun, Thinking of the poverty problem of Chinese , Countryside in New period, journal of yunnan finance, economic university, vol21, N 4, 2007.
- T. M. Meanaghan And Robert Washington ,Social Policy and Social Welfar ,The Press A Division of Macmillan pub .Company INC .New York ,1980 .
- T. Ihori, Ryuta Ray Kato, Masumi Kawade, Shun-ichiro Bessho, Health insurance reform and economic growth: Simulation analysis in Japan, Japan and the World Economy, Volume 23, Issue 4, December 2011.
- T. tai- ying, China's anti poverty: the view points of development theory , journal of NGO 3, 2007.
- UNRISD 'transformative social policy'lesson from UNRISD research (Geneva :UNRISD Research and policy brief,5)2006 .
- V. George ,P. Wielding ,Globalization and Human Welfar ,New York ,Palgrave ,2002.
- W.I.Jjenlanis ,Policy Analysis ,London ,Martin Robert Son Com ,LTD ,1978 ..
- www-m2moire online.com/.../M-DEPENSES DE PRESTATIONS SOCIALES PRISES-EN CHARGE PAR LA cnps-CAISE-National de protection social et croissance économique au Cameroun2013.
- Q.Xuezheng, C. Ruey Hsieh, Economic growth and the geographic maldistribution of health care resources: Evidence from China, 1949-2010, China Economic Review, Volume 31, December 2014.
- Y.Nannan ,Y.Bo , M. Jong, S. Storm, Does inequality in educational attainment matter for China's economic growth?, International Journal of Educational Development,Volume 41, March 2015.

المراجع بالعربية :

- ا.د سلام عبد علي العبادي،د عبد الله غني الغزاوي،السياسة الاجتماعية في العراق و جدل دولة الرفاه و اقتصاد السوق2010،مجلة كلية الاداب،العدد 96 .
- احمد السيد النجار،عدالة الموازنة العامة للدولة-موازنة2010-2011-نموذج للانحياز للراسمالية الكبيرة ضد الحقوق الاقتصادية،الاجتماعية للفقراء و الطبقة الوسطى،سلسلة العدالة الاجتماعية،الاصدار الثاني، للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية،الطبعة الاولى،2012.
- احمد سليمان أبو زيد,السياسة الاجتماعية التعريف المجال الاستراتيجيات ,القاهرة ,دار المعرفة الجامعية 2006.
- أحمد طوايبية، القرض المصغر و دورة مكافحة الفقر- دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010.
- احمد كمال احمد ,التخطيط الاجتماعي ,القاهرة ,مكتبة الانجلو المصرية ,1974 .
- أدوارد.س.ماسون، التخطيط الاقتصادي في المناطق المتخلفة، ترجمة د.عبد الغني الدلي، بيروت،1961.
- إسماعيل شعباني ،مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر، 1997
- أنظمة الحماية الإجتماعية و التضامن الوطني ، شروط ضمانها و يدمومنها ، المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، الجلسات العامة المجتمع المدني ، الورشة الثانية ، قصر الأمم ، نادي الصنوبر ، 14-15- و 16 جوان 2011 .
- ايزابيل اورتيز,السياسة الاجتماعية ,تقرير ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالامم المتحدة 2007 .
- ايزابيل اورتيز،مستشار اقاليمي اول لادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للامم المتحدة،الاستراتيجيات الانمائية الوطنية ،مذكرات توجيهية في السياسات الاجتماعية ،نيويورك،2007.
- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العام 2005، نيويورك، 2005.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، نيويورك، 2003.
- البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم 1999
- بيان اجتماع مجلس الوزراء،برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
- تسريع عملية مكافحة عمل الأطفال، مجلة عالم العمل لمنظمة العمل الدولية، مطبعة دار الكتب، بيروت لبنان، العدد 69 ،جانفي2011.
- تقرير التنمية البشرية 2010،دليل التنمية البشرية و عناصره ،الملحق الإحصائي .
- تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية من الموقع: www.arabfund.org
- التقرير السادس بعنوان الضمان الاجتماعي من اجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة البند السادس من جدول الأعمال منظمة العمال الدولية مؤتمر العمل الدولي'الدورة المائة 2011.

- تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا ,*نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية* الأمم المتحدة ,نيويورك 2007
- تقرير برنامج التنمية للأمم المتحدة،نيو يورك،2015.
- تقرير حول إعادة تقييم الوظائف الاستراتيجية للسياسات الاجتماعية في دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصاديOECD 2008، OECD، 2009و 2012،2010
- الجريدة الرسمية، العدد04، المرسوم التنفيذي 45/03 المتعلق بحماية الأشخاص المعاقيين و ترقيتهم الصادرة في:14 جانفي 2003،
- الجريدة الرسمية، العدد6، المرسوم التنفيذي رقم:01-12، الصادر يوم 26 شوال عام 1421 الموافق لـ21 يناير 2001.
- الجريدة الرسمية، العدد6، المرسوم التنفيذي، رقم:86-25 الصادر في 3جمادى الثانية1406هـ، المرافق لـ:12 فيفري1986.
- الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم: 101/2000 مؤرخ في 5 صفر 1421 هـ الموافق لـ 09 ماي 2000م، يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، العدد 27 .
- جورج قصيفي ، قراءة في تقارير التنمية البشرية الدولية ، مجلة التخطيط والتنمية ، العدد 2 الدوحة، أبريل ، 2004.
- جي هو لتن ولسون، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، ترجمة د. كامل العاني، السعودية 1987.
- حمد عبد العزيز التويجري ، تأثير الأمن الوظيفي على الأجر في سوق العمل السعودي ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد 35 ، العدد 3، معهد- الإدارة العامة ، الرياض 1416، 1995 .
- د حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2006 .
- د سامي المجالي و اخرون،مؤشرات النوع الاجتماعي في قطاع التعليم ،الأردن 2001.
- د سهيل رزق دياب،مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني ،جامعة القدس المفتوحة،منطقة غزة التعليمية 2009 ص 03.05
- د علي جذوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010.
- د محمد تاجي حسن خليفة " النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر،1997.
- د محمد عبد العزيز عجمية د(ة)إيمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية ،دراسات نظرية وتطبيقية الناشر قسم الاقتصاد ، كلمة التجارة ،جامعة إسكندرية ،2005.
- د هالة عبد القادر صبري،جودة التعليم العالي و معايير الاعتماد الأكاديمي،تجربة التعليم الجامعي الخاص في الاردن،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،العدد 4 2009 .

- د. ابراهيم العيسوي، مناقشات لجلال أمين في العولمة والدولة، العرب والعولمة، الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2000.
- د. البشير عبد الكريم، تصنيف البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحيطة منها خلال التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السنة أولى عد د 00 السداسي الثاني 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر.
- د. جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاورغواي (1798-1998)، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- د. رفعت المحجوب، إعادة توزيع الدخل القومي خلال السياسة المالية، ، مجلة القانون والاقتصاد ، 1957.
- د. صلاح نجيب العمر، اقتصاديات المالية العامة، بغداد، 1981.
- د. عادل احمد حشيش، عادل احمد حشيش، مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر، دار الجامعات المصرية.
- د. عبد الكريم صادق بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، الاسكندرية، 1983.
- د. عبد الله الصعيدي، مدير الدراسات القانونية والاقتصادية ، جامعة عين شمش ،تقرير موجز في التعليم والتنمية : بعض المؤشرات المتعلقة بالتكلفة والعائد2011,/http://arabthought.org/content
- د. محمد ديدوارد، دراسات في الاقتصاد المالي ،المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ،الإسكندرية،2004 .
- د. محمد عبد الله العربي، أصول علم المالية العامة والتشريع المالي، الإسكندرية، 1953.
- د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل تجربة الجزائر، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- د. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007،
- د.إبراهيم العيسوي ، القات وأخواتها- النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط3، بيروت،2001.
- د.محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة الشارقة، الطبعة الأولى، سنة 2010 .
- الدكتور أكمل عبد الحكيم،صحة المجتمع بين الآثار الاقتصادية و المسؤولية الحكومية،اتحاد الإماراتية،معهد الإمام شيرازي الدولي للدراسات،واشنطن 2006.
- رحيم حسين،سياسات التشغيل في الجزائر،تحليل و تقييم،مجلة البحوث الاقتصادية العربية،العددان 71-72،شتاء ربيع 2013.
- سالم توفيق النجفي،إبراهيم مراد الدعمة،التنمية البشرية و النمو الاقتصادي –دراسة تحليلية-بحوث اقتصادية و عربية ،جامعة الموصل ،العدد 26،السنة 2001.

- السياسات العمومية للنهوض الإجتماعي ، التجارب و التوجهات المستقبلية ، سبتمبر 2012 ، وزارة التنمية الجهوية و التخطيط ، تونس .
- شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية، القمة الاجتماعية كوبنهاجن 1995،،جنيف،2000.
- الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية و عولمة عادلة، مؤتمر العمل الولي، التقرير السادس مكتب العمل الدولي، الطبيعة الأولى، جنيف 2001.
- طلعت السروجي ,سياسات رعاية و بناء الإنسان العربي ,رؤية تحليلية نقدية ,ندوة العلوم الاجتماعية و دورها في خدمة و تنمية المجتمع ,جامعة الإمارات العربية المتحدة 1997 .
- عبد الفتاح الجبالى التعديلات الدستورية والقضايا الاقتصادية ضمن عمرو هاشم ربيع (محرر النظام السياسي المصري بعد التعديلات الدستورية) القاهرة 2009 .
- علي سعد إسماعيل,مبادئ علم السياسة ’دراسة في العلاقة بين علم السياسة و السياسة الاجتماعية ,الإسكندرية ,دار المعرفة الجامعية 2007 .
- العمل اللائق للعمال المنزليين، مجلة عالم العمل لمنظمة العمل الدولية، مطبعة دار الكتب، بيروت لبنان، العدد 68 أوت 2010.
- فلاح خلف الربيعي ، دور شبكات الحماية الإجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة ، الحوار المتمدن ، العدد 288 ، 2008/05/21
- اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التكوين في مرحلة التدرج، 1 إلى 3 جويلية 2000.
- مجدي الشوربجي. أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: العدد السادس.
- مجلس الوزراء، استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة تجارب دولية،العدد الثاني،القاهرة، 2003.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2000.الدورة 17 ماي 2001،الجزائر .
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، 2012.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير اقتصاد المعرفة عامل أساسي في التنمية إستراتيجية الجزائر، الدورة العامة الحادية والعشرون، ديسمبر 2014 .
- مجموع النصوص التنظيمية المتعلقة بالبرامج الإجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الإجتماعية، جوان 2010.
- محمد شفيق،التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- محمد عبد الفضيل، تجربة دول شرق آسيا في التنمية، الموسوعة العربية للمعرفة،من أجل التنمية المستدامة، المجلد 4، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007،.

- محمد غلام الله، دراسات حول الجامعة الجزائرية، كراسات الكرياد، رقم: 77، الجزائر، 2006.
- محمد متولي غنيمة ,القيمة الاقتصادية للتعليم في المرحلة الابتدائية في البحرين 1980 .
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد ،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية ،مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ،مصر، 1999.
- محمد أوشقية .الاقتصاد بغير الاقتصاديين،دار الشروق النشر و التوزيع،2008.
- مشروع قانون المالية 2015 حول دعم القدرة الشرائية للمواطنين،فيفري 2015.
- معطيات وزارة السكن و العمران ،حصيلة البرامج السكنية للحكومة ،1995-2013
- مقالة في مجلة الوسط بعنوان "الفقر يصهر شبكات الأمن الاجتماعي في اليمن"، ع 183، الأربعاء 13 فبراير، 2008.
- ملخص حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة لسنة 2008،المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،ديسمبر 2009.
- منى سعيد، سياسة الرأس المال البشري في النموذج الآسيوي،الموسوعة العربية،،2008 .
- نورالدين حاروش، إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية،دار كتامة للكتاب،الجزائر2008.
- واقع وآفاق التكوين المهني واحتياجات سوق العمل في الجزائر، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، جوان 2014.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، الجزائر، جوان 2007.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التأطير البيداغوجي الجامعي، يوم دراسي بالمدرسة الوطنية للإداربة، الجزائر، يومي 13 – 14 جويلية 2004.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التأطير البيداغوجي، حصيلة وآفاق، سبتمبر 2004 الحولية الإحصائية رقم: 13.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، برنامج إصلاح التعليم العالي، الجزائر، جوان 2007.

الملاحق

ملحق 01

Budget de fonctionnement

السنوات	الإنفاق على الصحة	الإنفاق على العمل	الإنفاق على التعليم الابتدائي و الثانوي	الإنفاق على التعليم العالي و البحث العلمي	الإنفاق على السكن	Aide sociale
1970	324.431	97.112	980	108.923	19.83728	70.80998
1971	372.261	116.412	1036.993	119.606	40.39657	70.73921
1972	406.061	120.728	1233.665	155.174	26.01676	26.18535
1973	449.300	122.200	1429.900	220.700	10.64915	27.6
1974	464.800	145.082	1609.900	298.400	25.36985	39.837
1975	725.000	172.000	2106.085	417.500	65.36982	38.81086
1976	805.470	208.479	2412.000	541.722	120	48.13935
1977	901.178	220.680	2771.300	719.885	121.5	8.38
1978	1033.572	237.933	3348.650	883.050	123.0	19.83
1979	1225.870	313.900	4231.490	1150.540	103.537	35.50
1980	1564.100	373.100	4955.227	1493.000	146.584	38.78
1981	2044.200	418.140	6713.494	1891.791	194.163	79.02
1982	2516.660	602.300	6534.773	2060.166	232.895	144.199
1983	2405.965	742.680	7154.987	2286.796	276.546	79.033
1984	2521.550	823.280	8395.628	2493.724	307.697	193.60
1985	2720.600	1397.909	11026.745	2764.372	354.952	397.5020
1986	3518.300	1539.807	13620.775	3178.501	464.132	531.327
1987	3961.000	1562.000	15885.000	3494.000	439.000	501.000
1988	3872.000	1802.503	17081.000	3432.000	171.077	402.000
1989	3765.000	2016.502	19340.000	3501.000	208.662	326.000
1990	3840.000	2001.603	28590.000	3721.000	219.231	379.435
1991	2382.560	3508.480	30500.000	6500.000	481.457	642.900
1992	12802.303	280.038	57434.036	36656.069	1763.005	280.038
1993	16713.963	1212.413	70134.248	34923.740	1686.769	1587.31
1994	17819.286	1330.374	84258.412	42288.420	1861.737	8001.626
1995	21171.423	1768.163	86880.000	16877.162	2183.105	4294.54
1996	28994.126	2383.459	106558.630	19559.000	2570.021	1436.26
1997	28536.391	7664.908	111394.291	19188.104	2512.834	7656000
1998	29802.363	11497.720	124668.015	24306.558	2767.341	48000
1999	31621.985	42846.649	128074. 260	34857.516	22889.832	51009
2000	33900.742	46969.113	132753.160	38580.667	21757.873	51544
2001	38324.796	37807.552	137413.766	43591.873	18448.445	68219
2002	46117.107	20593.852	158042.316	58743.195	18966.645	30708.319

35268.351	19036.365	63494.661	171105.928	22527.430	55430.565	**2003**
31691.242	4119.421	66497.092	186620.872	14189.944	63770.452	**2004**
36818.965	4689.999	78381.380	214402.120	21337.741	62460.953	**2005**
47867.107	4915.473	85319.925	222036.472	19524.195	70315.276	**2006**
64081.826	5894.734	95689.309	235888.168	21676.112	93552.966	**2007**
50227.959	7355.512	118306.406	280543.953	61020.350	129101.251	**2008**
85449.347	9943.093	154632.798	374276.936	63848.666	178322.829	**2009**
92935.939	10675.181	173483.802	390566.167	70770.822	195011.838	**2010**
109466.698	13181.921	212830.565	569317.554	76058.041	227859.541	**2011**
165845.327	18204.576	277173.918	544383.508	186100.734	404945.348	**2012**
154122.325	15513.582	264582.513	628664.041	276503.735	306925.642	**2013**
135822.044	19449.647	270742.002	696810.413	274291.555	365946.753	**2014**
131663.688	22600.480	300333.642	746640.907	234882.131	381972.062	**2015**

ملحق 02

budget d’équipement

دعم اجتماعي	التعليم	السكن	السنوات
100	715	185	**1970**
220	825	180	**1971**
123	685	190	**1972**
268	781	241	**1973**
470	1172	290	**1974**
641	1515	370	**1975**
706	1557	578	**1976**
858	2170	800	**1977**
778	2705	1230	**1978**
865	2800	1520	**1979**
11800	3500	2350	**1980**
9348	3541	2463	**1981**
5800	3298	2900	**1982**
6500	5450	3450	**1983**
6900	6490	4050	**1984**
8170	6520	5100	**1985**
1190	7470	4350	**1986**
3212	7654	5500	**1987**
3294	7100	5650	**1988**
3621	7120	6400	**1989**
3170	8050	7400	**1990**
3300	9000	4000	**1991**
3750	11000	6500	**1992**

5600	14500	8700	**1993**
6300	17400	10000	**1994**
7230	18500	7900	**1995**
8654	22900	12800	**1996**
9550	25650	12430	**1997**
10200	31600	32000	**1998**
10270	37795	63741	**1999**
10050	41800	59383	**2000**
18850	56068	86400	**2001**
25689	65790	91250	**2002**
37915	71418	91980	**2003**
52621	77807	97978	**2004**
42075	70141	77860	**2005**
103900	64114	150554	**2006**
777750	85222	190996	**2007**
104874	139331	317074	**2008**
211060	300925	617950	**2009**
254339	310508	328259	**2010**
277816	428486	396460	**2011**
91125	198511	409665	**2012**
113388	169839	872020	**2013**
219301.6	231721.4	1163845	**2014**
151366.5	227829.04	2343078.8	**2015**

الوحدة :مليون دينار

ملحق 03

السنوات	الناتج المحلي الخام (الوحدة مليون دج)	الناتج المحلي الخام للفرد (الوحدة دج)
1963	13130.0	1230.1
1964	9900.0	889.5
1965	15240.0	1329.0
1966	14690.0	1243.4
1967	16230.0	1332.7
1968	18740.0	1494.5
1969	21044.8	1629.9
1970	24072.3	1808.7
1971	24922.8	1814.0
1972	30413.2	2146.2
1973	34593.1	2361.5
1974	55560.9	3664.0
1975	61573.9	3905.0

4503.0	74075.1	**1976**
5114.3	87240.5	**1977**
5956.3	104831.6	**1978**
7076.3	128222.6	**1979**
8706.1	162507.2	**1980**
9940.2	191468.5	**1981**
10438.7	207551.9	**1982**
11390.3	233752.1	**1983**
12454.8	263.855.9	**1984**
13337.5	291597.2	**1985**
13173.0	296551.4	**1986**
13514.2	312706.1	**1987**
14620.4	347716.9	**1988**
17290.5	422043.0	**1989**
22156.0	554388.1	**1990**
33620.6	862132.8	**1991**
40908.1	1074695.8	**1992**
44237.6	1189724.9	**1993**
54095.3	1487403.6	**1994**
71453.8	2004994.7	**1995**
89968.1	2570028.9	**1996**
95719.3	2780168.0	**1997**
95926.1	2830490.7	**1998**
108066.0	3238197.5	**1999**
135570.6	4123513.9	**2000**
136892.8	4227113.1	**2001**
144234.9	4522773.3	**2002**
164918.4	5252321.1	**2003**
189998.7	6149116.7	**2004**
229805.6	7561984.3	**2005**
254318.7	8514843.3	**2006**
274711.6	9366556.9	**2007**
320231.8	11077139.4	**2008**
283737.1	10006839.7	**2009**
334493.3	12034399.0	**2010**
394395.2	14481007.8	**2011**
458963.2	15256987.5	**2012**
475987.3	16987523.2	**2013**
498741.02	18698723.3	**2014**
51598743.6	19751203.5	**2015**

ملحق 04

ARDL Bounds Test
Date: 05/06/16 Time: 00:55
Sample: 1974 2014
Included observations: 41
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	12.99956	6

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

Test Equation:
Dependent Variable: D(PIBG)
Method: Least Squares
Date: 05/06/16 Time: 00:55
Sample: 1974 2014
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBG(-1))	-0.562710	0.163566	-3.440255	0.0063
D(PIBG(-2))	-0.340126	0.151494	-2.245137	0.0486
D(PIBG(-3))	-0.370276	0.140142	-2.642157	0.0246
D(EDUCPSF)	2.56E-05	4.93E-06	5.187441	0.0004
D(EDUCPSF(-1))	5.69E-06	3.16E-06	1.804659	0.1013
D(EDUCPSF(-2))	-1.08E-05	2.74E-06	-3.959487	0.0027
D(LOGF)	-0.000131	2.47E-05	-5.292538	0.0004
D(LOGF(-1))	-0.000165	2.76E-05	-5.995624	0.0001
D(LOGF(-2))	-0.000237	3.59E-05	-6.594224	0.0001
D(SANTF)	-2.35E-05	6.57E-06	-3.579392	0.0050
D(SANTF(-1))	-3.51E-05	6.21E-06	-5.656268	0.0002
D(TRAVF)	8.41E-05	1.43E-05	5.888537	0.0002
D(TRAVF(-1))	0.000121	2.27E-05	5.358191	0.0003
D(TRAVF(-2))	0.000202	3.22E-05	6.265478	0.0001
D(TRAVF(-3))	9.12E-06	5.88E-06	1.550664	0.1520
D(SOLIDAR)	9.17E-05	1.73E-05	5.313542	0.0003
D(SOLIDAR(-1))	5.15E-05	1.82E-05	2.825769	0.0180
D(SOLIDAR(-2))	6.28E-05	1.79E-05	3.501976	0.0057
D(SOLIDAR(-3))	-4.70E-05	8.12E-06	-5.792067	0.0002
D(TDEPENSPUB)	0.002228	0.003423	0.651064	0.5297
D(TDEPENSPUB(-1))	0.019488	0.003697	5.270683	0.0004
D(TDEPENSPUB(-2))	0.014686	0.003514	4.179060	0.0019
D(TDEPENSPUB(-3))	0.002734	0.002468	1.107769	0.2939
C	4.410519	0.670829	6.574734	0.0001
EDUCPSF(-1)	-1.51E-05	1.99E-06	-7.568181	0.0000
LOGF(-1)	0.000270	3.69E-05	7.319520	0.0000
SANTF(-1)	1.55E-05	6.41E-06	2.413943	0.0364
TRAVF(-1)	-0.000146	2.25E-05	-6.497556	0.0001

SOLIDAR(-1)	2.78E-05	1.02E-05	2.721758	0.0215
TDEPENSPUB(-1)	-0.010481	0.004713	-2.223561	0.0504
PIBG(-1)	-0.403766	0.063419	-6.366647	0.0001

R-squared	0.962008	Mean dependent var	0.056026
Adjusted R-squared	0.848030	S.D. dependent var	0.133360
S.E. of regression	0.051988	Akaike info criterion	-2.974391
Sum squared resid	0.027028	Schwarz criterion	-1.678764
Log likelihood	91.97502	Hannan-Quinn criter.	-2.502595
F-statistic	8.440338	Durbin-Watson stat	2.392974
Prob(F-statistic)	0.000588		

ملحق 05

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PIBH
Selected Model: ARDL(4, 3, 3, 2, 4, 4, 4)
Date: 05/06/16 Time: 00:56
Sample: 1970 2015
Included observations: 41

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBG(-1))	-0.562710	0.163566	-3.440255	0.0063
D(PIBG(-2))	-0.340126	0.151494	-2.245137	0.0486
D(PIBG(-3))	-0.370276	0.140142	-2.642157	0.0246
D(EDUCPSF)	0.000026	0.000005	5.187441	0.0004
D(EDUCPSF(-1))	0.000017	0.000005	3.365222	0.0072
D(EDUCPSF(-2))	-0.000011	0.000003	-3.959487	0.0027
D(LOGF)	-0.000131	0.000025	-5.292538	0.0004
D(LOGF(-1))	0.000071	0.000017	4.124643	0.0021
D(LOGF(-2))	-0.000237	0.000036	-6.594224	0.0001
D(SANTF)	-0.000024	0.000007	-3.579392	0.0050
D(SANTF(-1))	-0.000035	0.000006	-5.656268	0.0002
D(TRAVF)	0.000084	0.000014	5.888537	0.0002
D(TRAVF(-1))	-0.000080	0.000014	-5.708150	0.0002
D(TRAVF(-2))	0.000192	0.000030	6.482975	0.0001
D(TRAVF(-3))	0.000009	0.000006	1.550664	0.1520
D(SOLIDAR)	0.000092	0.000017	5.313542	0.0003
D(SOLIDAR(-1))	-0.000011	0.000005	-2.272357	0.0464
D(SOLIDAR(-2))	0.000110	0.000021	5.347528	0.0003
D(SOLIDAR(-3))	-0.000047	0.000008	-5.792067	0.0002
D(TDEPENSPUB)	0.002228	0.003423	0.651064	0.5297
D(TDEPENSPUB(-1))	0.004802	0.002805	1.711844	0.1177
D(TDEPENSPUB(-2))	0.011951	0.002701	4.424639	0.0013
D(TDEPENSPUB(-3))	0.002734	0.002468	1.107769	0.2939
CointEq(-1)	-0.403766	0.063419	-6.366647	0.0001

Cointeq = PIBG - (-0.0000*EDUCPSF + 0.0007*LOGF + 0.0000*SANTF
-0.0004*TRAVF + 0.0001*SOLIDAR -0.0260*TDEPENSPUB + 10.9235)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

EDUCPSF	-0.037000	0.000006	-6.778932	0.0000
LOGF	0.668000	0.000108	6.183764	0.0001
SANTF	0.380000	0.000018	2.078646	0.0643
TRAVF	-0.363000	0.000065	-5.598187	0.0002
SOLIDAR	0.690000	0.000018	3.793505	0.0035
TDEPENSPUB	-0.025957	0.012824	-2.024181	0.0205
C	10.923453	1.370078	7.972868	0.0000

ملحق 06

Dependent Variable: PIBH
Method: ARDL
Date: 05/06/16 Time: 01:03
Sample (adjusted): 1974 2014
Included observations: 41 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): SANTF TRAVF EDUCPSF LOGF
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIBH(-1)	0.788203	0.041667	18.91651	0.0000
SANTF	5.69E-06	1.91E-06	2.978761	0.0062
TRAVF	8.55E-06	2.96E-06	2.890351	0.0077
TRAVF(-1)	-1.81E-05	3.74E-06	-4.838615	0.0001
TRAVF(-2)	2.35E-05	4.38E-06	5.361272	0.0000
TRAVF(-3)	-2.64E-05	6.13E-06	-4.299228	0.0002
EDUCPSF	3.73E-06	1.58E-06	2.355528	0.0263
EDUCPSF(-1)	-1.18E-05	2.28E-06	-5.184741	0.0000
EDUCPSF(-2)	5.39E-06	1.80E-06	2.990216	0.0060
LOGF	-1.71E-05	5.66E-06	-3.027946	0.0055
LOGF(-1)	3.60E-05	8.54E-06	4.217800	0.0003
LOGF(-2)	-3.14E-05	7.09E-06	-4.425273	0.0002
LOGF(-3)	3.77E-05	9.68E-06	3.896508	0.0006
LOGF(-4)	1.27E-05	4.64E-06	2.739826	0.0110
C	1.651080	0.309631	5.332409	0.0000

R-squared	0.979649	Mean dependent var	7.717802
Adjusted R-squared	0.968691	S.D. dependent var	0.490238
S.E. of regression	0.086744	Akaike info criterion	-1.775476
Sum squared resid	0.195638	Schwarz criterion	-1.148559
Log likelihood	51.39725	Hannan-Quinn criter.	-1.547187
F-statistic	89.39981	Durbin-Watson stat	1.852340
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Bounds Test
Date: 05/06/16 Time: 01:04
Sample: 1974 2014
Included observations: 41
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.562197	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	4.06

Test Equation:
Dependent Variable: D(PIBH)
Method: Least Squares
Date: 05/06/16 Time: 01:04
Sample: 1974 2014
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TRAVF)	1.06E-05	3.38E-06	3.134893	0.0042
D(TRAVF(-1))	-2.71E-06	3.54E-06	-0.765906	0.4506
D(TRAVF(-2))	1.89E-05	6.41E-06	2.946936	0.0067
D(EDUCPSF)	4.92E-06	1.76E-06	2.792976	0.0097
D(EDUCPSF(-1))	-9.04E-07	1.42E-06	-0.635366	0.5307
D(LOGF)	-2.00E-05	6.80E-06	-2.947864	0.0067
D(LOGF(-1))	-1.05E-05	8.05E-06	-1.308623	0.2021
D(LOGF(-2))	-3.87E-05	1.11E-05	-3.479415	0.0018
D(LOGF(-3))	-1.29E-05	5.46E-06	-2.357510	0.0262
C	1.509103	0.351697	4.290916	0.0002
SANTF(-1)	8.18E-07	1.37E-06	0.599205	0.5542
TRAVF(-1)	-5.03E-06	3.49E-06	-1.442315	0.1612
EDUCPSF(-1)	-1.34E-06	9.39E-07	-1.424155	0.1663
LOGF(-1)	2.39E-05	1.07E-05	2.239618	0.0339
PIBH(-1)	-0.195527	0.047502	-4.116181	0.0003

R-squared	0.636168	Mean dependent var	0.056026
Adjusted R-squared	0.440258	S.D. dependent var	0.133360
S.E. of regression	0.099775	Akaike info criterion	-1.495574
Sum squared resid	0.258829	Schwarz criterion	-0.868657
Log likelihood	45.65926	Hannan-Quinn criter.	-1.267285
F-statistic	3.247248	Durbin-Watson stat	1.633566
Prob(F-statistic)	0.004574		

ملحق 07

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PIBH
Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 2, 4)
Date: 05/06/16 Time: 01:05
Sample: 1970 2015
Included observations: 41

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(SANTF)	0.000006	0.000002	2.978761	0.0062
D(TRAVF)	0.000009	0.000003	2.890351	0.0077
D(TRAVF(-1))	-0.000023	0.000004	-5.361272	0.0000
D(TRAVF(-2))	0.000026	0.000006	4.299228	0.0002
D(EDUCPSF)	0.000004	0.000002	2.355528	0.0263
D(EDUCPSF(-1))	-0.000005	0.000002	-2.990216	0.0060
D(LOGF)	-0.000017	0.000006	-3.027946	0.0055
D(LOGF(-1))	0.000031	0.000007	4.425273	0.0002
D(LOGF(-2))	-0.000038	0.000010	-3.896508	0.0006
D(LOGF(-3))	-0.000013	0.000005	-2.739826	0.0110
CointEq(-1)	-0.211797	0.041667	-5.083020	0.0000

Cointeq = PIBH - (0.0000*SANTF -0.0001*TRAVF -0.0000*EDUCPSF + 0.0002*LOGF + 7.7956)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SANTF	0. 270000	0.000010	2.733625	0.0111
TRAVF	-0. 590000	0.000021	-2.856615	0.0083
EDUCPSF	-0.130000	0.000005	-2.671113	0.0129
LOGF	0. 179000	0.000058	3.077305	0.0049
C	-7.795590	0.126904	-16.42918	0.0000

ملخص :

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة العلاقة بين السياسات الاجتماعية ،الإعانات و النمو الاقتصادي في الجزائر ،فبعد التطرق إلى الدراسات التجريبية و التطبيقية في الطرح النظري حول هذا الموضوع،و لتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الخاصة بالجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى 2015 .و تشير النتائج التي توصلنا إليها في النموذج الأول لأثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي إلى التأثير السلبي للإنفاق على التعليم، الإنفاق على التشغيل و معدل نمو النفقات العامة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما تأثير باقي المتغيرات على النمو الاقتصادي جاء ايجابيا،كالإنفاق على قطاع السكن، الإنفاق على قطاع الصحة، و الدعم الاجتماعي ،كما أننا توصلنا بعد تقدير النموذج الثاني لأثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلي الخام للفرد إلى التأثير السلبي للإنفاق على العمل و التعليم في المدى الطويل و تأثير باقي المتغيرات على الناتج المحلي الخام للفرد جاء ايجابيا، كالإنفاق على قطاع السكن ، الإنفاق على قطاع الصحة.

الكلمات المفتاحية : السياسات الاجتماعية،الإعانات،النمو الاقتصادي،الإنفاق الاجتماعي ،ARDL.

Résumé:

Cette thèse analyse la relation entre les politiques sociales, les subventions et la croissance économique en Algérie. L'étude se base sur une étude empirique en utilisant le modèle de ARDL appliqué au cas Algérien.

Les résultats montrent que les dépenses sociales ont un effet négatif sur le PIB ainsi que, les dépenses d'éducation, les dépenses de fonctionnement. Par contre, d'autres variables ont un effet positive sur la croissance, telles que les dépenses du logement, les dépenses de santé, et le soutien social.

Mots clés: les politiques sociales, les subventions, la croissance économique, les dépenses sociales, ARDL.

Abstract :

This research analyzes the relation between social policies, subsidies and economic growth in Algeria. The study is based on an empirical study using the ARDL model applied to the Algerian case.

The results show that social spending has a negative effect on GDP and the education expenditure, operating expenditure. on the other side, other variables have a positive effect on growth, such as costs of housing, health spending and social support.

Keywords: social policies, subsidies, economic growth, social spending, ARDL.